

جمادی الاخره ۱۸۰۰م اثنین ساعت جارینت کیه رکن

ارکند اول کونین روز

I

اشهد بیعت ایلکون او نوز ایلکینده سی جمادی الاخره بیعت ایلکون
یوم اثنینده ساعت ایلکین جارینت کیه رکن کونینم زبیده بنه
دنیا به کلمه راسه عظیم الشان حضرت عمری طوال عمر ایله
عمر ایلکون خبر لو خلف ایله به امین

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء وهدى للناس
الى صراط مستقيم

II

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء وهدى للناس
الى صراط مستقيم

الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء وهدى للناس
الى صراط مستقيم

احكام صفار

الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء وهدى للناس
الى صراط مستقيم

عِزُّ اللَّهِ التَّحْرِيمُ الْخِيمُ

يقول أبا عبد الله الشيعي محمد بن محمد بن الحسين الاسترشدني صانه الله عاياه وجعل من الناس من
 انه عاياه الخلق الذي يهرت حجه وظهرت على الخلائق بحجته سجع جميع العباد بنينه وخرقه لسانه
 منهم ينتميه اشكره على ما انعم فادنى واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبسط حافة
 رجاى وتغنى الخائف على الجاى وتوقفى لتوقى وتغن على عناء تهادى وتوقى واشهد ان محمد بن
 وجع المنطق وعيون وودعه اوضح سبيل الهدى وبين نعمة وانج ظلم الفلك وسكن روجه فصول
 الله عليه وعلى آله الرهدين واصحابه البردة المجاهدين صلاة على العاقب والخلق وتدعم ندى الايام و
 الباقى **وبعد** فان الناس في احوالهم محتشون وفي طبائعهم واذا بهم متباينون وعلى مقدار فهمهم كفى
 فكل حزب بالذم فوج **فوج** كل ما عند مستبشر فوج روى العادة فيها قالوا وقتنا فقدم
 يدع ملكا ويقدره اخرون ويعتبر به قوم وهم به فاحذون واشرف العلم علم الفقه والاعظم
 بيان الملال والحرام الذي دسخت به دهايم الاسلام وعلت به شيعه محدثه التلم ولاجل شرف
 علم الفقه وسببه وقراه دأى الخلق الى طلبه فكان العلماء به اجل الناس مستقبه ولطام درجه
 ومرتبه وافضلهم ديناً وامانه وارجمهم عقلاً ودرانه بلغ الله الماضين الى جنته صان الباقين
 منهم بجنه ولا على الدين عن امثالهم ومن علمهم **وبعد** من حسن احوالهم واليوم رقاصت لاهله
 الحسة واستغل كوامى بما خزنه وعنه وابتلوا بقوله لا يوتون في يوم من الايام ولا يردون ولا يردون
 حق ولا حمه وراهم هرب النهر بنذر والتلا بالحق المظهر واهل جلال الخان انقضوا من الدنيا ندى
 عقيم وركبوا من النهر فهدم **وما رزقنا الا يمين اليتيم** فبكت الدنيا نساء آل الحبيب بمقدار سعدن به
 شواهد شعورهن السعديين ورد وجوههن البشيرة والمباينة فتمت بحاجتهم مع حسن آلتهم
 اودت ان احرك رجة من السابل وادبها بمجدة عن المعانى والدلائل غريبة الوضوح والاساس قريبة للترك
 والاياناس ترفيا للحمه وذوية وكريم الراغبين فيه بل تشييطا لنفسى على مطالعة الكتب ودراية
 الاسفار الى اندوست واثت عليه الحب فانتقيت منها احكام الفتاوى والاعتقادات وادعيتها في هذه
 الاوراق النصار وذكرت كل مسئلة منها في جنبها تيسيرا وتسهيلا واسأل الله العفو والعافاة
 افضل كل نوع منها تفصيلا وسيت هذا المجموع جامع الفتاوى واجوان لا يكون وسيلة الى اللغو والاعتقار
 وعلت فيه على اللبيب الحبيب وما ترفيتى الا بالله عليه توكلت واليه انيب **في مسائل اخبار العبي** ذكر
 فالتواذ من سبي جمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر لاجزله ان يردى عن الحديث فرق بين هذا وبين ما اذكري
 على العبي مكة وهو لا يفهم ثم كبر لاجزله ان يشهد والفرق ان العبي في هذا الامر كالبالغ والبالغ

2

اذا قرى عليه من لا ينهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد ولو سمع الاحاديث ولم يفهم معناها جاز له ان يروي
 وذكر السيلا امام الاجل ابو الباقى يحيى بن الحسين الحسيني الديلمي رحمه الله في جامع الادلة في باب
 المنع من اخلاق في قبول رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثر من الصحابة
 ما نت عن حالهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عندهم ولا من طريق العلم لخبر الواحد دليل الشرع
 ومما نعتنا الاجماع ولو ثبت ذلك في خبر الضيق في ذلك على الاصل الرافع للعدل البطلان ولا تنقض لا تنقض
 بسببه غالباً وقال بعض الحكماء ان كان ما عتقنا من ما يورده قبلت روايته واجمع ان ذلك وجد في
 العناية انما يقول لم يثبت العلم من عاداتهم خلافة وفي استحسان الذم من صغيرا وصغيرا حله في ذلك
 في حكاية يدعيها لم يسمع ان يشترى منه قبل السؤال فان سأل عن حاله فقال انه نادون له في
 التجارة فانه يتحري فان كان الصبي عدلاً فان لم يقع تحريه على شيء بقي ما كان قبل التحري وكذلك
 لو ان هذا الصغير اذا دان يبيع ما اتى به لرجل او يصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل منه
 ولا مدقة حتى يبال عنه فان قال انه ما دون له في الحب والصدقة فالتأخير يتحري ويدينكم
 على ما يقع تحريه عليه وان لم يقع تحريه على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله
 وانما يصدق الصغير فيما يبيع ما يتحري ووقع تحريه اتم مطلقا اذا قال هذا المال مال ابني ومال
 فلان الاجنود اقل من الاي وقديمت به اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالي وقد دون لي ابني
 ان تصدق به عليك واهبه لك لا ينبغي له ان يقبل وكان الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رحمه الله يقول
 الصبي اذا اتى بما لا يملك من شيء من شيء واخرج ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون ونحوه
 فلا بأس بانه يبيعه وان طلب الذهب وما يملكه المبيعان عادة ينبغي ان لا يبيعه منه هذه الجملة في
 استحسان التخيير وياتي شيء منه في مسائل الكراهة ان شاء الله تعالى في الطهارة ذكر القدر
 الامام الاجل ابو حنيفة رضي الله عنه في بيان احكام الماء المستعمل في الحيض اذا دخل الصبي به في الماء
 على تعدد اقامة القربة هل يصير الماء مستقلاً لا ذكر له من السئلة في شيء من الكتب وقد وصل اليها
 ان من السئلة ما نت واقعة الفتوى فاختل فيها فتوى القدر الشهيد حسان الدين عمى وفتوى
 الفاضل الامام جمال الدين الري عذوف في حالي رحمه الله والاشبه انه يصير مستقلاً اذا كان الصبي حائضاً
 من فعل القربة ولهذا سمع اسلامه وصحت عباداته حتى يورث بالعدالة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا
 بلغ عشرة وذكر فيه ايضاً المني اذا دخل به في كوزه ماء او دجوله فان علم ان يورث طاهرة يتيقن بانها تنقض
 بهذا الماء وان علم انه نجس لا يجوز وان لم يعلم انه طاهر او نجس يستحب ان يتوضأ بغيره لان المني
 لا يحتاج من الخافه غالباً ولو تعذر به جاز لان الطهارة اصل وفي الخامسة شك قال عبد القدر
 القلانسي ان كان مع الصبي رقيب مأكلاً طاهر وطهور وان كان سبباً في الاسكة فالأمر مكروه كسوء
 الدجاجة للحالة وهذا اذا لم يرد به القربة فاما اذا اداه به القربة فقد ذكرنا ذلك في المحيط وفي
 فتاوى قاضي خاير الدين الصغير اذا جامع البالغ لا قبل عليه وعليها الفصل وعنه ابو يوسف رحمه الله

عن عائشة

انجام شد

انه يوجب الفل على من لم يدرك قال الفقيه ابو الليث لم يوجب قوله مندي والصبيته اذا كانت لا تشترى
 بغير الفل على الناعل اذا انزل في المحيط والنجرة ولام بن عشرين جامع امراته البانته فغير الفل
 لوجود التب في حقها وهو مواري الحشفة بعد توقيه الخطاب ولا غسل على الناعل لعدم الخطاب الا انه يؤمن
 بالفل علقا فاعتيا كما في مبر بالصله علقا وعتيا ولو كان الرجل بالغ والمرأة صغيرة بجامع مثلها فلي
 الرجل الفل ولا غسل عليها ولا يلج في الصغيرة التي لا يجامع مثلها لا يوجب الفل هكذا ذكر في الاجناس
 وفي شرح الشافعي في كتابه جلد ودان عليه الفل وان لم ينزل ذكر في التجنيس الصبي اذا قبحه في صلاته
 ذكر في الخاد وان لا يفسد الوضوء لا بفعل الصبي لا يفسد باجنايه فيل بالقياس وفي فتاوى القاضى
 تهيرو الدين رحمه الله الصبي اذا قبحه في الصلاة قيل بانه لا يتفقون ومنه فتقصد صلاته وان اشبهه في
 الصلاة فقهه قال ابو حنيفة رحمه الله تقصد صلاته ولا يفسد وضوءه لان السنة وردت في المطلقان
 وهو ليس في معنى المستيقظ وقال الحاكم الكيفي والفقيه بمدا واحد يفسد الوضوء والصلاة لوجود
 التمهيد في الصلاة في المحيط وفيها ايضا الطل اذا قاء على ثدي امه ثم امتعه ثلاث مرات ظهر في التجنيس
 صبي لم تقع من امه ثم قاء فاصاب ثوبا بلالا ثم ان كان مك فيه فهو نجس فاذا قاء على قدس الدرهم ينجس
 جواز الصلاة وذكر الحسن بن ابو حنيفة رحمه الله انه لا يمنع مالم يغسل لانه لم يتغير من كل وجه كانت
 بخامته دون بخامته البول بخلاف المراء فانها متغيرة من كل وجه كذا ذكر في فريز الرخاوية لا وحنيقه
 رحمه الله وهو الصحيح وان كان اقل من ممل فيه فليس بنجس اختيارا بالبالغ وفي اللقط صبي بلع السبي
 طر على حجر الصلي عليه عتاسة كثر لم يفسد صلاة الصبي اذا كان ثوبا نجسا او نجس على حجر
 للصلي وهو مستك والحمام النجس اذا وقع على راس الصلي وهو يصلي كذلك جازت صلاته وكذا الجنب و
 الحديث اذا حمل الصلي وانما جازت صلاته لانه الذي على الصلي مستول له فلم يفسد الصلي حامل نجاسة
 فلما دخل الطير فادخله في كفه لا تجوز صلاته ولو وصلت امرأة ومعه صبي يعقب حامله الصبي جازت
 صلاتها ولكنها مسيئة لانها استغلت باليس من اعمال الصلاة وفي عيون السائل امرأة وصلت معها
 صبي ميت فان كان لم يستهل فصلاتها فاسد غسله وليرفض لان الفل اذا ظهر الميت لانه كان
 حيا وكذلك ان استهل ولم يغسل فان غسل فصلاتها مائة وفي المحيط اذا وصلت ومعه صبي ترضعه ان مفر
 اللثدي ولم ينزل منه لبن لا تقصد صلاتها وان نزلت فسدت صلاتها وكذا لو وصلت وذو جوارحها او لها
 بشير فسدت صلاتها وفيها رطل محيط قبيل نوع الاعتسالك بعض شايخنا رحمه الله دفع المصحف
 والوع الذي عليه القرآن الى الصبيان وعامة شايخنا لم يروا به باسا لانهم غير محاطين بالوضوء وفي
 الشاخي قضيه القرآن واحد السن الذي اذا بلغ الصبي واحتمل كان بالغ تمام ابي عشرة سنة ولو في
 السن الذي اذا بلغ الصغير ودان الدم كان جينا مع سنين وهو قول محمد بن مقاتل وعليه اكثر
 الشاخي وقال ابو نصر ابن سلام بلغت سنين اذا دانت الدم وقادى بها ثلثه ايام ولم يكن نزوله
 من افة يكون جينا ومنهم من قدر سبع سنين وقدر ابو علي الدقاق بانق عشر سنة والنوى على

قال سداوم

عن زكريا

ومن ما لا

ما دله محمد بن مقاتل رحمه الله في مسائل الفلوق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موما
 صياكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربهم عليها اذا بلغوا عشرة وذكر والدي رحمه الله في مسائل القرآن
 في الصلوة وغير الصلاة من صلاة الملتقط واذا بلغ الصبي عشرين يعزب لاجل الصلاة باليد لا
 بالخط ولا يباح في الثلاث وكذا العلم ليس له ان يجاوز الثلاث قال عليه السلام لم يدر العلم
 اياك ان تعزب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقبح الله منك ذكر في الصغيره واذا اذن
 صبي لا يعقل او يحسن يعادلان ما هو المقصود وهو لا علم لا يحصل باذنهما لان الناس لا يشهدون
 كلام غير العاقل فهو وصوت الطير سواء ذكر في الملتقط والصغير والمرأة ان تغسل بغدقاع ولا يصح
 ان تغسل بقناع وفي التجنيس وجواز الصلاة الصغيرة بغدقاع استحسان لانه لا خطا بجمع
 الصبي ذكر حاله كالم والاحسن ان تغسل بقناع لانها انما تعرف في الصلاة للتعوذ فتعزب على وجهه
 اذا ما بعد البلوغ وفي صلاة فتاوى القاضى الامام تهيرو الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون
 عمودة ولا بالنظر اليها ومن سها ولا مثل فيه ما دوى عن النبي عليه السلام انه كان يقبل في الحسن
 والمسين في مفرهما ودعى انه كان ياخذ من احدهما فيجره والصبي يضحك ذكر في الفصل الثامن من صلاته
 الذخير اذا اقتدى البالغ بالصبي في اللطوع هل يصير خا عاقل يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير
 شاربعا وقال بعضهم يصير شاربعا حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الاول وهو نظير اقتداء القادى
 بالامم في التجنيس مائة الصبي اليه القين في التراجع مجوزها بعض الشاخي والختار عند شايخنا
 رحمه الله بما ورد لا يجوز لان تغسل البالغ مغسول ونقل الصبي غير مغسول فيكون بن الاقوى
 على الاضعف سئل الرسول استغفرى رحمه الله لما جاز ايمان الصبي فلما اذا التجوز امامته قال لا تايانه
 اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما اذا قال هذا انها وهذا يوم الجمعة وصلاة الجنازة
 وهو ليس من اهل الايجاب وفيه ايضا ولد من صبي ثدي امرأة تغسل الابن فسلوتهما فاس
 وان لم يخرج فصلتهما تامه لان الوجه الاول ما دت من مضعه والارضاع عمل كثير وفي الوجه
 الثاني لا ذكر في الملتقط الصبي اذا تلاية التجوز لا يجب عليه ويجب على من سمع ذلك وكذا الكافر
 لما ينفرد في الذخير والصبي الذي يعقل اذا قراية التجوز امر ان يجيد وان لم يجيد لم يكن عليه قضاء
 وفي التجنيس ولو تلاية سجدة في نومه فسمع منه رجل يلزمه التجدة كالم سمع من يقضان قال
 شيخ الاسلام بريهان الدين رحمه الله هكذا ذكر في فتاوى الامام الحلواني رحمه الله وقد قرأنا في شايخنا
 منهاج الشريفة ان من سمع الغراء من النائم والمجنون لا يلزمه التجدة لانه السبب بجمع تلاوة
 صحيحه ومحة التلاوة بالقيز ولا خبر هذا النائم بعد ما استيقظ انه قد قرا آية التجدة لا تجوز التجدة
 وهو الصحيح وكذا لو قرأه نائم فانتبه فاخبر بذلك فهو على هذا صبي ونفرا في خرجا الى مسيرة تلاوة
 ايام فلما سارا يومين اسلم الصرا في وبلغ الصبي فان الغسل في بقصر الصلاة فيما بقي من سفره و
 الصبي يتم لان نية الغسل في السفر كانت صحيحة فصار مسافرا من وقت خروجه ونية الصبي كانت

فاسوة لانه ليس من اجل النية وفي رواية القاضى ابى على النسي الكافوا اذا سلم وحسب فرينه وبين
 بطنه اقل من ثلاثة ايام يكون حكمه حكم المقيم يصلي اربعا وكذلك العتي يكون مسافرا بسفرا به ثم
 يلحق بغيره كذا يصلي اربعا وهو اختيار القاضى الامام فخر الدين رحمه الله وهكذا اذ في طريق الحج وقال
 بعض الشايع النكاح يصلي ركعتين والذي يلحق يصلي اربعا وهو اختيار القاضى الشهيد وقال
 بعضهم لا يلحق يصلي ركعتين والحائض اذا طهرت وبينها وبين المصداق من ثلاثة ايام تصلي اربعا
 ورايت في حديث شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله سئل عن عتي وما يفرضه من فريضة الى السفر
 فلا يبقى من المصداق من مسيره السفر اسلم الكافر وطهرت الحائض وبلغ العتي من يقدر ومن يتم
 اجاب رحمه الله العتي يتبر والكافر والحائض يقتصران والله اعلم في الخيرة مبي خطب يوم الجمعة وله
 مشهور وصلى بالاسرار في فتاوى حار دهم وفي فتاوى القاضى لغير الدين رحمه الله ولو خطب
 العتي احتلف الشايع فيه والحال في مبي يقتل وفي الفتوى من محمد رحمه الله في السفر ان اذا استمر في السفر
 ليس له ان يصلي بالاسار وكذا العتي اذا استقي ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي المبداء وايتان
 وسئل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان مسيا فبلغ هل يصلي بالاسار
 لم يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد ذكر في التحسين السقط لا يصلي عليه بالاتفاق
 وفي غسلة اختلاف والمختار ان يفضل ويذبح مذبذبا خرقه وذكر في الملتقط وقال محمد وسمى
 في الخيرة اذا ولد ميتا لا يفضل ولا يصلي عليه في محقق المالك وفي شرح الطحاوي اذا خرج اكثر من واحد
 ثم مات يصلي عليه والا فلا سوا خرج من جانب النجس وفي شرح احمد رحمه الله المولود ولا يحل انما
 ان ولد ميتا فان ولد ميتا يفضل ويصلي عليه ويرث ويرث ويصلي وان ولد ميتا لا يفضل
 في روايه اكر في رحمه الله ولا يصلي عليه ولا يصلي ولا يورث ولا يورث ومن محقق رحمه الله انه يسمي
 وفي العناية وان سمي مبي مع احدا بويه فمات لم يصلي عليه لانه تبع لها الا ان يقر بالاسلام
 وهو يقتل لانه مع اسلامه استحاذ او يسم احدا بويه لانه يتبع خيرا لا بوزن دينه وان لم يسم
 مع احدا بويه صلى عليه لانه ظهرت تبعية التادفكم بالاسلام كما في اللقيط المبي والمجنون اذا
 استشهد يفضل عند ابي حنيفة رحمه الله ومنه لا يفضل وهو معروف وفي التحسين مبي عمل في سقا
 على دابة فعلى عليه لا يجوز صلاتهم كالبالغ والفتوى على هذه الداية وان جاز في رواية اخرى
 العتي اذا غسل الميت جاز ولا حولنا والمعيان والمجانين في الصلاة على الميت ذكر في شرح
 الطحاوي رحمه الله وفي شرح المختصر على فقهاء ما في المصداق فانه لا فرض عليهم فلا معنى لعلق
 الولاية بهم واما الحنفية فليس من اهل ولاية هذه الصلاة فلا يعتد بهم فيها ولا باس بان
 يحل الصغير رجل واحد على يديه وسننا ولونه على ايديهم والمراحم في حق التكفين كالرجل ولا
 باس بتكفين العتي في ثوب واحد وبكره تكفين الاثني في ثوبين وكذلك المراهقة ولا باس
 بتكفين العتيه في ثوبين لان الكفن كسوة بعد الموت فيعتبر بحاله الحياة ذكر في شرح الطحاوي

او من جانب الرأس

واذا اجتمعت جنازة الرجل والعبي والمراة يجعل الرجل على يمين الامام والصبي يمين والنساء على
 القبلة هكذا روى عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم واذا اجتمع المرد والمملوك كيف سائر من جاز
 على طاهر الرواية وان كان عبدا وامراة فالعبد على الامام والمراة خلفه وان كان صبيلا وامراة
 ذكر في المجلد انه يقدم العبي المرد على العبد وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اما على طاهر الرواية
 في الرجل المرد والمملوك كيف سائر من جاز العتي اذا ام في صلاه للمنازة ينبغي ان لا يجوز وهو الطاهر
 لانها من فريضة الكفاية وهو ليس من اهل الاداء الفرضي ولكن يسكن يوم السلام اذا سلم على قوم
 فرد مبي جواب السلام وينظر في الكراهية والله اعلم وفي فتاوى القاضى لغير الدين رحمه الله ولذا
 ارتد الزوجان والمراة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه بمثل الف
 حكم الميتات وهذا لا طائل سوا في القبر روى الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يبالون عن
 اليشا الا قل فاما جازا لا طائل من ذلك فليقتلوا قول ابي حنيفة رحمه الله يتوقف جوابهم
 فان ابا حنيفة رحمه الله توقف في امر الاطفال وكذلك توقف في امر جوابهم اما على مذهب من قال
 انهم خدم اهل الجنة فكان جوابهم على المتوابع على ما كان في اليشا الاول والله اعلم العتي اذا
 اورد في وقت الصلاة لزمه فرض الوقت ولو صلى في اقل الوقت ثم ادر في اخر الوقت اداء الصلاة
 جارية لم تخص وقد راقت وقد قامت في المصنف خذت صلاة من يجنبها استحسانا اذا نوى
 الامام امامتها واذا صلت وقد راقت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير
 وضوء تؤمر بالاعادة بطهارة المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تعيد ولو صلت عريانة تعيد
 وفي كل موضع تعيد للبالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاتي الامام اذا احدث يوم الجمعة
 بعد ما خطب فامر مبييا او معنوها او كافرا او امراة تصلي بالاسار فامر هو ولا يجزى ولو
 امر حبا فامر غيره اجزاهم امرأة معها صبي ميت ان لم يكن استهل فصلا تها فاسرع غسل ولم
 يفضل وان كان قد استهل ولم يفضل فكذا وان كان قد غسل جازت صلاتها والسحب لها ان
 تصلي على هذه الحالة في فتاوى القاضى فخر الدين رحمه الله في مسائل الزكاة ذكر القاضى
 الامام ابو حنيفة الاسترخى في مجالسة الزكاة لا تجب في مال العتي مندنا وعند الشافعي رحمه الله
 تجب كالتجيب على البالغ ولا خلافا ان الايمان لا يجب على العتي ولكن اذا سلم بوجه اسلامه في
 عند الشافعي رحمه الله لا يبيع ولا خلافا انه لا يجب عليه القوم والقلاء والحج والجهاد ولا خلاف
 ان نفقة زوجته ونفقة والديه ونفقة ماله لا تجب في ماله ولا خلافا انه اذا كان للعتي
 ارضي عشرا وخارج يجب عليه العشرا والخارج لان العشرا والخارج يجب في الارض والوكالة تجب
 في الذمة واما سدة الفلوقا لابي حنيفة وابو يوسف والشافعي رحمه الله تجب في مال
 العتي وقال محمد وزفر رحمه الله لا تجب في مال العتي ولا على الا جازا كان للعتي مال
 فان لم يكن له مال تجب على الاب بالاتفاق هذه الجمل في زكاة محال القاضى لغير الدين رحمه الله

سائر المشتبهات

ويا تى جنس هذا من بعد ان شاء الله تعالى ذكر في الملتقط اذ ادخ الزكاة الى القيان بوسم العيد الى
بشر بشرا ويدفعه الى من يهدى باكورة او علانا لا يساوى شيئا يجوز من الزكاة الا اذا ضى على
التعويض وكذلك صدقة الفطر والمدقات المتدور وفي النخبة ولا يجوز ان يعطى من الزكاة لغير
اذا كان صغيرا وان كان كبيرا فقيرا جاز الدخ اليه هكذا ذكر القدرى رحمه الله وفي شرح طحاوي
الصغير لبعض شايخنا ان على قولنا في حقيقته وهو اسجد الدخ الى الاولاد الغنى ان كانوا اقترافا
كان الاولاد اكبارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز الدخ الى الكبار ولا يجوز الدخ الى
الفقار قلت ولقد فقت المواة نكاه ماله الى الولد زوجه وهو صغير فقير هل يجوز عندنا في حقيقته
رحمته كانت المسئلة واقعه الفتوى فقلت له ما لا شك انه يجوز وعلى قولنا في حقيقته رحمه الله ان
قل لا يجوز فله وجه وان قيل يجوز فله وجه ايضا وفي فتاوى القاضى طهير الدين رحمه الله لو دَخ
نكاه ماله الى من يغير ان كان يعقل يجوز وكذلك لو دَخ الى معتوه كحذ الى محبته لا يجوز وذكر
القاضى الامام في الدين ولو قبض الصغير وهو امر حار وكنه لو كان يعقل القبان بان كان لا يبرى
به ولا يحد عنه ولو دَخ الى معتوه فقير جاز ولو دَخ الزكاة الى مجنون او صغير لا يعقل فدَخ
الصغير الى ابيه او وصيه قالوا لا يجوز كالدخ ركوته على مكان ثم جله فقير وقبضها فانه
لا يجوز والاب والوصى بقبض الصدقة للصبي والمجنون من كانا في عياله من الاقارب الاجانب
الذين يعولونه والملتقط يقبض للقط ولو دَخ نكاه ماله الى رجل وامراه بالحداء فاعطى الوكيل ولدى
نفسه الكبير والصغير وامرأته وهم محاروج جاز ولا يمسك لنفسه شيئا من المهر في فتاوى قاضى
ذكر في النخبة وان كان الرجل يمول عبيدا بكمه ويطعم ويدع مخ يرب ويكتسب بما يملكه من
يكون من زكاة ماله لا شك ان كسوة تجوز بطريق القربة لوجود كونه وهو القليل واما الطعام فما
يدفعه اليه ببدن يجوز بطريق القربة ايضا لما قلنا وما ياكله معه بطريق الاباحه والعين فلو تول
ابو يوسف رحمه الله يجوز بطريق القربة ايضا وعلى قولنا في حقيقته لا يجوز ذكر قولنا في يوسف رحمه الله
في نداد دهمشام وقال في النبادات فمن وجب عليه الزكاة فاشترى طعاما ودعى المالكين ففعل
وفشاهم لم يجز ذلك من الزكاة ولم يحكم فيه خلا ما قال الشيخ ابو عبد الله رحمه الله في حقيقته ان هذا قول
محمد رحمه الله اما قولنا في حقيقته وابي يوسف رحمه الله يجوز كانه قام الزكاة على صدقة الفطر فان في
صدقة الفطر الطعام جاز عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله واذا فخر القاضى لفتته
لذى قرابته ففعل بطريق تلك الفتوى سوى من زكاة ماله فعلى قولنا في حقيقته رحمه الله يجوز خلافا
لمحمد رحمه الله وفي فتاوى القاضى طهير الدين وجب العشر في ارض الوقف وارض الصبي والمجنون
والكاتب والمأذون والمديون وفي زكاة الهداية في اخر باب زكاة الزرع والثمار وفي ارض الصبي و
المواة التغليب ما في ارض الرجل يعني العشر المعاف في المشرية والمخارج الواحد في المخارج
لان الصلح جرى على تعفيف الصدقة وهذا المونة المحضه ثم على الصبي والمواة اذا كانا من

المسلمين العشر فيضعف ذلك اذا كانا منهم ويجب على الرجل صدقة اولاده الصغار لان السبب راسخ
يمونه ويلب عليه وهذا اذا لم يكن للصغار مال وان كان لهم مال يؤدى من ماله من ماله عندنا في حقيقته وابي
يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله لان الشرع اجراه مجر على مونه فاشبهه الفتوى كذا في الهداية ولنا
للبدع حال نعم الاب هل يجب عليه صدقة فطر الصغير على طاهر الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن
يجب هنا اربع مسائل كلها على الروايتين احدها هذه والثانية الخبر على الاسلام تبع الجود والله
جواز ولا والامة الرمية للقتابه وقد عرف في سير الهداية وذكر في تحفته ولو كان الاجبا لكنه فقير
ولهم جد غنى لا يجب على الجدي على الروايات كلها لانه لا دلالة على جرح حال قيام الاب وان كان يجب
عليه المونة وعندنا في رحمه الله يجب ولا يجب على الصبي وان كان له ولاية لا يجب عليه المونة
وكذلك لا يجب على الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوجه وعندنا في رحمه الله يجب لان عنه ينق
على المونة لا غير وعندنا على مونه والولاية ولو كان الاب الصبي مجنونا يجب صدقة فطر على انه
بالاجماع لوجود الولاية والمونة جميعا القبان اذا بلغ مجنونا لا تسقط صدقة فطر عن الاب واذا بلغ
عاقلا شتم جن ادعته لا تجب صدقة الفطر مذكور في باب اذن الصبي من ما دون شيخ الاسلام ولو
زاده وفي فتاوى القاضى طهير الدين الصغير اذا كان له عبيد للخدمة فالاجير يؤدى صدقة فطر
عبيد من ماله يعطى من مال الصغير وذكر في فصل صدقة الفطر من صوم النخبة واذا كان للولد
الصغير مملوك وللصغير مال سوى المملوك فسد ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يؤدى عن عبيد
الصغير من مال الصغير كما يؤدى عن الصبي من ماله وعند محمد رحمه الله لا يؤدى من مال الصغير
كما لا يؤدى عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى العبيد لا يجب على الاب صدقة فطر
لملك الصغير كذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل وهذا الجواب لا يشكل على قولنا في حقيقته وابي يوسف رحمه الله
الله لان فندما صدقة فطر الصغير يجب باعتار المونة والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة
الفطر من الصغير اذا كان للصغير مال لودم المونة وقد انقدت المونة هنا ايضا لانه لا يجب على
الاب نفقة مملوك الصغير واقا يشكل على قولنا في حقيقته لانه اوجب على الاب صدقة الفطر
عن الصغير باعنا والولاية فحب لا ترى انه اوجب على الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان
للصغير مال وقام هذا يعرف في النخبة في هذا الموضع وفي النخبة اذا كان للمجنون مال
فصدقة الفطر في ماله عندنا في حقيقته وابي يوسف رحمه الله وان لم يكن له مال فصدقة الفطر
على الاب ودوى عن محمد رحمه الله فمن بلغ مجنونا ان صدقة الفطر على ابيه وان كان منقائهم
جن لم يجب على ابيه وفي زيادات نداد دهمشام ان من جن في صغره فلم يزل مجنونا حتى ولد له
لم يكن عليه صدقة الفطر من ولد وقال الشيخ ابو عبد الله رحمه الله المجنون عندنا على قولنا في حقيقته وابي
يوسف رحمه الله يلزمه فطرته كالزمنه عن عبيد وعند محمد رحمه الله لا يلزمه فطره ولو كالا
يلزمه فطره عبيد والله اعلم في مسائل الصوم ذكر الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسخ رحمه الله

في فتاويه سيل من ربيع مبلون يخاف عليه موته بهذا الدأله غير يزعم الا ان الطير لا شوت
هذا الدأله يولد هذا الصغير وذلك في شهر رمضان هل يباح لها الاطعام بهذا العذر قال نعم اذا كان
الطير ابصر بذلك وذكر القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله ان هذا محمول على الجيب السليم دون
الكافر كالم شرع في الصلاة بالتيتم فوجد له كافر اعطى الماء فانه لا يقطع الصلاة لعل غرضه افساد
الصلاة عليه هكذا في المتعم وفي مختصر القندوري الحاصل والمرح اذا خافنا على ولدنا افطرنا وقتنا
ولا فدية عليها ذكر في المنتقى الصبي اذا بلغ في يوم من رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم وفي
فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله صبي بلغ قبل الزوال والنصراني اسلم ونزى الصوم قبل الزوال
لا يجوز صومها عن الغرض غير ان الصبي يكون صايما من الطلوع بخلاف الكافر لفقد الأهلية
في حقته وعن ابى يوسف رحمه الله ان صوم الصبي يجوز عن الغرض وقيل جوابه في الكافر كذلك اليه
اذا في المنتقى ثم في هذا الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افارق في هذا رمضان قبل الزوال
ولم يكن اكل شيئا فنوى الصوم جاز عن الغرض لان المجنون اذا لم يستجب كان بمنزلة الموضع المرفوض
لا ينافي وجوب الصوم بخلاف الصبي والمجنون والكفر لانها منافية للصوم ولما اسلم النصراني في غير
رمضان قبل الزوال ونزى صوم الطلوع كان صايما عند ابى يوسف رحمه الله حتى لو افطر لم يفسد له تقاضا
لزمه الله وفي مختصر القندوري اذا بلغ الصبي اسلم الكافر في رمضان لم يلزمها قضاء ذلك اليوم
واسكا بقتية يومها وصا ما يبرهن ولم تقضي ما مضى صبي سافر فبلغ وبينه وبين القصد اقل من
سير السفر هل يجب عليه الصوم ام يكون مسافرا ذكرنا حكمه في سائل الصلاة والله اعلم ولا يقبل
شهادة الصبي الواحق على هلال رمضان وتقبل شهادة العبد والمرأة في سفر قات صوم فتاوى القاضي
ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا افسد صومه لا يقضي لانه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فانه
يؤمر بالاعادة لانه لا يلحقه مشقة في احوال قد والقراء من الصلاة من شرح المحامدي في سائل
الحج ذكر القاضي الامام فخر الدين في فتاويه اذا حج الرجل باهله وولده الصغير والواحد من الصغير
من كان اقرب اليه حتى ولو لم يجمع والدواخ يحرم عنه الوالد دون الاخ وفي النخبة قال محمد
رحمته الله في الصلاة الصبي الذي حج له ابوه يقضي الناسك ويرى الجوار وانته على وجهين الاول
ان كان ميبيا لا يعقل الا اذا بنسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز وان كان يعقل الا اذا
بنفسه يقضي الناسك كما يفعل مثل ما يفعله البالغ ولو ترك هذا الصبي بفراغ الحال نحو الرمي
وما اشبهه لم يكن عليه شيء قال في المسائل ايضا وكل جواب عوفته في الصبي يحرم عنه الاجاب
في الجواب في المجنون ثم الاجاب اذا احرم عن ابنه الصغير وارتكب بعض مخطوبات الاحرام لم يلزمه
سبب احرام الصغير شيئا كذا في النخبة واذا بلغ الصبي اسلم النصراني في وقت لا يقدر على الحج ثم
مات ذكر في اختلاف ذكر ويمتوجبه انه لا يجب الحج على قول ابى يوسف رحمه الله خلافا لزمه
وروى عن ابى يوسف رحمه الله انه يجب قضاء من ابى يوسف رحمه الله روايتان وقيل عن ابى حنيفة

رحمته الله روايتان في هذا ايضا وكذلك هذا اذا اصاب سالدا واستهلكه او عكس ثم اصاب سالدا في وقت
لا يقدر على الحج والاعطائه لا يجب وعليه الفتوى وفي النوادر البالغ اذا جاز بعض الاحرام ثم
ارتكب شيئا من المحظورات فان عليه فيها الكفارة فرق بينه وبين الصبي والفرق ان احرام المجنون
قبل ان يجن كان صحيحا لانما بخلاف احرام الصبي وحق السائل في اخراج النخبة وفي فتاوى القاضي
الامام ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا حج مع الاجل لا يتوب ذلك عن حجة الاسلام ويلزمه الاعادة وكذا العبد
اذا حج ثم اعتوى بزمه الاعادة ولذا كما في خلافا للفتوى والفرق ان الفقير متى حصل له كفاية ثبثت الاستثناء
فيثبت الوجوب بخلاف العبد لانه لم يثبت له استطاعه لان للولي ان ينفعه وفي فتاوى قاضنا لولم
العبد قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وجب لا يجزيه ذلك من حجة الاسلام بخلاف الصبي لان
احرام الصبي لم يكن لازما فحصل ذلك كان لم يكن ولا كذا احرام العبد لانه من اهل الالتزام فلا يقرب
تجديده التزاما اذا احرم للحج او العمرة لا يومر بل يضي وكذا لو افرد حالان الصبي عليها يلحقه موته من
جدة المال ولو تامل محظورات احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد الصوم والحج لا يقضي لانه يلحقه في ذلك
مشقة بخلاف الصلاة فانه لا يلحقه مشقة في احوال قد والقراء من الصلاة من شرح المحامدي وفيها
ايضا لو خرج الصبي للحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرم وجب جاز من حجة الاسلام وكذا لو جاز
الميثاق بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاء من حجة الاسلام ولم يكن عليه لمجاودة
الميثاق بغير احرام شيء لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند المجاودة ولو احرم قبل ان
يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وجب لا يجزيه من حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميثاق
قبل ان يجزئ فاحرم بحجة الاسلام وجب يجزيه من حجة الاسلام وكذا لو لم يرجع الى الميثاق بعد
الاحرام وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وجب يجزيه من حجة الاسلام ولوانه لم يجزئ
الاحرام بعد البلوغ ومضى في حجة لم يكن ذلك من حجة الاسلام ولو بلغ الصبي محضه ما الوفاة وادعى
بان حج عنه حجة الاسلام جازت وميته عندنا ويح عنه وكذا الصبي اذا اسلم قبل وقت الحج وادعى
بان حج منه هذه الجملة في فتاوى قاضنا خان والمرأة لا يحج لا بحجوم والمهرم الزوج ومن لا يجوز من الحكم بالحج
التايب برضاع او صهرية فان كان محرمها صبي لا يحتمل لانه عبدة له وكذا المجنون الذي لا يعي ما الحرام
والعبد والسلم والذى سوا في الحرمية قال القندوري رحمه الله في شرحه الا ان يكون محررا يمسك
اياه من كتمان فلا تسافر معه وكذا السلم اذا لم يكن مامونا لا تسافر معه وفي شرح المحامدي
والحرية والبلوغ من شرائط الحج وكذا الاسلام لقوله عليه السلام ايا مبدع ولو عرج فحج فعليه
حجة الاسلام اذا اعتق وايا صبي حج ولو عرج فعليه حجة الاسلام اذا بلغ وايا اعرجي حج ولو
عرج فعليه حجة الاسلام اذا حاجر يعني قبل الاسلام واداد بالاعرج الكافر وبالحجة الاسلام
وذكره ايضا وينبغي لولي من احرم من العبيان ان يجود، ويفسقه ويلبسه ثوبين اذا زاد
دأ، ويجنبه ما يجنب المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام لاشي عليه ولا على وليه

لاجله لان الصبي غير مختل بالولادة فلا تصح عليه ولا تصح له
حق الله تعالى والصبي غير مختل بحقوق الله تعالى وهذا بخلاف العبد فاذ العبد اذا احرم ثم تناول
شيئا من محظورات الاحرام فانه ينظر ان كان مما يجوز فيه الصوم يكفر بالصوم وان كان مما لا يجوز فيه
الصوم وانما يجوز فيه الصوم لا غير والاطعام فانه يكفر ذلك بعد التيقن ولو فعل في حاله الرق لا يجوز
ولو فعل عنه مولا او غيره بامر او غير امر لا يجوز في مسائل النكاح ذكر في الاصل الصغير والصغير
اذا تزوجا انفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المجهز
غير الاب والجد والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا باجازه بعد
البلوغ والعبد طالما اذا تزوجا بغير اذن الولي ثم امتنعوا جازا ككاهما من غير اجازة ولا كذلك
الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا باجازه ولو تزوج امرأة او باع ماله ثم اذله
الولي فاجاز ذلك للمعتد استحسانا في النخبة وفي فتاوى القاضى حان الصبي والواحدة اذا تزوج بغير اذن
الولي امرأة ودخل بها فبلغ الاب فرد ككاهها والوالا يجب على الصبي حنك ولاعتقما للحد فلكان
الصبي والام العتق فلا نفي انما زوج نفسها منه مع علمها ان كاهه لا ينفذ فقد رخصت به لادن
حقها في الملتقط ولي غير الاب والجد زوج الصغيرة من غير كفوف ودك العبدية فاجازت لا يجوز
في قوايد صاحب المحيط رحمه الله صبيته زوجت نفسها من كفوف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعتد
يتوقف على اجازة القاضى فان كانت في موضع لم يكن فيه قاضى كان ذلك الموضع تحت ولاية
قاضى تلك البلدة ينفذ ويتوقف على اجازة ذلك القاضى وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية
قاضى فانه لا ينفذ وقال سبزوالتاخرين ينفذ ويتوقف على اجازة بها بعد البلوغ الا وليا
فالنكاح الصغار والعقار والعصاة لقوله عليه السلام النكاح الى العصابات وقوله على رضي الله عنه
اذا بلغت النساء نكحوا فاعصيه اولى ونحوه للمقاتل غاية البلوغ ويتبرر الترتيب فيهم كالتبرر
في الميراث الا في صلين احدهما النكاح المجنون اب وابن فالولاية للابن عند اختلافهما رحمه الله وكذلك
ابن الابن وان سفل والثاني الاخ مع الجدة سواء عندها وعن ابى حنيفة رحمه الله الجدة والى سفل الاوليا
في باب النكاح العقار والعقار اب الاب ثم الجد اب الاب وكذلك الاجداد وان على ثم الاخ لاجل ادم
ثم الاخ لاجل سفل اب الاب ثم ابن الاخ لاجل ادم على هذا الترتيب ثم العم لاجل ادم
ثم العم لاجل اب ثم ابن العم لاجل اب ولذا لا يدم على هذا الترتيب ثم العم لاجل ادم
ثم عم الاب لاجل ادم ولا يدم على هذا الترتيب ثم عم الجد لاجل ادم ثم عم الجد لاجل ادم ولا يدم فاد
له يكن واحدا ممن ذكرنا فولى العساة الرجل والمرأة سواء لان كل واحد منهما في جوارح الولاية
بالصاق كصاحبه ولذلك لا يدم ثم ذو والدرهم والقرية وى الارحام في تزوج الصغير و
المجون عن ابى حنيفة رحمه الله الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت
بنت البنت ثم الاخ لاجل ادم ثم الاخ لاجل ادم ثم الاخ لاجل ادم ثم الاخ لاجل ادم

والا خوال وللاخت والادع على هذا الترتيب واذا اجتمع الجد الفاسد والاخت عن ابى حنيفة
رحمته الولاية للجد ثم بعد ذلك سفل الجد عن ابى حنيفة رحمه الله ثم السافلان ثم القاضى ومن نصبه
القاضى اذا شرط تزوج العقار والعقار في ينشده واذا لم يشترط فلا وما دام له قسما للقاضى ليس
بولى عن ابى حنيفة رحمه الله وعند صاحبه مادام له عصبة والقاضى ليس بولى فان زوجها القاضى ولم
ياذن له السلطان ثم اذن له بذلك جازا للقاضى ذلك النكاح جازا استحسانا وذكر في بعض المواضع انه يجوز
والنكاح هو الادلة لثبوت رحمه الله لولاية الام وقهرها ولا احد من ذوات الارحام مطلقا يزوجها الله
مضطر ولا مباح منه مع الحسد رحمه الله وذكر في مجموع النوازل ان ولاية الاخت لاجل ادم مقدمه على
ولاية الام في فتاوى القاضى تليها الدين وذكر في النخبة وحاله الى مجموع النوازل سيل شرح الاسلام
عن رجل غاب غيبة مقطعة وله بنت صغيرة فزوجها اختها لاجل ادم او لاجل ادم حاضرة قال ان
لم يكن لها عصبة او ولي من الاخت جاز النكاح قيل له الا ان تكون الام او ولي من الاخت قال لا ولاخت
لا بعام او لاجل من قوم الاب والنساء اللواتي من قبل الاب لهن ولاية التزوج عند عدم العصابات
بما بين احبابنا رحمه الله وهن الاخت والعمة وبنت العم واما الام والنساء اللواتي
من قبل الام فلمن ولاية عن ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا ولاية لهن وقد ذكرنا قبل
هنا ان ولاية ذلك لا بعام على الخلاف فما ذكر شيخ الاسلام ان النساء اللواتي من قوم الاب لهن ولاية
التزوج عند عدم العصابات باجماع بين احبابنا رحمه الله مستقيم في الاخت لافى العمة وبنت الاخ
وبنت العم لانهن من عمه وذلك الارحام بغير من السائل كتب من شرح المطاوى وبغيرها من النخبة و
بعضها من فتاوى القاضى تليها الدين والوصى لا عليك انكاح الصغير والصغيرة او مولى اليه الاب
ذلك ادم بوى لان الوقت قطع ولاية من اوصى اليه في امر الصغير وروى هشام عن ابى حنيفة رحمه الله
انه ان اوصى اليه الا نكح في فتاوى القاضى تليها الدين ومن يقول صغيرا او صغيرا ولا عليك
تزوجها والمجارية بين اثنين اذا جازت بولد فادعياء ثبت النسب منها ينفذ وكل واحد منهما بالتزوج
فان اجتمع للصغير والصغيرة وليان ينفذ وكل واحد منهما بالتزوج وقال مالك رحمه الله لا ينفذ احد
الولين كاحد المقتن من هذه الجملة في فتاوى القاضى تليها الدين وفي شرح المطاوى اذا اجتمع في العمة
والصغيرة وليان وجا في الدرجة نوازع احدهما جازا او اجازا لغيره فخرجت خلافا لدية
بين اثنين اذا زوجها احدهما لا يجوز الا باجازه الاخر فان دوع كل واحد من الوليين رجلا على
حده فالاول يجوز ولا يجوز للاخر وان كانا جميعا في ساعة او كان احدهما قبل الاخر الا انه لا
يدرى السابق من اللاحق لا يجوز كلاهما لانه لو جاز جاز بالحق والحق في التزوج حرام هذا
اذا كان الوليان في درجة واحدة فان كانا احدهما اقرب من الاخر فانه يجوز نكاح الاقرب ولا يجوز
نكاح الابعد تنقذ وتاخر الا اذا كانا لا قرب غايبا فيه منقطعه فنكاح الابعد يجوز اذا وقع
قبل عقد الاقرب وان وقعا معا فانه لا يجوز كلاهما وكذا اذا كان لا يدري السابق من اللاحق ثم كلا

في الغيبة المنقطعة والكثرة الكلام فيه وكذلك اختلفت الروايات فيه والاكثرون على ان الاقرب
اذا كان في موضع لا ينتظر الكفر بالطيغالي من منه في غيبة منقطعة واثار في الكتاب الى ان ادنى
مدة السفر تكفي للانقطاع ومن الشايخ من تجاوز وقال لا ينتظر الكفر ايا ما كثيرة وينتظر قليلا
فلا يمين حد فاصل بينهما فقد رنا ذلك بثلاثة ايام ووليا لها وهذا قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله
وابن عصة سعد بن معاذ المروزي وعليه فتوى جماعة الساجدين منهم القاضي الامام ركن الملام
ابو علي النخعي والقاضي الامام علي السعدي وقال من تجاوز الى نصف غيبة منقطعة وان كان
الاقرب جولا سياح لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه او كان سجنيا في بلد لا
يوقف فهو بمنزلة الغيبة المنقطعة ولو زوجها الاقرب حيث هو تكلوا فيه والظاهر هو الجواز
واذا كان للصغير وليا من احداهما الاقرب والاخر بعد فزوجها الا بعد حال قيام الاقرب حقيقة
على اجابة الاقرب ثم عابا الاقرب وتحوط الولاية الى الاقرب لا يجوز ذلك التكاح الذي يشره
الابعد لا بلجاجة منه بعد تحول الولاية اليه كذا ذكر في فتاوى القاضي فليد الزين في فتاوى
مسددا لسلام طاهر بن محمد رحمه الله لادار روح الزوج لخته وابوها في ذات الاب قبل
الاجازة واجاز الاقرب للزوج جاز ولو سكت ولم يجوز وعمله لو باع ما لبيه ثم ماتت الاب
ولا وادت له غيره لا ينفذ البيع لا يتجدد العقد لما عرفت ان الملك البات اذ لم يزل على الوقوف
افسه والتكاح ولاية وليس بتلك ذكر في الفخيرة سيل شمول اليم لا و زجندى رحمه الله عن صفة
لها اخ لا يزوجهما فزوجها القاضي بغير امر الاقرب قال لا يصح التكاح الا اذا كان الاقرب غائبا لم يزل
وفي الفتاوى صفة فزوجها القاضي ولها ابن عمر حاضرة قال لا يصح لقوله تمام السلطان ولي من لا
له ورايت في فتاوى والدي رحمه الله ان اذن القاضي للصبي والمعتق ويجوز وان سحر الاب ذكر في
باب الحجر من الاصل وهل يمكن القاضي تزويج الصغير والفقير بدون رضی الاب حكى عن القاضي
الامام فخر الدين الرضا بن عبد الله انه كان يقول ينبغي ان يملك خاتما على من هذه المسئلة ووليه
القاضي تنهاى ولاية الاب والشيخ الامام ابو فضل الكرماني رحمه الله يقول ليس له ذلك فانه ذكر في
الاصول ثبت الخيار عند البلوغ الا في الاب طبعه وادست الخيار في تزويج القاضي لا يكون معاصيا
وفي المنتقى وعن محمد رحمه الله ان الام اذا دفعت امر ابنتها الى القاضي في الزوج وبوها حتى قرأ
القاضي رغبته زوجها وان كرهه الاب وفي كتاب شرح الطحاوي رحمه الله الى ان امتنع من تزويج
الصغير وقد وجد لها خطيبا لم يكن القاضي ان يزوجهما لانه عضلها وفي ذلك اضرابها ثم اذا
كان من زوج الصغير والصغيرة ابا او جدا فلا خيار لها اذا بلغا وان كان غير الاب طبعه ولا وليا
فلهما الخيار اذا بلغا وفي السقي اذا كان للصغيرة والد او جد لم يزوجهما القاضي وان كان الاب والجد
قاسما ينبغي للقاضي ان يزوجهما الكفو ذكره في الفخيرة ولو زوجها فلها الخيار في المهر والرايتين عن
ابن حنيفة وهو قول محمد رحمه الله ولو كان الوصي وليا وروح الصغير والصغيرة فلهما

8
الخيار اذا بلغا ولو تزوج الصغير والصغيرة بغير اذن الولي يوقف على اجازة ولهما الخيار
اذا بلغا اذا كان الصغير غير الاب والجد وقد مر من قبل وفي الجامع الكبير ولا يجمعون الا ستروثنى
غير الاب والجد اذا زوج صبيه من موقوفه كسقط اداك زوجهما فاختار الفرقه ورضت
امرها لا ينتظر كبر الروح وكان للقاضي ان يفرض بينهما غير انه ان كان له والد او وصي احضر
وامر ان باقى بحجة الصغير ان كان له حجة والا فوقي بينهما محضر ولديه ولو بلغت واختارت
نفسها وزوجها غايبا شار في الجامع الى انه لا يفرض بينهما مالم يحضر العايب لانه قضاه في القاء
وياتي بعد هذا في سائر العنين والقاضي اذا زوج الصغير والصغيرة فلهما الخيار اذا بلغا في المهر
الرواية روى خالدين صحيح عن ابن حنيفة رحمه الله انه لا خيار لهما وكما ثبت خيار البلوغ
للاختيار ثبت للذكر ثم على قول ابن حنيفة ومحمد رحمه الله لما ثبت الخيار لهما بالبلوغ في تزويج غير الاب
والجد فاختار التكاح فها على التكاح وان اختار الفرقه وقعت الفرقه اذا قضى القاضي بالفرقة
بينهما ويبطل هذا الخيار في جابنها بالسكوت اذا كانت بكرا ولا تبيد الى اخر المجلس حتى لو سكت
كما بلغت وهي بكر يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل وكانت بكرا الا ان الزوج قد بنى بهما
بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيتها من المجلس وانما يبطل خيارها اذا
رضيت بالتكاح مريحا او برجدها منها فكل يستدل به على الرضا وذلك نحو التمكن من الجماع او طلب
النقمة وما اشبه ذلك ما لا كانت من طعامه او خدمته كما كانت فمضى على خيارها وخيار
الصغير لا يبطل بالسكوت ولما يبطل عاده بصرح الرضا او بما يدل عليه من قربان المراء او بغيرها
او تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل بالبلوغ وبغير ذلك اذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت
لكن جهلت ثبوت الخيار فسكت بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان الخيار
اذا علمت وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في فصل اقسام الخيارات من كتاب الفصول ثم اذا وقعت
الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقه باختيار الزوج او باختيار المراء
وان دخل بها فلها المهر كاملا وقعت الفرقه بخيار الزوج او بخيار المراء والامة الصغيرة اذا
زوجها مولاها ثم اعتقت وهي صغيرة فلها الخيار غير انها ان كانت صغيرة لا تنصرف بحكم
هذا الخيار فسخا واجازة مالم تبلغ فسخا بان عتاد نفسها واجازة بان تختار زوجها لان هذا
التصرف داير بين النفع والضرب والصغير لم ينعزل لذلك وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا
الخيار لان وليها قام مقامها وادخلت خيارها القاضي خاضا والعق ولا يختار خيار البلوغ
قوله ولا يختار خيارا بالبلوغ بحقل لا يختارها لانه ليس لها خيار بالبلوغ وبحقل لا يختارها
خيار البلوغ مع ان خيار البلوغ ما ثبت لهما خيارا والعق يتكلم خيار
البلوغ لانه اهم من خيار البلوغ منهم من قال فالقول وهو الصحيح وهذا لان العقد مدد من
هو كامل الولاية لان ولاية المولى على مملوكه ولاية كاملة لان ولايته بسبب الملك لا انتفاء

فلكل مكان ولايت كاسه ولا يثبت خيار البلوغ كافي الاب وللمجد هذه الحجة في الفخيرة دفقرايد
شيخ الاسلام برهان الدين مغيره بلغت وتزوجها غير الاب والمجد فاخترت نفسها وادعت
منه القاضى هل يشترط ان تقول زوجي اخي او عمي قال لا يشترط وهذا يشهد ان تزكيا الزوج
قال على قياس ما ذكر في ادب القاضى ثم وكذا في كل عمل وفي دعوى فتاوى القاضى الامام فخر
الدين مغيره زوجه غير الاب والمجد فاحتجعت بعد البلوغ وهي بكر فتاوى لغيره في الزم حتى بلغت
وكثيرا الزوج لا يقبل قولها الا بينه وان اختلفا في المال فقلت بلغت الان وقال الزوج لابل
بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها الا بالرضا
مريحا او دلا له نحو التمكن وغير ذلك ذكر في اقوال الجامع الامام في دعوى فتاوى القاضى
الامام فخر الدين رحمه الله رجل قال لامرأته تزوجتك وانا صبي فقلت لابل تزوجت وانت
بالخ كان القول قوله الا ان القاضى لا يفرق بينهما بل يبالى في تزوجتها باذن وليك فان قال لا
قيل له حل رضي وليك بعد ما تزوجت فان قال لا قيل له حل اخوت بعد البلوغ فان قال لا قيل
له تخيلا لان فان قال لا فخيلا يفرق بينهما ويأتي في مسأله الاقرا ان شاء الله تعالى في كتاب
شرح الطحاوي امة مغيره تزوجت لغير اذن المولى فاحتج بها لا ينفذ العقد ويبطل على قول
ذو رحمه الله وعندنا يتوقف على اذنه المولى ان لم يكن لها عصبه سواء فان كان لها عصبه
غير المولى فاذا اجازها العقد واذا دكت فلها خيار المأذون لان العقد فسخ عليها في حالة
الصغر وهي حرة الا اذا كان محيضا العقد باها او جدها فانه لا خيار لها ولا يجوز له بيعت
حتى مات المولى فانه ينظر ان حل بغيرها لو ادعت بطل العقد وان لم يحل بغيرها لو ادعت بطل
على اذنه الوارث كما اذا كانت مملوكة الابا ومحرمة عليه بوضاع ونحوه فان اجازها وان
ابطل بطل ولذا الوارث المولى يملك الا اذنه فان حل بغيرها المثل في بطل العقد وان لم يحل توقف
على اذنه المشتري والوارث عند هذا في الامة اما العبد في الاحوال كلها توقفت على اذنه المشتري
والوارث عند تزوج امرأه بغير اذن مولاه ثم باعه المولى فاجاز المثل في الكاح جاز عندنا
عند ذو رحمه الله لا يجوز وعليه هذا اذا تزوج صبي امرأة بغير اذن ابيه فمات ابيه واجاز
للمد الكاح ذكر في كتاب الجامع رجل كان امة له مغيرة فقبلت جازا الكتابة لانها من اهل
التصرف ولزوجه من انسان بغير اذنها لا يجوز لانها التحقت بالحر اريد ولو بقيت جاز لان
بحكم صحة الكتابة التحقت بالبالغة هذا حكمها ما دامت في الكتابة فلو اتت اذنت بطل الكتابة
وعتقت واقترنها المولى بعد ذلك تنتقل الولاية الى المولى حتى ولو اجازت الكاح لا يجوز ويكون
ذلك الكاح موقفا على اذنه سنانة من المولى ولا يقال بان المولى هو الزوج والحاجة اليه فلا
يحتاج الى اذنه فيه لاننا نقول المولى حين زوجها لم يكن له عليها ولاية تامة وهذا يستعاد
الولاية لم يجز عليها فكذا لا يجوز بنفسه العقد ونظير هذا اذا زوج الرجل ابنته اخيه

وهي مغيرة واخوه غائب فانه لا يجوز هذا الكاح الا ان يجبر الغائب فان مات الاخ قبل الا جازة
لم يبرح هذا الكاح الا ان يجبر الزوج كذا في مسلت فان اجاز المولى ذلك الكاح بعد العتق جازا
لها اذا بلغت يعني خيارا بالبلوغ لان المزوج غير الاب والمجد وهي حرة مغيرة لا دلي لها غير
مولها ومنه المسئلة من عجب السائل فانها مما زاد من المولى ثم اذا دعت اليه قويا في حق الكاح
حتى يملكها لاذن في حالة الرق ولا يملك بعد العتق وكذا المولى عليك الزام الكاح عليها بعد العتق
لا قبله وهذا عجيب ويجب من هذا انها لو دعت الى الرق يبطل الكاح الذي باشره المولى وان
اجاز المولى الا ان هنا يثبت بالدليل والتدليل يعمل العجيب ذكر في كتاب الفخيرة واذا زوج الاب
اولاد المغيره امرأة باكثر من مهر مثلها او زوج المغيرة باقل من مهر مثلها اذا كانت الزيان
والنقصان بحيث يتعابن الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك الموطأ في غير الاب والمجد من الاوليا
ولما اذا كانت الزيادة والنقصان فاحتج ببحث لا يتعابن الناس في مثلها في الاب والمجد قال ابو
حسنة رحمه الله صحيح الكاح صحيح الخط والزيادة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ومهر بيتنا
في الاملا انه لا يجوز الكاح او التسمية ذكره شام عن محمد رحمه الله ان الكاح يجوز وفي الجامع
المغيره ان الكاح لا يجوز وروى الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله ان الكاح يجوز
والتسمية لا يجوز وذكر في الجامع الامام واختلافنا في خروج على قولنا ان الكاح جاز في الزيادة
بالمطلان وقال بعضهم اصل الكاح فاسد وهو الصحيح واحموا على ان غير الاب والمجد لو زادوا نقص
بحيث لا يتعابن الناس فيه انه لا يجوز الكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ لا تعل اجازته وفي الاملا
واحموا على ان الاب والمجد لو زوج امته المغيره باقل من مهر المثل لا يجوز وعمل يملك الاب
تزوج عبد ابنه المغيره ذكر القاضى ابو جعفر الاستاذ في دعوى رحمه الله في باب ما يجوز فيه امر
الكاتب والعبد والذمي من زيارته انه كل من يملك الاتفاق يملك تزوج العبد ومن لا يملك لا يملك
لا يملك تزوج العبد لا للاتفاق فتقويت الرق من غير بدل كان التزوج تقييد الرق بغير بدل
ضاد الكاح بمعنى العتق فكل من يملك العتق يملك التزوج ومن لا يملك لا يملك في فتاوى قاضي خان لاب
ولم اذا زوج المغيره باقل من مهر مثلها في ذرية عنهما العقد فاسد وفي ذرية العقد
موقوف على اذنه المغيره بعد البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ينفذ العقد ويصح
الكاح مبرور المثل في متفرقات كتاب المحيط للرجل ان يزوجه امة ابنه المغيره من عبد ابنه المغيره
وفي زاد ربيع عن ابي يوسف رحمه الله الوصي يزوجه امة اليتيم من عبد اليتيم وكذلك الاب وذكر
مدد الاسلام ابو اليسرى في باب كاح العبد من البسط الاب والوصي والقاضى يملكون تزوج
امة المغيره وكذا الكاتب والشريك المفاوض يملكون تزوج الامة لان تزوج الامة تكسب
وهو لا يملكون الكسب ولا يملكون تزوج العبد ولا يملك تزوج العبد الا من يملك اتماته واما
العبد الماد وذل في الحارة والصوم المادون والمضارب والشريك شركه عتق لا يملكون تزوج

الامة منها بحسبه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقول
 العجاءة وها فتا بين النكاح والاحابة والفرق بينهما ان النكاح
 امة اليتيم من عبده في القياس ثم وفي الاستحسان لا في النكاح الفتاة والصغير
 بلوغ فاجاز لان هذا العقد مجبر او قوت وجوب وعمله لو زوج عبده ثم بلغ فاجاز لان يجوز في
 باج الماذون من مجالس القاضى او جعفر الاستروشى القاضى لا يملك تزويج العبد والامة
 للفايد للجنون والمصولة ان كانتا وان بيعهما ذكر في المحيط غير الاب والجد اذا زوج
 الصغير من غير كفالة بحاية عن اصحابا رجم الله المتقدمين فيه ولا من اصحابنا المتأخرين
 قال الفضل رحمه الله على قياسي عمله التمييز بين ان لا يجوز النكاح بلا خلاف وفيما ذكرنا
 الميترحه رحمه الله غير الاب والجد اذا زوج الصغير من غير كفالة ثم ادركت فاجاز لان لا يجوز لان هذا
 النكاح لم يكن موقفا لانه لم يكن له مجبر لان نكاح هؤلاء من غير كفالة لا يجوز في الجامع الاصغر
 غير الاب والجد اذا زوج الصغير من غير كفالة لا يتبدل على مهرها ونفقة فاكثرتا في النكاح
 النكاح فاسد وقال بعضهم جاز والمصحح الاول وقال الفقيه ابو جعفر الهنداوى رحمه الله اذا كانت
 الصغيرة فقيرة والزوج قادر على نفقها جاز النكاح وان كان لا يملك مقدارا مهر مثلها لان الصغير
 مضطرة الى النفقة وان كانت غنية لم يجوز النكاح اذا كان لا يملك مهر مثلها الا ان يكون له شرف من
 اخوتها بل شرف للمال يزيد عليه نحو المهر وشرف بيت النبي فيجوز النكاح وعلى هذا القول قالوا ان
 الكبيرة اذا زوجت نفسها من رجل لا يملك مقدارا مهر مثلها الا ان له شرفا من هذا المهر يجوز النكاح
 وليس له ولا وليا حق المهر وكذا في نكاح جامع الاصغر وذكر في الفخية ان القدرة على النفقة
 من شرائط الكفاة اذا كانت المرأة كبيرة او صغيرة تصح للمهر اما اذا كانت صغيرة لا تصح للمهر
 لا تقبى القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الفتوة وكفى بالقدرة على المهر في الفتوة
 ومن زوج ابنته وهي صغيرة هذا او زوج ابنته وهو صغيرا منه فهو جاز وهذا عندنا بحسبه
 رحمه الله لان الاعراض عن الكفاة لمصلحة فتوقها عندها هو ضررها ولعدم الكفاة فلا يجوز وفي
 فتاوى القاضى الامام في الدين رحمه الله في المهر الجواز اذا زوج صغيرا من رجل كان جود مستقيم
 او لم يكن مسلما في الامل واقامه مسلما والمصغر ما بالاحرار المسلمين ثم ادركت الصغيرة و
 اجاز في النكاح لم يجوز لان هذا نكاح لم يكن له مجبر حال وقوعه فلم يتوقف ولا تملكه الاجازة
 وكذا لو اعدت الكفاة بسبب اخر لا سقد نكاح غير الاب والجد وذكر في الفخية واحاله
 الفتاوى ويرقد رجل زوج اخيه وهي صغيرة وهو وليها من غير ولي ليس له طاقه للمهر وقبل ابن
 النكاح وهو غني جاز لان الصغير يود غنيا في المهر بقى الاجل ولا يود غنيا في النفقة يعزى الاجل لان
 العادة ان الاباء يتحلون المهر عن الابناء ولا يتحلون النفقة وفي فتاوى الفضل سئل عن المهر اذا زوج
 الصغير من ميسر صغيرا لاله ولا يبدى ما اكبر والصغيرة ما اكبر هو يكون هذا كقولنا ويجوز

النكاح قال اختلف المتأخرون فيه من علمنا منهم من قال لا يكون كفوا ومنهم من جملته كفوا لانه بعد
 عينا بفتا ابية ولم يسل من المهر والسعة قال صاحب الدرر رحمه الله وقول من حاله انه كفوا
 اليسا بل زوج ابنته الصغير من رجل على ان لا يسل لا يشرب الخمر فزوجها الاب شربا مومنا وكبرت
 الابنة وقالت لا ترضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها انه يشرب الخمر وكان خالها بابل بيته مولى فالكحل
 بالملح يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق والمسئلة المختلطة بين ابى حنيفة وصاحبه رحمه الله فما اذا علم الاب
 ان الزوج ليس بكفولها ومع هذا زوجها معه مع علمه انه ليس بكفولها انه تامل غاية التامل وعرف
 هذا العقد مطلقا في حقها اما حاله كفوا فالتاها انه لا يتامل فظنهم السكران اذا قصر في مهر ابنته
 لا يجوز والصاحي لو فعل ذلك يجوز لان الظاهر من حال السكران انه لا يتامل ومن حال الصاحي انه
 يتامل وفي فتاوى القاضى الامام نحو الذين السكران اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز اما الصاحي لو فعل ذلك كوز عند ابى حنيفة رحمه الله
 خلافا لهما والسكران ليس من اهل الواري والشورة فلا ينفذ عقده على الصغير باقل من مهر مثلها وان
 زوجها الصاحي من غير كفالة يجوز في قول صاحبه واحتفا في قول ابو حنيفة رحمه الله والطاهر هو الجواز
 ولو زوجها السكران من غير كفالة يجوز عندنا في رواية في فوايد صاحب المحيط الاب اذا وكل رجلا
 تزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل من غير كفالة يجوز عند ابى حنيفة رحمه الله كما يجوز لو زوج الاب
 لا روايه لهذا في الكتب وقيل يجوز وقيل لا يجوز ذكر في نكاح الفتاة الصغيرة القاضى اذا زوج الصغيرة
 من امته كان بالملاد ورايت في فتاوى الفضل القاضى اذا زوج بتيه صغيرة من ابنته ان جمل الكفاة
 تزوج القفار ينظر ان كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف من علمنا وان كان الابن كبيرا جاز
 عندنا بحسبه رحمه الله ولم يجوز عندها وفي اقامات الحنفى القاضى اذا زوج اليتيم من نفسه لا يجوز
 نكاحه القاضى اذا زوج الصغير من نفسه كان هذا كافيا في ردولي لان القاضى رعية في حقه
 فاما التي لا ترقى فوهو والى والى والى في حق نفسه رعية ايضا وكذلك الحليقة في حق نفسه رعية
 ايضا في بيت الفتاوى وفي فتاوى القاضى الامام يظهر الذين اذا زوج غير الاب والجد الصغير او
 الصغيرة فالاحتياط ان يعقد من اثنين مائة مائة وسر بغير تسمية بلوا ان يكون في التسمية
 بقسمان لا يصح الا قل ويصح الثاني بهر النكاح وهكذا ذكر المسئلة في التجييس وزاد معنى اخر وقال
 ولان الزوج حلف بطلاقة امارة يتزوجها بلفظ ان تزوج امراء او سبطا كل امراء اتزوجها يعتقد
 النكاح بهر النكاح وان كان الزوج ابيا او جدا فذلك عند ابى يوسف رحمه الله للوجه الاول
 وعند ابى حنيفة رحمه الله للوجه الثاني رجل زوج ابنته الصغيرة من ابى بكر او رجل بغير امره وقيل
 ابو الابن بغير امر الابن ثم مات ابو الصغيرة قبل اجازة الزوج بطل النكاح لان ابى الصغيرة
 كان يملك فتح هذا النكاح الموقوف فكان مونه قبل النكاح بمنزلة الفسخ كما لو اذنت نفسها
 من رجل غايب وقيل من الغايب فعلى كان المرأة ان تفسخ النكاح وموتها قبل النكاح يكون فحاشا كذا

من غير كفالة

هنا كذا ذكر في فتاوى القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
فما دام قال وكان طهر الدين الرقيق في دمه فله ان لا يبطل النكاح بموت الاب لان موته يقر النكاح
كالمشترى بالخيار اذا ما قضي من اختياره يتقرب البيع لان يبطل وكذلك اذا ما احدث الزوجين قبل
الدخول والحلوة يتقرب النكاح ولا يبطل والسئلة منصوص عليها في المستقاة انه لا يبطل النكاح ذكر في
فتاوى ابن ابي شيبة رحمه الله اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل غايب وقبل من الغايب ابنة فماتت بغير
قبل ان يجيز الابن النكاح بطل النكاح وفي تولد ابن سماعه على ابو يوسف رحمه الله اذا تزوج ابنته الصغيرة
في غايب ثم مات الاب ثم اجاز الزوج النكاح جاز فهذا نص بموت الاب لا يبطل النكاح على من فكله من
الرواية بخلافه كذا في الفتاوى فيمنظر فيمنظر فان كان الزوج وليته في ذلك النكاح فادعى انها
مغيرة وادعت على انها بالغة فالقول قولها ان كانت مراقة والبينة بيدها ايضا كذا ذكر في فتاوى
القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
عن ابنة صغيرة اذا تزوجها من صغير قبل ابوه له وكبر الصغير وبيدها غيبه منقطه وتكاه الزوج
بشهادته فله ان يفسخ النكاح وان يبعث الى ما في النكاح بطل النكاح بهذا السبب قال في الفتاوى الحسن
ان يفعل ذلك بنفسه اخذ بهذا المذهب وان لم يكن من جهة قال القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
ان هذا على قول ابو حنيفة رحمه الله بآ على ان النكاح اذا نكح من مذهب سقته عن طهر الدين محمد بن
خلادها وفي فتاوى القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
اخر وقد كان المسمى اجاز ذلك النكاح بعد بلوغه فان كانت المرأة زوجت بزوج اخر قبل اجازة الصبي
جاز النكاح الثاني لا نهانك النكاح قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بينا جازة الصغير ينظر
ان كان النكاح في الصغير بمهر المثل او بما يتبين ان سخييه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان متوقفاً عند
ما حاد الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير لا يتبين الناس فيه وهو ان اوجد فذلك سلباً يائس
النكاح عليه بمهر كثير هو قسمة الصغير على اجازته ما في فتاوى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
اجاز جاز النكاح الثاني من المدة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف الا اجازة وفي فتاوى
القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
فما دام جاز النكاح والحال والولي اذا اقر على وليته بالنكاح لا يجوز عند ابو حنيفة رحمه الله وكذا المولى
اذا اقر على عبده بالنكاح لا يجوز عنده خلافاً لها ولو تولى امته بالنكاح جاز اجازاً عمداً لم يحرم عنده
ينصب لها من الصغار حتى يكره قيم الزوج اليه على النكاح كذا ذكر في فتاوى القاضى الامام محمد بن القاضى
محمد بن القاضى وذكر القاضي الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى الامام محمد بن القاضى
لا يصدق لاسمه او صنفه الصغير بعد البلوغ عند ابو حنيفة رحمه الله وكذا المولى العبد اذا اقر النكاح
وكيل الرجل وقال صاحباه يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قبل
لخلافه ما اذا بلغ الصغير واكر النكاح فاقولوا بالنكاح اما الولى بالنكاح في حال صغره محرم

والصحيح ان الخلاف هنا اذا اقر في صغره لمعاً ولكن لم يبع احراره ولو اكر العبد بعد العتق لم
يصح عليه اقرار المولى وذكر في البسيط الاب والجد وسائر الاولاد فيه على السواء على هذا الخلاف
اذا اكر بعد الامكان رجل وامرأة فقال الوكيل ذبحت لا يصدق عند ابو حنيفة رحمه الله لان بيده
فكل ان يقيم عليه البيعة وعندها يصدق من غير بيعة الاب والوصى اذا كانت عبد اليتيم يبيع ولو كان
لا يبيع والى لو استدان لاجل اليتيم يبيع ولو اقر بالاستدانة لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق ما اقر
بالنكاح على مولا او على وليته او على ماله لا يصح عنده خلافاً لها في الاسرار اذ يزوج وليته وردت
النكاح فقال الزوج والولى لها صغيرة وردها بالملق قال ابو انكيس وروى صحيح فان كانت مراقة
فالقول قولها في مخرج النكاح ومتوقفاً على النكاح الحي ذكر في الفتاوى الصغرى لسواي الا وليا سوى
الاب والمجد ولا ية قبض مهر الصغيرة لان هذا تصرف في مال الصغير وليس لها ولاية التصرف
في مال الصغير والمدة اذا كانت صغيرة جداً لا تتحمل الملاء لا يجيز الاب على دفعها الى الزوج كوكبير
الزوج على دفع المهر الى الاب وتفسير بلوغها موضع الجماع ما في بعد هذا ان ثابته تعالى ولو كان الزوج
من صغيراً جازاً تحت النفقة خلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي مختصر القدر ولو كانت صغيرة لا يصح بها
فلا نفقة لها وان طلت اليه وان كان الزوج صغيراً لا بعدد على الحي والمدة كسيرة فله النفقة في
ماله ولا بالمدة اذا كانت تطيق الرجال وجماع مثلاً ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة قبل الدخول
بها لم يسم الزوج المهر في الفتاوى الصغرى ولو كان الزوج صغيراً اذ وجه ابوه جارية صغيرة نكحها
ابوها وامرأة كبيرة زوجها ابوها باذنها او وليها فلا جاز ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي وكذا
مهر الكبيرة ان كانت بكراً وهي تقبض ان كانت ثيباً لان المهر انما يجب بنفس العقد والعقد قد فرغ
وان طلت النفقة وقد قبضت المهر انفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين هذا وبين ما اذا كان
كبيراً والمرأة صغيرة فانها لا تستحب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر من ادب القاضى الامام
اذا زوج الصغيرة حتى جاز النكاح متى يدخل بها الزوج قبل لا يدخلها مالم تبلغ وقيل اذا بلغت
منين وقيل اذا كانت حينة جعية تطيق الجماع يدخل بها والا فلا في فتاوى القاضى الامام محمد بن القاضى
ينظر تفسير بلوغها ايضا في باب طلب المهر من ادب القاضى امرأة زوجت ابنتها الصغيرة ذبحت
مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت لام وصية لم يكن لها ان تقبل المهر
من الزوج لانه يبيع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يبيع
الزوج بذلك على الام لان الام اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها وكان
الدخول بها كاللذخ الخارجى وكذا الجواب مما سوى الاب والمجد والوصى والقاضى لان غير هؤلاء لا
يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض مهرها وان كان عاقداً بحكم الولاية والوكالة في فتاوى
قاضي خانة والنفقة وفيها ايضا صغيرة ذبحت فدعت المزدوجها قبل قبض المهر وكان لزمها مهرها
قبل النكاح ان يزوجها الى منزلة وينسبها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من لم يقبل قبل خلع

النفقة الصداقة حق المرأة فلا يملك ذلك باطل المصاهرة وفي هذا كان له مطالبه ودينان مثلهما وكذا
العلم اذا زوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلم الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يسترها من الزوج لان
العلم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق فلا يصح سلبه ولو فصل الاب مثل ذلك هل له ان يسترها من
الزوج معنى ان لا يملك منها لان تسليم الاب صحيح ان كانت تطيق الرجال وفي باب طلب المهر من ارباب القضاة
الاب اذا زوج ابنته وهي صغيرة وهي تحت الجاه قد مضى ابوها من غير ان ياخذ منه المهر فوطاها بها
فلا بد ان يطالب بالمهرها ويأخذ من زوجها شيئا كانتا وبكر ما دامت صغيرة لم تبلغ النكاح لان الاب
ولي الصغير بكر كانتا وشيئا الا ترى انه يملك التصرف في مالها الا اذا اقر بقبح الجاه وهي صغيرة هل
يبيع لا شك ان يبيع حتى لا يطالب الزوج به ويضمن هو والصغيرة وقد ذكرنا في مخرج الصغيرة ان المصلحة فيه
ان يتوالى بقبض الصداق فعلم ان اقرا بالاب بقبض الصداق حايروا في فتاوى القاضى الامام فخر الدين
رحمته جعل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلب مهرها من زوجها قبل ان تزوج
دفعت لها بغير حال صغرك ومدة الاب لا يصح اقرا بالاب لانه لا يملك قبض الصداق فله من المال فلا
يملك الا اقرا به ولها ان تأخذ المهر من زوجها ولا يبرح الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقر بقبض الاب
في وقت كان للاب ولاية قبض الصداق فلا يبرح عليه كالوكيل بقبض الدين اذا اقر بصغر الدين ومدة
الدين وكذب الطالب ولو كان الاب حين اخذ المهر من زوجها قال الخدمك على ان اني برك من ابنتي و
للساكنة بها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج وترجع الزوج بذلك على الاجا لو كان بقبض الدين اذا قال
للديون اخذتمك على ان ابرك من صاحب الدين ثم امر الطالب بالوكالة واخذ المال من الدين كان لا يبرح
ان يبرح بذلك على الوكيل وفيها ايضا المرأة اقرت انها مدركة وحببت مهرها من زوجها قالوا انظر الى قضاة
فان كانت قد اقرت بالدركا سمح اقراها على قولها قالت بعد ذلك ما انما مدركة لا يغفل قولها وان لم يكن سمحا
قد الدركا فلا يصح اقراها وينبغي للقاضي ان يحاط في ذلك حيا لها عن سنها ويقول لها ماذا عرفت
ذلك قالوا في غلام اقرا بالبلوغ ان القاضي يباله عن وجهه فيحاط في ذلك ذكر في العدة ولا بالصغيرة
ان يطالب زوجها بالمهر وان لم يمكنه الانتفاع ولا يشترط اخذ المرأة مجلس الطالب بل تسلم بذلك
بخلاف البيع فانه يشترط اخذ البيع وذكر القاضي رحمه الله ان يبرح الاب ان يحمل البت مهية
لتسليم بقبض المهر وكان ابو يوسف رحمه الله يقول ولا يستوفى الاب بكفيل وفي باب طلب المهر من
ارباب القضاة الاب اذا دفع الصغيرة المذمومة وهي لا تطيق الرجال ودعت الى منزل الزوج ثم خرجت
الى منزل ايسر فقال الاب لا ادفعها حتى تصير بحال التحمل الرجال والزوج يقول دفعها الى وصارة
في منزل فلينسلك منها سبي كان للاب ذلك وفي رواية صاحب المحيط اذا زوج ابنته الصغيرة بمهر
محل ثم اراد الاب ان يبرح المهر غير الايجوز ولو زوجها ابتداء باقل من مهر الثلج اذ عندنا يبرح
رحمته لانه يحصل لها العقد بهذا بخلاف التاحيل هكذا قال بعض الخارج واجاب صاحب المحيط ان على
قولنا بحسب رحمه الله يبرح هذا التاحيل ذكر في الفتاوى والاب اذا زوج الصغيرة امرأة وضمن المهر

12 وقيل المرأة النكاح وادى الاب للمهر كان متلوا استحسانا الا اذا شهد عند الاداء انه ادى لم يرجع
لحسنه لا يكون متلوا ويرجع في حاله وان ضمن عنه هذا اذا كان الاداء الضمان جيعا في القصة حال
منه الابن اما اذا ضمن في حال الصحة وادى في المرض ادى في صحته ومات فاخذت المرأة من ماله عند
الحيثية وعمرهما الله لا يكون متلوا بل يحسب من ميراث الابن وقال ابو يوسف رحمه الله ويرجع
لا يرجع هو ولا ورثته بدموته على الابن شيئا وذكر هذه المسألة على الاستقنا في كتاب الذخيرة وفي
باب طلب المهر من ارباب القضاة واغالم يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعادة فان في العادة لا يتزوج
المهر عن الابن الصغير وهو نظير ما لو انفق على ابنته الصغيرة في طعامه وكسوته من مال نفسه فله
لا يرجع في مال الصغير الا اذا اشترط الرجوع وقتل لا ينفق وانما لا يرجع بحكم العرف والعادة كذا هنا
وهذا بخلاف ما اذا اشترط لابنته الصغيرة شيئا اخر غير الطعام والسوء وتدل الشرائع على ان نفسه
فانه يرجع على الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف ان لا يتزوجون الثمن عن النساء و
لو كان مكان الاب وصلى وغيره من الاولاد وضمن المهر عن الصغير وادى من ماله رجوع في مال
الصغير وان لم يشترط الرجوع لانه عرف في الاولاد وما على الاولاد انهم يتحملون المهر عن القنار
واما اذا حصل الضمان في مغلوبة فله باطل لانه قد صد بهذا الضمان اتصال النكاح والاداء والبريق
محمود عن ذلك فلا يصح وكذا كل دين ضمن عن دارته ولو ادته في مرضه فله بذلك باطل هذه الجملة في
الذخيرة وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين ولو كان الابن كبيرا وضمن عنه الاب بغير امره في صحته
ثم مات الاب واخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع وفي مختصر القدودي واذا ضمن المهر
مخضانه والمواهب غيره في مطالبه المهر من زوجها او وليه وفي باب الولية من كتاب شرح الطحاوي
الا بذا زوج الصغير امرأة فله ان يطلب المهر من الزوج فيودى الاب من مال البنت الصغير وان لم
يضمن الاب باللفظ صريحا كذا الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطلب الوكيل بالمهر ما لم يصر ان
ادى الاب من مال نفسه ان شهد وقت لا ما انه دفع لم يرجع على ابنته الصغيرة كان له ان يرجع ولو
لم شهد القياس ان يرجع لانه ادى دينا مطالبا في الحال فصار كسائر الديون وفي الاستحسان لا يرجع
لتعارف الناس ورايت في بعض النسخ الوصي اذا دفع امرأة للقيم والرجعي يطالب بالمهر من مال
صريحا ولم يضمن وان ادى من مال نفسه يرجع في مال اليتيم له والاب لو زوج امرأة لابنته الكبيرة وضمن
المهر فان كان بامر يبرح عليه يبرح اذا كان الضمان بامر وان لم يكن بامر لا يرجع والامر بالكل
لا يكون امر ابنا الضمان والامر بالخلع يكون امر ابنا الضمان وفي رواية صاحب المحيط الاخ اذا دفع احته
الصغيرة وضمن لها المهر من زوجها لا يصح الضمان لانه ليس للصغير والاب ولجدة ولاية التصرف في
المال بدون اذن القاضي الا اذا دفع ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شي من المهر
او يبرح شيئا من الصداق اما الاقرا بالقبض باطل لان لكل المجلس يعرفون انه كذب حقيقته واما
الحبة ان كانت الابنة كبيرة فالاب يقول لها بياخذ البنت كذا وكذا ثم يضمن الزوج عنها ويقول

الطلاق لا يوجب الا ولحقه تزوج بزوج اخر ويخرجها الثاني سواء كان بالغاً او غير بالغ المجنون اذا كان
او غير مجنون اذا كان مجامع مثلاً او في قرايد شراً لا سلام انه متعدد بعشرين وفيها ايضا مزية
لا تطا حوت بالطلاق فلهما الزوج الثاني فاقضاها فهذا الوجه لا يخلو وفي فتاوى القاضي الامام
الحمد الدين رحمه الله الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فاقضاها لا يخلو للزوج الا ذل وفي المتن اذا انفكت
ذكر صبي في فوجها والصبي ليس من اهل الجاه لا يتعلق به التحليل ولا التحريم ذكر في المتن في خلو الصبي
يجب كمال الضرر واحالة الجاهج الصغير وذكر القاضي الامام محمد الدين في فصل الخلع من كاح صلا
ولا يصح خلوه للام الذي لا يجامع مثله ولا خلقه الصغير التي لا يجامع مثله والزوج اذا خلا
بامرته وسما صولا لا يعقل لا يمنع صحة الخلوة وان كان صبياً يعقل بان امكنه ان يعتب بها يكون
بينهما الخلوة المجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معها مجنوناً وغمر عليه لا تفصح
للخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله في الجاهج امراء الصبي اذا وجدت الصبي مجنوناً او القاصي
سما بصورتها ولا ينظر بلوغ الصبي بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبي ملكاً لا يصل اليها الا
يفرق بينهما في الحال ومنظر بلوغ الصبي ومتى فرقا القاصي بين الصبي وبين امراته فله فرق
بطلاق او غير طلاق اختلفت للشايع فيه قال بعضهم هي مرقه بغير طلاق بمنزلة الفرقة غير خيار بلوغ
وبعضهم قالوا هي مرقه بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق قد تحقق ولا حاجة في الايقاع الى العادة التي
لان القاصي هو الذي يوقعه وما هذا كصبي ملك قريبه فان لم يفتق عليه وان لم يكن الصبي من اهل
العقود لان القاصي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم حاضر فان كان للصغير ابا او وصي كان خصما
عن الصغير في ذلك كما كان خصماً في جميع ما للصبي وعليه وان لم يكن له ابا ولا وصي فلهما وصيه
حرم فيه فان لم يكن له جد ولا وصيه فالقاصي منسوب عنه خصماً فاذا جدد الخصم بحجة يبطل حق المرأة
من بينه نعمها على نفسها بهذا القياس وعليها بهذا الغيب وقت النكاح لم يفرق بينهما وان لم يكن
لخصم بينه وطلبه عن المرأة تخلف المرأة فان نكلت لم يفرق بينهما وان خلفت يفرق بينهما هذه
الجملة في الفخيرة وفي فتاوى القاضي طهيري الذين رحمه الله قلت ونظير هذا ما ذكره القاضي ابو حنيفة
الا سترو شي رحمه الله في نكاح الجاهج غير الاب والجد اذا زوج صبياً فادرك قبل البلوغ
زوجها فاحتارت الفرقة ودفعت امرها الى القاصي لا ينظر كبر الزوج وكان للقاصي ان يفرق
بينهما غيباً ان كان له والد او وصي حاضر وامر ان ياتي بالحجة للصغير ان كان له صبي ولا
فرق بينهما خصماً ولله هذا اذا كان زوجها صبياً فان ادركت الصغيرة زوجها كبر غائب
وقد زوجها غير الاب والجد واحتارت بنفسها اهل ترق القاصي بينهما حاله غيبة الزوج اشاد
في الجاهج الى انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم او وكيل لانه قصاً على الناييب بالفرقة ولو كانت
للزوجة صغيرة زوجها امها او جدتها زوجها مجبوراً لا يفرق القاصي بينهما خصوصاً الاب حتى تبلغ
لاحتالاً لئلا تخرج بعد البلوغ وبمثلها لو ورت الصغير بعد اشتاء موته والطمح ولله

على صبي كان هذا بايع كان للولي ان يجامع البايع في الغيب ولا ينظر بلوغه وكذلك ان كان صغيراً
قياساً فلولي ان يستوفى حاله وكذلك اذا كان الصغير شفعه فلولي ان ياخذها لولا ينظر
بلوغه وان كان احتمال الرضى بعد البلوغ ثابتاً في هذه الفصول والفرق ان الفرقة انما تستحق لزوج
حقها في قضاها ولم يحل خلاف الفصول الا خلوه للحق ثابت في الحال والصغير بمنزلة ما خيرا الحق
الزمنان البلوغ فستقوم الولي مقامه في استنائه اذا الولاية ما ثبتت الا لهذا القصر والله اعلم
وفي فتاوى القاضي الامام محمد الدين علام بن اربع عشر سنة اذا لم يصل الى امراته وله امره تزويج
بجامعها او بجامع للمادية كان للزوجة ان تحاميه ويؤجل سنة وذكر ايضا في فصل تكون المهر رجل تزوج
صغيره زوجها ولها ودخل بها ثم بلغت واحتارت بنفسها ففرق بينهما ثم تزوجها في السنة ثم
طلقها قبل الدخول بها فله مهر كامل منها او حينه داني يوسف رحمه الله وعليها عدة مستقبله
وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها طليقة ثانية ثم تزوجها في السنة قبلت ولدت
نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وذكر في هذا الفصل ايضا قدام
ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهي ثاية لا تدري ان كانت يماً ليس عليه عقد ولا عقد
وان كانت بكراً وافضاها عليه مهرها وكذا المجنون وفي باب نكاح اهل الدمة من الميسر الصبي
اذا زوجت من صبي من اهل الدمة زوجها ولها مهر النكاح ويثبت لهما النكاح اذا بلغا اذا
كان الزوج غير الاب والجد عندنا بغير حنفية ومحمد رحمه الله كما في حق المسلمين وذكر في هذا الباب
ايضا اذا عقد النكاح على صبي من اهل الدمة زوجها ولياها فاسلم احدهما وهو يعقل لئلا
يصح اسلامه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله سم ان كان الاخر يعقل الاسلام يعرض عليه الاسلام
فان اسلم يتنكح على النكاح وان لم يسلم يفرق بينهما وذكر ابو زيد في الاسرار في مسئلة تزويج
غير الاب والجد ان امرأة المجنون اذا اسلمت وهي كافران يعرض الاسلام على المجنون فان اسلم
فالا فرق بينهما وامرأة الصبي الذي لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض الاسلام على الصبي لان اصابه
غاية وذكر نحو الاسلام البزدوي رحمه الله في باب الامور المعترضة من امور الفقهاء ان اسلام
المجنون لا يصح واسلام المعتوه العاقل والصبي العاقل يصح ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض
الاسلام على وليه ومسيره مسلم تابع لابييه وكذا يصير من تدابرها ثم قال رحمه الله والصغير
في ادلهه مثل المجنون يعني اذا كان عديم العقل والقيصر فاما اذا عقل فهو والمعتوه سواء غير ان
بين المجنون والصغير فرقاً وهو ان المجنون اذا اسلمت امراته يعرض الاسلام على ابيه وامه في
الحال ولا يجوز في الصغير يفرق لانه محدود فوجب تأخير الى غاية العقل والمعتوه كالصبي
العاقل وفي فتاوى القاضي طهيري الذين سلم تزويج صبيته لها ابوان سلاذ قادر تدالم بتن
الصغيرة من زوجها وان تحارب الحرب بانت لانقطاع حكم الدار ولو ما قاحدا لا يوين
في دارنا سلا او مرتدا ثم ادنا لآخر ولحقها بما للحرب لم تبين من زوجها وكذلك صبيته

نضائه تحت مسلم تجلبها ديني الامام نضرانيه لم تبين من زوجها ولو تجلبها اباها بان ولا
مهر لها ولو تزوج مسلم منين سلمة فبلغت ولم تنفلا لاسلام بان وكذا ان تزوج نصرانيه
فبلغت ولم تعرف النصرانيه ولا دينها لمهر لها وينبغي للرجل اذا فشت اليه امراته ان لا يفتاها
حقها منها من الاسلام فان وصفت او وصفت لوعلى والابان والسيل في ذلك ان نصف هو
نصفه ثم يقول لها هل انت على هذا وذكر شيخ الاسلام للعود في حواضره رحمه الله انما ابلغت
غافلة ولم تعرف الاسلام ولم نصفه انها تكون منته وتبين من زوجها ولم يذكر محمد رحمه الله انها
اذا بلغت وعرفت الاسلام وعقلته ولم نصف بان قالت انا اعتل لاسلام واقدد على الوصف
ولا اصفه انها تبين من زوجها وحجب ان سبب بلا خلاف من الشيخ لانها تركت مصلحها
والاسلام من غير عذر وهو الاقرار بالاسلام وهو قول ابو حنيفة رحمه الله انما ذهب عنه ان
الايمان اقرار بالاسلام بصدق القلب ما اذا قالت انا اعتل لاسلام لكن لا اقدد على الوصف
هل تبين من زوجها لم يذكر محمد في الكتب واختلفا في الشيخ منهم من قال انها تبين من زوجها وقال
بعضهم لا تبين من زوجها لانها اجمعت على ان السكران اذا جرى كل الكفر على لسانه فانه لا يحكم
بعدمه استحسانا واعتبرا بالسكر قديما وان كان السكر معصيه فكلنا العجز عن الوصف وذكر السيد
الامام ابو تجماع رحمه الله في اصول الفقه الاسلامي نوعان ظاهر وهو بالياد من المسلمين والنسب
بينهم على طريقتهم شهادة وعبادة وبالحن لا يوقف عليه الا باستيعاف القاض جرد ذكره فلا يؤمن
بجميع صفاته الا بامد من وجودها للاوهيه عن علم كان مسلما على الحقيقة فاذا لم يعلم شيئا منها فهو
كافر قال محمد بن الحسن رحمه الله في المرأة اذا بلغت فاستوصفت فلم تصف انها تبين من زوجها
وان كنا حكمنا بصحة نكاحها بانه على ما هو لاسلام وكذلك من امن برسالة محمد عليه السلام ثم لم
يعرفه ولم يبدى محمد هو فانه لا يكون مؤمنا ذكر الكافي في باب من عمل الخيرون من الجاهل القدير
فانما المسلم من قال لا اله الا الله ولا يعلم منه الاسلام لا يكون مسلما حتى يصفا لاسلام كفيه
منه الاسلام كبتا في آخر سير هذا الكتاب اذا بلغ المصبي عا دلا ولم يصفا لاسلام يكون مؤمنا
ولا يتصل كالمكر على الاسلام اذا سلم ثم ارتد فحق دونه ولا يقتل في خلافتا وفي قاض خان في
فصل الفرق بين الزوجين ملكا احدهما صاحب والكفر وفي فتاوى القاض الامام في الذين
مغيبين ومغيبين بينهما شبه الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة والوالا باس بالنكاح بينهما هذا اذ لم
يخب بذلك انسان فان اخبر عدل فقه بن خذ قوله لا يجوز النكاح فان كان الخبر بعد النكاح وعما
كبير ان والاحوط ان يفارقها رد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امن بالمفارقة
صبيته ارضعها قوم كبير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من ارضعها اذ واحد من مك
القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم المعتز اذ لم تظهر له علامة ولا خبر به بذلك احد كان في سنة
من نكاحها رجل زني بامرأة ولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبيته لا يجوز لهذا الراي ولا لاح

من ابائه واولاده نكاح هذه العبيبة ولو وطئ امراه نكاح فاسد ثم تزوج صبيته فارضعتها باليمن
بانث العبيبة لانها صادت احتام المولودة والموطئة في عدته فيبطل نكاح العبيبة ومن زني بامرأة
حرمت عليه امها من الرضاغة وابنتها من الرضاغة في العجوبة الفتاوى وتوابعها لم يردوا في
وفي شرح المحامدي وحليلة بن حرام سوا كان الابن من هذه النسب او من جهة الرضاع وحليلة
سكوتة وموطئة حوا ما كان او حلالا وفي فتاوى قاض خان والرضاع الطاري على النكاح بمنزله
التابع بيانها اذا تزوج رضيعه وللمها ثم تزوج كبير لها لبن فارضعت الكبير وكذلك الصغيرة
حرمت الكبير على زوجها لانها صادت من امها فتنسب اليه هكذا اقوات المسئلة في باب نكاح اهل
للمرجع من سوا الكبير وفي الذخيرة اذا كان لرجل امرأتان وحلنا منه فارضعت كل واحدة منهما
مغيرة فتدسا الا من لا بد فان كانت احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما وان كانا انثى لا يحل
للمح بينهما امرأة ولدت من زوج وارضعت ولدها ثم يسر ثم دلتها لبن بعد ذلك وارضعت صبيها
ان لهذا الصبي ان يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بلبن الفحل وكذلك اذا
تزوج امراه ولم تلد منه قط ثم تول لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها حتى اذا
ارضعت صبيته لا يحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرأة هذه الجملة من الذخيرة ما ذكره
نسي نابشايد خواسترو فان كان لا يجوز ان يتزوج الرجل ام اخيه من النسب لان تم انما
لا يجوز لمغيب هو معدوم هنا لانها ان كانت ام اخيه لايه وامه فريامه وان كانت ام اخيه
لا بد من موطئه ابيه وان كانت ام اخيه لام فريامه اما هنا اجنبية فيجوز نكاحها كذا ذكر
سدر الاسلام في شرح الاملا وفيه ايضا خواهر شريرة وخترا نسي دار قابو وخواستق لان
هذه اخت امته من الرضاغة وخواهر نسي وخترا نسي داد وابود خواستق اذا لم يكن
مناله فها ادنى فاذن الجارية اذا كانت بين اسرتا تولدوا دعياء ولا احد المولدين فتزوجها
المولى الا خوفان النكاح جابر وحت فكل المولى يكون اخا من النسب لابنه من النسب وذكر
الاشي في واقعاته ولا باس بان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنه لانه لا باس بذلك من
النسب وكذلك لا باس ان تزوج المرصعة ابنتها وفي النسب انما لا يجوز هذا وهو ان يتزوج
اخت ابنه لا لاجل النسب بل لانها ربيته وقد وطئ امها وذلك معدوم هنا وفيها ايضا ولوا
امراتين لاحدهما بنون والاخرى بنات فارضعت ام البنات الاخرى فانا لا يجوز هذا وهو ان يتزوج
الابن الذي ارضعته عينه دون اخوته لان اخوته مع بناتها لم يمسوا على شيء واحد لم يثبت
الاخوة بينهم بين بناتها ولوا رضعت ام البنات واحدة من بنات الاخرى حرمت تلك الابنة على
بنى المرصعة لانها اخت لهم وفي غيرها من بناتها تحلل له وفي فتاوى قاض خان اذا ظم الصبي في
المولين وتعود الصبي واكفى بالطعام فارضعت لا تثبت حرمة الرضاع وفي طاهر الزاوية اذا
ارضع في مده الرضاع تثبت به الحرمة وكما يحصل الرضاع باليمن من الثدي يحصل بالمعنى والتعوط

والوجود ولا يحصل بالانقطاع في الاذن والاحليل والحجاية والامة والنفقة في طهر الزاوية ودوي
عن محمد رحمه الله انه يحصل بالاحتقان ومنه الرضاع عند ابي حنيفة رحمه الله مقدار ثلثين شهرا اذا ارتفع
في هذه المدة تثبت الحرمة ختم على ذن الحولين اذ لم يظلم ولو ارتفع بعد حولين ونصف لا تثبت الحرمة
فلم اذ لم يظلم وعند ابي يوسف ومحمد ما شافى رحمه الله وقته مقدار حولين ان ارتفع بالحولين تثبت
الحرمة فلم اذ لم يظلم وبعد حولين لا تثبت فلم اذ لم يظلم وقال ذفر رحمه الله وقته ثلاثين شهرا
على ان من الرضاع في انعقاد اجرة الرضاع على الاب مقدرة بحولين حتى ان الطلقة اذا طالت بعد
الحولين باجرة الرضاع فالحال ان يعطى لا يحبس ويحرم في الحولين هذه الجملة في فتاوى القاضى الامام
في الدين المرأة اذا كانت صغيرة فان كانت مثلاً انقطعت فكلها فلهما النفقة وان كانت مثلاً
لا تقطع ولا تنقطع للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تليق للجماع سواء كانت في بيت الزوج
او في بيت الاب فرق بين نفقة الزوجة وبين نفقة المملوك والفرق يعرف بالخديعة وان كانت مثلاً
تصل للجماع والزوج لا يطبق فيها النفقة اذ لم تكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس خاصتنا
فانت لمنه من جهة الزوج فلا يقطع حقها في النفقة كالزوجة نفسها من المهر ولو كانا صغيرين لا
يطبقان للجماع لا نفقة لها حتى تصير المرأة الى الحالة التي يطبق للجماع لان المنع جاء من منتهى
الامام في جنسهن لا يابى انده سحر المرأة ان كانت لا تنقطع للجماع لا نفقة لها سواء كان الزوج يقطع
للجماع ولا يطبق وان كانت تنقطع للجماع تستحق النفقة ولو كان الزوج يقطع للجماع اولادها قلنا
ان المجهوز اذا تزوج امرأة صغيرة لا تنقطع للجماع لا يفرض لها النفقة ولو تزوج امرأة تنقطع للجماع
لها النفقة ولو زوج رجل ابنة وهو صغير لا يجماع مثله ولا يجهز امرأة كبيرة فجات بولد لم يلزمه
الولد لا سحاله الاحبال من الفل قال ولا تزود المرأة النفقة التي كان ابو الزوج ينفق عليها عن ابنه
لان الحبل لا ينح وجوب النفقة حتى لا تحرك انها زنت فجلت يكون عليه النفقة ايضاً لان الحبل
من الزنا ان كان يمنع من الوطى لا ينح من دواحي الوطى وكذلك من الوطى فمادون الفرع وهذا كما ذهب
النفقة قال ولو اقترنت انها حين بروجت كانت حلو ددي نفقة ستة اشهر لانها اقترنت بشين
بفساد النكاح وانه اقرار على الزوج واقترانه لا نفقة لها في مدة الحبل وانه اقرار على نفقتها منقذة
في جنسها ولا تنفذ في حق الزوج وقد اخذت نفقة ستة اشهر فتد ذلك في الذخيرة واذا طلق
امراته وهي صغيرة لم تحق بعدد قد دخل بها ومثلها يجماع ضدتها ملاه اشهر على ما عرف في كباد
الطلاق وينفق عليها ما دامت في العدم وهذا اذا لم تكن المرأة مراحقة فان كانت مراحقة نكحها
لا مسقى مثله اشهر بل يتوقف في حالها الى ان يكرهها انها اهل جلت بذلك الوطى لم لا فينبغي ان يكرهها
النفقة مالم يظهر فراق زوجها فلو انها حاضرت في هذه الاشهر الثلاثة يستأنف الدم بالمعروف
تكون لها النفقة حتى تنقضي مدتها المذكورة والصغيرة اذا ادركت فاخانت نفسها فلهما النفقة
والسكنى وكذلك العزقة بسبب العنة وبسبب عدم الكفاة هذه الجملة في نفقات الذخيرة الامم

فارضاع الولد الصغير قوله والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن ادا ان يتم الرضاعة
اختلف اهل العلم في هذه الآية قال بعضهم من مجرد خبرنا والوالدات كذا يفتن وليس فيه ايحاء
لارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه ايحاء بالارضاع على الامهات وان كان صغيراً لم يكره قوله
تعالى وللطلقت يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وعن هذا ان حال قيلم النكاح لا يجوز لها ان
تأخذ الاخرى بالارضاع لانه محب عليها الارضاع ديناً وان كانت لا تحب على ذلك في الملم واخذ
الاجرة باقاً ما يجب عليه من الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها احد الاجر من الزوج بسبب
اقباله على النسب لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها ديناً واما الكلام في ثبوت الحرمة واستحقاق
الاجر فنحن ابي حنيفة رحمه الله عنه ثبتت حرمة الرضاع الى ثلاثين شهراً ومنها الحولين وثبتنا
في سبيل الرضاع واما الكلام في استحقاق الاجرة قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هو على هذا الخلاف
حتى ان من طلق امراته فارتفعت بعد الحولين وطلبت الاجر فنحن ابي حنيفة رحمه الله تستحق الاجر
الحق تمام ثلثين شهراً وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا تستحق الاجر فماد والحولين واكثر الشايع
على ان من الرضاع في حق استحقاق الاجرة على الاب مقدرة بحولين عند الكل حتى لا تستحق المطلقة
اجرة الرضاع بعد الحولين بالاجماع وتصح في الحولين بالاجماع قال اصحابنا رحمه الله لا تحب لأم
على ارضاع ولدها لان الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد لا تجب على الام لانها على الامهات فلذا
الارضاع فان كان الصغير لا يأخذ لبن غيرها اذ لا يوجد من ترضعه هل تجب لأم على الارضاع في
ظاهر الرواية من اصحابنا رحمه الله لا تحب ودوي من ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله في فتاوى رانها
تجب ودوي من ابي حنيفة في شرح ادب القاضى لمصافق انها تجب من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر في شرح
التدوين وهذا لانها لو لم تجب والولد لا يأخذ لبن غيرها اذ لا يملك الولد دوي منعه عن الاخذ
وقال النجاشي لو لم يكن للصبي والاب مال جبرق الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يار في اللبن
قياس هذا ما كان اصحابنا من غاب وليس له مال ودركا امرأة وصغيراً والمرأة مال فالمرأة تجب على
الاتفاق على الصبي ثم يرجع عليه كذا هلصنا ثم اذما مع الصغير اذا كان يوجد من يرضعه انما يجب
على الاب اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان له مال يكون موته الرضاع في مال الصغير ولذلك
نفقة الصغير بعد العظام اذا كان له مال يكون في ماله ولا تجب على الاب فرق بين نفقة الولد
ونفقة الزوجات وان المرأة اذا كانت موسرة تكون نفقة على الزوج والفرق يعرف في الذخيرة
فان كان للصغير عتار واردية او ثياب واحتيج الى ذلك النفقة كان لا بد ان يسبح ذلك كله
وينفق عليه لانه غنى هذه الاشياء ونفقة الصبي في ماله اذا كان غنياً فان كان مال الصغير
غنياً يومر الاب ان ينفق من ماله على ان يزوج في مال الولد اذا خسر ماله ولكن ان اشهد على ذلك
فله ان يزوج في الحكم واذا نفق بغير اشتهاد لكن على نية الرجوع ليس له ان يزوج في الحكم لان
الظاهر ان الانسان يتصدق فيما ينفق على ولده السبع والقاضي لا يطالع الا على الظاهر والله

تسأل في طهر على الضار والظاهر فكان له ان يرجع ان كان قصد على الاساق الرجوع فاما اذا لم
يكن لمصوم مال فانفقته على والده لا يشترك احد في ذلك وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة
على الاب والام اما لا ان في ظاهر الرواية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع في الاشياء
الاب في بونة الارضاع احد فكذا في النفقة فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت ان تنفق
من مالها على الولد ويكون ديناً على الاب اذا ايسر ترجع عليه لان نفقة الولد الصغير على الاب و
ان كان معسراً كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقاً واجبا عليه بامر القاضي فترجع عليه فان
ايسر كما اذا أدت بامر ولو كانت الام موسرة وللصغير جد موسر تؤمر الام بالانفاق من مال
نفسها ثم يرجع على الاب ولا يورث الجد بذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستدانة فكانت الاستدانة
من مالها وهي اقرب الى الصغير واولى رجل له صغير وامه في نكاحه وطلبت من زوجها اجره
الارضاع لا تنفق وان استاجر الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبة على الزوج ولو
اوجبا عليه ما جرة الارضاع يجتمع اجره الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز هذا
اذا لم يكن للصغير مال فاذا كان له مال يرضى بجره الارضاع في ماله لا سيما ما ذكرنا من المعنى هو
اجتماع اجره الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد وان كانت الام معتدة عن طلاق رجعي لا
تستحق اجره الارضاع ايضا لان النكاح لم يزل وان كانت معتدة عن طلاق باين او عن ثلاث
كل تستحق الاجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صاحت المرأة زوجها عن اجرة الارضاع
على شيء كان الصلح حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصلح في العدة
عن طلاق باين او ثلاث جاز على احدى الروايتين ثم اذا لم يجز اجرة الارضاع حال قيام النكاح
وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة عن طلاق باين او ثلاث على احدى الروايتين كان له ان
يمتنع من الارضاع ولا يجبر على الارضاع ولكن بالشرايط التي ذكرنا قبل هذا واذا لم يجبر ولم
يكن لمصوم مال كان على الاب ان يكثر غير ارضعه على الام ولا يزوج عن الام لان الامه اجرة
على النكاح لا يمكن الا يجبر على الطير ان تمكث في بيت الام اذا لم يشترط ذلك عليها عند العقد وكان
الولد يستغنى عن الطير في تلك الحالة بلها ان ترضع وتعود الى منزلها وان لم يشترط عند العقد
ان يرضع عند الام كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تنقله الى جرحه وترضعه عند فناء الدار ولو
شرط عند العقد ان يكون الطير عند الام فيخيل في يدها او فان ذلك الشرط فان قالت الام ان ارضع
الولد بشرط لا اجرة فهو كل موضع تستحق به اجرة الارضاع كما في العدة عن طلاق باين او ثلاث
على احدى الروايتين او بعد انقضاء العدة عن الروايات كلها كانت هي اولى بخلاف ما اذا كانت
تطلب زيادة على ما يرضعه في غير ما حيث لا تكون هي اولى والفرق في الفخية قال ولو ان ربطا
له اولاد معسرين وبعضهم رضيع وبعضهم فطيم وامهم زوجته وليس للاولاد مال فخصته اعم
في نفقتهم فالقاضي يقرقهم النفقة على الاب بما طوعا معسرا فان شكت الام بتضييقه و

تتخير في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمح شكايتهما وتدفع بعض نفقة الاولاد اليها فاذ قال
الاب انها تأخذ من نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم وتمنعهم لا تقبل قوله عليها لانها انية
ودعوى الحياية على الابين لا تمنع من غير حجة فان سال من القاضي ان يسأل جيرانها سالت
منهم احتياطا وانما يسأل من زيد اخذها لانه اعرف بحالها فان كان كما قال الزوج زجرها القاضي و
منعها من ذلك وقال لبعض المشايخ اذا وقتت النار في حطبها فان شاء القاضي دفع النفقة الى
نقته فذهبا اليها مطلقا ومساء ولا يدفع اليها جرحه وان شاء امر غيرها ان ينفق على الاولاد فان
سالت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد المعسرين سالت الاب معسرا او موسرا فطريق جاز
هذا الصلح ينبغي في كتاب النفقات من الفخية فبعد هذا بطران كان ما وقع عليه الصلح اكثر من
نفقتهم بزيادة يتباين الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار وكنا يتم فانه
يكون هو ذاته لا يمكن التحرز منه وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانه
يطرح عنه لان الواجب على الاب قد دما يكتفيهم في قبحين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا يجب
الا على الموسر فهذا الصلح انما وقع واليس بحق للتقريب فلا يصح اما نفقة الاولاد فواجبة على
الاب وان كان معسرا فالصلح انما وقع عا حرج الاولاد دفعه رجل له اولاد معسرا لا مال له ولا
مال للصغار ايضا هل تنفق النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يرضى عليه
فيكسب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد العتق لا تستقط بالمسرة فانما ان يكتب و
ينفق عليهم بحسب ذلك ويجوز خلاف ساير الديون فان الوالدين وان علوة يحسبون ديون
الاولاد والفرق في الفخية وان كان الاب عاجزا عن الكسب لانه من الزمانة او كان مقدرا
يتكفأ الناس وينفق عليهم هكذا ذكر في نفاة الخصا ومن المتأخرين من قال تكون نفقة
الاولاد في هذه النود في بيت المال لانه اذا كان بهذه الحالة يكون نفقته في بيت المال فكذا نفقة
الاولاد المعسرين وذكروا للمصنف رحمه الله ان القاضي في هذه النود ان القاضي يرضى بالنفقة على
الاب وبامر المرأة بالاستدانة على الزوج سواء التمت المرأة ذلك من القاضي ولم ترضه ايسر
وقد عده عليه طلبة المرأة بالاستدانة وكذا لو كان الاب واجدا للنفقة لكنه امتنع عن النفقة
على الصغير يرضى القاضي على الاب نفقة الاولاد ويأمرها ان تستدين عليه وينفق على الصغير
لترجع بذلك على الاجرة كذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فضا الاولاد وتركهم بلا نفقة فاستدانة
بامر القاضي وانفق عليهم فانها ترجع على الاب بذلك لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي
كالانفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا الحكم في مونة الرضاع اذا كان الاب معسرا فالقاضي بامر
المرأة بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امرها القاضي بالاستدانة فلو انما
فان لم تكن المرأة استدانته بعد الفرض كنهم كانوا ياكلون من ماله الناس لم ترجع على الاب
بشي لانهم اذا سألوا اعلوا صار ذلك ملكا لهم فوقع الاستدانة لهم فارتفعت الحاجة نسقط

اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اجتمع الخا لاجاب ابن العم فانفقته على الحال عند علي آنا وان كان الميراث لابن
 العم لان الحال ذورهم محرم وهو اصل الارث وابن العم وان كان وارثا ليس محرم للفقير والحاصل
 ان هذه النفقة لا يحس على ذي الرحم محرم وهو اصل الارث سواء كان وارثا في هذه الحال او لم يكن
 وهذا لا يستوفي المحرمه واهليه الارث بموجب من كان وارثا حقيقته في هذه الحال حتى انه اذا
 كان له عم وحال فانفقته على العم وكذلك اذا كان له عم ودعة وقاله فانفقته على العم الموسر لا غير
 لانه ساووا في المحرمية والعم هو الوارث فيكون النفقة عليه فيكون العم معسرا فانفقته
 على العمة والحالة الا على تعدد مسواها ويجعل العم كاليتيم الام في نفقة من سوا الوالدين
 والمولودين من ذوي الرحم المحرم انه سمس على قدره والبراء لان الله تعالى اوجبت النفقة باسم
 الوارث فقال **وعلى الوارث مثل ذلك** فاذا اوجب باسم الوارث يجب التعليل به ولهذا
 قلت اذا وصي لودته فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على قدر الميراث ولو اوصي
 لولد فلان كان الذكر والا موفيه على السواء فليخرج من هذه المسائل وان كان
 للفقير وام وعم ادم واخ لاداء وام كل واحد منها مسر فانفقته عليها على قدر الميراث
 وذلك الوضاع عليها الاما وان كان العم معسرا والام موسرة فالرضاع والنفقة على الام
 لما ذكرنا ان المعسر كالمعسر في حوائج النفقة على الموسر وان كان له ام واخ لاداء وام واخ
 لاداء وعم اغنيا فانفقته على الاخ والام الاما بحسب الميراث لان العم ليس وارثا في هذه الحالة
 فيخرج الاخ على العم لكونه وارثا حقيقته واذا كان للفقير من ذوي الرحم غير اوكيين من ولدها
 للمعسر لانه لغيره من غير من اهل يسار نفقته الرجل على الاخ من الاب والام والاخ وام
 اسداس لان الابن الصغير يجعل كالمعسر ومالم يجعل الابن كالمعسر لا يصير الاخ من ذرية
 فتعذر الا بحاجتهم حال قيام الابن كالمعسر وبعد الميراث بين الاخ لاداء وام
 وبين الاخ اسداسا فكذا النفقة ولو كان مكان الابن بنت فسعة **الاخ على الام** لاداء وام
 خاصة واما نفقة الصغير على العم لاداء وام خاصة لان الابن الصغير من النفقة على الام
 وبعد الاب ميراث الولد للعم لاداء وام خاصة فكذا نسبه الولد بحسب العم لاداء وام ولو كان
 الاخوة اخوات مستقرات فان كان الولد ذكرا فسعة **الاب على الاخوات** اخا لان اخا
 من الاخوات لا يورث مع الابن فلا بد وان جعل الابن كالمعسر لم يكن اخا بالنفقة على الاخوات
 اخا لانه اخا له للاخت لاداء وام وخيه للاخت لاداء وام فصاروا
 فانفقته عليهم بحسب ذلك ودفعه الولد على الاخت لاداء وام فكذا الولد المعسر
 جعل كالمعسر وعند عدم الوالد ميراث الولد للعمة لاداء وام فكذا عندنا فانفقته بكونها
 ايضا والام لا يوجب نفقته من سوا الوالدين والمولودين من ذوي الادعاهم انه اذا اجتمع للغير
 والمعسر من قرابته ينظر الى المعسر فان كان المعسر كالحال يحوز كل الميراث ولا يورث منه

الاخ لاداء وام

لام

ويعمل الابن
 ميراث
 من الاخوات

لغيره من القرابته كالأخوة والاخوات مع الابن يجعل هذا المعسر كاليتيم ثم ينظر للموسرين بحسب
 النفقة عليهم على قدر ما رزقهم وان كان هذا المعسر لا يحوز كل الميراث كالأبنة مع الاخوة
 والاخوات كالحال هو الميراث بل يصير حرميا ونسب الميراث بينهم على سببهم ثم تجب كل النفقة
 على الموسرين ولكن على الشهام التي كانت تصيدهم من الميراث بيان هذا الاصل ينظر في آخر الفصل
 الثالث من نفقات التخيير وفي تادى القاضى الامام فخر الدين صغير له امر موسر وله
 اخوان موسران اخ لاداء وام واخ لاداء وام كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاداء وام اسداسا
 السيد على الام واخيه السيد على الاخ لاداء وام اعتبارا بالميراث صغير له ام موسر
 واخ موسر لاداء وام وجده موسر اب لاداء وام **ابو حنيفة** رحمه الله وهو قول ابو بكر
 الباقى رحمه الله كانت نفقة الصغير على الجد صغير مات ابوه وله ام وجده اب لاداء
 كانت نفقته عليها الاما لانه على الام والتسا على الجد وحى من المسائل التي ليس الجد
 بها كالا لانه لو كان لابن حبيب يكون كل النفقة عليه والمسائل التي ليس الجد فيها كالا لاداء
 كتب في النفقات صغير لمخاله موسر وان عم موسر كانت نفقته على الحال لانه محرم
 ونفقة المخال على ذي الرحم المحرم لا على كل من يرث ورايت في شرح نفقات الميراث ان كان
 للموسر ابن بنت فانفقته عليها نصفان لا في نفقة الاب والاولاد ويعتبر باصل القرابة
 لا بغيره لان ابن بنت في اصل القرابة نفقة الصغير بحسب على الجد ولا بحسب نفقة
 امه على الجد لانه اذا رجت نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المنفق على نفقة من كدمه الا الوالد
 فان اب لاداء وام على نفقة من عدم المال لاداء وام اذا كان معسرا وله اولاد وصغار محايوج
 فان كبر موسر يجبر الابن الكبير على نفقة والده واولاده المقار ولا يجبر على نفقة
 زوجته والاب والام وله الا ان يكون بالاداء علة تحتاج الى كدمه فتكون نفقته الام
 على من شرا منها حاجة الابن بالحكمة لنفقة خادمه ولم يشترط في بعض المواضع اذا كان
 له ابان احدهما موسر مكنت والاخر متوسط الحال فانفقته عليها على الكثر الكثر وعلى القليل
 القليل وذلك في اليسر ولا يكون بينهما على السواء صيرورته من امه مالا وله اب معسر فنفقة
 الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان للاب اولاد من امرأة اخرى تكون نفقته هذه الاولاد
 على ما هذا الصبي الذي ورث من امه لان الاب اذا كان معسرا التحزم بالاموات فان كان
 ميتا تكون نفقتهم على اخيه كذا هذا اذا كان لرجل ابنة ابنة وابن ابنة وعما موسران وله اخ
 موسر فانفقته على الاولاد لاداء وام لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب ولا
 يعتبر الاقرب في الاولاد لاداء وام لانه في شرح نفقات الميراث ورايت في كتاب الحاصل اذا
 كان للمعسر مال وله ذم وامام معسرا لا يحيل الوصي ان يعطيهم النفقة الا بما هو
 القاضى ويغير امره يقض وفي رواية ابن شجاع لو كان هذا المعسر هو الوصي ان يعطي نفقته

من

بغير إذن القاضي وفيه ايضا من كان بينهما ولا دفاختلافهما في الدين لا يمنع وجوب النفقة ومن
بينهما قرابة بلا ولا دفاختلافهما في الدين منع وجوب النفقة وقد وقع الاستثناء عن رجل غاب
وله صبي صغير وامرأة مصرة وابو مسر هل تجب نفقة الصغير على جده رايت في كتاب المال
اذا فقدوا بالصغير ولا مال المفقود تحكه في نفقة الصغير حكه لو كان ميتا وفي بقول الاشعري
ان الرجل والمرأة يجبر على نفقة كل ذي رحم محرم كالأخ والأخت والأعمام والعمات والأخوال
والأخوات ونحوهم ويشترط للوجوب في صغارهم الفقر خاصة في الأناث الكبار وكذلك في الذكور
الكبار يشترط الفقر والزمان وعدم الحرفة وفي مفقود خواجه زاد الأب يستحق النفقة بمجرد
الحاجة والابن البالغ يستحق بشيئين الزمان والحاجة وبعض شرط ما لم يذكر ذلك لا يعلم حرفة
والأخت لا تيسر والأخ يستحق بثلاثة أشياء ما الزمان وعدم الحرفة والحاجة وهذا في الأخ
الكبير أما الأخ الصغير فيشترط للوجوب النفقة الفقر خاصة ورايت في مسائل النفقة والمانع
مكون في ستة أشياء أن يكون أعمى وإذا هب اليدين أو ذهبا لرجلين أو ذهبا لليد والرجل من
جانب واحد أو من دون ذلك ولا يجبر المصروع على نفقة أحد إلا على نفقة الزوجة ولو ولد
الصغير والمصروع من قبل له المدة كما ذكر في طائفة اللامس إذا كان رجلا يجبر في
يقتل وليس له ما يجمع اجبر على نفقة الوالدين والكلام في هذا الفصل على الاستقصاء وأدب
القاضي وفي الباب الأول من نكاح الجامع الصغير بنساج حرمات الصدقة وجوب صدقة
والأهمية ونفقة الأقارب واحد وهو أن يملك قدما لما بين وان لم يكن نكاحا في الجمع
لقاضي خان إذا كان للصغير حال ومهما موصران فالنفقة على الم لا نه اقرب من حيث
الحكم وعند الاستحاف في الدرجة يسير الوارث بمنزلة الاقرب ولو كانت له عمه وخاله وابن
عم كان على المالة الثلث وعلى المة الثلثان ولا شيء على ابن الم لانه ليس من أهل الزوج
فيكون بمنزلة الميت وفي مجموع التواذ لمخال من موصرين عم مصروع والميراث لا ينال الم
والنفقة على الحال وفي الفتاوى كالمصروع من له أخ وابن بنت وابن بنت فالصبي على المة والفتاوى
لانهم من جملة الأولاد والأناث مع الأخ لا بد وام إذا كان نكاحا بين نفقة الأخ
المصروع ولو دالبتا يستوى معها الذكر والأنثى ولا عبرة للأرض في الأولاد وأما
بميراث القربى حتى لو كان له ابنه وابن ابن فالنفقة على البنت النفقة على الم والممة الثلثا
وان كان الميراث كله للم ولا يجبر على نفقة أحد من الرجال إلا دية زمانه غير الوالد
والجد وان علا ونفقة ذوق النعام الباطن لا يصير إلا إذا كان ميم زمانا
نفقة الوالدين يفرض إذا كانا موصرين وان كانا أيتما الأب إذا طلب من الابن النفقة
فقالا بافتراي فان القاضي لا يجبر الابن على النفقة إلا ان يعلم أنه يطيق ذلك
فان قال الأب انه يكتسب ما يقدد ان يتفق منه على فان القاضي ينظر في كسب الابن

فان كان فيه فضل عن قوته اجزأ لا بن على ان يتفق على الاجب من فضل ذلك وان لم يكن في الكسب فضل
فلا شيء عليه في الحكم كمن يورثه بانه أن لا يوضح والده وقال بعض العلماء يورثون بجملة الاجب إذا كان
عياه ويستحق عليه من كسبه هذه الجملة من الفتاوى والصغرى ذكر شيخ الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح
كتاب الفقهاء القاضي يفتقر مال المفقود على كل من يستحق النفقة حال حضوره المفقود بغير قسمة
كالوالدين والزوجة والأولاد الصغار الكبار من الأناث والرمق من الذكور ولا يفتقر على من لا يستحق
حاليه من الم لا يفتقر القاضي كالأخ والأخت وغيرهما ولا ينبغي للقاضي ان يسبح عقدا بالمفقود ولما
لا يتابع اليه الفاسد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما إذا كان شيئا يتابع اليه الفاسد فانه معه
ويعرض الأمر إلى نفقة الأقارب فان الأقارب بانفسهم اذا زاد وان تبينوا شيئا من ماله كاجرتهم
أو نفقة اجمعوا انه لو كان عقرا لا يكون لهم حق السحب لحاجة النفقة لو كان القريب با او غيره و
ان كان ماله منقول ليس من جنس نفقتهم كالحام وغيره اجمعوا على انه ليس بغير الاب من الأقارب
يسب ذلك بالنفقة واختلعا في الأب قال ابو حنيفة رحمه الله له ان يسب منقولاً قاتله الكبر حال
الغيبه لحاجة النفقة وقال ليس له ذلك واجمعوا على انه ليس الاب ولاية يسب المنقول حال حضرته
الابن ولا مكرس بالاقارب في هذا واجمعوا على ان الأب ان يسب عقرا والصغير ومنقول في نفقة
نفسه وفي الهداية واذا كان لابن الغائب مال نفق فيه بنفقة ابيه قد باع ابوه متاعه
في نفقته جاز هذا ابو حنيفة رحمه الله استحسانا وان باع العقار لم يخرجه عندها ويجوز ذلك
كله لانه لا ولاية له لا تعلقا بها بالبيع ولا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى
النفقة وكذا لا يملك الم في النفقة ولا ابو حنيفة رحمه الله ان الأب ولاية الحفظ في مال الغائب الا ترى
ان للمو ذلك فالأب ياد لو تورث نفقته ويسب المنقول من باه الحفظ ولا كذلك العقار لانه لا يملك
بنفسه بخلاف غير الأب من الأقارب لانه لا ولاية لهم أصلا في التصرف فاحالة الصغير لا في الحفظ
بملاكه واذا جاز يسب الأب فالأقرب من جنس حقه وهو نفقته فلما لا يستيف منه كالأب باع العقار
والمنقول على الصغير جاز ذلك الولاية ثم له ان يأخذ منه بنفقته لانه جنس حقه ولو كان لابن الغائب
مال في يداويه وانفق ماله لم يضمن لانها استرقيا حقا وان كان له مال في يداويه فانفق عليه ما
بغير إذن القاضي ضمن بخلاف ما اذا امر القاضي لانه ملزم لغوم ولايته واذا ضمن لا يرجع على
القاضي لانه ملكه بالتمان فلهذا نه كان متبرعا هذه الجملة في الهداية ولو كان لابن الغائب
دنانير او درهم او ما يطعم ويلبس ينفق القاضي عليهم ويعطيهم نقد ما يكتفون في مفقود خواجه
زاده وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله في اقراء المصل الأب فيما يأخذ من مال ولان الصغير
لا يكون غاصبا ولكنه اذا كان محتاجا اليه فله ان يأخذ بغير شيء ليعرفه الى حاجته وان لم
يكن محتاجا اليه فله ان يأخذ لمصلحة ولا يكون خائفا في حقه حتى يستهلكه عن غير حاجة فينبذ
يضمن في حصة فتاوى القاضي الامام تلميذ الدين واذا احتاج الأب الى مال ولان فان كان في المصروع

ولما كان لا بد ان ينفقها الى نفسه وان كانت شيئا ليس له ذلك الا اذ لم تكن مامونة على نفسه وان لم
اذا عقل ولبصير بابه واستغنى عن الاب ليس الا بان ينفقها الى نفسه الا اذ لم يكن مامونا كان له
ان ينفق وليس عليه نفقة الا ان يتطوع من فساد القاضى الامام فخر الدين رحمه الله في
فضل الحضانة ذكر في الذخيرة لو كان للغير فاصحهم او في فان كانا سوا ابيهم
سواء اذ ماتت الام حتى وصلت الحضانة الى الام ليس لها ان تستقل الى مصرها وان كانت
العقد ثم انا هو حلالا خاصة في ادب القاضى في باب المرأة يظن انها زوجها والكلام في انتقال الام
مع الولد مذكور في الجامع الصغير وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها ان يخرج بالولد من المصر الذي
فيه ابو. هذه الجملة في الذخيرة وذكر السيد الامام ابو القاسم في كتاب الخلاص صغيرا لها ام وخت
وابت الحفظ ولم ترغب في ذلك ذات رحمهم منها استخرجت من مالها حتى تحفظها وكان ابو
جعفر يقول اذا استفتت الطالعة ولا تخرج لها فانها يحرم على ان تكلمها وتتفق عليها من مال العيبه
قال للفقهاء وبه نأخذ ورايت في موضع ثقة الام احق بالجارية حتى يسلح حد الشهرة واختلعا
في حد الشهرة والصحيح يستحق سنين وذكر في الجامع الصغير وهذا في حد الام والحدتين ولما
في حق غيرهن كن ادلى بها حتى استغنى وفي الملحق الحاله اذا تعينت للتربية فابتا جبروت عليها
وفيه ايضا اذا كان الغلام والجارية عند الام فليس لها ان تمنع الاب من تعاضدهما وانما
الى الاب فليس له ان يمنع الام من تعاضدهما والنظر اليهما في فساد القاضى الامام فخر الدين
رحمه الله ذكر الحضانة في كتاب النفقات الام احق بالغلام حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين
وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان الام احق به الى تسع سنين واما الجارية فحد السبع ان يخرج
ومحمد رحمه الله ان الام ادلى بها الى ان يبلغ حد الشهرة اذا بلغت الجارية ان كانت شيئا
ليس الاب ان ينفقها الى نفسه اذ لم يكن مامونا علم ما ذكرنا وان كانت شيئا نحو فاعلموا ليس
لها اب ولا جد لكن لها اخ او عم ليس له ولاية الغم الى نفسه بخلاف الاب والجد والمراة اذا
ارادت ان تستقل بالعبي من مصر الى قومه وقع اصل الكاح فيها لها ذلك وذكر الباقى في كتاب
انه ليس لها ان تستقل بالعبي من مصر الى قومه محال ليس لها ان يخرج بالعبي الى دار الحرب وان
كان اصل الكاح فيها وذكر الباقى في فتاويه ولها ان تستقل الى بعض نواحي مصر وان كان الابلا
يمكن الرجوع من زيادته في يومه الى خطه قبل الليل وفي المنتقى ابن جماعة عن ابو يوسف رحمه الله
رجل تزوج امرأة بالبرص ودلت له ولما ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة وطما
فماسته في ولدها واراد ان يرد عليه قال ان كان الزوج اخرجها اليها بامرها فليس عليه ان
يرده ويقال لها اذ هي اليه وخبره فان اخرجها بغير امرها فعليه ان يحجبها اليها ابن جماعة
عن ابو يوسف رحمه الله في رجل اخرج مع المرأة ولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردا المرأة الى
البصرة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يردها فيؤخذ بذلك لها هذه الجملة في فتاوى القاضى

21
ولما كان لا بد ان ينفقها الى نفسه وان كانت شيئا ليس له ذلك الا اذ لم تكن مامونة على نفسه وان لم
اذا عقل ولبصير بابه واستغنى عن الاب ليس الا بان ينفقها الى نفسه الا اذ لم يكن مامونا كان له
ان ينفق وليس عليه نفقة الا ان يتطوع من فساد القاضى الامام فخر الدين رحمه الله في
فضل الحضانة ذكر في الذخيرة لو كان للغير فاصحهم او في فان كانا سوا ابيهم
سواء اذ ماتت الام حتى وصلت الحضانة الى الام ليس لها ان تستقل الى مصرها وان كانت
العقد ثم انا هو حلالا خاصة في ادب القاضى في باب المرأة يظن انها زوجها والكلام في انتقال الام
مع الولد مذكور في الجامع الصغير وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها ان يخرج بالولد من المصر الذي
فيه ابو. هذه الجملة في الذخيرة وذكر السيد الامام ابو القاسم في كتاب الخلاص صغيرا لها ام وخت
وابت الحفظ ولم ترغب في ذلك ذات رحمهم منها استخرجت من مالها حتى تحفظها وكان ابو
جعفر يقول اذا استفتت الطالعة ولا تخرج لها فانها يحرم على ان تكلمها وتتفق عليها من مال العيبه
قال للفقهاء وبه نأخذ ورايت في موضع ثقة الام احق بالجارية حتى يسلح حد الشهرة واختلعا
في حد الشهرة والصحيح يستحق سنين وذكر في الجامع الصغير وهذا في حد الام والحدتين ولما
في حق غيرهن كن ادلى بها حتى استغنى وفي الملحق الحاله اذا تعينت للتربية فابتا جبروت عليها
وفيه ايضا اذا كان الغلام والجارية عند الام فليس لها ان تمنع الاب من تعاضدهما وانما
الى الاب فليس له ان يمنع الام من تعاضدهما والنظر اليهما في فساد القاضى الامام فخر الدين
رحمه الله ذكر الحضانة في كتاب النفقات الام احق بالغلام حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين
وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان الام احق به الى تسع سنين واما الجارية فحد السبع ان يخرج
ومحمد رحمه الله ان الام ادلى بها الى ان يبلغ حد الشهرة اذا بلغت الجارية ان كانت شيئا
ليس الاب ان ينفقها الى نفسه اذ لم يكن مامونا علم ما ذكرنا وان كانت شيئا نحو فاعلموا ليس
لها اب ولا جد لكن لها اخ او عم ليس له ولاية الغم الى نفسه بخلاف الاب والجد والمراة اذا
ارادت ان تستقل بالعبي من مصر الى قومه وقع اصل الكاح فيها لها ذلك وذكر الباقى في كتاب
انه ليس لها ان تستقل بالعبي من مصر الى قومه محال ليس لها ان يخرج بالعبي الى دار الحرب وان
كان اصل الكاح فيها وذكر الباقى في فتاويه ولها ان تستقل الى بعض نواحي مصر وان كان الابلا
يمكن الرجوع من زيادته في يومه الى خطه قبل الليل وفي المنتقى ابن جماعة عن ابو يوسف رحمه الله
رجل تزوج امرأة بالبرص ودلت له ولما ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الى الكوفة وطما
فماسته في ولدها واراد ان يرد عليه قال ان كان الزوج اخرجها اليها بامرها فليس عليه ان
يرده ويقال لها اذ هي اليه وخبره فان اخرجها بغير امرها فعليه ان يحجبها اليها ابن جماعة
عن ابو يوسف رحمه الله في رجل اخرج مع المرأة ولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردا المرأة الى
البصرة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يردها فيؤخذ بذلك لها هذه الجملة في فتاوى القاضى

الامام طهيو الدين رحمه الله وفي الهداية اذا اودق المطلقه ان يخرج بولدها من المصفر ليس لها
ذلك الا ان يخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والحاصل انه لا بد من الامرين جسيما
الوطن ووجود النكاح وهذا كله اذا كان بين المصفرين فتاوى اما اذا تقاد بايحيث يمكن الوالد
ان يطالع ولده ويثبت في بيته فلا بأس به وكذا الخواص في القريتين ولو انتقلت من قرية للمصر الى
المصر لا بأس به لان فيبطل المصفر حيث يتخلق باحد واهل المصر وليس فيه ضرر بالاجنبي
عنه ضرر بالمصفر حيث يتخلق بالخلق اهل السواد فليس لها ذلك اذا وقعت الفرجة بين الزوجين
وبينها ولد فاراد ان تنتقل بولدها من المصر الى قرية بها ان كان محال تمكن الزوج ان يزور ولده
وينظر في امره ونسب في اهله فكذلك ان تنتقل بالولد والا فلا هذا هو الفاصل بين المسألة لقوله
والمسند ويتعلق بهذا الأصل سائر مسائل هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شرائع المحيط الشاهد اذا
دعي الى الشهادة وهو في الرستاق وهل يجب عليه الحضور ان كان محال لوضوح مجلس الحكم بكنه الرجوع
الى اهله في يومه يجب عليه الحضور والا فلا ومنها ما ذكر في فصل العدوى وتسمير الاباء من ادب
القاضي من المحيط المدعى عليه اذا كان بعدا من المصر لا يبعد به القاضي وان كان قريبا يبعد عن القاضي
بين القريب والسيد انه اذا كان بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس الحكم ويحضر
فيمتد له هذا قرب وان كان محتاج ان يسب في الطريق فهذا مسد ومنها للمصاريف في
مال نفسه في المصر ومن مال المضاربة في السفر فان خرج الى قرية فان كان بحيث يمكنه ان يورد
الى اهله في يومه ويتعشى عندهم فان نفقته لا تكون في مال المضاربة وان كان لا يمكنه ان يورد
الى اهله في اليوم يكون في مال المضاربة ذكر هذه المسألة في سداد المحيط وذكر في نكاح فتاوى
الدساري مختارنا سيد راجحنا ساخت ورجال وهرجيزي ينام ويكره وما قبل التليم
قال لا يكون مبرايا ويكون للمصفر ولو كانت كيبين صحاح الى السلم لانها اذا كانت حفيوه
يؤيد قبيل الاب عنها خشيان من غير ان قال الواحد الا بالآخر بصرف من الشهود زوجتان بنتي
هذه من ابك هذا قبل الاخر ثم ظهر ان المجارية كانت غلاما والصلام كان جارية كلنا نكاح
جائزا وهو موقوف ما اذا جعله الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ونظيره ايضا ما اذا جعله
اذا قال الرجل استوت نفسي فقال للمرأة بمشت قال اكثر اهل العلم لا يقع الخلع لخلع لانها يقع
في الفصل الاول من نكاح فتاوى القاضى طهيو الدين رحمه الله في مفترقات نكاح المحيط اذا دعي
بجعل امرأه ان وليها زوجها منه في حال سفرها واقام على ذلك بينه وامامت المرأة تنه ان
الولد زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها احل الله بينه وبينه الرجل وان لم يكن لها بينه والقول
قول اللوا وقيل القول قول الزوج والا ولا صح والسبع هل هذا القياس هو قول رابع مال ولزم وج
الاختلاف بين الابن وبين المشتري فخلا لا يشتري كان البيع قبل البلوغ وقال الابن لا يكون
بعد البلوغ والقول قول الامام على الصحيح القولين والسنة بينه المشتري وجنوه السائل المذكور

في سداد كتابنا هذا سيد شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي عن من قال لا خرد ورجتا استي
فلانه من ابك فلان بكذا وقال الاخر قبلته بالابن ولم يقل لا بقى فلان وله ابان هل سدد
النكاح قال لا والحاصل انه لو كان زوجت استي من ابك وله بنت واحدة وقال اخر قبلت لابني
وله ابن واحد صح لعدم الاشتباه ولو كان له ابان دعي الزوج البنت والابن والمطلقة لا خير
واقصر على قوله قبلت صح ايضا اما اذا لم يقصر على قوله قبلت بل زاد وقال قبلت ولم يتم لان
في الابتداء لا يصح في فتاوى القاضى طهيو الدين رحمه الله في مسائل الطلاق واذا كانت المرأة لا خير
من صغرا وكبر فاراد ان يطلقها الستة مطلقا واحدا فاذا مضى شرطا طلقها اخرى لان الشهر
في حقتها فاعيم مقام الحيض قال الله تعالى والذى من من الحيض من نيكلم ان ارمهم فعدتهن
بلايه اشهر الى ان قال والذى لم يحصى ولا قامه في حوالها خمسة يقدرا الاستبراء في حقتها
بالشهر وهو بالحيض لا بالظهور ثم ان كان الطلاق في اول الشهر وقع بغير الشهر وبالاهلة وان
كان في وسطه نبالا في يوم في حق التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابن حنيفة رحمه الله وعندنا بكل
الاول بالآخر والنسب سلطان بالاهله وهي ساله الاجازات ويقع طلاق كل زوج اذا كان
عاقلا بالغ عاقل لا يقع طلاق الصبي والمجنون والسام لقوله عليه السلام كل طلاق حان
الاطلاق الصبي والمجنون والسام هذه الجملة في الهداية وفي النخبة طلاق الصبي غير واقع
وكذلك طلاق المعتوه والمجنون وقيل في الحد الفاصل بين المعتوه والمجنون والعاقلة ان العاقل
من سقيم كلامه واقواله وغيره نادر والمجنون ضده والمعتوه من كلف كلامه واقواله
فيكون هذا غالبا وذاك غالبا فكانا سوادا في الحد الفاصل بين المجنون والمعتوه والعاقلة انما يتفرق
في طلاق النخبة وكذلك طلاق السام غير واقع واذا طلق النائم امرأته في حالة النوم فاخبر
بذلك بعد الاغتيا فخلا اجزى ذلك لطلاق لا يقع شيء ولو قال او قعت ذلك كيقع ولو قال او
قعت ما تلفظت به في حالة النوم لا يقع شيء وعلى هذا الصبي اذا طلق امرأته ثم قال بعد ما بلغ
اجزى ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قعت ذلك كيقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأته الصبي فقال
بعد بلوغه او قعت الطلاق الذي وقع فلان يقع ولو قال اجزى لا يقع هكذا في الفصل
الثاني من طلاق النخبة وفي الفصل الاول من فتاوى القاضى الامام الاجل فخر الدين وفي
اواخر باب السليق من طلاق فتاوى القاضى الامام فخر الدين صبي قال ان شربت فكل امراة تزوجها
في طلق فشرط وهو صبي وهو بالغ فطقت مهره ان الطلاق واقع فقال هذا البائع
ارى حراما استبرأ من قالوا هذا امرأته بل حرمه فمهر امرأته ابتداء قال بعضهم لا تحرم امرأته
وهو الصحيح لانه ما اقرب بالحرمه ابتداء وانما اقرب بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب
بالطهر وما قبل هذه المسئلة ما ذكر في النخبة اذا جرى بين الرجل والمرأة خلع غير صحيح فانه
يجل يا رب هذا في كبروت فقال لهم فهذا اقراء منه بالحرمه واقراءه حج عليه وفي فتاوى القاضى

ولكنه موجد في حق العبيبة بنحو ما ذكره في الدين في الشارح العبيبة اذا اختلعت من زوجها
الكبير فان كان تلفظه الخلع فهو باين وان كان تلفظه الطلاق فيرجع في الخلع
العقبى ان الخلع اذا من المصدق الخلع ويقع الطلاق ما كان العاقد با او اجنبيا او ابلعت
تزوج بالمصدق على الاب ولا تنزع على الزوج قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله وقال بعضهم ترجع على
الزوج اذا بلغت ثم الزوج يرجع على الاب وان لم يضمن الخلع الصداق لا شك انه لا يسطر العبدان
مفينة وهل يقع البيونة ان قلنا الصغير عقد الخلع وكانت تعقل بان يكون نفقة الطلاق
بالاقتناع وان لم يقبل الصغيرة عقد الخلع هل يقع السنونة ان كان الخلع اجنبيا ولم يضمن لا يقع
السنونة بالاتفاق وهل يتوقف على اجازة بعد البلوغ بكل اية قال بعضهم لا يتوقف
لخاص على هذا في شرطه وان كان العاقد با ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه واما في رواية
تقع وفي رواية لا تقع ونحوه في جمل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الابا لدرك الزوج ينظر تمام هذا
في التفسير وقد كتبت ما يلحق الصغير على الاستسقاء في كتاب العصور في خلع الصغير
جاء منها عند الله وحيلة اخرى ان يحل الزوج المصدق على الاب حتى يفرغ مدة الزوج منه
دخبا كذلك الصغير على الاب لان الادب بكل حالة الصغير والصغيرة على غير من عليه لكنه
لحق عليه المهر والحمل والغالب ان يكون الاب المولى من الزوج ولو كان المولى عليه مثل الحمل
في الملاءة ينبغي ان يقع ايضا كما ذكره في الاسلام او السوفى بالخلع من المهر ودرك الخاتم
في شرطه حيلة اخرى فحينئذ يقر الاب بقصر صداقها ونفقة عدتها ثم يطلقها الزوج طلاقا
باينا قال هذا حكم محض بالادب محلا فساير الاولاد لا اذ لا يصح اقراؤه بنقض صداقها ويبرأ
الزوج في الظاهر ولا يعمل اقراؤه غيره ولو اذ ان يكتب في هذا كتابا يكتب اقراؤه الزوج بالخلع
الساين ويكتب اقراؤه الاب بقصر صداقها ونفقة عدتها كما ذكر الحكم في شروطه وفي كتابها
الحام لله في الدين رحمه الله ففضل النسب الصغير اذا طلقت بعد الدخول بها ثم ولد فان اقرت
بانقضاء عدتها بعد ثلثة اشهر ثم ولدت لسته اشهر فما عد لا يثبت النسب وان كان لا قل
من سته اشهر يثبت والطلاق باين والرجعي مباح خلافا لائمة المعتدة اذا ولدت يثبت نسب
ولدها في الطلاق الى سبب اقرت بانقضاء العد او لم بعد الفرق ان الائمة اذا ولدت تبين
انها لم تكن آية بل كانت من ذوات الاقراء والمجرب في ذوات الاقراء ما قلنا ولا كذلك المعتنة
لانها بالولادة لا يتبين انها لم يكن من ذوات الاقراء فلا تبين ان اقراؤها لم يكن صحيحا مبي
في مد رجل فقتله هذا اسك فادعى مواسه اى بم بيت سبه منه وقد ذكرنا مع اخوانه
في سائل الائمة في متفرقات كتاب الفصول وفي باب شوق النسب من فتاوى رشيد الدين حبي
ابن عشر سنين تزوج امرأة وجاءت بولد لا يثبت النسب لان ادنى من البلوغ اثناعشر سنة
يجوز تزوج امرأة جعلت بولد فاختلعا فقال الزوج تزوجك منذ شهر وقالت لا بل منذ سنة والولد ثابت

النسب من الزوج فان تقادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فانه قالته السنة
على تزوجها باها منذ سنة قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فما اذا قام الولد سنة بعد كبر
انما اذا كان قيام السنة حال من الولد فقد اختلف فيه الشايع قال بعضهم لا يقبل السنة ما لم
ينصب القاضي خصما من الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما تكون البينة قايمة من
موضع وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف والقاضي يجمع البينة من غير ان ينصب عنه
خصما بل ان الشهادة على النسب تقبل بحسب بدون الدعوى وهذا فصل قد اختلف فيه الشايع
بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا لا يقبل بغير زوج ابنة وهو صغير لا يتأتى من مثله وقاع ولا
احيا ليجاز بولد لا يلزمه الولد ولا ترد ما انفق ابو الزوج عليها من ابنة وان اقرت انها تزوجت
على الزوج نفقة ستة اشهر مقدار من الحمل حتى في يد امرأة قال بعض للمرأة هذا النبي منك
من كراح وقالت هو اسكن من ذبي لم يمت نسبه منه وان قالت هو اسكن من كراح يثبت نسبه
منها من الحمل من فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله وفي وان مات الصغير عن امرأة وبها
حمل فعدها ان تنزع حملها بالاية فان حدث الحمل بعد الموت فعدها اربعة اشهر وعشر
ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان العبي لا ماله فلا يتصور منه العلوق والكراع يقام
مقامه في موضع التصور وعند ابو يوسف رحمه الله عدتها الشهر وان كان الحمل حادا فعدتها
الشهور في قولهم قال ابو الحسن العدة تستقضي حملها طاهر كان عند الموت او غير طاهر
والدى لا تنضي به العدة والمادة وهذا صحيح قال ابو الحسن والى عدتها الحيض اذا حملت بعد الطلاق حلا
حادا فعدتها ان تنزع حملها وان كان لاكثر من سنين اذا علم انها حملت بعد لزوم العدة في الحيض بغير
تزوج صغيرة بجامع مثله ولم تبلغ الحيض ودخل بها ثم طلقها تطلقته وحية وقالت بعد شهر الحمل
ينظر ان جاءت بولد لا قل من سنين من وقت الطلاق ولا اكثر من سنين من وقت الطلاق ولا مل
من سته اشهر من حين قالت انما حمل كان الولد من الزوج في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى قاضي
خان الصغير اذا طلقت بعد الخط ثم ولدت ان اقرت بانقضاء عدتها لانه اشهر ثم ولدت
لا دل من سته اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من سته اشهر لا يمت وقدرناه
من قبل وان تقروا دعوا انها حامل وان كان الطلاق باينا ثبت السب الى سنين من وقت الطلاق
وان كان رجعي ثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحمل ولم تقرب بانقضاء العدة قال ابو
حسبنا وعمره رحمه الله هذا وقالوا اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء الصغير اذا مات ودرك
امراه حامل فعدها بوضع الحمل وان حدث الحمل بعد موته فعدها الشهر وقد قيل هذا دانا
البالغ اذا مات وتكا امرأة حاملا او حدث الحمل بعد موته في العدة فعدها بوضع الحمل وكذا لو
طلق والمالة كالحال في طلاق فتاوى قاضي خان وذكر نجم الدين النسفي رحمه الله في فتاوى الفتنة
مشايخنا رحمه الله في الطلاق الحاد العدة على الصغير وكبر مشايخنا لا يطلعون لفظة الايجاب

لأنها غير مخاطبة لكن ينبغي أن يكتب في الفتوى إذا وقع السؤال عنها عدت باید داشتن ثم إذا كانت المرأة لا تحيض من سنوا وكبر فعدتها ثلاثة أشهر وإن كانت حاملا فعدتها أن تضع حملها بوجع التزويج صبيته بنت عشرين وخلا بها وقال لم أدخل بها ثم فادقها قال أبو القاسم أحب إلى أن تعد ثلاثة أشهر لا حمل لا دخول في فتاوى القاضى طهير الدين وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله صفة بلغت ذوات يومها ثم استقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاغتسال ثلاثا ثم شرب لبن الدم اذا لم يستحمله ثم أيام لا يكون حيضا فيقتل من ذلك الا شهر للمعدة الصغيرة ما طلت فيخلد العدة فانها تستقبل العدة ثلاث حيض مبرورة كانت او دجعية وكذا الايسة اذا اعتدت بعض المشهورين حاجت او حلت مستقبل العدة في الحيض ثلاث حيض وفي الجبل بوضع الحمل امة صغيرة طلقها زوجها فانها بعد شهر ونصف فان بلغت في العدة دجعا مستقبلا عدتها الى مصفيتين فان اعتقها المولى في العدة تصير عدتها ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها اربعة اشهر ومشر الممتدة اذا كانت صغيرة كان لها ان تخرج من البيت الا اذا كان الطلاق رجيا فلا تخرج الا باذن الزوج والكاتبة بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت الممتدة مملوكة فنته ومكاتبه ايام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يؤبىها المولى متسا فان بطلها المولى بيتا لا تخرج الا اذا اخرجها المولى للمعدة عن كساح فاسد تخرج ولا حداد عليها كما لا تجب عليها عدة الزفاف هذه للمرأة في ختاوى قاضى خان وفي فتاوى القاضى طهير الدين رحمه الله ولا حداد على الصغيرة ولا على الكاتبة ولا على التي تمتد من كساح فاسد ويجب على الامة والكاتبة البلوغ تارة يكون بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية الحيض والاختلام والحمل واد في المد تسع سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاختلام والاحبال فاد في ثلاثة اشهر سنة فاما السن اذا دخل الغلام في التاسعة عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر بنات العشرة وهو قول ما كرهه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله اذا بلغ الغلام والحادية عشر سنة فقد بلغا وذكر مدد الاسلام ابي اليسر رحمه الله في باب العدة والفتوى في زماننا تجب ان يكون على قولها لقصر اعمارهم زمانا في الخواقر وفتاوى العتاي رحمه الله وسبع اقوال والصبي مملوكة اذا كان ابن ثلاث عشرة سنة اقرت انما مددكه وحبست مبرها ثم قالت لم يكن مددكه فان كان قتها فطلا كذا مع اقارعا وان لم يكن فدها قد للمدركات لا يبيع اقارعا وينبغي للقاضى ان يحاط في ذلك ما لها من منها ويقول لها بما عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضى يباليه عن وجهه ويحتاط في ذلك في فتاوى قاضى خان وقد ذكرنا في مسابك النكاح في مسائل بغير الهرو وفي اقارعا فتاوى النقي سيل عن قدامه مسلح اذ فهم مراعى على شى واقوالها في هذا العلم المبلغ ثم قال بعض الودعة بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم يبيع هذا العلم قال القائل قول الصبي بالبلوغ بشرط ان

25 يكون ابن ثلاث عشرة سنة لاننا قلنا من ذلك نادد ونبيته ثم حكى عن القاضى محمد بن قزوين رحمه الله ان مرأها اقر في مجله بالبلوغ في دعوى كانت لها وعليه فقال القاضى بما اذا بلغت نكحت فقال لا بد من البيان فقال بالاختلام فقال القاضى وما اذا مات بعد ما استيقظت فقال لما فقال ايماء فان الماء مختلف فقال للمنى فقال وما للمنى فقال اب مردان كه فردند اذوى خود فقال على من احتلت على ابن اقل بنت او على ثمان فقال على ابن واستحى الغلام فقال القاضى لا بد من الاستقضاء فقد يلحق الغلام الاقار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال الشيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وللمجارية اذا اقرت بالحيض قد كتبت مسائل ما سئل عن بعضه البلوغ في فتاوى كذا والنسب على الاستقضاء المرأة اذا جازت بولد فتقار الزوج ولا عن القاضى بينهما ولا يقطع النسب حتى مات الزوج او المرأة فان النسب لا ينقطع بعد ثبات النسب من الزوج لان النسب لا ينقطع بنفس اللعان ما لم يقطع القاضى النسب فاذا مات الزوج او المرأة فقد تكد النسب ولا سبيل الى قطعه بعده كذا في دعوى النسب في باب دعوى الولد من النكاح الصحيح قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ليس على ابيها ان يرحم الله في هذه المسألة رواية الا في هذا الموضع خاصة ان النسب لا ينقطع بنفس اللعان ما لم يلزم القاضى الولد لامة وادامات ولد الملاءمة وترك مالا او لم يترك ثم ادعاء الادب فانه لا يبعد قلان الولد لما مات فتدنا استغنى عن شوق النسب الى مسائل العتاق كل من مك شحفا لا يجوز نكاحه على ثانيا بسبب القرابة كالاخ والاخت والعلم لخال يتوق عليه صغيرا كان المالك او كبيرا عا قلا كان او مجنونا وقال الشافى رحمه الله لا يمتثل لمن له ولد والمالة معدوفة في عتاق فتاوى القاضى طهير الدين رحمه الله ثم لا فرق بين ان يكون المالك بسبب الشراء وبسبب الهبة او الادثا ما الصغير اذا كان ماذونا له في الجارية اذا اشترى اياه او اذرحمهم سواء هل يبيع شراره اختلف مشايخنا رحمه الله فيه والفتوى انه يبيع شراره ويعتق عليه في بسوط مدد الاسلام رجل قال لامته عند الوصية اذا اخذت ابني وبني هذه حتى يستغنيا وانت حره قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين يخدمهما حتى يخرج ونسب الابن عن الجارية وان كانا صغيرين يخدمهما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين عند ما قلنا وان كان كبيرين فتزوجت الابنة ونفى الابن يخدمها جميعا لان شرط العتق خدمهما حتى يستغنيا ولا يفتق عند استغناء احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما يخدمهما جميعا حتى يدركا لا خروا وان مات احدهما قبل ذلك يطلب الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع الياس عن ذلك في فتاوى القاضى الامام فخر الدين والقاضى الامام طهير الدين وجهه الله ولا يجوز عتق الصبي والمجنون والنايم لانه ابطال الملك فلا يبيع كالا ولو قال اعتقت عندي هذا فابا صبي او مجنون وعرف منه المجنون لا يبيع لانه اقربا

باطل كان ذلك كالأللاك والاعتاق وكذلك الخلافة لانه اسند الى حاله معروضة منافذ بهي تصرفه فلا
 معتبر ولو قال العبد اذا احلعت فعبدي خروا قال المعتوه اذا نقت فعبدي خروا فذلك كلام باطل لانه
 ليس من اهل العيان ولا من اهل الاعتاق فخالق ما اذا قال الصحيح الباطل هو الذي حرره يوم افعل كذا
 ففعل ذلك وهو معتوه فتعقوب اليك لانه يعتق حكما بذلك الكلام السابق فكان في معنى من ورث
 قربه وهو معتوه في الخراب الثاني من عتاق الاصل واذا كانت الجارية بين مسلم وحمي
 حر وكاتب وعبد وجاءت بولد فادعوا جميعا فالولد يكون ولد للمسلم لانهم استوا وفي سبيل الدعوى
 هو الملك لان التقضا بالولد للمسلم او في لانه فيه زيادة نظر الولد وهو الاسلام والحريه وان
 لم يكن فيهم مسلم حري يقضيه للحمي ولا يقضيه للكاتب ولا للعبد وان كانا مسلمين وان كان في
 التقضا لهما نوع نظر للتصغير كما في التقضا من الحمي فوع نظر للتصغير ولكن النظر من التقضا بالحمي
 ابلغ لانه يصير حرا حقيقة ثم اذا قل حصل الاسلام لنفسه فيحصل له التقضا جميعا ولو قضي
 به لكاتب او العبد يحصل الاسلام حكما ولكن لا يحصل له الحريه ولا يتقدم على حصيلة ففقير يلدحمي
 لحرره لم يكن فهم ذمي يقضيه للكاتب ثم اذا سارت الجارية ام ولد لادمم ضمنه انسابا
 شركا به وعقرا انسابا هم وكذا الباقون يضمنون عقرا انسابا هم لانهم اقروا بالوطي ويقامون
 الا ان العبد لا يعخذ بالعقرا لا بعد العتاق لانه ليس من ضمان العتاق ولا يوحذ العبد قبل
 العتاق لا بضمان العتاق اذا كان مازونا له في اتماره وهذا اذا قرانه وطها بالنكاح لان العبد
 لا يواخذ بالمهر الا بعد العتاق فاما اذا قرانه وطها بسبب الشراء فيضمن العتق ينظر جنس هذه
 المسائل في باب امارة الاولاد من عتاق الميسرة وفي فتاوى قاضي خان رجل استولد جارية
 ولده تعبوا ام ولد له ويضمن عقرها واذا تزوج الرجل جارية ولده العتق حر ولد منه لا
 تعبوا ام ولد له ويضمن الولد بالتقربة واذا اداد الرجل ان يطا جاريته ولا تعبوا ام ولد له
 لو ولدت فانها تبهر با من ولده العتق ثم يتزوجها ذكر في السامع من عتاق الاصل علمه
 في يد انسان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عدي والقول قوله فاذا ذكر الكلام وقال يا خرو
 لا يقبل قوله الا اذا اقام البيه لانه اذا سار مدعيها باطل يدع عن نفسه فيكون القول
 قول صاحب اليد مع العيان وعلى الصغير البيه بخلاف ما اذا لم يكن ادعي ذاليد في حال اخره
 انه عبيد فكلوا قال انا احرا الاصل وذو اليد يقول هو عدي والقول قول العبد لانه لم
 يعرف شعت يده هذا الحر عليه بل يدعي هو انه في يد وهو ينكر فيكون القول قوله مع عيان
 فان كان الصغير يعبر عن نفسه حين ادعاء الذي في يده فقال انا حر والقول قوله لان
 الذي يدعيه انه عبيد يدعي انه في يد وهو ينكر فيكون القول قوله بخلاف الفصل الاول
 لانه لا قوله فكون القول فيه قول من هو في يد من حيث الظاهر كالشوب وكذلك لو
 قال العلام ان القبط حر فانه ادعي انه حر الاصل لان القبط حر وفي فتاوى قاضي خان

قبيته والانيه

لو كان العلام كبير فقال الذي هو في يده هو عدي وقال العلام انا عبيد فلان كان القول قول
 الذي في يده ولم يقل انا عبيد فلان ولكن قال انا حر الاصل كان القول قوله وهكذا ذكر في عتاق
 الميسرة رجل في يده مبيع يقول هو عدي فاحقه غمها آخر واقام البيه انه عبيد قبلت بيته
 ويقضيه ويصل عتاقا لا ولا المستان في عتاق فتاوى قاضي خان ذكر في احوال المدبرة من عتاق
 الاصل اذا امرت ان تصيا ان يدع عبيد فدين جازلان العبد من اهل التصرفات عندنا اذا كان
 عاقلا خلافا للشافعي رحمه الله وفي واقعات الاشعري رجل كاتب عبد له صغيرا فعقل بجواز لانه اذا
 له في الحارة يصح حق بيعه وقبوله في الحارة قلنا اذن له في قبول عتق الكسابة وان كان صغيرا
 لا عقل لم يجوز لانه ليس من اهل التصرف ولو ادعا رجل عنه لا يفتق لان الكسابة لم تنفذ مالا
 في الميسرة رجل كاتب عبد على نفسه واولاده الصغار فهو جاز لانه اذن له بقول العقل
 نفسه وعليم فان عجز رد في الرق وكان ذلك ذكرا الاولاد ايضا لكونهم تبعه له الولد الكسابة
 يبيع الاجنق ولا المولاة والصغير يبيع والولد الكبير يبيع الاجنق ولا العتاقه كالمغرة وتام
 هذا ينظر في باب المولاة قيل ككاتب من عتاق الاصل ذكر في باب مكاتبه الوصي الميسرة
 الوصي يملك كتابه عبد الدم كالأب لانه يكسب وهو ملك التكسب فان كانت ثم ذهب المالك لم يجوز
 بل خلاف بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ثم ذهب الثمن من المشتري يسقط الثمن ويضمن مثله للدم
 عندا بحيفه محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله والقول يعرف في هذا الباب وحاصل
 الفرقان في البيع حقيقة العقد يرجع الى العاقد وفي كسابه يرجع الى من وقع له العقد فلهذا
 افرقا والوصي يقبض ببدل الكسابة ليجزى اليتيم عن التقبض لا يحكم حو لو كبر اليتيم يكون حق القبض
 له وان اقر يقبض ببدل كسابه صدق اذا كان للمال في يد اما اذا كان كسابة وادى الى
 بدل الكسابة لا يصدق واذا كان الوصي ثم ادرك اليتيم ولا يرضى ما اكساه لا يستغنى له ولا
 يجوز لاحد الوصيين ان يكتب هذا اليتيم الا برضا الآخر ولا يملك الوصي عتاق العبد على مال
 ولا يبيع نفسه منه بمال وكذا الاب لا يملكه اذ كان في يد الوصي ولا يملكه من كان بالاولاد
 والقبض ان كاتب عبيد وما دنا لاجبا والوصي وليس للصبيان يصدق عده على مال الا ما دون الاب
 ولا باذن الوصي ولا يمتد بانها وللصبيان يقبل ولا من ماله باذن ابيه او وصيه ويكون
 تابا عنها في القبول لانها ملكا قول الولد عليه لانها ملكا العام ولا العتاقه عليه
 بالكتابة فملكها الرأمة عليه بمقتضى المالا فان اسلم العبد على رجل دالا لا يبيع مادونا
 كان او غير مادون لانه ليس بمقتضى حادة بل هو مخرج وان فعل باذن ابيه الكافي لا يبيع لانه لا
 ملك عتاق الولد عليه لا فظلم الولد له ولم يتركه هل ملكه ذلك باذن ابيه المسلم وينبغي
 ان يملكه هذا الجمله في باب ولا المكاتب من كتب الاولاد لا يجوز ولا ابنه الى نفسه والمواليه
 والولد لا يجوز ان يكون له ممتعا لعمه وابن ابنه ممتعا لعمه آخر لم يجوز له ولا ولد ابنه

الحنثه ولا الى ماله الذي استقر به ولا ولد له من امرته وهذا من السائل التي ليس لها فيها
كالاب وسلف في التفرقات في مسائل الايمان ذكر القاضي الامام نحو الدين في كتاب الطلاق في سائل
معلق الطلاق بالتزوج رجل خلع ان لا يتزوج امرأه ومروح صبية حث في حنثه ولو خلع فلا
يكلم امرأة يكلم صبية لا يحث وذكره الله في الباب الثاني من ايمان فتاويه ولو خلع لا يتزوج
امراة فتزوج صغير حث في حنثه وعن محمد رحمه الله في روايه لا يحث والمرأة في النكاح لا تتاول
الصغيرة وذكر في هذا الباب ايضا لو خلع لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حانث
بخلاف ما لو خلع ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان خالداً النكاح لا يكون الا في المرأة فلا
يقيد ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشرا لانه لا يحصر المرأة فاعتبر ذكر
المرأة ولو خلع لا يشتري جارية فاشترى رضية او مجردة كان حانثا هذه الجملة في فتاوى قاضي
خان وذكر في النوع الاول من الفصل الثالث عشر من ايمان الذخيرة واحاله الى المستفي اذا خلع لا يكلم
امراة يكلم صبية فقد حكمي من بعض الشايع انه يحث قال فانه قام هذه المسئلة على ما اذا خلع
لا يزوج امرأة فتزوج صبية فان هناك حث في حنثه وذكر في الفصل الثامن من ايمان الذخيرة
اذا خلع لا يجامع هذه الصبية فجا مع ما بعد ما صار قمارا يحث وذكر في هذا الفصل ايضا
لو خلع لا يكلم هذا الصبي وكلمه بعد ما شاع يحث في حنثه ولو خلع لا يكلم صبية فكل شيئا لا
يحث وفي فتاوى القاضي الامام نحو الدين رحمه الله رجل قال لابنه ان تركت كذا فعل مع فلان
فامراته كذا فان كان الابن بالغ لا يتقدم على منعه بالفعل تنعنه بالقول يكون باراً وان كان
الابن صغيراً كان شرطاً بالنعن بالنعن جميعاً وذكر ايضا اذا خلع بطلا قماراً ان لا
يدع فلا يمر على هذه المنظره تنعنه بالقول يكون باراً لانه لا يكلم بالنعن بالفعل وفيها ايضا اذا
خلع لم تأكل من مال ابنته وبينها حث من حث قال عصام ان كان الابن كبيراً يقاتل ستمه ثم يكلم
نصبيته وان كان صغيراً سمح نصبيته من غير غم يقاسه او يشتري نصيب الابن في كل حال
القاضي الامام نحو الدين رحمه الله وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكليف وله ان ياكل قدر نصيب
نفسه ويكون ذلك بمنزله القمه واحد الشريكين في الكيل والوزن وينبغي ان لا يفسده اذا كان
اجنبياً فالاب او ذكر في ايمان الخاويل والجامع في الفتاوى خلع لا يلبس صبيانه من غير صلاة
تمام الحائض صبيانه ودخلوا في صلاة اذا اصاب من تلك الصلاة على صبيانه ما يكون لبناً
حث وذكر بعد هذا بورقه الصبي الماذون له ان اكله لا يمين عليه لانه لا يحث قال الفقيه
وقال على ما في كتابه لا يقراد الصبي الماذون له يحلف وبه ما خذ الا ترى انه يقتضي بالكل
والصبي ينكح ويصح اقاربه وفي كفايه الميراث اذا عدا اعدائهم وفيهم من يوجب طهره ويجوز عليه
ان يطعم مكيه اخر في فتاوى قاضي خان وفي ايامنا المتقط قال امرأة اكر من اشت ابن كوزك
دادام فجات امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد واسكته ولم تسكه لخالته لانها ارقت

حث ونحوها فتاوى العبد الصغير في كفارة العسر والظهار ولا يجوز اعتاق العبد المجنون في
او اخا لباب الاول من ايمان الاصل ذكر في باب الحلف على التزوج من ايمان محتمل الكفر في حث
قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة او ابنتي الصغير عم امرؤ رجلاً فزوجه او زوجته رجل غير
امره ثم بلغه فاجاز قال هو حانث وكذلك تزوج عبده وامته وكذلك العتق والصدقة والعنه
والطلاق والكتابة ولو خلع لا يزوج ابنته كبراً او امرؤ رجلاً فزوجه ثم بلغ الابن فلجان
او زوجته رجل فاجاز الاب يعنى ورثي الاب لا يحث وهذا لا يشبه الصغير وقال الهام عن
محمد رحمه الله في فتاويه في رجل خلع مطلقاً امرأته فلا مان لان روح ابنته له صغير فزوجها
رجل من اهله او غريب والاب حاضراً ذلك الموضع حث رويته الا انه ساكت ثم قال يرد ما
وقعت عقد النكاح وهو في ذلك المجلس قد اجرت النكاح فزعم محمد رحمه الله انه لا يحث للذي زوج
غيره واجاز هو وكذلك على امته وذكر في باب الرجل يحلف على فعل من الافعال فيقع على حنثه
وقاسه من ايمان محتمل الكفر في حث الله لا يمين هذا الصبي والصبي حرق قال هذا على كفارة
اذا باعه بيعاً قاسماً بر في حنثه وذكر في باب الحلف على الخدمة من ايمان المحض اذا قال والله
لا خدمتي خادم فلان وليس له نية في غلام ولا جارية فانه يحث في اي ذلك خدمه لانه كل
واحد منهما خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء في ذلك اذا خلع لا يزوج ولده قاس
غيره فزوجه لم يحث الاب وفي العبد يحث وفي المرأة قيل بانها تنظير الولد وقيل بانها تنظير
العبد وينظر في الفصل الثالث والعشرين من ايمان الذخيرة اذا خلع لا يكلم صبية او عبداً او
شاباً او كهلاً فنقول بعنواهل العلم الصبي يسمى عبداً الى ان يبلغ سبع سنين منه ثم من تسعة عشر
سنة شاباً الى اربع وثلاثين ثم من اربع وثلاثين كهل الى احدى وخمسين ثم من احدى وخمسين
شيخ الى اخر عمره وفي الشروع الغلام اسم لمن لم يبلغ حد البلوغ فاذا بلغ صار شاباً وفتى وقام هذا
في فتاوى ايمان الذخيرة وفي ايمان الفتاوى الصغير ذكر في ايمان الذخيرة رجل اتم بصبي فقال
بالفارسية اكر من يا اديا حالي كره ام فامراته كذا وقد كان قبله طلقت امرأته ذكره في فضل
الدين على الافعال خلع بطلاق امرأته انه لم يملك قط ثم يذكر انه لا حالي حال مغر بصبي طلقت
امراته في المذهب في الفتاوى في خلاقه وفيه ايضا لو خلع لا يشتري لفلان ثوباً قاسماً فلان
ان يشتري لابن له صغير ثوباً فاشترى لا يحث وكذلك لو امر ان يشتري لعبده ثوباً فاشترى
لا يحث وفي فتاوى المستفي ايضا ولو خلع ليعلمين بالجماعة فام الخالف صبياً يعقل الصلاة
نقد صلي الجماعة ذكره في المستفي في ايمان خاويل صاحب المحيط في مسائل الحدود ورجل زنى بميمية
بجامع مثلها او بجوزة بحب عليه الحدود ولو وطئ جاريه صغير بنت خنثى سنين قال ابو حنيفة
رحمته الله اذا سلمت اتم عليه الحد وفي جنبايات الفتاوى الصغير للصبي اذا زنى بميمية وازال
بكارتها لا حد عليه وعليه الهو في ماله لانه مواخذ بافعاله واذنرا لم يعص وان كانت بالغة

سكره فلكذلك وان كانت مطاوعه لا يجب له من احد ان رضاه معتبر في استقامتها
والثاني انه لو ضمن ترجع ولي الصبي طهره كغيره من صبيات بشرى ولحقه غريمه يرجع وليه على الاثر فلا
يفيد التضمن وفي فرائد القاصي الامام فخر الدين الصبي اذا اذن بصبيبه كحلها في مالها لا يدرأخذ
بافعاله هذا اذا كانت مبره مثلها اقل من خمسمائة فانه يجب على ما قلته لانه بمنزلة الجنايه
وقد ما اكبر من نصف مائة والديه وانما لا تتحل العاقله اقل من نصف مائة والديه والصبيبه
اذا دعت صبيبا الى نفسها فاذهب عذقتها فعليه للهر والمرة اذا دعت صبيبا فزنا به لا يضمن
مهرها وان كانت امه يضمن لان امه لا يبيع وكذلك لو دعت مغيبة صبيبا فزنا به لا يضمن
الصبي بهرهما بمنزلة السائل في حيايات فتاوى الصغرى وبعضها في فرائد صاحب المحيط
قال لمراته زينت وانت بكرهه او مغيبة لاحد للتاذل وجعل ما جن سقى ابنه صغيرا فزنا
بغيره ولا يجب الحد السلطان في فتاوى القاصي يظهر الدين رحمه الله وفي فرائد صاحب المحيط
صبي تزوج امراه بغير اذن الولي ودخل بها فلم يحز الولي النكاح لا يجب عليه المهر ولا الصبي
ليس من اهل الاتهام بخلاف العبد فانه يواخذ بعد العتق وفي اول حدود مدد السلام
الى اليسر حز تزوج بمجنونه او صبيبه فدخل بها لا يصير محصنا بذلك الدخول كذا الزوجاته
الصبي والمجنون اذا تزوج امراه بتزوج الولي ودخل بها ثم بلغ الصبي واذا كان المجنون قرني
لا يقام عليه الرجم الا ان يدخل بامرأته بعد البلوغ ثم ينفى المرأة العاقله البالغه اذا دعت
صبيبا او مجنونا الى نفسها حق وطهرها لاحد على طهرها عند عامه العدا وقال ذوقا لثنا
رحمها الله تجب على المرأة الحد واجمعوا على ان الرجل البالغ العاقل اذا اذن بصبيبه محاص مثلها
او مجنونه تجب الحد عليه وكذا لو اذن في نايه يجب الحد والفرقة يعرف في للبسوط واذا في بغيره
لا محاص مثلها وانما فان كان افصا يستك البول فلا حد عليه بخلاف لانها ليست
بمحل للوطي مطلقا وبحال الاعتقال بغير الايلاج وعليه ثلث الدية وعليه للمهر وان كان
افصا لا يستك البول لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف
رحمهما الله لا يجب وقال محمد رحمه الله يجب ولو وطئ مغيبة ولم ينفها يجب الحد عليه ولو
جامع مغيبة وافضاها لا يوجب حرمة المصاهرة ومن قذف هذا الذي جامع هذه الصبية
بالزنا لا يجب عليه الحد لانه زنى من وجه لانه وطئ حرام هذه الجملة في للبسوط ولو زنى بصبيبه
محاص مثلها ولم ينفها يجب الحد وهذا ظاهر وهل يجب بهر الشل ينبغي ان لا يجب لان الحد قد
وجب وانه ينافي وجوب النكاح وكانت واقعة الفتوى ولو وطئ مغيبة لا يشترط مثلها لا يكون
هذا الوطئ زنى طعا ولا وطيا لاحلاله ولا حراما بمعنى مثل هذا الوطئ في المحل الحلال والحرام
ولهذا لم يوجب ابو حنيفة ومحمد رحمه الله بذلك الوطئ حرمة المصاهرة ولكن اوجبا اعترا لان
ارضى بحد الجنايه اذا لم ينفها وهذا لان شره واجب الحد هو المحل المشتبه لان الفعل افصا الشبهة

بلا فلا زنا

فلا ينفع الا في محل شتى ذكر ابو زيد في خزانة الهدى في باب الحدود وفي كتاب فرائد صاحب المحيط
للحد واللعان لا يجهلان الا في مسيلتين اذا اذن في محاربه بكره لسان يجب الحد نقصان البكرات ولو
اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقوله في مسائل السرقه ذكر في الاسل ولو سرق خرا من غير النكاح
لانه ليس بمال ولو كان عليه حلى يبلغ ما لا كبير لا يقطع ايضا لانه تج للصبي فلا يجب القطع
بسرقه ما هو تابع له وان كان يعلم ان عليه حليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا خلقا على جانبه دراهم
معدودة يبلغ مالا كثيرا والثوب لا يساوي عشر دراهم ان كان السارق لا يعلم بذلك لا
يقطع لان قصص سرقه الثوب لا سرقه الدراهم وان كان يعلم به قطع لانه اذا علم فمقصود
الدراهم بخلاف الصبي فان القبي هو المقصود بالاحد على كل حال لانه لو كان المقصود هو المال
دونه ولو سرق عبدا مغيبرا ان كان عاقل لا يقطع بالاحد ولو سرقا كان حال عبدا مغيبرا
ولو سرق غلاما مغيبرا لا يعقل ولا يعبر عن نفسه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يقطع وقال ابو
يوسف رحمه الله لا يقطع استحسانا وفي باب اداء قرار بالسرقه من البسوط واذا ادا الرجل بالسرقه
مع المجنون والصبي ومع اخرين لا يقطع لان هذه السرقه غير موجبه للقطع في حق هؤلاء و
السرقه واحد فلا تنعقد موجبه للقطع في حق الاخر بخلاف القبيج البالغ اذا اذن بصبيبه او
مجنونه يجب الحد على الرجل لان ثمة الفعل من الرجل دون المرأة والا شبه في فعل الرجل بخلاف
ما نحن فيه فان الفعل منها جميعا ذكر في سرقه العيون قوم سرقوا وفيهم صبي ومجنون لا قطع
عليهم عند ابو حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الصبي هو الذي
اخرج المساع لا قطع عليهم وان وليه الكبير قطع وكذلك قطاع الطريق اذا كان فيهم صبي ومجنون
او مستوه واخرى رى للمدعيهم جميعا في قول ابو حنيفة رحمه الله في مسائل السور ذكر عن علي
ان يحكم كسالى ابن عباس رضي الله عنهما هل للعبد في المعتم نصيب وهل كن النساء يحزن للحد
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومتى يجب للصبي سهم في القتم وعن مريم ذوق القوي فكتب اليه ابن عباس رضي
الله عنهما انه لا حق للعبد في القتم وانه يرضع له وان النساء كن يحزن مع النبي عليه السلام بين
الجرجي ورضي عنهما ولا حق للصبي في القتم حتى يحلم وكتب اليه في سهم ذوق القوي ان عمر بن قتيبة
عنه عمر بن علي ان تزوج من الخنثى او ان تقضي به عن مغرنا فابينا ذلك عليه الا ان يسلمه
لنا فاق ذلك حينئذ وهذا سوال الا ان الصبي يرضع له كالعبد لما روى انهم كانوا يجعلون السبيبا
من حمله الجيش حتى تبلغوا مسلم دخلوا للحد بالمان فاشترى صبيبا او صبيبه منهم واعتقه
ثم استولى عليها السلون بعد ما نشاء اكارى وخرج المسلم الى دار السلام فانها يكونان
فيا المسلمين لانه ان ندد عتقه فمأخوذ فيلكن بالاستيلاء وان لم ينفد عتقه فمأخوذ ايضا
بمصرين فيلكن بالاستيلاء واذا اسلم الحرب في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجب
دادا الاسلام وله اولاد مفاد وكبارا ولا ده المفاد وما في يد من المساع لا يكون قيا ولا ولده

الكبار ووجهه ما لم يكن في يده من متاعه يكون فياء وروى عن أبي يوسف رحمه الله ان داره لا تكون
فياء واولاده العتق لا يكونون فياء لانهم صادوا مسلمين تبعاله واما متاعه الذي في يده فلا يتم
لم يستولوا على نفسه لكونه مسلما فلا يكونون مستولين على ما في يده واذا امن العبيد قسما من اهل
الحرب اذ بان ما ذوقه بالقتال يصح عندنا ولا يصح عند الشافعي رحمه الله كما في سائر القوتان
وان كان جنودا وصرعا قتل يصح عند محمد رحمه الله ودون غيرهما وان الدخول يصح وانما ان العبد
المجرب لا يصح عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمه الله يصح وانما العبد
المأذون له بالتأليف يصح بالطلاق واما ان المرأة جازية وكذا امان القعد والنم من ابناء جازين
واذا اذنت الامان وطلقتها ولها الصغير ولد للحرب ثم استولى المسلمون فالولد في الانتصاف
موتنا تباعا لها والفقير الموتى يترك واما اذا بقيت الام في دار الاسلام مسلمة لا يكون الولد
فيها لان الولد يلقى مسلما تبعا لأمه وكذلك لو ماتت الام مسلمة في دار الاسلام لم يكن الولد فيا
لانها لما ماتت مسلمة بقيت مسلمة ما حكمنا وكذا لو كانت الام ذمية نصرانية فذبحت في دار
الاسلام لا يكون الولد فيا لان الولد وان صار موتنا تبعا لأمه لا يبيد ولكن بقي ذميا تبعا
لأمه وكذا لو كان الاب ذميا فقتل العمد لا يكون الولد فيا لانه يبيد ذميا تبعا لأمه وكذا
لو ادت الام ابوان ولحقا دار الحرب والولد هربا فانه يكون مسلما تبعا للدار وقد مر في غيره في
الطلاق والكنح واذا ولد للرتدين في دار الحرب ولد ثم ولد لولدها ولد ثم ظهر المسلمون فاعلم
يكون ولدا لولد لولدهم فيا ولا يكون ولدها فيا فحسب ولدها على الاسلام ولا يجوز ولد
ولدها لان الولد يكون موتنا بارتداد ابويه اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلما باسلام ابويه
فيحسب على الاسلام كالأبوين واما ولد الولد لا يكون موتنا لانه لا يكون تبعا لجد في الارتداد
كما لا يكون له تبعا له في الاسلام لانه لو كان تابعا له لكان تابعا لجد الجد فيردى الى ما لا يتناهى
ويكون الناس مسلمين باسلام اعم عليه السلام فاذا لم يكن تابعا لجد صار حكمه حكم ساير
اهل الحرب وسائر اهل الحرب لا يجوزون على الاسلام واذا ارتد العلام المراهق من الاسلام صحت
ردته عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله لا يصح وهذا مسلمان
احداهما في الاسلام والثانية في الرد ثم اذا ارتد العبيد المراهق فاذا ادركه كافرا لا يتناهى ولكن
يحسب وكذلك من اكره على الاسلام وهو بالغ ثم ارتد لا يقتل ولكن يحبس واما الاسلام العبي
العاقل يصح منه بلا خلاف بين اصحابنا في الحكم الدنيا والاخرة جميعا وهذا الشافعي رحمه الله
لا يحكم باسلامه وجه قول اصحابنا رحمه الله ان رسول الله عليه السلام دعى عليا الى الاسلام
وهو ابن سبع سنين فاسلم وحسن اسلامه وكان يفخر باسلامه في صفوه ويقول سبتكم
الى الاسلام طراغلا ما بالفتى وان حلى والمعنى فيه وهو انه عرف الاسلام واعتز به فوجب
ان يصح منه دليله ما اذا كان ابن خمس عشرة سنة ولا يلزم على هذا العبي الذي لا يفتقر لانه

لا يعرف الاسلام وينظر تمام هذا في باب احكام المرتدين من البسوط ذكر في باب ما أصيب من الغنم
كان الشوكون اما بوه واذا سبي العبي من اهل الحرب واخرج الى دار الاسلام دون ابويه ثم مات
قبلا ان يعقل الاسلام على عليه لانه لم يخرج معه ابواه ولا اخوها كان تبعا للدار فيكون مسلما
بالدار فيعقل عليه وان كان معه ابواه او اخوها فاق لا يصح عليه لانه تابع لابويه في الذين
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة الا اذا ابويه يهودانه او مجسانه
حتى يعرب عنه بل سانه اما شاكرا او كفرا اخبر ان العبي تبعا لهما وبحسب الخراج في دار العبيان
والسوان والمجانين لان عمر رضي الله عنه دفع الخراج في جميع الاراضي ويؤخذ من ارض العبي
التغلبى المشرك متاعا وكذا من ارض المملاة التغلبى لان العشر يؤخذ من ارض العبي التغلبى والمرأة
في ظاهر الرواية ومن ارض المسلمة في الوايات اجمع فكذا يؤخذ من العبي التغلبى والمرأة
التغلبى المشرك متاعا ولجوزية اما تؤخذ على الرجال ولا تؤخذ على الصبيان والنساء هكذا
فصل في غنم الله عنه واذا قاتل اللامير من قبل قتل لأمه سلبه بقتل صبي لم يبلغ الحلم فليس له
سلبه وان قتل مريضا او جرحا فله سلبه سواء كان يستطيع القتال ولا يستطيع ولانه باع
القتل في ذميين عن النكاح قاله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جعث سوية قال
لا ستلوا وليدا ولا نسأ ولا الشيخ الكبير والوليد المولود لأمه وكل ادمى مولود ذكرا هذا
اللفظ يستعمل في المعتاد عادة وهذا الخراج في الصبيان اذا كانوا لا يصحون للقتال ولا يتدرون
على الصياح عند التقاء المسلمين ولا يكونون رؤسا للجيش فاما اذا كانوا كذلك فيقتلون
وفي سير فتاوى القائلين لا مام ظهير الدين مسلم دخل دار الحرب بايمان فجاره من اهل
الحرب بامه ادعته او حالته او ام ولدته قد قهرها ببيعها من السلم المستامن لا يشربها
منه لان الحرب اذا امكها بالقهر فقد صادرة مسلم دخل في دار الحرب بايمان فاشترى
من احدكم ابنة او ابنة بطوع تكلوا فيه واكثر ما يخفى على ان البيع باطل وقال ابو الحسن
انكره ان كان يردون جوار البيع فالسج جازيا والا فالسج باطل والمعاد انه لا يجوز البيع
في الوجهين جميعا واذا لم يخرج البيع فحق ارجه الى دار الاسلام قال بعضهم بملكه لان البيع
وان بطل فانما ذهب به الشترى فذلك منه فمر بملكه بالقهر وقال اكره ان يكون حرا في البيع
ان البائع ان كان يري حوانا البيع بملكه مطلقا لان المشتري اخذ قهرا لما باعه البائع فانه
فيملكه بالقهر وان كان البائع لا يري جوازه فالجواب على التفصيل ان اشتراه وذهب به
كوهام ملكه لانه ابتدأ قهرا على الحرب في دار الحرب فيملكه وان ذهب به وهو طير لم يملكه
لانه لم يوجد القهر في دار الحرب في فتاوى القائلين ظهير الدين رحمه الله وذكر في النوع
السادس من سير فتاوى يده سيل نجم الدين رحمه الله عن مبيع حكم باسلامه تبعا لابويه
ثم اذا مغلله الاسلام بعد البلوغ فقال لان معرفت الاسلام هل يكون هذا وليا لانه

لم يكن مسلما بعد البلوغ قال لا لانه اقاله بقرانه كان يعقل بخلاف هذا تعنى قوله لان عنقه
لعرفان الاسلام بتفاسيله اذا سلم الرجل وله ولدان صغيرا بؤ ميت او حي لا يصير ولد
ابنه مسلما باسلامه ولجلد ليس فيه كالا بوهي من السائل التولى لجلد فيها كالا بيه ينظر
في التفرقات ذكر في متعرفات سير الذخيرة واحاله الى العيون اهل الشرك اذا استولوا على
اهل الحرب من اهل الكتاب فسيواسيا صغارا بغير اباهم والصبيان على دين اهل
الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا لا يتحولون الى الشرك بالسبي واذا سبي المسلمون
صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اباهم دار الاسلام واسلموا فابانهم ساد
سليين باسلام اباهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام ولو دخل حربيا دار الاسلام ذميا ثم
سبوا بيه لا يصير الابن مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب بامان وسوق صبينا واخرجه
الى دار الاسلام فهو على دينه ولو ان حربيا دخل دارا بامان وله عند صفير فاسلم هو
قال بعد كما في مالم سلم هذه الجملة في مسرورات سير الذخيرة صبي سبي وسبي معه ابراه
اواحد ما فات لا يصلي عليه الا اذا كان اقر بالاسلام وهو بمقتل الاسلام واذا لم يسبه
احدا ما فات يصلي عليه اعلم ان الولد الصغير معتبر بتبعه الابوين او لاحدهما في الدين
فان انعدم ما يعتبر بتبعه العاقل ليد فان هدمت اليد معتبر للدار لانه تعذر اعتباره
اسلا في الدين فلا بد من اعتباره بتبعه نظرا له غير ان التبعه في الابوين اقوى فاذا انعدم
ما ضلحه التبعه في حق صاحب اليد اقوى اذا ثبت هذا فاذا كان معه احدا بويه يعتبر بتبعه
لهما لا للدار فيكون كما في اتباعهما وان لم يكن معه احدهما يصلي عليه اذا مات لانه صاد
مسلم بتبعه للدار عند انقضاء الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وجده صا
يصلي عليه لانه سلم بتبعه لصاحب اليد عند انقضاء الابوين ويستوي فيما قلنا اذا كان
الصبي عا قلا او غير عا قل لانه قبل البلوغ تبع لابيويه في الدين مالم يصف الاسلام وقوله
في الكتاب وهو بمقتل الاسلام يدل على ان العواقل اذا اسلمت به وهذا مذهبنا وقوله وهو
يعقل الاسلام يعني سنة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما
حتى يعلم منه الايمان وكذلك اذا اشترى جارية واستوفى بها الاسلام فلم تقم لا تكون
مومنه وسنة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان يوم من بانه وملكته و
كتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خير وشر من الله هكذا ذكر الكتاب
في هذه الجملة في باب حمل المأمر من المأمر الصغير في مسائل الكراهية الصبي والمعتوه اذا اخبر
بخباسته للآ لا يثبت الخاصة بقوله لانه لقلة عقله قد يكذب فلا يتوخى صدقه على كذبه
ولهذا لم يقبل خبر الصبي والمعتوه في الاحكام فاذا اخذ من الصبيان والمعتومين لم يروى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ولكن مع هذا ينبغي ان ينظر ويحكم فيه رايه فلنذكر

انعام ط

عنه انه صادق لا يتقنا وان وقع انه كاذب يتقنا هذا اذا كانا يعلنان اما اذا كانا لا يمكن
لا يلتفت الى قوله ما في استحسان البصير ما قل في بصره شي سمعه لا ينبغي لغيره ان يستريده
مالم يساله عنه لما ذا يبيعه لان الصبي لا يملك البيع الا باذن الولي فان قال اذن لي ابي يحكم فيه
رايه على كل حال فان وقع منه لانه صادق اشتراه منه والا فلا وهذا في البيع اما في الهبة لا كان
مهب ذلك لانه فان قال هو لا ياذن لي بالهبة يتقبل منه اذا وقع منه انه صادق وان قال هو لا
اذن لي ابي بالهبة لا يجوز له ان تتبيله لانه لا يملك ذلك باذن الاب وفي التدوير حكوا ان
يقبل في الهبة والاذن قول العبد للجارية والصبي وفي الهداية ولو كان المخير نجسا ساء
فما لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحري ولكن يجب بخلاف الفاسق لان خبر الفاسق
ليست في الصدق والكذب ويجب التحري طلبا للترجيح اما الكذب في خبر الكافر فظاهر وقته
ذكرنا بعض سائل اخبار الصبي في هذا الموضع وفي استحسان المبسوط واذا ما قال الرجل بين
النساء وتسوفين زوجته لا يباح لهن ان يفسلهن كما في حاله الحياة فان كانت فيهن جارية
صغيرة لا تشتهى بغيرها الغسل حتى يفسلهن لان الصغير هو لا يشتهى صاحبه ان تخرج بعض
الرجل الا حبس حال حياته وكذا بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا لا يشتهى ولا باس للنسوان
ان يفسلهن كما في حاله الحيوة لانه لا حرمة لعورته ولا لساير بدنه وكذا اذا ماتت المرأة بين
الرجال لا سباح لواحد منهم ان يفسلها وان كان فيهم صغير لا يشتهى بغيرها الغسل حتى يفسل
لما بينا لان له ان تشتهى جميع اعضاها حاله الحياة فكذا بعد الوفاة وفي كراهية الهداية و
الصغيرة اذا كانت لا تشتهى يباح منها والنظر اليها لا نعدام خوف الله ويكره ان يلبس
الذكور من الصبيان الذهب واللؤلؤ لان الحرمة لما ثبت في حق الذكور فكذلك لا يباح اللبس ولا
سباح الاباس وصار نظير الحر لحرمة شربها حرم سقيها اقصى وقت الحضانة اثنا
عشر سنة وادلة دقية قال ابو حنيفة رحمه الله لا علم لي به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد عنها
الله فيه شيء واختلف المشايخ فيه قال بعضهم اذل دقة اذا بلغ سبع سنين وقال بعضهم تح
سنين وبعضهم عشرين سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي حاله يطيق الم الحنان
يختن والا فلا وانه من علمه السن وفي المعين غلام ختن فلم تقطع الجرد كلها فان قطع
اكثر من النصف يكون حسانا وان كان نصفه ادونه لا يكون حسانا وفي صلاة النوازل صبي لم
يختن ولا يمكن ان يمد جلده الا تشديد وحشفت ظاهره اذا داء انسان يطنه محقونا ينظر
اليه الفان واهل البصر من المجابين فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختنان فانه لا يشد
عليه ويترك وكذا الشيخ الضعيف من اهل الجور اذا سلم وقال اهل البصيرة لا يطيق الحن
يتؤكد في فرايد الرسنعي اختن الصبي ثم طالت جلده ان صاد بحال تستوحشفت تقطع
وما لا فلا ولا باس بالحجاب للجارية الكبيرة والصغيرة واما الصبي فلا ينبغي ان يحضب

يدع ولا دجلة كالرجل في سحان النخوة اختفا المشايخ في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلم
عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شيوخ قالوا لفتية ابوالقيس نصير بن
السرقي رضي الله عنه وبه نأخذ وقد روى عن ابن عباس ما ذكرناه عنه قال كنت مع الصبيان
اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم علينا وفيه فتاوى القاضى طهير الدين رحمه الله اذا
اهدى الصغير شيئا من المال كان لا بد من ردده الى الله انما يباح له ان يبيع ما في يده من ثمنه ذلك بغير
الاذن واكثر مشايخنا على انه لا يباح وفي كراهية التخييس اذ اهدى الفتاكه الى الصبي الصغير
على اللاب والام الحلال اذا اريد بذلك بالاب والام لكن اهدى للصغير استحضار الهدية بل هو
الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يوكل لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يشتري لؤلؤ
لصبيانه يوم القطر يلعبون به ويأكل منه وهكذا فعل على رضي الله عنه بجوارده وهذا الم يكن
على سبيل التمام فاما اذا كان هذا الضع حرام الاب اذا احتاج الى مال وادع فهذا على
وجهين اما ان كان في الضرر واحتاج لفقده او كان في المفازة واحتاج لعدم الطعام معه وله مال
ففي الوجهين لا وتلك الصبيات في الوجهين الثاني اكل القيمة وقد ذكرناه في مسائل الفتاوى من
هذا الكتاب في كتاب الكاح وفي واقعه الساطع ولا بأس بفتح اذن الطفل من الشاقلانهم
كانوا يفعلون ذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار رجل كنى ابنه الصغير بالكر وغيره
كوه ذلك بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن اسم بكون هو باله والصحيح انه لا بأس به
فان الناس يعرفون به السقاء ولا نه سيحيا باني ثاني الحال لا التحقيق للحال لا بأس بكنى
الصبيان اذا كان ليا أصاب الصبيان لانه مداواه ودخ المصحف الى الصبيان هذا ذكرنا
في مسائل الطب اذ في جمع نوادر صاحب المحيط الحب والام اذا امر ولد الصبي بلبس
من الخوص الى متول ابية ودفع اليه الكوز فنقل قال بعضهم الما الذي في الكوز يصير ملكا للصبي
حق لا يحل للاب شربه الا عند الحاجة لان الاستحمام في الاعيان بالبلعة باطل وقال بعضهم ان
كان الكوز ملكا للاب يصير ملكا للاب ويصير الابن محرم الماء لا يشبهه كالا جيرا فاحمل الماء
بكوز المستاجر يكون محررا للتا جركنا هذا ذكر في الحادى اذا ملا الصبي الكوز من ما الخوص
ثم اهرق ذلك الكوز في الخوص لا يحل لاحد ان يشرب الماء من ذلك الخوص حسنا الصغير قبل
ان يجري عليه القلم للصبي لا يبريه لقله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وهنقل
عامة مشايخنا وقال بعضهم الانسان ينبغي يعلم ولده بعد موته لما روى عن ابن عباس ما ذكر
بنوا الله عنه انه قال من حله ما سفع المرء به بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم
فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينفق من اجر الولد شيئا ذلك فيما يباح دعوى اللاب والوصى
من فتاوى رشيد الدين صبي يحصل المال ويدفع الى امه والام تنفق على الصغير قتا كل
سنة فليلا يخلقه او لفتين غير الزيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والصبي يتدعى

الكب مقدار ما يكتفيه والام فلها من مال الصبي في كل ولولم تكن الام محتاجة الى مالها كمن خلت
مالها بالولد واشترى الطعام واكلمت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حصته لا يجوز ذلك لانها
اكلت مال الام في اداء ما للقط الغلام اذا بلغ مبلغ الرجل ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجل وان
كان صبيحا فحكمه حكم النساء قال السيد الامام ابو القاسم رحمه الله يعنى لا يحل للوالديه عند شدة
فاما الحل والطلاق لا من شدة ولا بأس به ولهذا لم يأمروا بالانقباض في التسليم من فروق الكفاية
فاذا سلم على قوم فود التسليم بعضهم فان كان الذين حصل الرد منهم مكلفين يسقط عن الباقيين
تياسا على ما روي في الكفاية واما اذا حصل الرد من الصبيان ان كان الصبي لا يعقل لا شك
انه لا يسقط الرد من الباقيين وان كان الصبي من يعقل المجاب هل يسقط عن الباقيين لاختلاف
الشيخ فيه قال بعضهم يسقط ومنهم من قال لا يسقط وقام هذا بنظر في كتاب الكلب الشيخ
الاسلام الى كره رحمه الله في بيان فروق الكفاية وقد كتبت فروق الكفاية في موضع على وجه
واسع ما لم في مسائل اللقيط اللقط اسم للولد الذي يوجد على حارعه الطوق او في اللقاة او
على باب المسجد لا يعرف ابيه ولا امه واللقط الاخذ به باعتراف ماله انه يلقط ورفع
اللقط افضل من تركه بخلاف اللقطه فان تركها افضل من رفعها وان غلب على ظنه ضياع
اللقط فواجب عليه رفعه ثم اللقيط حر ونفقته من بيت المال والملتقط متبرع في الانفاق
عليه لعدم الولاية الا ان يأسر القاضى ليكون ديننا عليه لعموم الولاية واذا ابنى الملتقط ان
ينفق على اللقطه وسال القاضى ان يقبله منه واقام السنة انه لقطه فنقبضه القاضى ومنه
على يد رجل وامر ان ينفق عليه على ان يكون ذلك ديننا على اللقطه ان الذي سقطه
سال القاضى ان يرد عليه فالقاضى بالخيار ان شاءه عليه وان شاء الصرود عليه ولذلك
القاضى في النزع الاول وان شاء قبضه وان شاء لم يقبضه فان لم يقبضه القاضى من يد
بالانفاق عليه ليكون ديننا على اللقطه ولم يدكن في الكتاب انه اذا امر القاضى ان ينفق عليه
ولم يقل على ان يكون ذلك ديننا عليه ملحقه قال بعضهم يصير ديننا على اللقطه من غير شرط
الرجوع وقال بعضهم اذا امر ان ينفق عليه فانفق يكون متلوعا الا وانفق عليه على ان
يكون ذلك ديننا عليه فان سقطه رجل لم يكن لغرض ان يأخذ منه لانه ثبت له حق الخط
ببقي يود فاذا جاء آخر وانقرعه منه فانه يدفع الى الاقل فان ادعى مدع انه ابنه قالوا
قوله يعنى اذا لم يدع الملتقط نسيبه ثم قيل ان دعواه نفي فوجوب نفسه دون ابطال الحق للقط
وقيل يبنى عليه بطلان يدع واذا كبر اللقيط فادعاه رجل وذلك اليه لانه ما روى يدين نفسه
وان ادعاه انسان ووصفها احدى علامة في حده فهو اولى به ولو سبقت دعوة احداهما لولده
ولو وجد مع اللقيط مال فضعه القاضى على يد رجل او على يد الملتقط وقال ابو القاسم عليه
فهو جابر وهو ممدوق فيسقة مثله وما اشترى له من ذلك من طعام او كسوة فهو جابر عليه

وهنا احكام ملاه انا المال الذي وجد مع اللقيط يكون له والثاني نفقته تكون من ذلك المال
ان السق اذا قلنا نفقت عليه كذا فهو مدق في نفقة مثله لا نه امين والقول قول الامين وليس هذا
كما اذا نفق عليه من مال نفسه ليرجع عليه ثم قال لا يست عليه كذا وكذا فانه لا يصدق الا من ملاه
لانما اراد ايجاب الغنا على اللقيط وهنا اراد في الغنا فافترقا ولو ادعى اللقيط ان اللقيط عبد
ان لم يقر بانه لقيط والقول قوله لا ان الصغير لا يد له فهو وسائر الاموال سواء كان في يوم فهو
ملكه ظاهرا فيكون القول قوله فاما اذا اقرانه لسط لا يصح دعواه لانه ثبت حرته ظاهرا ولو لم يقر
فامرانه عبد فلاذا ان لم يجر عليه حكم لا حرام من قول شهادته وشوب فاذقه ونحو ذلك لا يصح
وان جرم عليه من احكام الاحكام لا يصح وان ادعت امرأة اللقيط انه ابها لا تصدق الا بالبينه وليس
هنا كالحاكم لان المراه ادعت النسب على غيرها واقارها على العبد لا يجوز لان النسب الى الابا وما
الرجل نفقا قوله على نفسه فكان القول قوله وذكر عن النضر محمد بن سلام انها حق في هذه المسئلة
لان المراه لا تملك الفصل فادعك الدهل ايضا والرجل يملك الفصل فيملك الوصل بيانه ان المراه اذا قالت لولها
هذا ليس مني فانه لا ينقطع النسب فيما بينهما المغان ولو قال الرجل مثلك ستقطع نسب بالمغان وكذا
امر امر قد يتقلا له حاجته فادعك ان له مسائلة في داه فاحق واحد في هذه المسئلة بهن
الملكه في محله فاحجته فقال من هذه النكح قيل له قالها ابو نصر محمد بن سلام فيست ايمانية
الاف دهم وليس على الذي التقت اللقيط ورياه عقل ولا ميراثا لانه لم يصر وليا بالتزويج
والا لتقلا فهو وسائر الناس سواء واللقيط اذا ادرك فهو في شهادته وجانيته والجنه عليه
وحدوده كالحرم المسم لان حرمه قد اذق اللقيط في نفسه ولا يحرق اذا مسم اللقيط
اذا وجد في مصر من اصهار المسلمين بحكم باسلامه سواء كان الواجد مسلما او ذميا ولو وجد
في بيعة او كنيسة او في قرية من قري اهل الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان الواجد مسلما او
كافرا هذا في رواية اخوى لغير الواجد من المكان وقال اذا كان الواجد مسلما يحكم بكونه
مسلم في اي مكان وجد وان كان الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا في اي مكان وجد ثم في كل موضع
حكم بكونه مسلما بحري عليه احكام الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يصل عليه وفي كل
موضع يحكم بكونه كافرا يسمى جميع احكام الكفار في حقه حتى لو مات قبل ان يعقل لا يصل عليه
ولو وجد في موضع فيها مسلمون وكفار يحكم بكونه مسلما استحسانا ولا يجوز تزويج اللقيط
لانفسهم سببا لولايه من القرابة والملك والسلطنة ولا يجوز تصدقه في مال اللقيط اعتبارا
بالام وكذا ان يقبله الهبة لانه نفع محض ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا
تملكه الام ووصيها ويسلمه في مناعة ويواجه وهذا راية الفتوة وفي محقق وذكر
في كواهي الجامع الصغير لا يجوز ان يواجه وهو لا يصح وفي كراهية الهداية ومن كان في يده
لقيط لا اج له فانه يجوز قبضه الهبة والقدرة واصل هذا ان التصرف على الصغار انواع

ثلاثة نوع هو من ابد الولاية لا يملكه الا من هو ولي كالكاح والشر والبيع لا موال القبيح لان
الولي هو الذي قام مقامه بانابة الشرع دفعا لحاجته ونوع اخر ما كان من ضرورة حال المغان
وهو شر ما لا بد للصغير منه وبيعه واجارة القفار وكجايز من يموله وسبق فيه كلاح
والحم والملتقط اذا كان في حجرهم واذا ملك هو هذا النوع فالولي ادنى به الا انه لا يشترط في
حق الولي ان يكون الصبي في حجره ونوع ثالث ما هو نفع محض كقبول الهبة والقدرة والتبض فهذا
يملكه الملتقط والام ومن يموله من الاخ والعم والصبي بنفسه اذا كان يعقل لانه اذا كان
نفعا فاللايق بالملك فتح باب الاصابه نظر القبي فيملك بالعقل والولاية والحجود صار بمنزلة الملتقط
قال ولا يجوز للملتقط ان يواجه ويجوز للام ان تواجه ابنها اذا كان في حجرها ولا يجوز للعم
لان الام تملك اطلاق ساقفه باستحسانه فادنى ان تملك ابنتها بعض ولا كذلك الملتقط والعم
ويأتي شيء منه في مسائل الاجابات ان شاء الله تعالى وفي النوازل الملتقط اذا امر بمحل محلي
يعمن لانه ليس له هذه الولاية فاستاعلم في مسائل الاياق اذا كان البذل اس ملكا
فرد رجل من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا عجب الجمل في مال الصبي لان المنفعة حصلت له
فصار كما اذا عمل له احدا باجر وبطيءه الاب او الوصي من ماله والوصي اذ اجابا بالبذل الابن
ليقيم فلا جعل له لان الرد عليه وكذلك الذي يعول السم لان الرد عليه ايضا وكذلك
لورد السلطان عبد الصبي والبالغ لا يجب الجمل لانه فعل ما هو واجب عليه والابن اذا
ردا بقالا بنيه لا يستحق الجمل والاحد اذا كان هو الراد يستحق الجمل اذا كان الابن كبريا شوي
المسئلة في الكسب وهذا هو الصحيح لان حذمة الاب واجبة على الابن ورد العبد الابن من
حمة الخدمة فيكون واجبا على الابن فلا يستحق الجمل واما الاب فلا يجب عليه حمة
الابن فيستحق به الجمل وينظر تمام هذا في كتاب الاياق من مبسوط مدر الاسلام واذا دامت
ابنته مع ابنها ان كان صغيرا ذميا لا يستحق الاجل واحد لانه لم يرد الاشياء واحدا
وان كان غلاما قادرا على العمل ايق مع امه يستحق جملين لانه رد شخصين رجل ايق له
مبدفوجه لانه ابنه الصغير يجوز اذا كان الابن في عياله لانه لا يحتاج الى التسليم فلو
حق التبض في ما وهب لابنه الصغير للاب وقبضه قايم لان التبض لا يبطل الا بالام
دام الابن في دار الاسلام واهلامه بمنزلة التبض بخلاف ما اذا باع من ابنه الصغير
فانه لا يجوز لان قبض الاب لا ينوب عن قبض البيع لان قبض البيع قبض ضمان وقبض الاب
قبض امانه فان العبد اذا هلك بعد التسليم يتقدم على الشترى امر ولو هلك قبله لا يتقدم
الشرى وقبض امانه دون قبض الضمان فلا ينوب ذلك عن قبض الضمان وعمام هذا ينظر في
كتاب الاياق من شرح مدر الاسلام الى السرا وساعلم في مسائل القضب والقضاه
في ديبه الملتقط الصبي المنسوب اذا وقع في الماء وعرق بعض الغاضب بخلاف صبي الوديعه

وفي غضب الله ولو غضب عبد من غير الحق لا يغرم القتل وفي فتاوى أبي بكر بن محمد بن عثمان
لو غضب من غير شيء رد عليه ان كان الصبي من اهل الخطأ والاولاد يكون عمره ما وقع
الرجوع عن المهر الدابة للغير ثم اعاده المهر والدابة لا يصح وان كان الغاضب اسهك الغضب
حتى ضمن القيمة فدفع القيمة للصبي ان كان الصبي ما ذواله فالحاقة مح وبوي عن خزانة وان
لم يكن ما ذواله لا يبري لان دفع القيمة يتضمن معنى الملك وهكذا ذكر المسئلة في حاشية كتاب
ذكر ابو زيد في مثله الكتاب بغيره في كتاب الاسود ان الصبي اذا استوفى دينه لا يصح
ولو غضب من غير شيء ثم رد عليه بوي عن خزانة في بيع الجاه في الفتاوى وفي رواية
صاحب المحيط رجل من صبياء استهلا مال انسان يغضب الصبي ثم يرجع على الامر وفي
حاشيات فتاوى قاض خاتم قبل فصل اطلاق الجاني ولو امر صبياً بشئ فوقع غرمه كان لولي
الصبيان يرجع على الامر وفي فتاوى صبي جأ الى فساد وقال افعدني ففعدت فعدا فعدا
فمات من ذلك السبب يجب قيمته على عاقلة الفсад وفي كتاب الفوائد صبي اخذ حاجة
انسان ولم يحولها من مكانها ثم ارسلها حتى ضاعت قال القاضي الامام فخر الدين بضمن وبما اتى
وقال صاحب المحيط لا يغضب ما لم يحولها فافاله القاضي الامام فخر الدين قول ابو يوسف حرمة
وما قاله صاحب المحيط قول محمد رحمه الله وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين رها سائر
استوركي وابرازا استوري ديكر ديني بيان اين استور رها ذكر رجل يغضب الصبي قال
نعم يغضب وفي فتاوى الفقيه ابو جعفر رحمه الله لو وضع كينا في يد صبي فقتل نفسه لا يغضب
ولو عثر به حق ما يغضب وفي فتاوى ابو جعفر الكبير رحمه الله صبي قايم على سطح او حائط
ساح به رجل فغضب الصبي فوقع ومات يرمي الصبي ديتة وذلك على عاقلة وكذلك لو
كان على الطريق موت فاته فصاح فجاء رجل فوطئه القاب يغضب الصبي ديتة وهو على قلة
وهكذا المسئلة في مجموع النوازل وياتي بعد هذا شئ منه بخلافه وفي فتاوى ابو جعفر ايضا
صبي بال على السطح فخرج البول من الميزاب وامسك ثوب رجل فاقد يمسح الصبي في ماله
لم يكن له مال يكون دينا عليه يخذ به اذا ايسر وفي النوازل ولو رمى صبي سهما فامسك
عين امرأة لافان على والد وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فنظره الى ميسر قال
وانما يجب في ماله لانه لا يرى للجم عاقلة ويقول العاقلة للعرب لانهم يتنصرون
وفي العيون لو ادخل صبياً او نائماً او نائم عليه في دار سقط البيت قال محمد رحمه الله
يغضب في الصبي والمنع عليه ولا يغضب في النائم وفي مسائل الغمان من فتاوى الديناري
رب دين بجه مديون را بر دكه سم من سيار بجه خود را بر دى ان بجه را كود كنود
قال ديت يردى فبر عاقلة وي لانم شود والله اعلم وفي فتاوى الرواية لو غضب خا
صغيراً من الاذامات خفف عنه فلما العرق والحرق والقتل فاقتله قال في غنى وقدر شئ

منه فاذ لا القتل ولو غضب كاتباً صغيراً او كبيراً لا يغضب وفي باب غضب الدبر والعبد والخناء
في ذلك من حاشيات الجامع الصغير جعل غضب صبياً فاحق في يد بكي او نجاة لا شئ عليه وان
مات من ماعته او نشته حيه فعلى عاقلة الغاضب ديتة وقال ذو الفقار رحمه الله لا يجب ديتة
الشافي رحمه الله عاقلة على ما اذا مات بكي او نجاة ولنا انه سبب يقتله لان هذه الدنيا
يجوز عنها عادة والولي يحفظ الصبي من هذه الافات فكان الغاضب باذاله اليد الحافظة
والقرب من هذه الاسباب والنقل الى السبعة ومكان الصواعق سبباً له لانه وعرضه
في هذا التسبب فيضمن بخلاف ما اذا مات بكي او نجاة لان المنيه لا مدفع لها تدركه
فكل مكان حق قالوا لو نقله الى موضع يغلب فيه الحي والاسواق يكون ضامناً كاذن
في ما او اخذتق او سقط من سطح او ما اشبه ذلك فيمن الصواعق وذكر السيد الامام ابو
القاسم رحمه الله في كتاب الجلال من لو بعث غلاماً صغيراً بغير اذن اهله الى حاجه فارتقى فرق
بيت مع الصبيان ووقع ومات يغضب في ديات الواقات في باب ما يجب الدية والكفارة
وفي املا الحسن في رجل ساح بصبي وهو فوق حائط فوقع ومات قال ابو حنيفة روي
وذكر في الشافي رحمه الله لا شئ عليه وفي نوازل ابن رستم صبي على حائط ضاح به رجل
فقال لا تقع فوقه لا يغضب ولو قال قع فوقع يغضب وفي باب العيون ولو جذب صبياً
من ابية والاب يمسه صبي مات قال محمد قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصبي على الذي
جذب به ويرث ابوه فان جذبه الرجل وجد به ابوه حتى مات فالديه عليه باجماع ولا يرث
ابوه منه وفي ديات النوازل والجامع في الفتاوى عن نصير في صبي مات في الماء او سقط من سطح
فات قال ما ابن سبع سنين او نحو فانه يحفظ نفسه وان كان لا يعقل فاق في شئ من ذلك
فعلى الوالدين الكفارة وان كان في حجر احداهما فالكفارة على الذي في حجره خاصة وعن ابوبكر
الاسكاف في الوالدين اذا لم يتعاهدا الصبي سقط او وقع في نار قال لا ارى على الوالدين
شياء وقال ابو نصر عليه الكفارة وقال ابو القاسم عليه الاستغفار والتوبة قال الفقيه
وبه نأخذ وقال نصير اذا وضعت الام الصبي بين يدي الاب والولد يقبل تذي فيرجا
فلم يجعل الاب للصبي نظيراً حتى مات من الجوع فالاب اثم وعليه عتور رقية والتوبة وان
كان الصبي لم يقبل تذي غير ما وهو يلم بذلك فالأثم على الام وعليها عتور رقية من
الجملة في ديات النوازل وفي غضب الجاه في فتاوى مسائل نجم الدين صبيان في مكتب
في زمان اليهود قال المعلم لو احدث هذه النوبة وسد بها هذه الكوة ففسد فضاقت لا
يغضب المعلم ولا الشاهد وفي جنايات الفتاوى الصغرى قال الصبي يحرق مسدود هذه الشجرة
والنفس الى ثمارها ضمد وسقط محب الدية على عاقلة اذا مات وكذا لو امر بجل شئ
او سرحط من غير اذن وليه ملف الصبي ولو لم يقتل له النفس الى ثمارها ولكن قال

اصد هذه الشجة او قال له اصد وانفرت منك فسقط وما ان اختلف الشايج ففهم الله في جوارحه
ولقد اذ في المسلمين الضمان ذكر في الخاذل رجل من قومه بوقر من قصب وقد اذ قد المبيان تارا
في السكة فالتوا شيئا من القصب فاخذ به فدخل الحمار تحت سطح فوقه حطب نار فتشت النار الى
الحطب فاخذ به فالتوا ذلك الحطب من السطح فاحترق الحمار فان كان الحطب الذي لقي على الحمار
توقد مع القصب فلقى النار وسقط الحطب يعني ان جميعا لان الحمار احترق بفعله وما ذكر المثل
في غضب النبي ذكر الفقيه ابو الليث في كتابه في فضائل وضع الثوب على الجب في الحانف وقد
ابن اخيه للحفظ وغاب القضاة فدخل ابن اخيه الى الخلق للاسفل فظنوا ان الثوب قالوا ان كان
الحانف الاسفل محال لو دخله انسان لانيب من مينة الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه
الضمان وان كان الحانف اسفل محال لو دخله انسان لم ينع من مينة الموضع الذي كان فيه
الثوب ينظر ان كان الصبي الذي اقعن القضاة رخصه القضاة اذ ادمه او وميه اذ لم يكن
له احد من هؤلاء لكن القضاة رخصه الى نفسه فالضمان على الصبي لان فيه ترك الحفظ الواجب
عليه ولا ضمان على القضاة لان له ان يحفظ الثوب بيد ذلك الصبي ولا يضمن القضاة بترك الثوب
هذا الصبي قال القاضي الامام في الدين رحمه الله في كتابه وفيه هذا الجواب انما يستقيم اذا كان
الصبي ما ذون له لا الصبي الماذون له ياخذ ضمان بضيق الوديعة اما اذا كان يحجزه فانه
لا يواخذ باستهلاك الوديعة ويضيقها كالرذل ساوقا على الوديعة او راي انسانا ياخذ
الوديعة وهو يتدبر على شئ فلم يمنع لا يضمن اذا كان يحجزه فاذا كان هذا الصبي ما ذونا
له كان الضمان على الصبي ولا يجب على القضاة وان لم يكن الصبي من ضمان من جهة ما ذكرنا و
لم يكن في محال القضاة ولا تليق ذاله ولا اجبر الا ان القضاة اخذوا بيد واقعة حاطة الى انقصة
فالضمان على القضاة لانه لا استخفاف من ليس في عياله يعيد مستهلكا وان كان الصبي عيش
يراه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي من ضمان اليه فلا ضمان على واحد من القضاة
فلا نه حفظ بيد من ماله واما الصبي فلا نه لم يترك الحفظ لما كان الموضع الذي دخل فيه
يحجزه في الثوب بعض ماله وجوب الضمان للصبي وعليه راي في مسائل الجنائيات ان غاب الله
تماني ذكر في غضب النبي رجل غضب صبيا حرا قتله في يده رجل خطا قال فلا دليله الصبي
ان منبوعا قتله ايها شاء فانما تتبعوا عاقله الغاصب رجوعا على عاقله القاتل وان قل
الصبي نفسه فوسد على عاقله الغاصب ولا يرجون بها على عاقله الصبي ولو قتله رجل
عندما كان اوليا الصبي بالخيار ان شاء واقتلوا القاتل وان شاء اتبعوا عاقله الغاصب
بديته ويرجع عاقله الغاصب بها في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يده الغاصب رجلا ثم
رد على ابيه فقتل عاقلته ديه قتله لم يكن لهم ان يرجعوا بها على الغاصب قال وكان مني
ان لا يضمن الغاصب شيئا مما وصفنا في الصبي الحرة وكنا اتوكتنا القياس فيه في كل شئ على

نفسه او على شئ من يديه بوجه من الوجوه ما خلا الموت او من يورث به من التمتع ليس هو افعال
الناس على امر صبي ان يقتل نفسه فقتل فالديه على عاقله الامس وكذلك لو امر عبد ان
يقتل نفسه صبي ما ذون له امر صبي ان يحرق ثوبا فقتل بنفسه الذي حرق ويرجع به
على الدار من من الحلة في غضب المتقي وفي جنائيات الفتاوى الصغرى رجل غضب صبيا
حرا فغاب عن يده يحبس الغاصب حتى يحس به او يعلم انه قد مات وفي غضب المتقي رجل
حرا الوامراء رجل اذ انتته وهي صغيرة فخذعها واخرجها من منزلها اذ زوجها قال
قال احبسه انما حتى ياتي بها او اعلم انها ماتت وفي غضب فتاوى قاضي القضاة حران
رجل بعث غلاما صغيرا في حاجه له بنوا ذن اهل القلام قرأ القلام علما نانا لم يعرف
فانتموا اليهم وارتقى سطح بيت فوجع ومات فمات في حلقته لانه صار غامبا
بالاستعمال سئل الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني رحمه الله عن رجل قال الصبي ذهب
الى هذا الخوف واتي لي بما وذهب فعوق قال على المرسل اليه على عاقله قال لانه لا
يكون اذني خالا ما ذكر في الضاربة لو دفع الى صبي مالا مضاربة وهو غير ما ذون له
فذهب ليقتصر فهلك في الحرب بحك اليه على عاقله رجل مال والله اعلم
في مسائل الوديعة ذكر في جنائيات الجامع الصغير في باب الدبر والعبد والجنابة
في ذلك موصى بحجر عليه وهو يقتل او دفع عبدا فقتله كان على عاقله القيمة وان دفع
لهما ما فأكله لا يضمن وقال ابو يوسف والثاقبي رحمه الله يضمن وهو هذا الخلاف انا
اقترضه شيئا وسلم اليه او باع منه شيئا وسلم اليه فاستهلكه وهذا اذا كان مملوكا
فان لم يكن لا يضمن في قولهم هكذا ذكر القاضي الامام في الدين رحمه الله في شرحه للجامع
الصغير وذكر شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله في هذا الباب ايضا من جنائيات
الهداية هذه المسئلة وقال قال محمد رحمه الله في اصل الجامع الصغير صبي قد عطل وفي
الجامع الكبير وضع السيلة في صبي من اثني عشر سنة وهذا يدل على ان غير العاقل
يضمن بالانفاق لان التسليط في يوم مقبوع وقضيه مقبوع فما ذكر في الهداية في غير العاقل
يخالفا ما ذكر الامام في الدين رحمه الله وفي مختلف الوطية وضع السيلة في مملوك للمال غير
مقيد بالطعام ذلك شيخ الاسلام على الاستحباب رحمه الله في المبسوط والاختلاف في الصبي
الذي يقتل اما الذي لا يقتل فلا ضمان عليه بالاجماع وفي ودمه شرح الطحاوي من
اودع في صبي مالا فربك في يده لا ضمان عليه بالاجماع وان اسلمه الصبي فانه ينظر
ان كان ما ذون له في القمار ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكن قبل الوديعة
باذن وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان عليه عندنا في حينه وكذا
رخصه الله في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن لخال وجميعا على الله

واستهلك مالا لغيره من غير سابقه الا يباع ضمن في الحال ولو كان الوديعة بعد مقتله
مبيحا كانت دنية على عاقلة وان جنى عليه فيما دون النفس كان ادسه في مال العبي
في قولهم جميعا ولو ادع منه عبي محجور عليه مالا فاذا ذن له الولي فاستهلك بعد الاذن
يعني بالانفاق ذكر الحاكم السبيد في عدم الادله في مسله ايداع العبي وذكر في الهداية
وعلى هذا الخلاف الاقراض والامانة وفي محال القايحي جعفر الاستروشتي حرره
اقرض العبي الماذون له واستقرضه جازن وهو كالبالغ في هذا وان كان محجورا فانه لا
يصح اقرضه ولا استقرضه فان اقرضه انسان فادام عينه باقيا كان لصاحب المال ان
يسترد منه جميعا واما اذا انفقما واتلفه فلا ضمان عليه عندها خلا قال في بعض
رحمته فان عنده اذا انفقه او اتلفه كان له ان يرجع عليه بضمان ذلك وان هلك المال
التي في يده بنفسه لا ضمان عليه فلا خلاف بينهم ومسئلة استقرض العبي المحجور عليه والمبد
للمحجور عليه كعتب في مايل المحجور من هذا الكتاب وفي تاسير النظار في العتق وعليه هذا الخلاف
اذا باع من مبي محجور عليه شيئا وسلم اليه واستهلكه العبي لا ضمان عليه عندنا بخلافه وعقود
رحمها الله وعندنا يورثه رحمه الله يرضى وعليه هذا الخلاف الا يباع عند عبد محجور عليه الا
انه لا يضمن في الحال عندها ويضمن بعد العتق وعندنا يورثه رحمه الله يضمن في الحال ذكر
شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الماصل في ايداع العبي المحجور عليه اجمعا انه لو ترك للفظ لا
يضمن بان دل سارقا لهي الوديعة ولو باع من عبد محجور عليه طعاما فاستهلكه لا يضمن
في الحال ويضمن بعد العتاق والا يباع عند عبد صغير كما لا يباع عند صغير في الحكم
الا يباع عند ولد بن وام الولد كما لا يباع عند عبد محجور عليه العبد المحجور عليه وجميع
المحجور عليه اذا قبل الوديعة باذن الولي والولي واستهلكها بضمان في الحال بالاجماع
من لولاه في وديعه شرح شيخ الاسلام ابوبكر وذكر ايضا اذا استهلك الوديعة من في
مال المودع لا يضمن المودع ويضمن المستهلك صغيرا كان او كبيرا او عبدا محجورا عليه
وذكر في وديعه الفتاوى الصغرى الصبي الذي في عيال للمودع اذا استهلك الوديعة
او خلطه يضمن من اشكال ايداع العبي وفي باب وديعة العبي والعبد المحجور عليه
من المالك الكبير مبي ابن ابي عشرين سنة بمقتل البيع والشرا محجور عليه او دعه دخل الف درهم
فاذركه مائة ولم يدر ما حال الوديعة وله مال كثير فلا ضمان عليه في ماله الا ان يشهد بشهود
انه ادركه في يوم فحينئذ تصير الوديعة دينيا في ماله ان لم يدر ما صنعت والعتق العبي وان
كان عبي ماذونا له في التجار والمسئلة بالفايض وان لم يشهد بالشهود انه ادركه في يديه
فكذا الحكم في المعتوه الماذون له ونظر في وديعة الذخيرة ولو ان عبدا محجورا عليه اودعه
رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يسن الوديعة والوديعة دين في ماله وان مات

وهو عتق لا يرضى على يده مالا ان يعرف الوديعة بينها فيرد على صاحبها وان اذنه المولى في
الحال بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فانما
شهد الشهود بذلك ثم مات وتترك مالا فالوديعة في ذلك المال وفي وديعة واقعات الياحي اذا
ادبع هذا محجورا عليه مالا ثم اذن له المولى ثم مات العبد وترك مالا وعليه ديون ان كانت
الوديعة وادها في يده الا ذن فهو اسوء النعماء والا فلا شيء وكذا لو ادع مبييا محجورا عليه
مالا ثم ادركه فاذا ذن له ابوه في الحار ثم مات وكذلك ذكر في باب ما يكون فيه المولى خصما من
منه وما يكون من ابواب استرقاق المالك اذا كان للعبد وديعة عند رجل او غصب منه
القدر ثم ادما له درهم قرضا او دين من من تخرج واقرا له عند المالك ان الذي دفع اليه
المال عند هذا الرجل ومدة المولى قال القاضى لا يامر الذي قبلته المال بدفع المال
للمولى عينا كان او دينا لان العبد هو المضمون فيما قيل هذا اذا اقرض المالك وصلا اليه من
جهة عيده ولم يتبرك يكون ذلك ملكا للمولى وكذلك لو اقرضه ملكا له بان والهدا ما لك
عقبه منك بمذكر ودفعه اليه ومدة بذلك صاحب المال لا يجبره القاضى على السلم الى
المقرض لانه اقرباؤه ماله لكنهما تصدقا على انه وصلا اليه من جهة الغائب فقد تصادقا
على انه ليس خصم كما ادعى عنها في يده انسان فادعى ان فلانا اودعه او غصبه من فلان ومدة
في ذلك لا ينتصب خصما كذا هنا وذكر في البسط عبد اودع عبدا انسان وديعة وغاب فليس
لولا ان ياخذ سوا كان العبد ماذونا له او محجورا عليه لان ادعى له يدعيه فلا يكون
لولا ان ياخذ من المودع مالم يحضر العبد ذكر في وديعة الذخيرة وهذا اذا لم يعلم
المولى ان الوديعة كسب العبد اما اذا علم انها كسب للمولى خذ وكذا اذا علم المولى
انها ماله كان له ان ياخذ وفي وديعة العود امة اشترت سوارين من ذهب بالكتب
من مست المولى وادعت رجلا مملوكا ضمن المودع لا منها مال المولى وفي باب الدعوى و
السفاهة في العبد الماذون له من فتاوى رشيد الدين رحمه الله عبد دفع مال للمولى اليه
رجل في المالك يستودع منه وقفا للمولى ان عبد دفع اليك ليس له ان ياخذ منه
لو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان يد العبد مستبينة والواجب على المالك ان يرضى
قبض منه وان انكر دفع العبد اليه وادعى المولى انه ملكي فان امام البيه انه ملكي يتبرق
منه الا اذا اقام المدعى عليه بينه ان عبدا دفع اليه محمد سدفع وهو كالمالك فله ان
يكري ماله ويكرى غصب كره ويخاذه خوداده وسرع غاب شذخا ويد مال بخرجه بخر
ودعوى يكتدكه بنوه تولى من كفته است وتوداده تعين ده وخواجه متواست
كه ملكه مدعى كودب وسدع من من داه ليست تسمع الدعوى عليه وان كان العبد غلبا بخلاف
ما اذا توافقا على ان المال دصلا اليه من جهة عبد المدعى لان تم توافقا انه يودع من جهة كتاب

اما هنا الولي يزعم ان المال احدث من عبد نفسه والولي فيما اخذ من عبد لا يتعدى ان يكون
مورعا او قابضا بل يكون اخذ على جهة التملك فان تملكه انتصب خصما كما اذا قال ذواليد المال المالك لثقتي من
فلان ولو قال ذواليد هذا المال اودعني عبد فلان ولا ادري اهو لك ام لا وصدة المدي
ان عبد اودعه اياه واقام المدي منه انه ماله ليقض له ويدفع للمالك اليه لانه ما يخذ المولى
من عبد يكون على وجه التملك فان تملكه انتصب خصما المالك والوصي والقاضي يمكن ايداع ماله الصغير
ينظر في دية الفتاوى الصغرى وفي النوازل امرأة اودعت صبيته من نكاح سته فاستغلت
بشيء فوخت الصبية فلما كانا في طريقهما فرقا بين هذا وبين الغيب والفرق ان الوديعة امانة
فلا تقضى بالهلاك ولا تملك الغيب المودع اذا وضع الوديعة على يد ابنه الصغير لا يقضى هو
لوهلك اذا كان يعقل ويحفظ الحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله ولما حصل ان في المرأة وولد
الصغير لا يشترط المسكنة والشفقة حتى انه لو دفع الوديعة لابنه الصغير الذي ليس
في عياله لا يقضى لان تدبيره الى الابد وان لم يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير
قادر على الحفظ وكذلك لو دفع الى امراته وهي تسكن في محلها اخرى ولا ينفق عليها فلا ضمان
عليه لوهلك كذا في المحيط وكذلك لو بيعت الوديعة على يد ابنه الصغير لا يقضى وان لم يكن في عياله
وان كان الابن مدركا ان كان في عياله لا يقضى وان لم يكن تقضى القاضي اذا قضا موال
اليتامى اودع ومات مجهلا ما في مسائل ادب القاضي ان شاء الله تعالى وفي باب العارية
ذكر في النوازل ليس له ان يصير ان يصير متاع ولوم الصغير فرق سنة وبين الماذون له
فلانه ان يصير العارية اعادة الماذون له من انواع التجارة فاما اعادة الابن الى الصغير ليس
من انواع التجارة في مال الصغير في عارية التجسس وذكر في باب المصراة في بيع شرح المحلى
ان الابد والوصي يمكن ان يعير مالا ليقضى وفي متفرقات عارية الذخيرة للاجدان غير ذلك
بصل له ان يعير ولوم اختلاف الشايع فيه قال بعضهم لم يملك دعائهم على انه ليس له ذلك
في اول وكاله شمس الاية الخوا في رحمة الله وفي فوايد صاحب المحيط ذكر في الاية في كتاب
الكاله للابد ان يعير ولوم الصغير وليس له ان يعير ماله قاله وتاويل هذا اذا
كان في تعليم الحرفه بان دفعه الى استاذه ليعلم الحرفة ويخدم استاذه اما اذا كان كذا
ذلك لا يخدم وفي عارية الفتاوى الصغرى صواب استعار من صبي شيئا كالقدم والفاص
نحو قاعطاء والمستعار لعنوا الدافع مملك في الصبي ان كان الدافع ماذونه لانه لا شيء على
المستعار انما يجبا الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونه ماله مع الدافع منه كان الهلاك
مسليعه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يقضى الثاني ايضا لما قلنا وان كان الصبي الدافع
مجهورا عليه يقضى هو بالدفع ويقضى الثاني بالاحد ايضا لان الاول غاصب والثاني
غاصب الغاصب ذكر في المتن ولو استعار الوصي دابة من رجل ليحل بها من اموال اليتيم فاجاز

للمذني ذكر حقي ما دغاصبا وعطيت الدابة فالضمان في مال اليتيم ورايت في اخبار
مكاتبة الوصي من عتاق ممد بالاسلام الى اليسر وجراسه في اشياء المسئلة ان سعى اصحاب
والوان الوصي لو احدث دابة انسان فاستوله في حاجته اليتيم فانت الدابة يعنى اليتيم دون
الوصي ولا يكاد يصح هذا لان الغاصب هو الوصي دون اليتيم حقيقة وحكما فلا يجب ان
يقضى اليتيم كالمغاصب وفي متفرقات عارية الذخيرة استعار رجل من غيره شيئا فدفع ولوم
الصغير المحجور عليه ذلك الشيء الى غيره عارية فضاغ من الصبي الدافع وكذلك المذفع اليه
لان الاول غاصب وكذا الثاني وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله رجل استعار
دابة فقلده صبيًا فخرقها هل وجهه من امان ان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه اولا
ببضبط ففي الوجه الاول لا يقضى لانه لم يفتح وفي الوجه الثاني يقضى لانه ضيع ومن
استعار دابة فردها مع عبده او اجيره لم يقضى والوارد مالا جيران يكون ما نهته
او مشاهدة لان المودع ان يحيط بيد من في عياله قلنا المستغنى لان العير امانة ولا
ما اذا كان الاجير ميا دمه لانه ليس في عياله وكذا اذا ردّها مع عبيد رب الدابة او
اجيره لان المالك راض به وفي هذا في الباب الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره
بصله صح وان ردّها مع اجير من في اخر عارية الهداية ولو ردّها العارية على يد ابن
الصغير ان كان قادرا على الحفظ لا يقضى وان لم يكن من وان كان كبيرا ان كان في
عياله لا يقضى وان لم يكن يقضى كما في الوديعة في مسائل الهبة واداد الرجل ان يقضى
بغير اذنه في الهبة في حاله الصحة دوى عن ابن حنبل رحمه الله انه لا بأس به اذا كان
التفصيل بسبب زيادة فضل له في الدين فان كانا سويا يكرم هكذا ذكر في بعض المواضع وعن
ابن يوسف رحمه الله لا بأس به اذا لم يرد الاضداد بالآخر وذكر في بعض المواضع ان كاه
التفصيل بسبب الزيادة بغير فلا بأس بذلك وان كان في البوسخ لا يستحق ان يفعل ذلك وان
كان في ولوم فاستحق لا يقضى له ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا له على العيبه وفيه
واذا كان له ابن وبنت ادا ان يرها فلا فضل ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد رحمه الله
وعند ابو يوسف رحمه الله يجعل بينهما سوادا وهو المختار لان الامار وددت به وان ذهب ماله
كله لابن جاز في الفتاوى وهو اشم نفع عليه محمد رحمه الله وقد خرج ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في ثمن الصور اتمامه قال محمد رحمه الله في الامل كل شيء وجبه لانه الصغير في
اشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جاز والقضى منه ان يعلم ما وجبه له ويشترط عليه
والاشهاد ليس بشرط لانه فان الهبة يتم بالاعلام لكن ذكر الاشهاد على وجه الاحتياط
عن محمود في الولدته بعد موته واذا ارسل غلامه في حاجته ثم وجبه لابنه الصغير وصحت
الهبة ولو لم يرع العبد صبي مات الوالد والمبدى ولا يصير مورا عن الوالد وكذلك

لو وهب هبتا ابقاله من ابنه الصغير فادام سر داف في دار الاسلام كخواله وصيلا
قابض لابنه بنصر الله ذكر السبله في الجامع بخلاف ما اذا باع هذا ابقا من ابنه الصغير
حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل الا باق من هذا الكتاب وفي المسئلة عن ابي يوسف
درعاه لو تصدق بعتا ببق على ابنه الصغير لا يجوز وروى المولى عن ابي يوسف رحمه الله
كخو نخلص عن ابي يوسف رحمه الله في المسئلة روايتان واذا كان العبد في يد رجل وديده و
هبة صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز ويجعل الاب وابضا لابنه بيد مودعه ولو
وهب عبدا في يد رجل خروجه صبا ورجل وشرافا سدا ونسب السبع بشرط النصار
للمشقة لا يجوز ولا يصح الاب قابض لابنه الصغير بتقبضه ولا في تادى والي الشقة
ان رجل وهب دارا لابنه الصغير والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز وروى عن ابي حنيفة
رحم الله ان الواهب اذا كان في الدار وكان فيها متاع الواهب لا يجوز وفي المشتق من قوله
الله رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز ولو كان بغير اجر او كان
السكن هو الواهب جاز لان يد الساكن نائية عن الواجب بصفة اللزوم يمنع القبح فيضع
تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير اجر بخلاف ما اذا كان الساكن هو الواهب لان الشرط
قبضه ويصح على الدار بقدر قبضه وعن ابي يوسف رحمه الله رواية ابن سماعه لو وهب لابنه
الصغير دارا وهو ساكن فيها متاع الواهب لا يجوز كما هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعنه
ايضا رجل تصدق بارض قد ذبح بها على رجلين الصغير جاز وان كان الزرع لنين الجليل
لا يجوز وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله في رجل تصدق بدار على ابنه صغير
وله فيها متاع وهو ساكنها او كان فيها ساكن بغير اجر ولم يفرغها جازت الصدقة وان
كان في يد رجل باجارة لم يحل الصدقة وقيل جوابه في الصدقة فيها اذا كان فيها ساكن باجر
وبغير اجر بواجب جاز في الصدقة فيها اذا كان هو الساكن او كان فيها متاعه بخلاف جوابه
فتدوينه عن ابي حنيفة رحمه الله في الهبة انه اذا كان الواهب في الدار وكان فيها متاع الواهب
ان الهبة لا يجوز وسيل النقيض ابو جعفر عن امرأة وعت امرها الذي لها على رجلين
الصغير وقيل الاب قال انا في هذه المسئلة واقفا ويقتل الجواز كن كان عند عبد رجل
فاتى العبد ووهب مولا ابن المودع فانه يسئل مرة اخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز
قال للفقيد ابو الليث وبه ناخذ وفي رواية شيخ الاسلام بيهاق الدين امرأة باعت كرمات
زوجها واحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق لا تمام والصلة فوات الابن يكون الثمن
كله للمرأة ولا يكون مالا من الابن ولو قال الاب وهب هذا الشيء لابني الصغير جازت
الهبة من غير قبول ولو اخذ لولد الصغير شيئا ثم ادان يدفع الى ولد اخر ليس بذلك
الا ان يبين وقتا لا تخاذلها عادت له لان المعتبر في الباب بالمعارف وفي الموقوف عليه

وهو من الصدقة او في متاع الواهب وتصديق الصغير بدار
ونها متاع الابسا والابسا بها يجوز وعليه الفتوى بزاز

من الهبة ومجابه

البر والصله لكن لا عادة محمله فاذا بين مح والافاد وكذلك لو اتخذ تلميذ شيئا ثم ابق
فأذا ان يدفع الى غيره ولو ادا بالاحتياط بين انها عادة حق لو اتوا لمكنه الدخ الى تلميذ
اخر كنت من الجمل من الذخيرة البرهانية وباتي شي منه في الجارات وفيه الملتقة الوهب
دار لابنه الصغير ثم اشترى لها دارا اخرى فالباقية لا منه الصغير ايضا ولو دفع الى ابنه
مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة للملك ولو عصى كوما وقلنا هو
هذا الكرم باسم ابني الصغير فلا لا يكون هبة ولو قال حصلت باسم ابني فلا فله هبة
وان لم يرد الهبة تصدق وقال حصلت لا ينفقها لا سكا انه هبة من الجمل في الملتقط
وفي قول هبة الذخيرة سئل نجم الدين النسي رحمه الله عن قالا ابن زمين بنام فلا فزاد
فاد سره خود كرم فاجاب انه لا يصير لانه بهذا القدر ثم قال وجد في الزماد
من محمد رحمه الله انه لو كان لرجل ابن صغيرا وكبير معتموه وللابن مال ودته من امه او
جمله له ابوه فقال قول محمد رحمه الله جمل له ابوه يدل على ان هذه اللفظة صلحه للتخليك
وان من قال لابنه ابن مال ترا كرم اذ قال بنام تو كرم او ان تو كرم او كلام بحري
محرم انه تملك من وفي المشتق رجل وهب و تصدق بدار له على اسين له احدهما صغير
قال ان قبض الكبير جاز في الهبة والصدقة لهما جميعا وفي الجمل في الفتاوى اذا
وهب دار من اسين له احدهما صغيرا والاخر كبير قال محمد بن سله رحمه الله الهبة
قال النقيض ولا اشكال ان عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كما لو كانا كبيرين وعند ابو حنيفة
هنا بخلافه ولو وهب من كبيرين وسلم اليها وذكر في التجنيس انه لا يجوز عند الكل وفي رواية
بغير الخيرة رجل دفع نفسه وما هو اليه من نبتة الصغير وقال اجعلها لهما جازا ثم اذ الاب
اذ يزوج واخذ تلك الدار بواقي صاحب المصيط انه ليس له ذلك لانه هبة لصغير وقال
غيره من الفقهاء انه ذلك لا يملك كذا قالوا لا اشترى بها اذا قال صاحب كتاب الاحكام في النقيض
كبت الى طهيم الدين المرقيني في رجل له ارض مزروعة ببذر في مزارع وجهها بدار جلا
من ولد الصغير محصته من الزرع هل يصح وهل يفترو والحال بين ما اذا رضى المزارع للهبة
وبين ما اذا لم يرض قال لا تصح الهبة وفي هبة فتاوى الدنا رى هذا اللطع مودى
زور خورش نه سوسيل خود تسليم كود وكفت ان ذرورا دام ولكن تازن ام اوردى
نخورد و ابن مودى بزره حكم ابن سكه جه باشد اجابا كمان داد ذرير سبيل هبه
بود باشد در ملك بسوسيل بود ولا شيء للورثة وشوطه فاسد وهذا الشرط لا يبطل
الهبة وفي هبة فتاوى القاضى طهيم الدين اذا وهب للصغير هبة ففوض الاب والوصى
الواهب من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع فاذا بطل التبرع كان الواهب على رجوعه
وفي فتاوى رشيد الدين زوج ام الصغير زرع في ارض الصغير لا جمل الصغير يكون

فيه وصغير المغير قابلاً لا نقلاً البدر بملكه وهو الارض وكذا الذرع اجني فاني المغير
 لاجله فاذا اقام الوصي عليه ذرع لاجله باقوا انه ذرعه لاجله كان الوصي ان يخذ
 ذلك رجل ذهب عبداً مغيراً شياً ما رشا يا وما عبداً لم يلا لا سيج فيه لان الزيادة في
 البذل يمنع الزوج وان كانت مستقيمة في فتاوى القاضى فلهي الدين وفيه ما ايضا لو كان
 على عدد دين وهو صغير فذهب صاحب العبد للعبد الصغير فبطل الوصي بقبض يقط الدين
 فان رجع الواهب بعد ذلك يعود الدين وفيها ايضا يصح له على مملوك وصبي دين ذهب
 الوصي للملوك للصبي جاز وبطل الذين فلو اراد الوصي ان يرجع في حبه روى هشام عن
 محمد رحمه الله انه ليس له ذلك وفي حبه العيون هشام عن محمد رحمه الله في بيعه على
 مملوكه دين فذهب الوصي للملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصي ان يرجع في حبه فله
 ذلك ثم قال بعد ذلك فليس له ذلك لان الملوك ولا راد خير اجني سقط منه الدين و
 سفل في الجامع في الفتاوى وفيه التجسس ذكر في مختصر القندوي فاذا ذهب لاجل لانه
 الصغير حبه مكرها الابن بالعقد وذكر في الذخيرة قال محمد رحمه الله في الاصل بقبض الاب
 ولجلد الهبة على الصغير جاز سواء كان الصغير في عياله ام لم يكن فاما غير الاب ولجلد
 نحو الاخ والع والى القربايات القياس ان لا يملكوا قبض الهبة على الصغير وان كان
 الصغير في عياله لم وكذلك اوصيا هو لا يملكون القبض اذا لم يكن الصغير في عياله ثم احتجنا
 ويمكننا استحسانا اذا كان الصغير في عياله لم وكذلك الاجنوا الذي يمولوا يتيم وليس
 للقيم اخذ سواء جاز له قبض الهبة عليه استحسانا ويستوى في هذه المسائل التي ذكرنا اذا
 كان الصبي يعقل البتة ولا يعقل وهذا كله اذا كان الاب ميتا حيا ولكن غائبة
 منقطعة فاما اذا كان حيا حاضرا او الصبي في عياله هؤلاء الذين ذكرناهم هل يصح قبض
 هؤلاء الهبة على الصغير لم يذكر هذا الفصل في الفتاوى جاز ايضا الا انه ذكر في الاجنوا اذا كان
 لعلو اليتيم وليس لهذا اليتيم اخذ سواء جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضيان
 لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجواب ايضا انه لا يملك القبض على الصغير اذا
 كان الاب حيا ولم يفعل بين ما اذا كان الصغير في عياله او لم يكن وطاهر ما اطلقه
 ان لا يصح ذكر في الاما اذ ذهب له عبد واشهدت على ذلك والزم ميت جاز قبضه وهذا
 الشرط يقتضيان لا يصح وفيه كما بالاحكام واحاله الى الجامع في الفتاوى من غير حجة
 ذهب له حبه قبض الم وله وصي لاجل لا يصح وذكر في الصغيرة التي يحام مثلها وهي في عياله
 الزوج انه ان قبضت هي وقبض الزوج جاز وهذا لا يطلق يقتضيان يصح القبض من الزوج
 حال حضر الاب فن الشايع من سوى بين الزوج والاب والجد والام والاخ الذي يولد
 الصغير وقالوا يصح القبض من هؤلاء على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من

الشرط وقع اتفاقا في الكتب واليه مال فوالا سلام على البودى رحمنا الله ومنهم من فوق بين
 الزوج وغيره وقال يصح قبض الهبة من الزوج عليها حال حضر الاب ولا يصح قبض غير
 حال حضر الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب شمس الدائمة السرخسي رحمه الله ثم
 شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان بحال جامع مثلها فن احتجنا من قال
 اذا كانت بحال جامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان يولد له ولا
 يحام مثلها جاز قبضه عليها والصغير اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها
 ولكن يقتضى الولي عليها ونقول في شرح النجاشي فقال الولي بوجه او وصي لبيد ثم حرم
 ثم وصي جده ثم وصي وصيه ثم القاضى ومن نصبه القاضى ويجوز سفلا لالهبة عليها
 وان كانت في عياله الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه استحسانا
 اذا كان يعقل وهو قول علمائنا السادة رحمهم الله وقول الهبة من الصبي صحيح اذا تحقت
 الهبة مستعدة في حق الصغير اما اذا كان فيه ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا ذهب رجل
 لصبي عبداً عمارا وتربا في داره وقيل ان كان يشتري ذلك منه بشئ فانه يصح قبوله ولا
 يرد وان كان لا يشتري منه ويؤتم موته التقتل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ويرد الهبة
 من الصبي الذي يبيع من نفسه صحيح وكذا قبولها في خولتيها جواهر زاد هذه الحلة في
 الذخيرة وفي حبه الفتاوى المسنوعة اذا كان الصغير في عياله الجدا والاخ اذ العلم والام
 او الاخى والا جازا من قبض من في عياله هل يجوزنا اختلاف الشايع فيه والفتوى
 على انه يجوز والام والاخ والع والامى ومن في مثل حالهم لا يملكون القبض اذا لم يكن في
 عياله ودايت في المحلفات القديمة ومن ذهب ليقم شياً والصبي بالجواز ان خذ قبل
 وان شألم يقبل ذكر في فتاوى سمرقند بان رجل قدم من السند وجاء بهنكيا الى من نزل
 فيه وقال له اتم هذه الاشياء بين اولادك وبين امواتك وبين نفسك ان كان الهبة
 قائما يرجع في البيان اليه وان لم يكن فايصل للنساء خاصة وفي النساء وما يصح للعقد
 من النساء فيلحق وما يصح للصغار من الرجال فيلحق وما يصح للرجال الخاصة فيهم
 ما يصح للرجال والمرأة جميعا ينظر فيه الى المهردي ان كان من اقارب الرجل او من ماله
 فله وان كان من اقارب المرأة او من ماله فلها فاذا التعمول على العرف والعادة وللخذ
 ولهم لفتان فاهدي الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فهدا على وجهين اما ان
 قال هذا للولدا ولم يفعل للجوايف الوجهين واحد ان كانت الهدية تصح للصبيان مثل
 شابا الصبيان او شيئا استعمله الصبيان فالهدية للصبي اعتبارا للعرف والعادة وان
 كانت الهدية تصح للذكورين ولا تصح للصبي كالداهم والدانير وماع البيه نظوفان
 كان من اقربا الاب او معارفه فهو لالاب وان كان من اقربا الام او من معارفها فهو لام

والحاصل ان التعديل في مثل هذا على العرف والعادة حتى لو وجه سببا وجده يستدل به
على ما قلنا يعقد على ذلك وكذلك اتخذ ولهم ان اذا انبتته الى متزوجها فاحد يقربا
الزوج او اقربا للمرأة هذا كله اذا لم يقل المهرى اهدت للاجاء والام في السيله الاولى
الزوج والمراة في السلة السانية ونفذ الزوج الى قول المهرى اما اذا لم يتخذ فالتقول
قولا المهرى في الباب الاقرب الى الواجبات فلو اهدى للصغير شي من المأكولات على باب
لوالديه ان ياكل منه روى عن محمد رحمه الله انه يباح واكثر ما خرج بجار على انه لا يباح
وفي كراهيه فتاوى سمرقند بان اذا اهدى الفداكه الى الصبي الصغير يحل الاب والام
الاكل اذا ارد بذلك بر الوالدين لكن اهدى للصغير اسعفار الذهبية واذا احتاج الاب
الى مال ولزم فان كان في الضرر واحتاج لعقن اكل بغير شي وان كان في اللقانة واحتاج
لاستدام الطعام معه ولم يال اكل بالقيمة وقد ذكرنا السلسل في مسائل الكراهيه من
هذا المجموع وفي حصة الملتقط صبي اهدى وقال يا رسول الله انك اهدى لي هذا الصبي يحل له السائل
الآن تقع في قلبه انه كاذب وفي باب العوض من حبة سدر الاسلام الى السور حراته
لو وهب الاب من مال الصغير شي لرجل ثم عوضه الموهوب له ولكل واحد منهما ان يرجع
فما ملكه في متفرقات حبه الذخيرة الاب اذا وهب لابنه الصغير ثم مات العبد
مما استحق العبد رجل وضر الاب فالاب لا يرجع على كل حال وان ضل الابن بعد البلوغ
ان جد الابن فيه قبضا لا يرجع بما ضمن على الاب وان لم يجد دبر صبي ومعتوه
وهب له اخوه فقبضه له ابو او وصيه جاز وعق بخلاف الشري في بيع الذخيرة وياتي
بعد هذا في مسائل البيوع ان شاء الله ولو وهب لابنه الكبير فلا بد من القبض ولا بد
العتق بوجه ويكون الاب قابضه لكونه في يده وكذا لو كان عبد مودع او مستقرا او
مخوذك ويبدأ ميسره من ولو كان عند غاصب او موقوف وشك في افساد المخلو لا بد
ليس في يده مذكور في الحاصل وفي الكافي وفي كل شي وجهه لابنه الصغير واشهر عليه
ذلك الشيء معلوم فهو جائز والقبض منه ان يعلم ما وجهه له ويشهد عليه والا فثنا
ليس بشرط لازم فان الهبة تتم بالاعلام لكن ذكر الاشهاد احتياطا نحو ذاع عن محمد
بأبي الوثرية بعد موته والله اعلم في مسائل البيوع الصبي المحجور عليه الذي يعقل
البيع والشرا يتوقف معه وشراؤه عن احاذه والده او وصيه او القاضى وكذا للعق
والصبي المحجور عليه اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة العتق والقاضي في
نقل البيع الموقوف في ختاي قاضى خاند في باب المصريات من بيع شرح الطحاوي
الصبي المحجور عليه اذا باع ماله واشترى او تزوج امرأة او ذبح امته او كانت عبدة
او عقد عتقا محجور عليه لو فعله عليه في حالة الصغر فاذا فعله الصبي بنفسه فن

على اجازة عليه في حال صغره ولو بلغ الصبي قبل ان يجيزه الولي فاجازة بنفسه جاز ولا يجوز
بنفسه البلوغ والادراك من غير اجازة بعد وكذا الصبي لو وكل وكيل لا يعقد من العتق
فعمل الوكيل قبل الادراك او بعد توقف على اجازته الا التوكيل بالشرا فانه يفتد على الوكيل
ولا يتوقف الا اذا جاز ذلك التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى الوكيل بعد ذلك يكون الشرا له
دون الوكيل فيكون اجازته الوكالة بعد الادراك بمنزلة التوكيل ابتداء ولو ان الصبي لو
امراته او خلمها او اعتق عبدا على مال او نحر مال او وهب ماله او عقد به او زوج
غيره امرأة او باع ماله بحايبة فاحشة او اشترى شيئا باكثر من قيمته قد رما لا يفتد
الناس في مثله او غير ذلك من العقود مما لو فعله عليه في حال صغره لا يجوز عليه
فهذه العقود كلها باطله لا تتوقف وان اجازها الصبي بعد البلوغ لا يجوز لان هذه العقود
لا يجوز لها حاله العتق ولا سوغه على الاحاذه الا كان لفظ اجازته بعد الادراك مما
يصح لا بد العتق فيصير على جهة الاشكال على جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ
او فقت ذلك الطلاق والعتاق فيقع لانه يصح لا ابتداء وينظر تمام هذا في باب المصريات
من بيع شرح الطحاوي ذكر في آخر الفصل السادس عشر من بيع الذخيرة الصبي الماذن
له اذا اشترى قرب بنفسه صح ويقع عليه فالاب والوصي اذا اشترى قريبا للصبي والعق
لا يجوز على الصبي والمعتوه وينفذ على الاب والوصي وان اشترى للمعتوه امته كان
استولى لهما من كراه يلزم الاب قيا بما ذكر في الاستحسان يجوز على المعتوه ولا يصح
الاولاد لا يجوز هذا صبي ومعتوه وهب له اخوه فقبضه له ابو او وصيه جاز وعق
عليه بخلاف الشرا فان وهب له نفسه استحسانا ايضا ان اجيزه واعتقه عليه لا
يفسخ الصبي بل يبيع العبد في نصيب الشريك واجناسه في الثلث الاخير من وكالة المتق
ومن متفرقات بيع الذخيرة صبي باع واشترى وقال انما بالغ ثم قال بعد ذلك
لم اكن بالغ فان قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده بل فرقته
له وقتا ووقته اساعرسنه هكذا ذكر في الباب الاول من بيع الواقعات وهما
دمنة اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه اشاعرسنه ان لا يكون بحال لا يحكم مثله
ذكر هذه الدققة في قسمه فتاوى الفضلي وما يتعلق بمعرفة البلوغ ذكرنا في مسائل
الطلاق من هذا الكتاب ذكر في الملتقط امرأة اشترى مائة لولدها الصغير من
مالها يجوز استحسانا على الصبي وليس لها ان تمتنع من دفع الفيعة اليه وذكر
في الذخيرة والتجنيس امرأة اشترى مائة لولدها الصغير من مالها وقع الشرا
للأم لا تملك الشرا للولد ويكون الفيعة للولد لا نهان صغيرا واهبة والام
تلك دكي وتقع قبضها عنه امرأة جات بالف درهم الى رجل وقال اشترى مني الف

هذه النار لا ينفذ الصغير وهذا أبو الصغير حتى فاشترى الرجل الدار بآز والد الصغير
 ذلك فالدار لا تشتري ولا جازء بالجملة ذكرها في المتن قال في النخبة ما يدل من المسئلة
 اذا اشاف ذلك الرجل المقادير نفسه وفي فتاوى قاضي خان في فصل البيع الموقوف
 رجل باع ثوبا لغيره بغير امر من ابن صغير ما دون لنفسه او من عبد ما دون له
 في التجارة وعليه دين اولاد دين عليه ثم اخبر بالشوب انه باع ثوبه بكذا ولم
 يتبين من باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه
 دين لان المولى لو كان وكيل بالبيع لا يجوز بيعه من هو كما ما خلا عبده الذي
 عليه دين امرأه اشترت منه لولدها الصغير بما لها على ان ترجع بالحق على الولد
 جازا استقانا ويكون مشتريه لنفسها ثم تصير به منها للصغير منها امرأه قالت
 لزوجها وبينهما ولد صغيرا استريت منك داو ك هذه لا بقتا بكوا فقال لا بيعته باجاز
 لان الاب لما قبل البيع فقد اجاز شراها للصغير فيجوز ولو كانت الدار مستوكة بين
 الاب والابن فقال للمرأة لهما اشترى هذه الدار منك لا بقتا فقال لا بقتا
 جاز لان الاب لما جوز شراها بجملة الدار فقد اذن لها شرا بجملة الدار امرأه بقتا
 متاع زوجها بعد موته فرعت انها وميتة ولزوجها اولاد صغيرا ثم قالت المرأة بعد
 من لم يكن وصيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضيل رحمه الله لا تصدق المرأة
 على المشتري وبيع ما موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت
 وميتة جازيها وان كذبوها بطل البيع وان كان المشتري سرق من الارض المشتراه
 لا يرجع المشتري على المرأة هذا اذا ادعت المرأة انها لم يكن وصيه وقت البيع فان
 ادعى مبي غير باع انها باعته ولم تكن وصية وقت البيع سمي دعوى الصبي اذا كان
 ما دون له في التجارة والمقصود من له دلايه للمصومة كالتقاضي والوصي ونحوها فان عجز
 عن الاسترداد الضيقة تضمن المرأة قد رما باع على الوفاية التي تضمن الخاص بالعقار
 بالبيع والتسليم امرأة باعت مال ولها الصغير بغير امر القاضي ولم يكن وصيه اختلوا
 في ذلك قال بعضهم للولد ان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك على السلوع هذه الحجة
 في بيع فتاوى قاضي خان وذكر صاحب المحيط في بيع الزيادة في باب بيع الوالد
 والوصي الاب اذا باع عقار الصغير من اجنبى مثل القيمة او بغير يمين فليس له
 اوجه اما ان يكون الاب محمدا عن الناس او مستورا لخاله وكان فاسدا في الوجه لاولاد
 والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان ينقض لاجل الاب شفقه كامله ولم يباخر
 هذا المعنى مع اخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز ولكنه يطلب الثمن من والده فان مال
 الاب ضاع اليمن وانقضت عليك وذلك نفقة مثله في تلك الدار بقبل قوله هذا الفرع

مطابقا لما في الفتاوى

الفرع فتاوى قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار
 لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض هو المختار اذا كان خيرا للصغير بان باع بصفه
 قيمته وان باع ما سوى المقادير من المنقولات فذلك الجواب اذا كان الاب منفذا في جواز
 بيعه روايتان في رواية يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل حيا به لما للصغير و
 في رواية لا يجوز بيعه الا ان يكون خيرا للصغير وذلك بان سيج بصفه قيمته وعليه الفتوى
 والوصي اذا باع عقار اللص من اجنبى مثل قيمته يجوز والمثله معروفه قال شمس الدين
 هذا جواب السلفا تا جوابا لآخرين انه انما يجوز باحدى الشرايط الثلاث اما ان يرغب المشتري
 فيه بصفه قيمته او كان للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا دقا له وعليه الفتوى
 سئلوا في هذه المسائل في الفتاوى والصغرى وفي فتاوى قاضي خان وفي فتاوى رشيد الدين في
 الوصي عود في الليم يجوز من غير حدود هذه العراض وفي دعوى الدفع من النخبة الوصي ملك
 مع عود من الصغير من غير حاجه ولا تملك بيع عقاره الا بحاجه وياتي شئ منه في مسائل النكح
 وفي شرح المحامدي وحكم بيع الوصي في بيع مال اليتيم وفي الشرايط من الاوصى حكم الاب والجد
 دعوى في البيع من نفسه مال الليم وفي الشرايط من نفسه الليم وفي الحاصل من شرح المحامدي
 مع الاب والوصي والمعار بغير من يسر يجوز وبغير فاحش لا يجوز ثم الحاصل في بيع الاب و
 الوصي مال الليم على ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقار الصغير مثل القمه او بغير
 سبب يجوز اذا كان الاب محمدا ومستورا لخاله وان كان منفذا لا يجوز الا ان تشتري بصفه
 القيمة والوصي في بيع العقار مثل الجبال فيجوز مع الوصي الا بصفه القمه او بحاجه الصغير
 اولاد من لا دقا له الاب والوصي في بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بطلان البيع
 دار فقال ذواليد اشترتها من ابك في مستوكة بالطلاق القاضي ثابت بالبينه شرا بغير ثمن
 بالطلاق القاضي لا يندفع دعواه ما لم تثبت انه باع لحاجته في باب دعوى الاب والوصي من
 فتاوى رشيد الدين وفي العود من حكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب والوصي عودا للصغير
 مثل القمه يجوز من غير التقييد باحدى هذه الشرايط الا ان الاب اذا كان منفذا وبيع متاع
 الصغير فالحاجه فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفي الفتاوى والصغرى الوصي اذا اشترى مال
 الليم لنفسه يجوز اذا كان خيرا لليتيم ونفسه لخير ان يشتري ما يساوي عشرة نخله
 فها هذا او يبيع منه مال نفسه ما يساوي خمسة عشر بشاره فربما يفرقها لاولاد
 يفتى قال وفي الاب اقتينانها هو الرواية انه يملك ان يبيع ماله من ابنه او يشتري مال
 الابن لنفسه بشرط ان لا يتصور به الصغير فانه لو باع بثلث القمه او اشترى بثلث القيمة
 يجوز وفي الوصي يقترب ان يكون خيرا لليتيم وتفسير للمرويه ما ذكرنا في دعوى الفتاوى
 الصغرى وفي بيع شرح المحامدي والجد في شرا مال اليتيم لنفسه او يبيع ماله من اليتيم منزله

الاب فنولى باع مالا لثمن ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع جاز في باب دعوى الجور الوصي من
فتاوى ريشة الدين وفي بيع فتاوى القاضى فخر الدين الاب اذا باع ماله من ولد الصغير
لا يصير وابنا لولد وبغير المقدح لو هلك المالك قبل ان يصير بحال يتمكن من التيق حقيقته
على الولد ولو اشترى الاب مالا لثمن نفسه لا يبرأ من التيق حتى ينصب القاضى بكيل الصغير عليه
الثن من الاب ثم يورث الوكيل بالولد على الاب ولو باع ماله من ولد الصغير فقال نعم عدى
هذا بالفرد هم من انى هذا جاز ولا يحتاج لعد ذلك ان يقول قبل ولو كان وصيا لا يجوز
في الوصيين ما لم يتلق قبلت الاب والوصى اذا باع عقدا لثمن فتاوى القاضى فقضى البيع صحيح الصغير
كان له نقضه الاب والوصى اذا باع مالا لثمن من احس ثم بلغ الصغير فحققت العقدة ترجع
والاب والوصى ولو اشترى الاب مالا لولد نفسه ثم بلغ الصغير كانت العدة من قبل
الولد على الولد من الجمله في فتاوى قاضى خان وفي اخو الباب الثانى من بيع الجامع فرق
بينما اذا اشترى للصغير من غيره وبين ما اذا باع ماله نفسه من الصغير فقال اذا باع
مال نفسه من الصغير ثم بلغ فالحق هو ان الابن ولو باع مالا للصغير من احو او اشترى
مالا لا حتى للصغير ثم بلغ فالحق هو ان الابن وفي الزايدات في الباب الحادى عشر ولو باع مال
احد البنين من الاخوة ثم بلغا فالهبة عليها وفي زيايدات القاضى في جعفر درهم الله
اذا باع مالا لثمن من الاخر وكذلك الاب والوصى لو فعل لا يجوز بالاتفاق وما في
شئ منه بعد هذا وذكر ريشة الدين في فتاويه ان القاضى في بيع مالا لثمن الصغيرين
من الاخوة مثل الوصى لا يجوز بيعه وفي الحاصل وشرح الطحاوى ولا يجوز من الوصى بيع مالا
لثمن لثمنين من الاخر ولا يجوز ذلك من الابا اذا لم يحش القرض وفي فتاوى القاضى فخر الدين لا يجوز
بيع القاضى مالا لثمن من نفسه ولا من ماله من اليتيم وكذا لا يزوج اليتيم من نفسه لا يجوز
اخلاف ما اذا اشترى مالا لثمن من الوصى او باع ماله من اليتيم وقبل الوصى جاز وان كان وصيا
من جهة هذا العاصى ودايت في السقي سيلة شر القاضى مالا لثمن نفسه في موضعين ذكر في موضع
انه لا يجوز وذكر في موضع اخر ان شر القاضى مالا لثمن من ماله شر الوصى ان دفع القاضى اخذ
نظريه ان كان خيرا لثمن اجاز والا دعه وفي زيايدات جعفر الا سترو شئ القاضى
لا ملك بيع ماله من الصغير ولا من ماله من الصغير من نفسه كان ولايته انما تعتبر في حق ما بين
الناس قاتا فيما بينه وبين الناس فهو كغيره اذا اتمته فيه وفي حق اولاده سواء اذ ملك
البيع من اولاده فلا ملك لنفسه وذكر في بيع الفتاوى والصمدى قال ابو العباس الناهى في
الاجناس ما ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير من عدم جواز البيع اذا باع العاصى مالا لثمن من نفسه
محمد على قوله اما على قول ابو حنيفة رحمه الله ينبغي ان يكون لا يجوز في الوصى ذكر في اخلافه في موضع
محمد رحمه الله رجل هو وصى لابن اخيه الصغير فاشترى من ابنه الصغير مالا لثمن اخيه يجوز وقال

مخلاف الاب

وقال ابو يوسف رحمه الله لو اشترى من ابن اخيه لثمنه نظريه العاصى فان كان له ولد من الاب
انقذه والا بطله الاب اذا اشترى الطعام للصغير ماله نفسه كان مبرعا وان كان الصغير
مالا لثمنه او للصغير وفي بيع فتاوى قاضى خان رجل اشترى لولد الصغير ثوبا او حادما
ونقد الثمن من ماله نفسه لا يرجع بالثمن على ولد الابن يشهد بطله اشترى لولد له يرجع عليه
وان لم يقد العاصى حق ماله من ماله من تركته لانه دين عليه ثم لا ترجع بقية الورثة
بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد انما اشترى لرجوع ولو اشترى شيئا لابن الصغير
ومن العاصى ونقد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال العاصى قد
الثن نقدته لا يرجع على الولد كان لما يرجع على الولد في فتاوى قاضى خان ودايت في حادى
المسقى اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد الثمن من ماله يورثان يرجع به ولم يشهد على ذلك
لم ينفى له القاضى الرجوع ووسعها فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع به عليه وقد مر
منه في باب النكاح وقد قررنا تمام هذا السائل في تصرفات الاب والوصى من كتاب النكاح
ذكر في النكاح واذا باع الاب والوصى شيئا من ماله الصغير وشره الخيار لنفسه فهو جاز وان
بلغ الصبي في سن الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في
ظاهر الرواية مستقر الخيار الى الصبي فان اجار البيع في سن الخيار جاز وان رد بطل ثم على
قول محمد رحمه الله ثبت الخيار للصبي ليس الوصى ان يحجز له ان ينفخ ويجوز ان يستحق الفسخ
للانسان ولا ثبت له ولاية الاجازة كما لنفوس اذا باع مالا لغيره كان له ان يفسخ قبل اتمام
المالك ولا يكون له ان يحجز ولو اشترى الاب والوصى مالا في الذمة وشره الخيار ثم بلغ
الصبي جاز العقد عليها والصبي خيار الاجاز والفسخ وتام هذا ينظر في ذخيرة الامم والوصى
اذا اشترى عبد للصغير يد راحم او دما بوشه الخيار فبلغ الصبي في الذمة ثم اجاز ان يفسخها
الا ان يكون الخاتمة بوضي الصغير بعد البلوغ في فتاوى القاضى فخر الدين وفي فتاوى قاضى
خان لو امر الوصى رجلا بان يشتري شيئا له من ماله لثمن فاشترى الوصى له ولا يجوز ولو
اشترى الوصى مالا لثمن لنفسه جاز في قول ابو حنيفة رحمه الله اذا كان خيرا للثمن ونفسيه
لغيره في غير العاصى ان يبيع ماله من نفسه من اليتيم ما يباي ويخمس عشر وان يشتري
نفسه ما يباي ويخمس عشر وعند البعض ان يشتري لنفسه بنفسه لثمنه وان يبيع من
الدم بنفسه لثمنه ويبي باع عقدا لثمن ومصلحة الدم في بيعه الا انه يبيع لنفسه ماله
نفسه قالوا لا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا انفق الثمن على نفسه متغلبا استولى على ضياع
الدم فاسترده الوصى من التغلب ولم يكن الوصى منه على ذلك وما فان ياخذ المتغلب
بعد ذلك ونفسك بما كان له من اليد اذا الوصى ان يبيع القفا وخوفا من التغلب لا يجوز
بيعه وان لم يكن للثمن حاجة في عنه الوصى لا يملك الاخر مالا لثمن والقاضى ملك واختلفوا

في الالب والاصح ان الالب عدوله الوصي والاب والقاض ان يبيع مال اليتيم ويودع
 ولو قضى الوصي دين نفسه مالا ليتيم لا يجوز والاب لو فعل جاز لان الالب لو باع الصغير من
 نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه الا ان يكون خير للدم وذكره في الالب
 السرخسي رحمه الله ان الالب عدوله الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم فتحل ان يكون
 في المسئلة روايتان وذكر في المسئلة عن محمد رحمه الله ليس الوصي ان يستقرض مالا ليتيم في قول
 ابن حنيفة رحمه الله فاما ان ادى انه لو فعل ذلك وله وفاة بالدين لا بأس به ولو حصل الالب
 مالا لبيته الصغير صدق الالب امره نفسه لا يجوز من الجملة في سوغ فتاوى خان وذكر رحمه الله
 ايضا في الجامع الصغير ان الالب لو اخذ مالا لبيته الصغير قرضا جاز ذوات في شره ان لا يفتقر
 ليس للقاضي ان يستقرض مالا ليتيم والغايب لنفسه وروى هشام قال تذكرنا عند
 محمد رحمه الله اي ذلك افضل في دفع القاضي مالا لاليام بضمها او وديعه فاجبونا ان ابا
 حنيفة رحمه الله وابن ابي ليلى وابا يوسف رحمهم الله كانوا يرون ان يدفعه بضمها وكذلك
 قول محمد رحمهم الله اذا كان الذي يقضي مقرا في الحيات والحيات وليس للقاضي ان يستقرض
 نفسه ذلك وافرأى الالب والوصي والقاضي على الاستقراض في باب السابع والثلاثين من
 ادب القاضي وفي كتابه للجامع في الفتاوى واستقرض الالب لبيته الصغير يجوز ذلك كذا في
 بالاستقراض جاز وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في تصريفات الالب والوصي من كتاب النصول
 سبل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله قاضي بكي راضي كرمها له كبره برص براندك
 طلب كندوبس اذان دكر تمام كود ورضي بعت كود راضي بؤادك طلب كدمعداد بلوغ
 احاب في والله اعلم وهل ملك الوصي ان يستقرض على الصغير ينبغي ان يكون بطير المحتل في
 الاستدانة على الوقف وقد سناه في النصول ورايت في بعض النوايد الوصي اذا استدان الله
 او اكسوه لاجل الصغير ورجح به شيئا ليتيم جاز لان في الرهن قضا الدين وهو ملك
 ذلك وهكذا ذكر المسئلة في الهذاه وسطر في رهن هذا الكتاب وكذلك الالب لو استقرض وانفق
 على الصغير لا يرجع عليه بعد بلوغ وفي وصايا غرسي الاربعة من مجموع النوايد اذا استقرض
 الوصي من مالا ليتيم واشهد على ذلك انه ياخذ قرضا ثم هلك فانه لا يضمن الا اذا حركه من
 موضعه ومسئله رهن الالب والوصي تاتي في مسائل الرهن ان شاء الله تعالى وفي فتاوى كفا
 خان وجعل استيعاب مالا ليتيم بالف وجعل اخرا استيعابه بالف ومائة والاول امل من الثاني
 قالوا ينبغي الوضوح ان سح من الاول وكذلك هذا في الاحادة والوقف الالب والوصي اذا اجدوا بها
 هو واجب للصبي بقدر حاجته بوجبه ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وان
 لم يكن واجبا فعقد ما لا يجوز بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص دون المحيل في الملاء
 ان وجب بمقتضاها فليلا في وان لم يكن واجبا لا يصح في قولهم الوصي ان يبيع مالا ليتيم لا يجوز

ماله

في وصايا فتاوى الدينا رى الالب والوصي اذا باع مالا للدم لاجل محو ذنوب وصايا فتاوى الدينا رى
 الالب والوصي اذا باع مالا للدم على انه بالخيار ثلاثة ايام قبل الصبح في من الخمار قال ابو
 يوسف رحمه الله يتم البيع وسبيل الخيار يتم عن محمد رحمه الله فيه ثلاث روايات في رواية يكون
 الخيار لليتيم ان شاء بفعل البيع وان شاء اجد في من الخيار وبعد انقضاءها ويكون هذا خيار
 الاجازة لا خيار الشرط وفي رواية مستقل خيار الشرط موقتا بالامام السالك كما كان في رواية
 سفي الخمار للالب ان يقضي البيع في المدة او اجازة جاز وان لم يصنع شيئا حق مضت المدة ثم البيع
 في فتاوى قاضي خان وذكر رحمه الله في باب الصرف من بيع فتاوى به وجل في يره دنانيه فكل
 اسهوا في اشترت هذه الدنيا من ابي الصغير بما به ودمه وقام قبل ان تزن الدرهم
 كان ذلك باطلا لانه العاقد فيعتب وقبضه قبل الا فتراق كذا روى عن محمد رحمه الله ذكر
 في بيع النوازل من ابي بكر في امراء مات عن ابيه وصغار دبركت كرماداد او دعت الى اختها
 فباع الوالد المبيعة وانفق بعض منها على نفسه فاشترى ببيعته ضيعه لنفسه ولا يرضى الوصي
 بذلك فان كان الوالد مستورا محمدا ووصي المرأة وداصل جميع امور المرأة مع الالب جازها
 اشترى من المبيعة واشهد عليه انه اشترى لنفسه دون الولد فموله والتمن عليه دين
 وان كان الرجل مفدا متعكلا لا يجوز بيعه وهكذا ذكر المسئلة في بيع الجامع التتأوى ذكر في
 بيع مجمع النوازل سبل بنج الدين النسي رحمه الله عن بيع الالب عقارا لابن الصغير بالفتاوى
 فقال لا يجوز قيل له وان باع وسلم ثم حاصم هو بنفسه ان يبيعه وبعه هكذا دارا لا استرداد
 فقال ان سبق منه الاقراء بالبيع ثم لثل دكت ذلك في الصك واشهد على ذلك لم يستقم دعواه
 لمتاقتن قال بنج الدين وعرض على جواب الالب من بخا دامه الشيخ الامام الاجل محمد بن ابي
 بن مبداه السرخسي والقاضي الامام ابو بكر عوزي رجي وغيرهما على الاطلاق ان الالب عدوى
 ذلك وقال لك محمول على انه اطلق البيع ولم يقر بذلك الا قواد ووقف عند الدعوى الى تحت
 ولم اعلم بالانبياء وعلت بالفتوى ولم اعلم ان السح لا يجوز وسبل بنج الدين عن هذا الشترى
 اذا عمل في هذا الشترى وهو كرم حتى ادرك الثمر والعنب ثم استرد الباع بقضا هل
 للشترى ان يحجز لنفسه قد رجعه الا كما فعله او يطلب اجر العمل فقال لا ويسترد كله
 لان المانع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كانا رايا على نفسه فوات جواب محمد بن ابي
 انه يستحق اجر العمل ولا اعرف بهذا وجها واما اقول اكثر ما في الباب ان هذا العقد وقع
 فاسدا وفي العقد الفاسد اذا انقلبه السخر وتصرف في الشترى منع ذلك استرداد
 البيع ووجب على المشتري قبه البيع وانا نقض القاضي بالرد هنا الامتناع المشتري عن دفع
 القيمة فاذا قضى عليه بالرد بانتهاه عن دفع القيمة ما راضيا بالرد ففسخ العقد من
 الاصل كالا فانه كذا ذكر في مجموع النوازل ويظهر في احد بيع الجامع في الفتاوى ايضا وذكر

في بيع العن اذا باع الابن مال ابنه الصغير ثم ادعى ان فيه غنا لا يسمع ورايت في موضع
 اخو اد اصيل بيع الاب بغير فاحش والقاضي ينصب نائباً عن الصغير حتى يدعى على المشتري
 وميت ملك الصغير ولا يسمع دعوى الاب ورايت في موضع اخو فلوا دعى الابن بعد البلوغ
 ان والدي باع منك في حال صغيري فاحش فانه كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه
 بخمسين لخمسين ورد على ملكي وقال المدعي عليه لا بل كانت قيمته خمسين فانه حكم الخال
 اذا لم يكن المدعي قد رما يتبدل فيه الا سعاد وان كانت مدع يتبدل فيها الا سعاد فالتقوا قول
 المشتري وان اقاما بيده والبيته المشبه للزيادة ادى ذكر في العدة اذا باع مال ولد الصغير
 وسلم قبل استيفاء الثمن لا عكس استزاده لا ستيفاء الثمن بخلاف تسليم الصغير في الشكاح ذكر
 في اخو يبيع مجموع النوازل للاب اذا اذن لابنيه في التجارة فاشترى احدهما من صاحبه جاز
 لان الاب يملك العقد بينهما ولو اذن الوصي لها ثم باع احدهما من صاحبه لا يجوز وكذا للاب
 اذا اذن لابنيه في التجارة فاشترى من احدهما لالاخر فانه لا يبيع اذا كان
 هو المبرع عنهما واذا عبر عن احدهما والاخر عقد نفسه جاز والاب لو اشترى بنفسه مال
 ثم احدثها لصاحبه فملك الاب المباشرة ولم يملك التصرف في ذلك في بيع غريب الواية الوكيل
 والمأذون له اذا اشترى واحد منهم عبداً بالغ درهم قيمته ثلاث الاف ليس له ان يرد بالبيع
 لان فيه ضرراً ولو كان له خيار شرط له ان يرد وفي فوايد صاحب المحيط الوصي اذا اشترى
 شيئاً للصغير ثم اقاله لبيع احواله ان كان في الاالة دخل للصغير جاز ولا فلا قال وليس
 في هذه المسئلة رواية وكبر الرواية في الاب فانه اذا اقال البيع يصح احواله فحق الصغير اذا
 كان فيه نظر للصغير لان الاقالة نوع تجارة فالاب يملك ذلك قال رحمه الله ورايت في بعض
 الفتاوى ان المولى يملك الاقالة اذا كان خيراً للوقف فكذا الوصي ذكر في الاقتضية قبل ما يجوز
 فيه قضاء القاضي وما لا يجوز ان سماعه عن محمد رحمه الله في خاير باع مولى مقارداً باللف
 ومعه خمسة الاف فاقاموا بعد بلوغهم البينة على المشتري عند غير ذلك القاضي ان قدمه
 الدار يوسيد كانت خمسة الاف فلهذا القاضي بطل هذا البيع لانهم استأنا في هذا البيع
 لا فلولهم فان اراد القاضي الاولة وهو قاض على حاله ان يكسب للقائم الثاني بعد حكمه
 سلطان البيع ان قتمه يوسيد كانت الف لا سلفت الى ذلك ولو كتب قبل الحكم بعد الشهاده
 يقبل ولا يقضي القاضي بشهادتهم لان اجباده جرح في الشهاده فاذا كان قبل القضاء لا يقضي
 وبعد القضاء لا يقدرح الا انه لو شهد به فهو المشتري ان ذلك القاضي شهد هم حين باعها
 ان قتمه الف لا تقبل الشهاده على زياده القيمة لان قوله حجه وكذلك انفق النسخ اذ افرح
 السح اذا شهدوا على ان القاضي شهدهم قبل النسخ ان قتمه الدار عند البيع كانت الف لان
 السات بالبيعه كالاباب معانيه ولو علمنا ان القاضي قال ذلك بطل النسخ كذا هذا في بيع

يبيع مجموع النوازل رجل اشترى من ابن له صغيراً عبداً وقبضه بنفسه واشهد على ذلك ثم
 بعد به عيلاً واراد ان يرد له نفسه على ذنبه ثم يرد له ابنه على ياميه فليس له ذلك ولكن
 القاضي يجعل له خصماً يرد عليه ثم يرد للاب على ياميه الذي اشترى منه لابنه وكذا لو كان
 الاب باع من ابنه الصغير عبداً قد اشتراه من اجني ووضعه لابنه من نفسه ثم وجد به عيلاً
 واراد يرد له نفسه لابنه في فصل العيوب من النخبة ايضاً الوكيل بالبيع اذا لم يكن من اهله وبعده
 العهد عليه ان كان عبداً او صبياً يجوز عليه ان يرد الى الوكيل سبب العيب فان كان من اهله
 وجوب العهد عليه واث الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الوكيل في فصل الرد
 بالعيب من فتاوى قاضي خان الا باق في حاله الصغر قبل ان يكمل حده ويشرب من حن ليس
 يبيع هذا لفظ القدرى وبعد ذلك هو عيب مادام صغيراً فاذا بلغ فهو عيب اخر سوى
 الذي كان حق لوابن وسرق في يده ما يبيع قبل البلوغ ثم فعل هذا لاشترى بعد البلوغ لم يكن له
 ان يرد وفي المسئلة اذا اشترى عبداً يعمل البيع والقفا والامان والبول في الفراض من عيب
 وكذا السرقه فقيدها المسئلة بالذي يعقل البيع والشرا ليل على انه اذا كان لا يعقل البيع
 والشرا فهذه الاشياء منه لا يكون عيلاً وذكر في موضع اخر من السق مثل ما ذكر القدرى
 ومن شايخنا من قال انما يكون هذه الاشياء عيلاً اذا كان الصغير محيذاً اما اذا كان صغيراً
 حفا فانه لا يكون عيلاً اذا كان ابن خمس سنين فما فوقه اما اذا كان ابن سبعة وسنن فليس
 ذلك عيب فاما الجنون فهو عيب في حاله الصغر والكبر حتى لو جن في يده البيع قبل البلوغ ثم
 جن عند المشتري بطل البيع فله الرد وبكلم المساح في مقدار ما يكون عيلاً من الجنون قال
 بعضهم الجنون وان كان ساعة عيب وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليله فهو عيب وايوم
 وليله فادونه فليس عيب وقال بعضهم المطر عيب وغير المطر ليس عيب وقام هذا
 ينظر في ضل العيوب من بيع النخبة البرهانية ذكر في خراباب العيوب من الجامع الصغير
 اشترى ثوباً فقطعه لياساً لولد الصغير وخاطه ثم وجد به عيلاً لا يرجع بنقصان العيب
 لانه صار واهباً له بالقطع على اليه قبل الخاطه فلم يكن الرد محتسماً قبل عمل العيب ولو كان
 الولد كبيراً يرجع بنقصان العيب لانه لم يصير على اليه الا بعدد ياطه وكذا الرد متناً
 قبل عمل العيب الصبي المأذون والعبد المأذون يملك ان السح والشرا بالمجاهاة الفاحشة
 منها في حقيقه رحمه الله في بيع الملتقط ذكر في باب بيع الوالد والمومن الزيادة الصبي
 المأذون له اذا باع مال نفسه من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه وذكر ايضا الوصي اذا امر
 انسان ان يشتري له شيئاً من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه
 على قول الجنيته رحمه الله والفرق انه اذا اشترى لنفسه فحقه المقدم من جانب اليتيم واجبه الى اليتيم
 ومن جانب راجعه اليه فلا يردى الى النصارى واذا اشترى لغيره فحقه المقدم من جانب اليتيم لاجبه

اليه ومن جانب الآخر كذا في ذى المال بعد وفاته والفاضل امام فخر الدين رحمه الله تعالى
جارية من ولد الصفياء ووجهها له ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء اذا ملك الرجل جارية
سبح او هبة او صدقة او قسمة او صلح عن دم عدا او خلع او كساه على جاريته او اشق عبدا
على جارية او ورث جارية بحبالا استبرأ في هذه المواضع كبركان الجارية او ثوبا ملكها من
صفياء وكبير او امراء او عتق في فتن او القاضى بغير الدين والجارية اذا كانت صغيرة او ايسه
يسقربا بشهر واحد ولو اشترى صبي جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء في فتن او القاضى بغير
الدين ذكر في باب بيع ذوى الارحام من بيع الامس لا ينبغي للرجل ان يفارق بين جاريته
وولدها في البيع ولا في العبة ولا في الصدقة اذا كان صغيرا وكذلك كل مملوكين ذوى رحم محرم
اجتمعا في ملكه يكون الفرق بينهما ملكا والاصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والدته
وولدها فوافقه بسند بين احبته يوم القيمة وما عصى الله عليه وسلم امره والله
في بعض السبايا قيل انه بيع ولدها فامر برد ولدها عليها وذهب صلى الله عليه وسلم
غدا بين صغيرين اخريين ثم قال له ما فعل الظلمان فقتلتهما احدهما فقال ادركا دكر ويدكما
اردد ولو باع مع هذا جاز مع الكراهة وعنا بى يوسف رحمه الله انه لا يجوز في قرابة الاولاد ويجوز
في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وانما يكره هذا التفريق اذا كانا صغيرين واحدهما صغير ثم
الشيخ معلول بالتقارب المحرم للزواج حتى لا يدخل قيد محرم قريب ولا قريب غير محرم ولا
ينقل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بعد من احماهما في ملكه حتى لو كان احدهما في
ملكه والاخر في ملك غيره لا باس سح واحد منهما وكذا لو كان مملوكا والرجل وابنه مملوكا لابن
هذا الرجل هو صغير في محرم كان للرجل ان يفارق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما ولدا
من اولاده لان الملك منفرد وكذلك لو اشترى جارية لنفسه ثم وجد باحدهما عيبا لم يكن له ان
يرده ويمسك الباقي ولو كان التفريق بحق مستحق لا باس به كدفع احدهما بالحياه وسيعه بالدين
ودره بالعيب ولو كان له من كل واحد منهما شقة لم اكره له ان يبيع احدهما دون الاخر لان
الفرقة ثابتة قبل ذلك وانما يكره التفريق هذا مكان سحرها لا عند عدم ذلك حتى لو بدلها
او استولدها والاخرى صغيرة لا يكره بيع الصغيرة وان كان لغيره حاله والاخرى لم يمد ما ذره
له وعليه دين او لم يمتد له لا باس بالفرق بينهما واذا كان احدهما عبدا مضاد به فلا باس
بان يبيع المضارب ما عنده واذا اجتمع الاخوان في ملك رجل لا ينبغي له ان يبيع احدهما
من ان له صغير في عياله لان فيه بعتا ملكا والمحرم هذا القدر رغم الكراهة فيما اذا كانا
صغيرين واحدهما صغير والاخر كبير على ما مر فان كانا كبيرين فلا باس بالتفريق
بينهما فاذا دخل المحرم دار الاسلام بغلامين صغيرين اخوين باسا فان دارا وان يبيع
احدهما فلا باس بشرايه منه وان كان فيه نفرتا لم يمتد له بشره عادبه الى دار الحرب كبره

فكبره سواء اهل الحرب ولو كان اشترىها الحرب في دار الاسلام كرهت له ان يشترط حيا
فنجس السلطان على ان يبيعها حيا وفي فوائده شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله تعالى
برهان الدين رحمه الله عن الوصي هل يملك بيع عقار الصغير ميعا جازيا على سبيل الوفا اجاب
ملك قال وكان شيخ الاسلام هلال الدين وغيره من ائمة سمرقند في زمانه يقولون انه لا يملك البيع
فيه ان في جواز هذا البيع اتلاف ما لا يقيم منافع له لان الملك باق للصغير وللناظر من ملكه
يستحبها غيره والوصي لا يملك ذلك ذكر في سماع شرح الطحاوى في باب المصراة ولا باس للوصي
ان يجزى ما لا يقيم ولا ضمان عليه اذا امسب في ذلك قال وللمكمله في هذا ان يقول بثبوت الولاية
على الصغير والصغير للغير في احد من بين اما في النكاح واما في المصالح اما لايه المنكح فقد
ذكرناها في سبيل النكاح واما ولايه المصالح فالى الاب ان كان حيا وان كان ميتا فالى وصيه
ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد مات وصيه ولم يوص الى احد من اولاده
الى الجد ابى الام فان مات الجد الى وصيه ثم الوصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه
القاضي فلهن لا تكلم ولا لاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغير ولهم ولايه الاجاز
في النفس والمال جميعا وفي المنقولات والعقارات فان كان بيعهم واجازتهم بثلث التية او اكثر
او باطلا وقد رما لا سبيل الناس فيه لا يجوز ولا يتوض على الاجاز بعد الادراك لان هذا
عقد لا يجوز له حاله العقد وكذلك استجارهم للصغير وشراهم ان كان على المعروف فجاز
على الصغير والصغيرة وان كان بالثقة قد رما لا يتعاقب الناس فيه وصدق عليهم ولا يجوز
عليها واذا ادرك الصغير والصغيرة في من الاجاز ان وقعت الاجاز على نفسها فلمها
خيارا بطل الاجاز والمضى عليها وان وقعت على مكرها فليس لها خيار البطلان وليس
لها فسخ السع والشرا الذي يمد عليها في حال الصغر والادب ان يسافر بمال الصغير والصغير
ولها ان يدفع مضاربة الى غيره بمساعة وله ان يوكل بالبيع والشرا والاستجارة وله ان يبيع
وله ان ياذن له في التجارة ان كان يعقل السع والشرا وله ان يكتب عبدا او يزوج امته
وليس له يزوج عبدا وليس له ان يغير ماله قياسا وفي الاحتيا ان له ذلك وله ان
ان يوصي ماله بدين الصغير ودين نفسه ايضا فان هلك يضمن مقدما ما رويها
من ذلك دين نفسه وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك
في الابتداء ولو لم يشهد جعل له الروح فما بينه وبين ربه ولكن القاضى لا يصدقه وكذا
اذا شادكه ورأس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الروح على ما شرط وان لم
يشهد جعل له فما سنده ومن اتقه تعالى ولكن القاضى لا يصدقه ويجعل الروح على قدر
رأس ماله وكذلك هذا كله في الوصي هذه الجملة في بيع شرح الطحاوى رحمه الله وذكر في
موضع اخر منه ولو تصرف الوصي والا جنى ما للصغير فظهر الروح ثم قال كتب مضاربا

لا يكون له من الروح شي الا ان يشهد هذا تصرفه انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القفا حق
لا معدة القاض في ذلك فاما ما بينه وبين الله تعالى محل البيع وان لم يشهد عليه
وياقني من جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي فتاوى قاضي صاحب المحجة
اذا استقرض من مال اليتيم وتصرف وبيع ثم انفق على الصفي من هذا المال الذي تصرف
فيه يكون متبرعا وليس له ان يأخذ بحساب ماله لانه ما وضعنا فلا يخرج العبد مالم
يرفع الامر الى القاضي او الى منسوب القاضي كالتولي وفي فتاوى صاحب المحجة الاب اذا باع مال
ولد الصفي وضمن الثمن لا يصح لان حق قبض الثمن للاب بحكم العقد فلو صح الثمن صار
ضام لنفسه وانه باع ماله بخلاف التكاح لانه حق قبض المداق للاب بولاية الاب وبما يشاء
التكاح لان حقوق العقد في التكاح لا يتعلق بالعاقدة وكان الاب في هذا الثمن كسائر
الاجانب وفي وصايا النوازل وصايا من مفسر قال ان كان هذا بيع فانه
اجل القاض المشتري لانه ايام فان امكنه اذا الثمن والاعتق السبع وفي وصايا غريب البطة
هشام عزابي يوسف دهماته في رجل باع عبدا من امته الصفي بغير فاسد ثم اعتقه الاب
مسته جاز من نفسه ولا يجوز من ابنه الصفي لان البيع فاسد وهو في يد ولوا شترى
من ابنه الصفي عبدا وهو في يد فمات العبد فهو في مال الابن حتى ياتى الوالد بعمل او يستتبه
بمنزله عبدا وديعه اشتراء وينظر في وصايا الجامع في الفتاوى ومجموع النوازل وذكر
فيه ايضا ولوا شترى الوصي غلاما فاشترى لنفسه بملكه وقال السهم اشتريته
لي والروح لي فان الروح للسهم وان نوى المال من الوصي ولوا تجر الوصي في مال اليتيم وروح
فقال اخذته مضاربة ولي في الروح حصة قال لا يهدق والروح للسهم وان نوى المال لم يضمن
وياقني منه في مسائل المضاربة والوصايا ان شاء الله تعالى وفي وصايا النسي ايضا وصلى شوى
لنفسه باليتيم فاد ما كان الثمن خيرا للسهم اخذ به وان كان الخادم خيرا لليتيم ثم
اخر شراه لنفسه ذكر من السئلة في ان شاء الله الوصي اذا اخذ من السهم مزاومة وبذكر
المسئلة في مسائل الرعايه من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وفي فتاوى الشيخ النخعي الوصي
اذا باع مال الصفي ومات فولاية المطالبة مما باع من مال الصفي لو دته الوصي ولو ميسه
فان لم يكن له وصي او ولي يرضى القاضي وصيا وياقني في مسائل الدعوى وفي باب دعوى الاب
والوصي من فتاوى رشيد الدين الوصي اذا باع ومات فبلغ الابن فولاية قبض الثمن للمشتري
بالمطالبة منه لو ان الوصي دون السهم الذي بلغ ذكر رشيد الدين في باب ما يكون جوابا
لوعى المدعي بما لا يكون باع دان من ابنه الصفي ثم باع من الاجنبى فمات اذا كان غنم القيمة
وفي وكاله الجامع في الفتاوى في مسائل ابن سماعه ولو قال بعته واناصي وقال المشتري لا يرد
ما لمقت فالقول قول الباي بخلاف ما اذا قال الباي بعته قبل ان اشتريه وقال المشتري لا يرد

لا يرد ما اشتريته فالقول قول المشتري وذكر في آخر وكاله الجامع الصفي ومكا تبا وعنده
دي زوج ابنته الصفيين وهو حرم مسله لم يجوز وكذا الوبايع اذا شترى لها وكذا الموت اذا
مات عن زوجته والحرجي المستامن لا يجوز بيع واحد منها ولا شرا ولا نكاحه هلى ولد
الصفي وتمايه ينظر في الجامع الصفي ذكر في كتاب الغرور من الذخيرة هشام سالت
محمد عن علام لم يبلغ الحلم باعه انسان واقرانه مملوك له وهو يبيع من نفسه ثم استحق
بالجارية وغاب البايع ولا يدري ان هو يزوج المشتري على الغلام بالغرور قال لا وفيه
ايضا قال هشام سمعت محمدا يقول رجل اشترى من مبي ثم ياذن له ابنه او وصيه في ان كان
جارية فاولدها ثم استحقها انسان فانه باعها واولدها وصى والنسب ثابت وكذلك
ان اشترىها من عبد يجوز عليه كذا ذكر في كتاب الغرور من الذخيرة وهل يبيع المشتري
على البني المحجور عليه بالثمن الميسل من فروع مسله ابداع الصفي قدس ذكر ما يبي
اشترى جارية ثم احلم عليه الاستحقاق في فتاوى القاضي طيبر الدين رحمة الله في مسائل
الاجازات اذا اجار الاب والجد ابوا الابا وصية الصفي في عمل من الاعمال فهو جاز لان
له ولاية استمال الصفي من غير عرض بطريق التهذيب والرياسة في العوض اولى ولا
ولاية للجد مع قيام ولاية الاب ورضي الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا مرتبة في مسائل البيع
ولا يجوز اجارة غيرهم اذا كان له منهم احد لانه لا ولاية لاحد على الصفي حال قيام واحد منهم
فان لم يكن واحد من هؤلاء جاز ذرهم محرم من الصفي اذا كان الصفي في حجر جاز بطريق
التهذيب والرياسة لانه يملك ماد يبيعه فيملك اجارته وان كان في حجر ذي رحم محرم فاجره
ذي رحم محرم اخر هو اقرب من الذي كان الصفي في حجره كوزان يكون في حجر العم فاجرته
امه جاز عند ابى يوسف دهماته وقال محمد دهماته لا يجوز للجدى والى الاجارة على الصفي
ان يبيع الاجرة لانه من حقوق العقد فينقل بالعاقدة وليس له ان ينفقها عليه لانها مال
الصفي وليس للصفي الاب والجد ووصيتها ولاية التصرف في مال الصفي وكذلك اذا ذهب
للصفي شيء فللمذى الصفي في حجره ان يقضه ولكن لا يتفق على الصفي لما قلنا من محرم
دهماته استحسن ان ينفق عليه مالا بدله منه لان في تأخير ذلك ضررا بالصفي وفي
وصايا المسقى احد الوصيين لواجب السهم في قياسي قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يزوج عبدا
وقال محمد رحمه الله يزوج عبدا وللجد وصية ما اجارة وصي الصفي ودوابه
وعقاره وسائر ماله لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس لغيره هولا من كان
الصفي في حجره ولاية اجارة اموال الصفي من العروش والعقار والحيوان وغيره لانه
ليس للصفي هولا ولاية التصرف في مال الصفي وعن محمد رحمه الله انه قال استحسن ان
يؤجر وعبدا لانه ظهرت ولا يهتم في نفس الصفي بطراله كذلك اظهر ولا يهتم في ماله انظر

له قال وكذلك استحسن ان ينفق عليه ما لا بد منه فان لم يكن ابو الصغير حائكا لم يكن له من
 في حجة ان يسله الى حايك لان التصرف المتيقن بالنظر وفي هذا ضرورة انه من خاسر المولى و
 دناءة المكاسب تضع غرقا للشايب وخسره المولى تبقى عاهدا وتساونا بها لانها مما تميز
 به الفقهاء على موالا حقا وبالحاج الى الاب والجد والابا واولادها والصغير ثم بلغ الصغير
 في الدقة فهو بالخيار ان شاء فهو على الاجارة وان شاء فسخ لان في انفا الاجارة ضررا في حقه
 على ابو حنيفة رحمه الله تعالى لما رايت لو تنفقه قولي القضا اكننت ان تركه كخدم الناس وقد اجرى
 فيه فخرج جدا فرق بين نفسه وماله حق ان الاب والجد او متيما اذا جردوا للصغير او
 بعد سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والنزق يعوق في اجارات
 الاصل والذخيرة والمصدا اذا جرد نفسه ثم بلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور عليه
 اذا جرد نفسه للخدمة سنة فاعتى في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون
 اجرا ما مضى الى الك واجرا ما بقي للعبد وان اجره المولى ثم عتق في نصف السنة كان للعبد ان
 يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء استوفى فان اجاز الاجارة والمولى اجرة باجره بعجله واستجمله
 الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجرة للمولى وان لم يستعمل الاجرة واحتار العبد المفسى على الاجرة
 فاجر ما مضى للمولى واجرا ما بقي للعبد لان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس للعبد
 تنقضا بعد اختيار المفسى عليها وموضع المسئلة اخر كتاب الفتوى من الاصل الى هنا كتب من
 الذخيرة ومن فتاوى القاضي الامام فخر الدين ومن فتاوى القاضي الامام ظهير الدين وفي رواية
 صاحب المحيط اذا اجر الاب والجد والقاضي الصغير في عمل من الاعمال فهو جازر في بعض
 الشايع هذا اذا اجر باجر المثل اما اذا اجر ما لم يجر لا يجوز واقفي صاحب المحيط انه يجوز
 ان كان اقل باجر المثل وفي الفتاوى والوصى اذا استاجر نفسه او عبده للقيام لا يجوز وان
 استاجر الموصى نفسه لخدمته او عبدا لخدمته جاز في قيا موقولا بحنيفة والى
 يوسف رحمه الله اذا كان باجره ليس فيها غير مقدار ما لا يتقايين الناس فيه اما الاب
 اذا جرد نفسه للصغير او اجره ماله للصغير واستاجر الصغير لنفسه لا سكت في جاز هذه
 الاجارة لانه ملك شرا ماله للصغير لنفسه وان لم يكن ذلك انفع للصغير ولما استاجر الاب
 ابنه البالغ قول الابن لا اجر له لان خدمه الاب يستحقه على الابن فالجاء وقت على ما
 هو مستحق عليه فالاجارة وقت على ما هو مستحق عليه بدون الاجارة وان استاجر الابن
 الاب للخدمة لم يجوز ولكن لو عمل فله الاجر لابن الابن ما وعدتوقيراسيه في استجد ماله
 اذ ربه وفي المسيلتين لا فرق بين ان يكون احدهما سائلا او ذميا قال القندوري رحمه الله
 احل المولى ملكا ان يولج الموصى في قول ابو حنيفة رحمه الله ولا يجرى عبده ولو كان وصي
 ليعين فاستاجر احدهما مالا لاجر لا يجوز كالو باع مالا احدهما من الاجر والجد لو فعل ذلك

ذلك ينبغي ان يجوز كما في البيع العتيق المحجور عليه اذا جرد نفسه لم يجوز وكذا العبد المحجور عليه
 اذا جرد نفسه فان عمل وسلم من العمل مجرا للمسكن استحسانا وان حكم من العمل فان كان البيع
 محجورا عليه فعلى عاقله المستاجر ديتته وعليه فيما عمل له العبد لان المستاجر صار غامبيا
 للعبد بالاجارة استاؤا فان ملكه من ذلك الوقت فصار منتقيا بملكه بخلاف المرفاه لا يغير بل يخب
 واغا يغير بالجناية ومجان الجناية لا يفيد للملك فلهذا افترقا الوصى والمتولى اذا جرد متول
 اليتيم والوقت بدون اجر المثل يلزم المستاجر المثل ام يصير غامبيا بالسكنى ولا يلزمه
 شئ ذكر محمد بن الفضل في فتاويه انه محبان يكون غامبيا على مولى ابنه رحمه الله قال
 وذكر الخصاص في كتابه ان المستاجر لا يكون غامبيا بل يلزمه اجر المثل والقاضي الامام بن
 الاسلام على التعدي هما الله كان نفق بقول المصنف حق حتى عنه انه قال لو غطى انسان
 دار وقف او دار موصى مجرا المثل واذا كان فتيا في الغصب هكذا فاطك في هذا والفتوى على انه
 مجرا المثل في من العود بالغام بالغ اذا استوفى المنزل بسكنى المستاجر وكان ضمن النقصان
 انفع لليتيم والوقف وتنفقها الزاغة وكان ضمان النقصان انفع فحينئذ يجب ضمان
 النقصان فالحاصل انه ينظر الى نقصانه والى اجر المثل فاذا كانا كثر جرد ذلك للوقت و
 الصغير هكذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين وفي فتاوى القاضي الامام
 ظهير الدين وذكر القاضي الامام فخر الدين ايضا جرد غصب ارضا وقفا وارضا للصغير قال
 بعضهم يضمن الغاصب جرد المثل للوقف والصغير وفي ما هو الرواية لا يضمن فلو ان هذا
 الغاصب جرد من غيره هذه الارض المعصوبة كان على المستاجر الغاصب الاجر المسمى وفي
 سائل البيوع من قوايد صاحب المحيط اذا اشترى دارا وسكها ثم ظهر انها وقف او كانت
 للصغير مجرا المثل صيانة للوقف والصغير وفي وقف التجنيس والفتوى في غصب العقار
 والدور الموقوفه بال ضمان كان الفتوى في غصب منافع الوقف بال ضمان وفي اخر الفصل
 الثامن من اجارات الذخيرة وهكذا يقول فمن سكن دار صغيرا وحاقه صغيرا فانه معد
 للاستغلا لانه مجرا المثل الا اذا استقر بسبب سكاه وضمان النقصان انفع في حق
 الصغير حينئذ يجب ضمان النقصان الوصى اذا اجر داره للقيام اجارة طويلا رسمية ثلاث
 سنين لا يجوز ذلك وكذلك ابو الصغير والمتولى لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل غيبي
 من مال الاجارة بمقابلته السنين الاولى ومعلم المال بمقابلته السنة الاخيرة فان كانت الاجارة
 لارض اليتيم والوقف لا تقع الاجارة في المستين الاولى لانها يكون باقل من اجر المثل فلا
 يبيع وان استاجر ايضا اليتيم او الوقف بال اليتيم او الوقف في السنة الاخيرة يكون لا يتجار
 لا كن من اجر المثل فلا يبيع واذا فسدت الاجارة في البعق في الرجوع هل يبيع فيها كان خيرا
 لليتيم والوقف على قول من يحمل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يبيع وعلى قول من يحملها

قبل التملك ان كان عبدا محجورا
 عليه فعلى المستاجر قيمته ولا اجر
 عليه فيما عمل له

مقدما يصح فيما كان خيرا لليتيم ولا يصح فما سواه والطاهر هو الفاد في كل الوحي اذا اجر اسنا
للتقم واستاجرهما ومواخر لا يصح هذه الاجارة لانها اذا كانت خيرا لاحد السنين يكون ثما
في حق الاخر فلا يحل هذه الاجارة عن الصدور باحد اليتيمين وطريق يصح الاجارة الطويلة
فان من اليتيم والوقف ان يجعل اخر السنين كلها مقدارا جارا للمثل ثم ان الوحي يستولي الوقت
وبهري المستاجر من اجال السنين الاولى فتصح ذلك عندنا في حيفه ومحمد هذه الجملة في فتاوى
قاضي خان ودايت في مختصر العظام اذا اخر الوحي دار اليتيم مدة طويلة جاز ذكر في وقف
الفتاوى ان اجارة دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الواقف ان لا توجر اكثر من
سنة واحدة لا يجوز وان لم يشرطوا فكلوا فيه والمختار انه نفق في الميعاد بالجار في ثلاث
سين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجوار وفي غير الميعاد ينفق بدم الجوار فيما زاد على
الا اذا كانت المصلحة في الجوار وهذا امر مختلف باختلاف الزمان والمواقع ذكر في المصنف
الوحي اذا جرد اليتيم باجر المثل ثم رد لا يستقر الاجارة ولو نذرت الاجارة لدار الوقف
هل يصح فيه اختلاف الشايخ على ما عرفت في كتاب الوقف ذكر الحاكم في شرطه ابراهيم
والوحي والمتولي المستاجر من الاجرة يصح فيما بدأ شروع ويغنون للوقف والنفير وبها
المستاجر في القضا ولا يبرأ فبما سته وبين الله تعالى وذكر فيه ايضا الاجابة والوحي اذا
ناقضا الاجارة يجوز وكذلك الوكيل بالاجارة اذا باق تصح الا اذا رجع المستاجر ان النسخ
لا يصح في هذه الحالة اذ هي سقي لومفسد للوكيل فكيف يفسح والمدة قايمة والوكيل بالسج لا يملك
الفسح بعد القبض والوكيل بالاستيجار ان كانت الدار مسكنا الى المستاجر لا يصح فسخه
وان لم يسلم اليه وهي في يد الوكيل صح فسخه ذكر في سير العيون القاضى اذا استاجر احيلا
لليقيم او امين القاضى استاجر احيلا لليقيم ما كبر من اجار المثل بما لا يتغابن الناس فيه فحل
الا حير وانقضت المدة فالزيادة باطله ولا يجب على المستاجر من ما لنفسه شي من
الزيادة ولو قال المستاجر وانا اعلم انه لا سفي فالاجرة فماله كذا ذكر في سير
العيون واذا لا يلزمه شي اذا لم يعلم لان القاضى وامينه اذا با شرعا لا يلزمه العهدة
ولا يتعلق به حقوق العقد ولا يلزمه الضمانة لولمست القاضى لم يجز حكه فيها حزم
فيه ولما استاجر الوحي والمتولي ما كبر من اجار المثل بغير فاحش فالاجرة على الوحي والمتولي
المتولي في وقف المثل على الوحي اذا انفق من مال اليتيم على ما بالقاضى في خصوص مكان القنير
او عليه ما انفق على وجده الاجارة باجر المثل لا يفي وما كان على وجه الرضوخ بغير اجارة
لجامع في الفتاوى وفي فتاوى عاقي خان وياتي منه في سائل الوحي اذكر القاضى الام
فخر الدين في فصل الاجارة الفاسد من اجارة فتاويه رجل استاجر رجلا ليعلم غلامه
ادولر شعرا او ادرا وخطا احسا با ادخوفه من اخاله ونحوها ان من ذلك وقا

لاة للنسوة

لذلك مقام معلوماته اشهر وما اشبهه جاز وجب السقي تعلم اولم يتعلم في ذلك انما
الاستاد نفسه لذلك واذ لم بين لذلك وقت كانت الاجارة فاسد حق لو تعلم يستحق اجر
المثل وان لم يتعلم لا يجب شي ولو شرط على الاستاد ان يحذره لا تصح الاجارة لان الخطأ
ليس لها فايه معلومه وذكر في الاصل في باب اجارة الرقيق انه اذا لم بين للرقيق رويته
والاصح انه يجوز وذكر فيها ايضا رجل دفع غلامه الى حاكم على ان يقوم عليه الاستاد
اشهر معلومة في تعليم النسخ على ان يعطى الاستاد كل شهر درهما للمولى فهو جائز ويكون
هذه اجارة للعلم ذكر في العدة ولودخ ابنه الى رجل ليعلم حرفه كذا حق يعمل الصبي سته
اشهر فهذا فاسد واذا عمل بجبر المثل وكذا لو قال الاب امسك ولدك وانفق عليه
شهورا حتى اعطيك كذا لا يصح ويرجع عليه بما انفق ولودخ غلامه ادولر الى استاد ليعلم
علا ولم يشترط احدهما الاجر على الاستاد او على المولى فلما علم العمل اختلفا فطلب الاستاد
اجرة من المولى وطلب المولى اجرة العبد والولد من الاستاد والواو يرجع في ذلك الى العرف
والعاد وان الاجر على من يكون فحكم العرف قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله كان شيخ الامام
يقول عرفت دمارنا في الاموال التي تصد المتعلم فيها بغير ما يكون سقوطا حتى يتعلم نحو عمل نقب
لجواهر وما اشبه ذلك فما كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان سني وان لم
يكن سني فاجر المثل عليه للاسناد وما لم يكن من جنس هذا جبرا لاجر على الاستاد هذه
الجملة في فصل الاجارة الفاسدة من فتاوى القاضى الامام فخر الدين وفي اجارة فتاوى
الدساري بهذا اللفظ مروي نارسين واما حقه او دكه من ترانان وجامد بدعي كارهان
يكن ونراينر يشد بيا موزم وسالك مروي كوجب عليه اجر المثل وذكر في ايضا بهذا اللفظ
مروي بارسينار سينر خود را بيشه داده است وخطا كوده وپسونا رسيد فاست
بازي خواهد كه بوزا دوتا نديا في قال في مكي كويد من بارسينار اين بيشه مي موزم و
پسونا رسيد فاست واجب شود وقال ايضا بارسينار رسيد واداد تا بيشه موزم
ومزد كودوا باشد سوا فعل ذلك الاجا والام استحسانا واكر بدري موزم وادان مال پسو
كبود واکران بركه كبودا رحا بسو محسوب ما خندان كه اندر ضمان كامردن فروب
وسيل شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله ما دونار رسيد بكي را مود كونا ما رسيد را
در چهار سال پيشه موزم وارسينار رسيد را بوا استاد شود موزم واجب سوديا في اجاب
رحماته اكر لفته باشد كه چهار سال كاد تو كند شود والله اعلم هكذا دايت في فتاوى
شيخ الاسلام نظام الدين رحمه الله وفي فتاوى صاحب المحيط صبي عاقل اجر نفسه من اجل
باذن ابيه ليعلم حرفه معينة في سنين على ان يعمل هذا الصبي ليعلم السنه الثالثة مثلا
دماير فعل الصبي في السنه الثالثة اربعة اشهر واستنع من العمل هل العلم ان يرجع على

الصبي يرضع من ثلثة دنانير لقيه الله اجاب له ذلك والله اعلم وفي نوادر صاحب المصباح
اللفظ كمن يزدرك ويكرى امدت كمرافلان كل من يها موزان برودندا ان كاد وخت دارد
سادفت شاكر دازد وشد استاد مزدكا وكرد خود في خواهد نوانديا في اجاب يعرف
مكوند اكردي هوش حين شاكرد ورا استاد حسي بهدد و صورت سزانزد واجبت خود
والله اعلم وفي فتاوى القاضى الامام فخر الدين منزله ولادة اجازة الصغير اذا استأجره
ليعلم الصغير عملا في تلك السنة فلما مضى نصف السنة لم يبعه كما في المستأجر ان يفسخ الاجارة
وفي اجارات المتقسط ولو دفع ابنه الصغير الى استاد ليعلم حرفه كذا في ابدق سنين شرط
على الاجارة ان يحبس عنه قبل اربع سنين وللاستاذ عليه ما به دهر في ثلثة بعد ثلاث
سنين لا يباع اليه بالمائة ولكن باجره على علمه استأجر المعلم لتعلم القرآن يجوز في ذمنا وجب
ابو الصبي على اعطاء الاجرة ورواية الاصل من اصحابنا انه لا يجوز ورايت في بعض الكتب ولا
يجوز ان يستأجره ليعلم ولد العراني او النقي او الفريسي او يؤمهم في رمضان او يؤذن
لهم وهذا عندنا وهذا الشافعي رحمه الله يجوز وكثير من مشايخنا وافقوا الشافعي في جواز هذه
الاجارة مثل ابن خنيس وعصام بن يوسف وغيرهما وروى عن ابن عمر بن سلام انه انهى عن
باب والد الصغير لاجل الاجرة ذكر في المصنف لو امتنع ابو الصبي من ادا كونه الى المعلم بحريه على المصنف
حين فسخه وبيع شنبه وعبيدي ونقل من ركن الاسلام في الفضل الكرماني دهره انه كان يكتف
في الفتوى بوزن معلم واحشود كند وهكذا كان يفتى طه هو الدين المرغينا في الحيلة لا يتأجر
المعلم من معلومة ثم يامر بالتعليم ذكر في اجازة الذخيرة استأجره بانه يركب في علمه ما به
نفسه صغيرا لا يمكنه استعمال الدابة ولا تصديفها من بحاب ما زاد لان الصغير اذا
كان بهذه الصفة فحمله وحمل شي اخر سوا ذلك بهذا ايضا بعد قه استأجره بانه يركب في علمه
عليه ما صبي صغيرا ففتحت الدابة من حمله فهو ما من لانه حاله لان الصبي الذي لا يستك
نفسه على الدابة بمنزله الحمار واذا ارد دفعه نفسه مبيعا يستك نفسه على الدابة من
نفسه القوية ففتحت ان وضع الصبي على الدابة حمل وليس يركب والحمل مع الركوب جتان
ممكنان فصار به عاصبا ضامنا دايت في كتاب الفوائد ميل صاحب المصباح عن امرأة لها
ولد صغير وللصغير داهل لها ان تكن في حاد ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج
لها ذلك يحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكاها واجبه على الزوج فلا
يكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان كسبه ما فيها من الزوج هل يا ثم قال
نعم وهل يجب عليها اجا مثل قال منظر ان كان للصغير بد قايه بحيث تقدر على المع
والتسليم بان كان الولد ولد عشر سنين واكثر لا اج عليها لانه لم يوجد التسليم وان لم
يكن الصغير بد قايه بان كان الولد صغيرا يجب عليها اجا مثل وهو جوا بل المصباح اما

اما على جواب الكتاب لاجره عليه بالانها صارت عامية والفتوى على جوا بل المصباح وقد لا تقا
الامام فخر الدين جاز لا تم ان تكن دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها اج
الثلة في احوال الفصل الثامن من اجازات الذخيرة رجل تقدم مينا مع رجل يعمل معه فالتزمه
هذا الرجل الكسوف ثم باللعين ان لا يعمل معه قال ان اعطاه كروبا سا والصبي هو الذي يكفينا
لم يكن للرجل على الكسوف سبيل لان الصبي ملكه عيافته فانقطع عنه حق الدافع وقد ذكرنا
في مسائل العارية لو اتخذ لخدمة شاة فابق التلذذ فادان دفعه الى غيره ليس له ذلك الا
ان سين وقت الاتخاذ انها عارية رجل استأجر ظيورا الترضع ولد سنة فارضته شهرا
ثم مات الاب فقالت عمة الصغير للظيورا رضع حقه فطعنا لاجره فارضته شهرا وبعد
ذلك قالوا ان لم يكن للصغير ما لحين استأجره الاب الظيورا كانت الاجرة عليه من ماله
فاذا مات بطلب الاجارة فاذا قالت العمة ما قالت بعد موت الاب ولم يكن العمة وصية
كان ذلك استيجارا من العمة فيكون الاجر عليها وان كانت العمة وصية من جهة الاب يرجع
بذلك على الصغير اذا استفاد الصغير مالا وان كان للصغير ما لحين استأجره الاب
لا تبطل الاجارة بموت الاب ولو لم يكن للصغير ما لحين استأجره الاب ثم اصاب الصغير
مالا يكتفكم فيه قال القاضى الامام فخر الدين في متاويه سبيل والدي من هذه المسئلة
فلما قبل اقراره في مال الصغير واجره ما مضى على الاب وفي اجارة الظيورا اذا لم يشرط عليها
الا رضاع في منزل الاب فلها الخيا وان شأت ارضعت في منزل الاب وان شأت في
منزلها وان شرط عليها الا رضاع في منزل الاب ارضعت في منزل الاجا استأجره بانه يرضع
ولد سنة بمائة على انه ان مات الصبي قبل السنة فالدرهم كلها تكون للظيور فسدق
الاجارة لانه شرط بخالف متفق العقد استأجره بانه يرضع لظيورا فسدق الشرايات للظيور
باجره المثل قبل هذا اذا لم يكن للزوج اما اذا كان لها زوج ولم ياذن لها في ذلك كان الزوج
ان يرضع وان خيفها الهلاك على الصغير وقامه ينظر في اجازات الذخيرة وليس على الظيور عمل
لا يوي الصغير شيئا وعليه غسل الصغير والقيام بمصالحه واصلاح نفسه وطعامه ولا
يجب عليها من شيء من ذلك ولو منع الصبي او وقع فمات او سرق شيء من حلي الصبي او ثيابه
فلا ضمان على الظيور وليس للظيور ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعد ذلك في مسائل
الاجارات والمعدن لاجل الصبي ان لا ياخذ لبنها او يبيت لان المقصود لا يحصل شي كانت
الحالة هذه وكذلك اذا حبلت لان الحبل يفسد اللبن وكذا اذا مرضت لان اللبن يفسد
بساير انواع المرض وكذلك اذا كانت سارقه لانه يلحقهم زيادة ضرر ولذلك اذا كانت غافرة
بينه الجور وكذا اذا اداها ستر فابتلى الجور معهم وكذلك اذا كانت سيئة الخلق
بديهة اللسان وقام هذا شرط في الذخيرة وكما يضر بالصبي بخروج من المنزل الذي فيه

للصبي ذمنا كثيرا او ما اشبه ذلك فلم يضرها وما لا يضر فليس لهم من غيرها عند حاجتها الى
 ذلك نصير ذلك للتدريس من الاجاز كواقات الصلاة ونحوها ومعنى قوله وكل ما
 يضر بالصبي لا محالة اما ما كان فيه دهم الضرر فليس لهم من غيرها عند حاجتها الى
 عن ملكين الروح في منزلح ان فيه دهم الضرر ولو استاجر امراته لتزوجه ولع منها فاشت
 ذكر الله وري وشمى الابنة السحرى رحمة الله انه لا اجرة له لان ذلك مستحق عليه اديا فنه
 قال الله تعالى والوالدان يرضعان اولادهم وان كانت لا تجبر على ذلك كالأب والجد
 كغير البيت وغسل الثياب والطبخ والخبر وان استاجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق جريا
 وكله لعدم انقطاع ملك النكاح وان كان الطلاق باينا فمطلقا صلا روية يجوز وري
 عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز وان استاجرها بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز
 فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء من الاجازة لا روية له في روية وسيل ظهور الدين في
 عنها قال لا يجل الاجازة لان الحكم لا يثبت بوجع الغاية اما تقي بوجع العادة وصنا وهم
 الفايه ثابت بان يطلقها بعد ذلك هذا الذي ذكرنا اذا استاجر امراته لارضاع ولده منها
 على ان يكون الاجر على الاب فان كان للصغير مال فاستاجر امراته على ارضاع ولده
 منها دوى بن رستم عن محمد بن رستم انه يعج الاجازة ويكون لها الاجر وبعض الشايع اخذوا
 بهذه الرواية وهذا لان الارضاع بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا يجب النفقة على
 والدته فكان لها الاجر في مال الصغير وان استاجرها لارضاع ولده من غيرهما جاز
 وان استاجرها لارضاع ولده منها لا يجوز وان استاجرها مكاتبه لجاز ولا باس
 للملة ان يرضع ولها كافر باجر وان استاجر ظيورا ثم ظهر لها كافر او مجنوبه او
 ذانية او حنفا كان له ان يفسخ الاجازة ولو اجرت المرأة نفسها من قوم اخرين ترضع
 لهم مبيها ولا تعلم اهلها الاولاد بذلك فارضعت حتى فرغت فانها قد اتمت لانها قد
 حانت ولها الاجر كما ملأ على الغريقين لانها حصلت مقصود الغريقين ولا تنقدق بشي
 منه كذا ذكره في البوط وفي فتاوى قاضي خان واذا استاجر امراته او اخته او ابنته لرضع
 ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليه ارضاع ولده لاشترعا ولا عرفا ومن سوي الاب والجد
 والوصى والقاضي اذا استاجر ظيورا لليتيم كان اجنبيا كآبى الاجاب واذا لم يكن لليتيم
 ام ترضعه ولا مال له فجزا رضاعه يكون على اقراره بقدر ميترائهم لان اجرا لرضاع
 بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة اجرة الختان يجب على الاب او
 على الصبي افي صاحب الحيط ان كان للصبي مال ففي مال له وان لم يكن له مال ففي مال
 كالنفقة في مسائل القسمة واذا اطلع الشركا على القسمة واقسموا جاز الا اذا كان فيهم
 صغير فيخلف لا بد من انما القاضي بالقسمة لانه لا ولاية له عليه في قسمة الهداية واذا

واذا حضر وادثنان او اياما بينه على الوفاة وعدد الورثة والداد في ايديهم ومعهم وادثن
 غايب اسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب وكيله يفتي بنصيب الغايب وكذا لو كان ملك الغايب
 مبيع يتسم وينصب ومي يفتي بنصيبه ولا بد من اقامة البيعة على موته عند أبي حنيفة
 ورحمته وعند أبي القاسم باعترافهم وان كانوا من لم يقسم مع غسة اجمع وان كانت
 العقار في يد الوارث الغايب او شئ منه لم يقسم وكذا لو كان في يده وكد اذا كان في يد
 الصغير لان القسمة قسما على الغايب والصغير باستحقاق يدها من غير حاضرها
 وامين للمضم ليس يحكم عنه فيما يستحق عليه ولا فرق في هذا الفصل من اقامة البيعة
 عدمها هو الصحيح وقول محمد رحمه الله في الاصل لم يقسم حتى يقيم البيعة مراده اذا حضر
 وكيل الغايب وصي الصغير فان حضروا رث واحد لم يقسم وان اقام البيعة لا تة
 لا بد من حضور خصمين لان الواحد لا يصح محاميا ومحامها خلاف ما اذا كان الحاضر
 اثنين على ما بيناه في الجملة في الهداية وذكر في الذخيرة ولو حضر وادثن كبير ومعه
 صغير وطلب القسمة من القاضي وادان يقيم بيعة على الميراث فالقاضي ينصب صيغا على
 الصغير ويصح البيعة عليه ويقسم الدار فربين هذا وبنما اذا كان الصغير غايبا فالقاضي
 لا ينصب خصما عنه ولا يسمع البيعة من الحاضر والفقير عرف في الذخيرة واذا كان بعض
 الورثة حضورا والبعض غيبا والداد كلها او بعضها في يد الغايب وطلب الحاضر القسمة
 من القاضي وادام البيعة على الميراث فان كان الحاضر واحد لا تقبل بيعة ولا تقسم الدار
 وعن أبي يوسف رحمه الله ان القاضي ينصب عن الغايب وكذا ويصح البيعة عليه واذا
 حضرا ثلثان واما في الميئلة بحاله فالقاضي يسمع البيعة ويقسم الدار ويجعل الحاضر
 مدعيها والاخر مدعى عليه واحدا الورثة ينصب خصما عن الميت وعن باقي الورثة قاله الذي
 ذكرنا من الجواب فيها اذا كان في الورثة صغير وشي من الدار في يده فهو الجواب فما اذا
 كان في الورثة صغيرا وشي من الدار في يده حضور واحد من الكباد واقام البيعة
 على الميراث وطلب من القاضي القسمة لا تسمع بيعة ولا تقسم بين الورثة ولو حضرا ثلثان
 او ثلثة تسمع البيعة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي من الصغير بصحة القسمة وكذلك
 اذا كان بعض الورثة غايبا وقد حضرا ثلثان من الورثة فالقاضي يسمع بينهما ويقسم الدار
 ولا يحتاج الى نصب الوصي من الغايب لصحة القسمة هذه الجملة في الذخيرة ايضا واحاله
 الحنفيا وكما في البيعة رحمة الله في بيعة بين خمسة من الورثة واحد منهم صغير واسانقليا
 واسان حاضرا فاشترى رجل نصيبا من الحاضرين وطلب شريكه الحاضر بالتوبة عند
 القاضي واخبره بالقسمة فالقاضي يامر شريكه بالقسمة ويجعل وكلا عن الغايب والصغير
 فاذا قسم الشوكا فيما بينهم وفيهم شريك غايب او صغير ليس له وفيه القسمة

وان فعلوا ذلك بامر القاضى تحت القسمة فان قدم الغايب واجاز قسمه جاز وكذا اذا بلغ الصغير
ولجاز جاز لان هذا عند له مجير حال وقوعه فان الغايب مجير وكذلك ابو الصغير او وصيه
مجير وكل تصرف وقع له مجير حال وقوعه بتوقف فان مات الغايب والوصى قاجاز
وادته عمت اجازة الوارث عند ابي حنيفة وابو يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله بطل
القسمة ثم اغتافل الاجازة من الغايب او وادته او من الوصى بعد البلوغ اذا كان ما وقع
عليه القسمة قائما وقت الاجازة فاما اذا هلك فلا كالبيع الموقوف على الاجازة وكما ثبت
الاجازة بالقبول صريحا ثبت الاجازة دلالة بالفعل كما في البيع الموقوف على المدة في الذخيرة
واذا قسم الورثة التركة فيما بينهم ومعهم وارث غايب وعزلوا نصيب الغايب فان كانت
القسمة لغير وصى فلا بد من حضوران ينقضي القسمة فان كانت القسمة بغيره فليس للذي
حضران ينقضي القسمة واذا كان مكان الوارث الغايب موصى له بالبدل وهو غايب و
المسئلة بها فاذا كانت القسمة بغيره فانه ان ينقضي القسمة وان كان بغيره بغيره
فليس له ان ينقضي القسمة كالوارث وهو الاصح واذا لم يكن على الميت دين ولكن ما يقع
ددته قبل القسمة وعليه دين او كان وارث غايب او صغير فاقسم وددته الميت لاولاد
ولغيرهم الميت الثاني ان ينقضي القسمة وكذا الوارث الغايب والصغير اذا كبر ان ينقضي
القسمة في الذخيرة وفي البسوط واذا كان في الورثة صغير وكبير فقام الوصى بكبير
واعطا حصته واسك حصته الصغير فخرجوا حتى لو هلك حصته الصغير ولا يكون
للوصى ان يرجع على الكبير ذكر في قسمة الذخيرة الاصل ان من ملك بيع شئ فكذلك قسمته
لان في القسمة بيعا واقرارا ومن ملك بيع شئ ملك اقرارا ضروره اذا عرفت هذا فنقول
الاب يقاسم مال ذلك الصغير عقدا اذا ما او منقلا بغيره يبيع ولا يمكنه بغيره بائني
كذلك القسمة وهو مال الاب في ذلك بمنزلة الاب والجد ابى الاب حال عدم الاب وما وصى
الام يقاسم مال ولها الصغير ما سوى المعتاد من تركه الام اذا لم يكن للصغير احد
من سببها ولا يقاسم ماله من غير تركه الام المنقول والعقار في ذلك سواء وكل حواجا
عرفته في ذم الام فهو الجواب في وصو الاح والعلم وابن العم يقاسم ما ورثه الصغير
من ماله ما سوى العقار ولا يقاسم ما ورثه الصغير من غير العقار والمنقول فيه
على السوا لانه لا ولاية له ولا على الصغير كما لا ولاية للام هكنا ذكر في الذخيرة وذكر
شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الوصى توعان وميتي قوي ووصي ضعيف فالقوى وصى الاب
وصيه ووصى الجد عند عدم الاب ووصى القاضى والضعيف وصى الام ووصى الاح
وصى العم ونحوهم فحكم الوصى الضعيف على الصغير حكم الوصى القوي على الكبير والغايب
بيح منقولات الصغير ما ورثه من امه او عمه لانه قائم مقام الام والاخر والعم لهم

والعم لهم ولاية المفظ: ون التصرفات قال وانما ملك الوصى الضعيف هذا القدر من التصرف
عند عدم الوصى القوي ما حال وجود الوصى القوي لا ملك التصرف في مال الصغير اصلا وفي هذه
القوة ليس للوصى الضعيف سوى المام على ما يحل موصيه كسفيد الوصيه وقصا الدين و
نحوها وبيان مراتب الامساك في سائر الوصايا وذكر في الذخيرة ولا يجوز قسمة الملك
على ابيه للمرد ولا يجوز قسمة المتقط على التقي كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمة الوصى بين الصغيرين
كما لا يجوز بيعه مال احدهما من الاخر خلاف الاجازة اذا قام مال الاولاد الصغار بينهم
يجوز كالبيع مال الصغار ولادة الصغار من البعض والحيل في ذلك الوصيان بيع حصه احد
الصغير كذا مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري
حصته الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير وانما جازت هذه القسمة لانها جرت بين اثنين
بين المشتري وبين الوصى اذا قام مال مشترك بينهما وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان
لصغير فيها منفعة طاهر عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز ولو كان للصغير
منفعة طاهر ويجوز للاب ان يقاسم ماله مشترك بينهما وبين الصغير وان لم يكن فيه منفعة
طاهر هكنا ذكر في الذخيرة وذكر شرح الاسلام ابو بكر رحمه الله في شرح الاصل اذا قسم الوصى
التركة وعزل لكل واحد نصيبه هذا اربع مسائل احدها ان يكون الورثة كلهم صغارا ليس
فيهم كسوف قسم الوصى وعزل حصته كل واحد منهم فانه لا يجوز هذه القسمة حتى لو هلك نصيب
احدهم بعد القسمة فانه هلك على الشريك وما بقي بقى على الشريك لان الوصى تولى القسمة من
الحائرين وانه لا يجوز لان القسمة معنى البيع والشراء فعتى الشراء ولو اسرى مال احد
الصغيرين للصغير الاخر لا يجوز لانه ولي الشراء من الحائرين والاب لو فعل ذلك يجوز على اقربنا
والحيلة في ذلك ما بينا انه بيع الوصى حصته احد الصغيرين متاعا من رجل اذا كان الوارث
اثنين ثم يقاسم مع المشتري حصته الصغير الذي لم يبع نصيبه لم يشتري حصته الصغير الذي
باع نصيبه هذا اذا كان الصغير اثنين واما الوارث لا غيرا ما اذا كان الوارث ثلاثة وع
متعاد فالحيلة احدا من ابناء ان يبيع حصته الصغيرين من رجل مشاعا ولا يبيع حصته
ثم يقاسم حصته الصغير الذي لم يبع نصيبه مع المشتري ويكون جاز لان القسمة جرت بين
اثنين في حصته الصغير الذي لم يبع وصى المشتري والوصى ثم يشتري حصته كل واحد من
الصغيرين منفردا ولا يكفي ان يبيع حصته واحد من الصغار ثم يقاسم لان القسمة بين
الصغيرين انما يتولاها الوصى لا غير وانه لا يجوز والوجه الاخر من الحيلة ان يبيع جميع
التركة من رجل ثم يشتري حصته كل واحد من الصغار منفردا من المشتري والمسئلة الثانية
ان يكون الورثة صغارا وكبارا وكبار غيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته ايضا
لان الكبار اذا كانوا غيبا فله ولاية القسمة على الكبار في المردون كما كان له ولاية لبيع

واذا كان له ولاية التهمة في العروص على الكبار يصار كان الكل صفار واذا كان الكل صفرا
فما لم يجوز لانه تولى التهمة من الجانبين فكذا هذا وما قسمته في العقار فبالملء على كبار
لانه لا يبيع العقار على الكبار حال غيبتهم فكذا لا يلى القسمة والثالثة اذا كانا صفرا وكبلا
فمولى نصيب الكبار وهم حضور ودفعه اليهم ومولى نصيب الصفار جملة ولم يبرز نصيب
واحد من الصفار جاز لان التهمة لم تجز بين الصغير والصغير حتى يكون الوصي متوليا
التهمة من الجانبين وانما جرت القسمة بين الكبار والصفار فيكون هن قسمه جرت بين
اسين والرابعة اذا مولى نصيب كل واحد من الصفار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة
والكل فاسد لان القسمة بين الكبار والصفار ان جرت بين اثنين فالقسمة فيها بين
الصفار وجدت من الواحد فلم تجز القسمة في حق الصفار واذا لم تجز في حق الصفار لا تجوز
في حق الكبار لان من الحكم القسمة انما متى جازت عين حق بعض الشركاء عن البعض ولم يجد
ذلك في هذه القسمة فاما اذا وقع الى الكبار نصيبهم وامسك حصص الصفار جملة فيموتون
ثم قسم حصص الصفار فيما بينهم فالقسمة بين الصفار والكبار صحيحة لانها جرت بين اسين
بين الكبير والوصي والقسمة بين الصفار لا تجوز لان الوصي تولى القسمة من نظام اسين
ففسدت القسمة الثانية وثيب الاول صحيحة وذكر في الذخيرة وان كان فيهم صغير وكبير
حاضر وكبير غائب فمولى الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير وقاسم الكبير المتأخر
فمولى قوله في حيفه رحمة جازت قسمته في العقار والعروص وعلى قوله ما تجوز في العقار
ولا تجوز في العروص كما في البيع واذا قسم الوصيان للمال فاذا احدهما نصيب بعض الورثة
واحد الاخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب احدهما فاقسم الاخر الورثة لا
يجوز عندهم خلافا لابن يوسف رحمة واذا نصب القاضى وصيا لليتيم في كل شئ فمولى
في العقار والعروص جاز لان وصي القاضى ملك بيع ما لليتيم اى شئ كان فكذا يملك القسمة
وهذا اذا جملة القاضى وصيا في كل شئ فاما اذا جملة وصيا في النفقة وفي خطا شئ يمينه
لم تجز قسمته لانه لا يملك بيع ماله اذا فرض القاضى اليه املا حاصلا فكذا لا يملك القسمة وهذا
مخلاف وصي الاجاذا اوصى اليه في نوع بصير وصيا في انواع كلها والقاضى لو جملة وصيا
في نوع لا يصير وصيا في انواع كلها المكيل والموزون اذا كان بين حاضر وغائب ابين
بالغ وصي فاخذ البائع او الحاضر نصيبه فاغنا ينفذ قسمته من غير خصم بشرط سلامة
نصيب الصغير والغائب حتى لو ملك ما بقى قبل ان يصل الى الغائب كان الهلاك عليه ما حكم ذلك
عن كتاب القسمة هذه الجملة مذكورة في قسمه الذخيرة البرهانية ذكر في وصايا المسقى ترك
ابنا صغيرا وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير حتى ما به درهم من
الالف نفقة مثله وليس بوصي قال انه متطوع ولو كان الميت ترك طامارا او ثرا فافهم

فالجد الكبير والصغير والابن الشوب فلبه السيم استخسنت ان لا يكون على الكبير ضمان
في شئ من ذلك ذكر في الاصل للورثة الكبير اذا انفق على الصغير من التركة يضمن نصف
ماله قيل التهمة لا ما بقى وقت يعنى ما انفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان انفق
على الصغير مات وترك اسين كبيرا وصغيرا فصر في الكبير بعض التركة الى حاج الصغير
يضمن لانه لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضى في باب ما يكون اقاربا من الدعوى
من فتاوى رشيد الدين وفي وصايا شرح الطحاوى احد الورثة اذا قبض جميع التركة
فهلك في يد من غير حباية وجباية فان كان على الميت دين وفي الورثة صغير لا يضمن
وان لم يكن دين والورثة كبار يضمن حصص الباقيين اذا ادعى احد المتقاسمين دينا في التركة بعد
القسمة مع دعواه لانه لا تلتا قسرا لان الدين يتعلق بالحق والقسمة تصادق بالسوة ولو ادعى
بينا ياي سبب كان لا تسع دعواه لالتا قسرا فان الاقدام على القسمة اعتراخ يكون
المقوم مشركا ولو ادعى جدم وصية لابنه الصغير بالثالث بعد القسمة لا تسع دعواه
لما يتنا ولا نه شاع في نفق ما تم من جهته وهو القسمة لكن لا يبطل حق الصغير في التركة
له ولا به الا بطل في طلبه الابن بعد البلوغ وهذا بخلاف ما اذا اودت ثلثه دارا ومن
احصم عن ابن ما قسمتها ثم ادعى الاب انه اشترى نصيب ابنه في حياته ونفذ القسمة
داوام السنة يجوز ولا يبطل القسمة لان القسمة ودعت برضاء سوا شركا كان صفرا وارثا
فلم يكن ساعدا في نفق ما تم في قسمة الهداية ذكر في قسمه الملتقط اهل قريه قرهم المظان
او كانت الغرامة لتحسين الموالهم فعلى قدر ما ملاكهم وان كان لتحسين الورس فعلى عدد
الورس ولا يدخل النساء والعسان وفي نوادر بعض الكبار الجادى رحمة سئل عن
رجل مات غايبا عن بلد وترك مالا وترك اثنين وبنات صفرا وكبارا ورثت القسمة
وجها وصيا الميت قال لا يستلزمون القسمة الا ان باو القاضى في نصيب الصفار وصيا
فاذا نصب لهم وصيا قسموا وان كان الكبار غيبا والمصور يريدون القسمة لا يستلزمون
حتى بانوا القاضى في نصيب الصفار وصيا والكبار الغيب وكذا اذا فعلوا ذلك قسموا وفي
الفتاوى جوي قرأه بالغ وقاسم الوصي ثم ادعى انه غير بالغ فان كان موافقا جازت
قسمته ولم يقبل قوله ان كان غير بالغ وان لم يكن موافقا ويعلم ان مثله لا يحتل لم يجوز
قسمته ولم يقبل انه بالغ وهذه المسئلة مدسنة ان عدداى عشرة سنة يشترط شرط
اخر لصحة الاقاراد وهو ان لا يكون بحال لا يحتل مثله في قسمه فتاوى الفضلى وقد ذكرنا
في المطلاق والبيوع وفي قسمه فتاوى ابيه عمر قد رجل مات وترك امرا بيا حبل و
اداد وقسمه التركة فهما علي وجهين اما ان كانت اولاده قومه او لم يكن في قومه
الاول سطر ليع القسمة من علم وفي الوجه الثاني لان فيه تاخيرا ومتى قسم اى قدر

يرتفع قال ابو حنيفة رحمه الله توقف للول بصيب ابنة نسين وقال محمد رحمه الله
ميراث ابنتين وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وعن ابى يوسف رحمه الله توقف ميراث
ابن واحد وعليه الفتوى وفي نسخة المستق دار من ورثة صفاد وكبار فاقسموا بغير
امر القاضى ولا وصى ثم باع الكبار حصتهم وحصته الصغير معه ثم دفعوا الى القاضي فابطل
البيع ثم كسر الصغير فاجاز تلك القصة لا يجوز من قبل ان ابطل القاضي بيع الكبار وبطل
القصة وذكر في وصايا النوازل يصير عن شربن الولد في من ترك ورثة صفارا او
كبارا يبيع الكبار ان ياكلوا ويقتلوا حتى يرضوا عن ابائهم اذا مات وتركوا نصيبا
او ابن كبرى للكبير وان ما كل من المال بقدر نصيبه عما كمال ويورث ويسكن الدار
وان كان لليت شيئا كثير لا يسمعه ان يدع شيئا ليأكل وعن شربن الولد لو كان
عليه دين الف درهم وترك ما لا كثيرا يبيع للواحد ان ياكل وبطل الحادية اذا كان
في غيره وقال الدين قال نعم وما لفت احدا ان مع عن ذلك في وصايا النوازل
في مسائل الشفعة قال محمد رحمه الله فالاصل الصغير والكبير استحقاق الشفعة سواء
والحل في استحقاق الشفعة والكبير سواء وان وضعت لاهل من ستة اشهر مند وقع الشرا
فله الشفعة وان جازت به لسته اشهر فصاعدا مند وقع الشرا فانه لا شفعة له الا ان يكون
ابو قدمات قبل البيع ودخل الحبل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جازت بالولد لستانه
فصاعدا ثم اذا وجبت الشفعة للصغير والذي يقوم بالحلب والاختد من قام مقامه
شرطا في استيفاء حقوقه وهو وان لم يرضى عنه ثم جده ابوابه ثم وصى الجدة وصى
نفسه القاضى فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعته اذا ادرك قادا ادرك وقد ثبت
له خيار البلوغ والشفعة فاخذ رد المكاح او طلب الشفعة فايهما كان او لا يجوز وبطل
الثاني والحيلة في ذلك ان تقول طلبتها الشفعة والحياة واذا كان له احد من هؤلاء وترك طلب
الشفعة مع الامكان بطلب الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول
ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم
الشفعة اذا سلم الاجا والوصى ومن يمنعا حاشته الصغير مع تسليمه عند ابى حنيفة و
ابى يوسف رحمه الله حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان ياخذها بالشفعة وتسليم الاجا و
الوصى شفعه الصغير مع عن ابى حنيفة رحمه الله وان كان في مجلس القضاء وفي غير مجلس
القضاء خلافا تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عن ابى حنيفة رحمه الله اذا اشترى دارا
لابنه الصغير والاجا شفعها كان للاب ان ياخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاجا
مالا لبنة لنفسه فمكيف يقول قالوا يقولوا شريتها واخذتها بالشفعة ولو كان مكان الاجا
وصى ذكره من الائمة السرخسي رحمه الله هذا المسئلة فاقول باب تسليم الشفعة ولم شج

52 ولم شج في الجواب ذكر الصدق الشريد في وصاياه وشوش الجواب والجواب الشج انه ان
كان في اخذ الوصى هذه الدار بالشفعة منفعه للصغير بان وقع شرا الدار بغير ابى يوسف
كانت قيمه الدار ثلث عشرة وقد اشترى الوصى باخذ عشرة فان العين الصغير يتحلل من الوصى
في تصرفه مع الاجا بنو ياخذ الوصى بالشفعة بوقوع ذلك العين فاد كان له حاله من مكان
اخذ الوصى بالشفعة شفعها في حق الصغير وكان للوصى ان ياخذ الدار بالشفعة على قياسي
قول ابى حنيفة واحدى الرطيتين عن ابى يوسف رحمه الله كما في شرا الوصى شيئا من مال
الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصى هذه الدار بالشفعة منفعه في حق الصغير بان وقع
الشرا للصغير على القصة لا يكون للوصى الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصى ان يشتري شيئا
من مال الصدم لنفسه مثل القصة بالاتفاق ومتى كان للوصى ولاية الاخذ فيقولوا ستون عقلت
الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب فيما عن الصغير في اخذ الوصى منه بالشفعة ويسلم
التمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصى في خفاوى ابى الليث رحمه الله وفي فتاوى هو الفقيه ابى
بكر واشترى لابنه الصغير دارا لابى شعيم بالادب ياخذ بالشفعة مالم يذكر لابن او ينسب اليه
خصا عنه قال الفقيه ابى الليث رحمه الله هذا الجواب في الوصى اما الاب فيهاخذ وعن شداد
الوصى يشهد على طلب الشفعة ثم يتوكف حتى تبطل العبي ولو كان العبي شفعه اذا اشترى
لا يشهد ولا يطلب الشفعة حتى يتوكف العبي اشترى الاب اذا وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
الاجا الشفعة للصغير حتى لو بلغ الصغير فليس الذي بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب
دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا يبطل شفعه الصغير
حتى لو بلغ الصغير كان له ان ياخذها ذكره في الجمله ضمن الائمة السرخسي رحمه الله في باب
تسليم الشفعة وهكذا ذكر القدرى في شرحه واحاله الى نوادر ابى حنيفة رحمه الله فاما الوصى
اذا اشترى دارا لنفسه او باع دارا له والوصى شفعها فلم يطلب الوصى شفعته فالتيم على
شفعته اذا بلغ وفي نوادر هشام قال قلت لمحمد رحمه الله ما تقول في رجل اشترى دارا
لنفسه او باع دارا له والعبي شفعها فلم يطلب الوصى الشفعة فالتيم على شفعته اذا
بلغ وفي نوادر هشام قال قلت لمحمد رحمه الله ما تقول في رجل اشترى دارا وابنه الصغير
شفعها فلم يطلب الشفعة قال اما في قياسي قول ابى حنيفة رحمه الله فلا شفعة للصغير و
اما في الوصى فهو على شفعته ويجب ان يكون الجواب في سوا الاجا دارا لنفسه وابنه الصغير
شفعها على التتميل ان لم يكن العبي في هذا الاخذ ضروريا وقع شرا الاجا الدار مثل
القيمة او باكثر مقدما سغان الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان
للصغير في هذا الاخذ ضروريا وقع شرا الاجا باكثر من القيمة مقدرا ما يتخاين
الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ ذكره ضمن الائمة السرخسي رحمه الله في باب تسليم الشفعة

رجل اشترى داما بأكث من قوتها وصغير شفيها فلم الاب شفيها ليصبح تسليده عندهم جميعا
 هو الصبي وبقي الصبي على حقه اذا بالغ وبجبان يكون الجواب في الوصي اذا اشترى دار لنفسه
 والصغير شفيها فلم يطلب حتى بالغ الصبي على التتميل ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالشفعة
 منفة فلا شفعة للصغير اذا بالغ عندي حينئذ واحدة الروايتين عن ابوي سفارهما
 الله لان الوصي لو اشترى من مال نفسه شي للصغير وللصغير فيه شفعة طاهره بان
 عندي حينئذ رحمه الله فكاذ الوصي يتمكن من الاخذ فكان سكوتها مبطلا لشفعة وان
 لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة شفعة طاهره كان له الشفعة اذا بالغ بالاتفاق لان
 الوصي لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه بالاتفاق فلا يكون سكوتها ولو كان الوصي باع الدار
 وباقي لئله محاله فالصغير على شفعة ما اذا بالغ بالاتفاق كما في الاب اذا قال الاب والوصي
 اشترى هذه الدار بالف درهم للصغير فقال له السبع اواسه فانك اشترىته بخمس
 ما به نصدقه فانه لا يصدق ويأخذ الدار بالف درهم حتى يقيم البينة على الشراكم
 ما به هذه الحجة في شفعة الصغير وذكر في الفتاوى الصغرى اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم
 فادس الى الشري رسولاً صبياً او عبداً او فاسقا او كتب اليه كتابا نكت ولم يطلب
 كان سليما وان اخبر فضولي من بلقاء نفسه فكت ولم يطلب كانت المسيلة على اختلاف
 الموقوف مندي حينئذ رحمه الله بشرط العدد والعدالة وعندها لا ورايت في شفعة
 السقي اذا اخبر الشفيح بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في شفعة الغنم والخير كالاختلاف
 فيما اذا اخبر المولى بحايه مبدع فاعتقه وفي شفعة الهداية واذا بالغ الشفيح بيع الدار لم يجب
 عليه الا شهادته حتى يحبره رجلان او رجل وامرأتان عن ابني حينئذ في رواية الحسن عنه
 حتى يحبر رجلان عدلان والا قل اشهد وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يحبان يشهد
 اذا اخبره واحد هو كان او عبداً مسلماً كان او امواة اذا كان الجور حقا كالاختلاف في عزل
 الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا اخبر بحايه مبدع فاعتقه والبكاذ اخبر بالبيع
 فكت والذي سلم في دار الجور اذا اخبر بالخروج وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى
 الاب لنفسه ولو له الصغير شفيها فليس للصبي اذا بالغ ان يأخذها بالسنة ولو باع
 الاب داره ولو له الصغير شفيها كان للصغير ان يأخذها بالشفعة اذا بالغ ورايت
 في شفعة السقي رجل اشترى داما لابنه الصغير وقبضها ثم اختلف هو والشفيح في الثمن
 قال محمد رحمه الله لا يحلف الوالد لان الشفعة ليست من البيع انما هي من حصة الميراث
 والوكيل انما ينفذ في البيع فعلى الوكيل مير ومير ايضا مولى طلب شفعة فعمله القاضي
 ومير فكت الوصي من طلب الشفعة شهرا قال سبط الشفعة الصبي وفي شفعة الجاهل
 في الفتاوى اذا بيعت الدار بأكث من ثمن المثلغب فاحشا والشفيع صبي لا تثب الشفعة

في رواية محمد بن احمد

الشفعة حقان الاب والوصي اذا باع دار اليتيم والوصي شفيها فلا شفعة له الا اذا باعها
 وكيل القاضى فلو وصى الشفعة والله اعلم في مسائل المضاربة ذكر محمد رحمه الله في الاصل والوصي
 من عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اعطى مالهم مضاربة قال ولا ادري كيف كان الشرط
 بينهما فعمل به في العراق وكان ياتي الحجاز وكان يقاسم عمر الوصي اذا كان المضاربة مشروعة
 واما دان القاضى له ولا يهدى دفع مال اليتيم مضاربة لانه تصرف نافع في حقه وذكر ايضا عن
 ابراهيم قال في الوصي يعطى مال اليتيم مضاربة وان شاء ابضعه وان شاء اتجره اي ذلك كان
 خير لليتيم فعلى ادا ان الوصي يملك دفع مال اليتيم مضاربة وبضاعة وتلك تجزئة
 بنفسه لان كل ذلك متوقف نافع في حق السهم اي ذلك كان خيرا له فعلى ذلك ان عثمان رضي
 عنه كان يعطى مال اليتيم متعارضة والمقارضة هي المضاربة ببلغة اهل الحجاز مشتقة من ارض
 وهو القطع لانه محتاج فيها الى قطع المسافة والى قطع طائفته من المال وتسلية الى المضاربة
 وعن علي رضي الله عنه انه كان يعطى مال اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه الله في الاصل والوصي
 ان تجوز في مال السهم وان يدفعه مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع ويشارك
 واذا لم يشهد الوصي انه عمل مضاربة كان ما اشترى كله للورثة لان الوصي يدعي استحقاق
 بعض الروح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فالم سبب الشرط عند القاضي
 لا يعطى له شيء من الروح وفي سماع شرح المحامدي ولا بأس بالوصي ان تجوز مال اليتيم ولا تخاف
 عليه ان امسك في ذلك وفي باب المصراة من بيعه ولا يجب ان يسافر بمال الصغير في
 الصغيرة وله ان يدفع مضاربة وله ان يدفع بضاعة وله ان يوكل بالبيع والشرا والاب
 والاستيجار ولما ان يودع وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه ويشتري ان يشهد على
 ذلك عند لا يتداول ولم يشهد بحمل له الروح فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضى لا يصدق
 وكذا اذا شاد كوراس ماله اهل من مال الصغير فان اشهد يكون الروح بينهما على الشرط
 وان لم يشهد بحمل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضى لا يصدق وبحمل الروح على قدر ما
 وكذلك هذا كله في الوصي وذكر في موضع اخر من بيع شرح المحامدي ولو تصرف الاب والوصي
 في مال السهم فله الروح ثم قال كتب مضاربة لا يكون له من الروح شيء الا ان يشهد عند التصرف انه
 يتصرف بالمضاربة وهذا في التصرف لا يصدق القاضى في ذلك فاما فاسده وبين الله تعالى
 عمل له الروح وان لم يشهد عليه وقد مر اكثر هذه المسائل في مال البيع ذكر محمد رحمه الله في آخر
 باب حايه العبد والحامه عليه من المضاربة بالنصف او اقل او بأكث فمير جاز لانه تصرف
 نافع وكذلك الوصي لانه بمنزلة الاب ولا يقال ان هذا بمنزلة بيع شفعة للصبي وانه لا يملك بيع
 ماله لصبي مثل القيمة على قول الكل وباقل من قيمته على الخلاف فلذا لا يملك بيع شفعة لانه لا يملك هذا
 ليس ببيع المنة بل هو شراك وانه مملوك لشركه غيره في ماله فلان مملوكا شراك نفسه ومعا نفع

كان اولي وفي ما يا غريب الرواية ومجموع النوازل اذ اخرج الوصي فيما لليتيم فتاخذت من اية
ولي في الروح حصة قال لا يصدق والروح لليتيم وان تولى المال لم يضمن وقد من في البيع قال ابو
احنا لا ب ما لابنه الصغير مضاربة بالنقد من اجل ان يعمل فيه الابن وعمل فيه الاب
ورح فالروح بين وجه المال والاب نفسان ولا شيء الابن من ذلك لانه احل المال مضاربة لنفسه
حيث شرط عمل نفسه لكن قد ان يكون الروح الحاصل فيه لابنه وهذا قصد بالمال لانه لا يستحق
الروح الاموالا وعمل وقد عدم ولو كان مثله يبيع ويشترى فاحذر الاب على ان يشترى
به العلامة ويبيع والروح نفسان فالضاربة جائز والروح بين وجه المال والابن نفسان
لانه قصر في نافع في حقه وكذلك عمل فيه الاب للابن بامر لان عمله كعمله اذا امر بذلك
وصح امر به ولعمل فيه بغير امر فهو ضامن المال فانه عمل في مال الاجنبي ولم يرض الاجنبي
لعمله وانما رضى بعمل ابنه فصار غاصبا فيكون الروح له ويتصدق به كما هو الحكم في الغصب ويجوز
في جميع ذلك بمنزلة الاب قال اذا دفع الصبي المادون له والعبد المادون له ما لا مضاربة
بالنقد او باقل ادراكا او اذما لا مضاربة كذلك فهو جائز والصبي المحجور عليه لا يملك ذلك كما
لا يملك ساكن او انواع الجاهل ولو عمل به المضاربة فهو ضامن والروح له ويتصدق هذه الجملة في آخر
باب جنابة العبد من المضاربة من الاصل وذكر محمد الله في باب عمل رجل المال مع المضاربين كتاب
للمضاربة واذا دفع الرجل مال لابنه الصغير مضاربة على ان يعمل الاب معه بالمال على ما رتبته
تعالى منه فللمضارب ثلثه وللابن ثلثه وللاب ثلثه فهو جائز على الشرط وكذلك وهو الاجل ان
هذا في الحقيقة دفع ما الى نفسه والاجنبي مضاربة ولودخ كله الى نفسه مضاربة جاذبا
دخ الاجنبي جاذبا اذا دفع بعضا الى نفسه وبعضا الى غيره جاذبا ايضا وهذا لا تصرفات الا بطهته
لصغيره كما يترق اليه فساد دفعه كدفع الصغير وشرطه كشرطه ويشترط الخلية من قبل
الصبي لان رجل المال هو وقد تحقق ولو شرط عمل الصبي مع المضاربة كانت المضاربة فاسدة وكل
بالتحلية واذا فسدت فاجر مثل عمل المضارب في مال الابن يوده الابن لان العمل ووجه له وفي
فتا وحكام القاضين لهم من الدين ولو شرط رجل المال عمل نفسه مع المضارب لا يصح المضاربة
وذلك كالاجابة والوجه اذا وقع ما للصغير مضاربة وشرط عمل الصغير مع المضارب لا يجوز فائدة
واذا لم يكن العاود ملكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد من يجوز ان ياخذ المال
مضاربة بنفسه وذلك كالاجابة والوجه اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب
يجزى من الروح جازية للمضاربة وان كان العاقد من لا يجوز ان ياخذ المال مضاربة بشرط
عمل نفسه مع المضارب فيضاد المضاربة وذلك كما اذا دفع المال مضاربة وشرط
عمله مع المضارب فان شرط المادون له عمل مولا فان لم يكن عليه دين والمضاربة فاسدة
وان كان عليه دين جازت المضاربة عند ابن خنيفة رحمه الله تعالى على الاختلاف المعروف

المعروف ذكر السيد الامام الاجل ابو القاسم رحمه الله في وصايا الملتقط قال ابو نصر لا ارى
لوصي هذا الزمان ان ياخذ مال يتيم مضاربة ولا لقيم وقطان يوزع ارضه الوقف ولو دفع
الى جوي ما لا مضاربة وهو في ما اذن له فذهب ليتصرف فيه فكذلك في الطريق يجب ان يبيع على الله
رجل المال في مضاربة الاصل وقد كنت في ما الى الضمان من خوايب الى الفضل الكرماني رحمه الله
في سائل المزارعة ذكر شيخ الاسلام على الاستجابي رحمه الله في شرح كتاب الوديعة في اشأ
سئل ابدع الصبي مائة عليه لا وخيفه ومحمد رحمه الله ان من دفع الى جوي مائة مائة
على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة فاسدة والودع كله للصبي ولا يضمن نفق البذر
لان النقصان حصل بتسليط رجل الارض ذكر محمد رحمه الله في بيان مزارعة الصبي والعبد
من مزارعة المبسوط واذا دفع الجرا الى الصبي المحجور عليه او الى العبد المحجور عليه ارشاد بزر
مزارعة بالنصف سنة هذه فروعها فخرج الزرع وسلم العامل من العمل فللمخرج بينهما على ان
لانه اذا سلم العبد والصبي مائة هذا العقد في عاصمة فانما يحتمل في حقها فيسند احسانا
ولو مات العبد في عمل الزرع بعد ما استحصل الزرع فصاحب الارض والعبد مائة من ثمنه سوا
هلك بسبب العلة ولا بسبب العمل لانه لما دفع اليه مائة وارضا ليعمل له بنصف المخرج ما يستهلك
له في عمل وقع لصاحب البذر فيما رغبه به والعبد يضمن بالنقص سوا ما في العمل الذي كسبه
فيه او بغيره والمخرج يكون كله لصاحب الارض طيب له لانه لما ضمن قيمه العبد ملكه الضمان
من وقت الاستعمال فحين ان ما حصل كسبه منه فيكون له او يقال بان الدفع والشرط حتى
لم يبيع بالمخرج على ملكه وان مات الصبي الجور من عمل المزارعة بعد ما استحصل الزرع فخرج
بينهما على ما شرط طيب لهما لان هذا تصرف في مائة في حق الصبي وقصر في حق الصبي المحجور عليه
ما هو منها نافع محض سدد وعلى عاقله صاحب الارض ديه الصبي لان غصبه ان لم يتحقق
ولكن قد سبب لفسده على معقوله لولا استواله في هذا العمل ما مات مدول قاتلا وتقديره ان
التسبب على التلف ينزل منزله المباشر اذا كان متعديا فيه في حق وجوب الضمان على ما عرف
في كتاب الدماء ولو مات خفافته لم يضمن لانه لا تسبب في حقه ونصيبه من الزرع ولو شئ
لانه لا عليك كسبه باذا الضمان وكذلك الحكم في المعاملة في الشجر والاول كان البذر من
العبد والصبي خارج للمخرج للعامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غير وعليها
مرد من قبل لان المزارعة مع الصبي المحجور عليه والعبد المحجور عليه لا يبيع اذا كان البذر من
قبله لان شيء من الخارج لو صار لرب الارض انما صار بشرطها وشرطها لا يبيع ولا شيء
لرب الارض من نقصان الارض لان هذا استهلاك بتسليطه فاذا اعتق العبد وج عليه
نحو الارض ما جرم مثل ارضه ولا يرجع على الصبي في شيء اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد
والصبي ولو مات العبد والصبي لا يضمن رب الارض شيئا لانها عملا لا نفسها فلا يتحقق

فيه الغصب ولا التسيب على الثلث ولهذا قال ابو داود عبد مجود عليه اسعد هذه
الجموع وانفق الثلث لاكل او قال لنا كل فمعد فستطع يضمن قننه العبد وديه الصبي لانه
استعمل في عمل نفسه ولو قال لنا كل انت لا يضمن لان الصبي والعبد عمل لنفسه فلا يصير
الامر مستوحدا اياها وان كانت الارض لم يخرج شيئا لم يلزم دية الارض فمجان سديها
ولا غيره قال والصبي الماذون له والعبد الماذون له في الجحار بمنزله الحر في المزارعة فلو
زارع العبد او الصبي انسانا فلم يزرع حتى يجوع عليه المولى والولى فيجتمعا كان للوا السالح
ان تمتع من المضي على المزارعة فكان لمولى العبد والولى ان يمنح العبد والصبي منه وحققا
لم يكن للحر البالغ ان تمتع من المضي ليس للمولى والولى ان يمنح ثم اذا با شر الحر نفسه
ان كان البند من قبله له ان تمتع وان كان البند من قبل العامل ليس له ان تمتع لانه لا يملك
فيه فلا يبطل ذلك المقتدر نحو المولى على عرق وكذا الصبي الحر جوع عليه ابره وقصته وكذا المولى
هذا فانما جوع على العبد الماذون له والصبي الماذون له فلو لم يجوع عليه ولكنه نهاه او نهى زاده
عن العمل بعد المقتدر او نهى عن العمل قبل المقتدر كان نهييه باطلا لهما ان يقتدرا ولا بد لان هذا
مجرى خاص ورد على اذن عام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون قاعا محسنا ولا يعمل المحذور
مع قيام دليل الاطلاق قالوا اذا اشترى الصبي للتاجرا رضاء ثم جوع عليه ابره وودفرا
الاجر بالانفس يزرعها يذن وعمله فعل على ذلك والحارح للعامل وعليه نقصان الارض
وان لم يكن في الارض نقصان كان الحارح بينهما على الشرط استحسانا لما ذكرنا ان صرف
الصبي اذا لم يكن فيه نقصان مكمودا فمجانا ولو كان البند من قبل الدارح كان الحارح
للعامل وعليه عزم البند في الوجهين يفيق سوا كان في الارض نقصان او لم يكن ونعم
نقصان الارض مع ضمان البند ان كان فيه نقصان وكذلك لو لم يخرج الارض شيئا لان الضرر
هنا انه وهو لاف مال للصبي لامر موهوم قديكون وقد لا يكون فلم يحكم سفاذه في الوجهين
ثم الحارح يكون كله للعامل لاذن دفع الصبي لم يمنح فصار قاسما ارضه وبذره فيضمن قيمة
بذره ونقصان ارضه ان كان هذه الحلة في مزارعة البسوط وفي مزارعة فتاوى التلخي الامام
طهيو الذين رحمة الله الصبي الماذون له اذا دعه واخذ الخيل معاملة بشرطها فذلك
جائز وكذلك العبد الماذون له فان جوع عليه المولى والولى فالعامله على حالها سوا كان
لجور قبل العمل او بعد وفي متفرقات مزارعات فتاويه واذا مات الرجل وترك اولاد
استغذا فكبارا او امراء والاولاد انكبار من هذه المراه اعمى امراه اخرى لهذا الميت قبل
الاولاد على الخراشه وذرعه في ارض مشتركه او في ارض الغير بالاكاف كما هو المودع بين
الناس وهو لا الاولاد كلهم في عيال المراه يتعاهدوا لهم وهم يزرعون ويحسون
الغلات يكون مشترك بين المراه والاولاد او يكون خاصة للراعي من هذه المسئلة

55 السئلة كانت واقعة الفتوى فانفتحت الاجوبه انهم ان ذرعوها من بدو مشترك بينهم فاذن
الباقي ان كانوا كبارا او باذن الوصي ان كان البعض مفادا كانت الغلات كلها على الشريك
وان ذرعوها بدوانهم كانت الغلات للراعيين ولم يذكروا في فتاويه انهم اذا ذرعوها من
بدو مشترك بينهم بغير اذن الوصي والباقي كيف الحكم فيه وسخا ان يكون للراعيين
لانهم غصبوا بدوا ذرعوها يكون الحارح لهم وفي الفتاوى الوصي اذا اخذ ارضه منهم مزارعة
ان كان البند من جهة اليتيم لا يجوز فان كان من جهة الوصي يجوز لانه لما جعل البند
على نفسه يصير مستاجرا ارضه اليتيم ببعض الحارح واجاز الوصي ارضه اليتيم من نفسه يجوز
ولربصل البند على اليتيم يصير اجزا لنفسه من اليتيم وانه لا يجوز ورايت في فتاوي ابي حنيفة
الكبير رحمه الله سيل من اسام لهم وصي ولهم ارضه للوصي ان اخذ ارضهم مزارعة قال
نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها غيره ويشهد عند عقد المزارعة انه ياخذها من ارضه
ورايت في وصايا السقوي بهذا اللفظ ولوان وصي اليتيم ذرع بدو اليتيم واشهد عند الزرع
انه ضامن للبند وقضا عليه وانه استاجرا ارضه من نفسه فان كان ذلك خير اليتيم
فان اجعل الزرع لليتيم وهو كوصي اشترى من مال اليتيم خادما فان كان اليتيم خير اليتيم
احوته وان كان الحارح خيرا لليتيم لم اجز شراة لنفسه وكذلك ان ذرع بدو نفسه
فان اشترى اليتيم فالقول قوله اما اذا ذرع بدو اليتيم في ارض اليتيم لم يبعد قانه ان يذره
وقد ذكرنا هذه السئلة على سبيل الاستقفا في فصل تصرفات الاب والوصي من كتاب
النفوس في سائل الرهن ذكر في رهن العبد ولورهن الصبي شيئا من غيره باذن
ابيه لا يجوز ذكر شيخ الاسلام يوهان الدين رحمه الله في رهن الهداية ويجوز للاب
ان يرهن بدين عليه عبدا لانه الصغير لانه يملك الايداع وهذا نظرا في حق الصبي منه
لان قيام الموثق بحفظه ابلغ خيفة الغرامة ولو هلك يملك مضمونا والوديعة
امانة والوصي عنزله الاب في هذا الباب لما بيناه وروى عن ابي يوسف وزفرهما
انه لا يجوز ذكربنها وهو القياس اعتبارا بحقيقة الايمان كما ذكر في الهداية وهكذا
ذكر شمس لامية التوضي رحمه الله في مسئلة رهن الوصي متاع اليتيم في وجه رواية
ابي يوسف رحمه الله في باب رهن الوصي والوالد من كتاب الرهن وسوى بين الاب والوصي
في ضمان ما يدين انفسهما من مال الصغير فكيف لا يكون لهما ان يوهناه وذكر مسددا
رحم الله الوصي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك جاز لان قضا
الاب دين نفسه من مال الصغير بمنزله بيع مال الصبي من نفسه والاب يملكه ذلك بشل
التمه والوصي لا يملكه الا اذا كان خير اليتيم قاله القدر الشرح حام الدين رحمه الله
في الفتاوى فتعذر ان في السئلة وايتمن ثم على ظاهر الرواية اذا جاز الرهن

يصير المرتقن مستوفيا منه لو هلك ويصير الابا والوصي موفيا له ويضمنه المصلي لانه
تقوى دينه بماله كذا ذكر في الهداية وذكر في الفتاوى واحاله الى الجامع الاصغر اذا رهن
متاع وله المصير بدين نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فهلك عند المرتقن فانما يضمن
الاب متقدا للدين لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن القيمة لان للاب ان يبيع مال ولد
مخلاف الوصي وفي المثلث اذا رهن متاع ولد بدين نفسه فهلك ضمن قدر الدين لا عور
ولو كان وصيا ضمن القيمة وفي ستقرات رهن الميراث ان الاب والوصي يضمنان متقدا للدين
اذا كانت القيمة اكبر من الدين لانه فيما زاد من مال الصغير ولها هذه الولاية ورايت
في بعض الشروح وان استدان الوصي على نفسه ورهن متاعا للدم في ذلك جاز وروى
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز وكذلك لو باعه في دينه بعد ما دهنه منه يجوز ويضمن
مثل الدين لليتيم وكذلك لو هلك الرهن في يد المرتقن يضمن مثل دينه لما قلنا وكذلك
الوالد في هذا وذكر في الهداية في هذه المسئلة وكذلك لو سطا على الاب والوصي المرتقن
على بيعه لانه وكيل بالبيع وهما يكتانه قالوا اصل هذه المسئلة البيع فان الاب او
الوصي اذا باع مال المصلي من غريم نفسه جاز ويقع المقامته ويضمنه المصلي عندهما وعند
ابي يوسف رحمه الله لا يقع المقامه والرهن في بيع البيع نظرا الى عاقبته من حيث وجوب
الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد لمسا جاز لا يضمن جاز لان الاب
لو نور شفعته انزل منزله شخصين واقعت عبادته مقام عبادتين في هذا العقد كما في بيعه
مال صغير من نفسه فتولى الرهن العقد ولو ارتهنه الوصي من نفسه او من هدين او رهن
عينا له نحو اليتيم عليه من اليتيم لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى الرهن في العقد في الرهن
كالا يتولاها في البيع وهو قاصر الشفقة فلا يبعد عن الحقيقة في حقه لما قاله الاب والوصي
من ابنه وعبد الذي ليس عليه دين بمنزله الوهن من نفسه بخلاف ابنه وعبد الذي
عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع من مولا لانه منهم فيه و
لا تهم في الرهن لان له حكما ولخلا اذا استأذن الوصي لليتيم في كسوته ولعامة فوهن
به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة جائز للحاجة والرهن يقع اتفاقا نحو ذلك لو
اتجر لليتيم فارتب اوله لان الاول له الحاجة تشييرا لما لا يتيتم فلا يجد بدا من الاتفا
والرهن لانه اتفاقا واستيفاء واذا رهن الاب متاعا انه الصغير فادرك الابن ليس الابن
ان يستوده حتى يضيي الدين لوقوعه لازما من حاسبه او تصرف الاب بمنزله تصرفه في
نفسه بعد البلوغ لقيام مقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه فقضاء الابن يرجع به في
مال الاب لانه مضطرب فيه كحاجة الى حيا ملكه فاشبهه بيع الرهن وكذلك اذا هلك قبل
ان يفتكه لان الاب يصير قاضيا دينه ماله قله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين

بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك المولد وكذلك
للجد والاب اذا لم يكن الاب او وصي الاب ولورهن الوصي متاع اليتيم في دين استدان
عليه وقبض المرتقن ثم استعاره الوصي بحاجة اليتيم فباع في يد الوصي فانه خرج من الرهن
وهلك من مال اليتيم لان فضل الوصي كسعله بنفسه بعد البلوغ والمال دين على الوصي و
معناه هو المطالب به ثم يرجع بذلك على المصلي لانه غير متعدي في هذه الاسعار اذ هي بحاجة
المصلي ولو استعار بحاجة نفسه ضمنه للمصلي لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال في
حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما دهنه فاستعمله بحاجة نفسه فهو هلك عنده والوصي
ضامن ليقضه لانه متعدي في حق المرتقن بالغصب والاستعمال وفي حق المصلي بالاستعمال في
حاجة نفسه فيتقوى به الدين ان كان قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اذا ما الى
المرتقن ولا يرجع على المصلي لانه وجب للمصلي عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالسقي
قصاصا وان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرتقن وادى الوارد من
مال المصلي ولو كانت قيمته اكبر من قدر الدين ادى قدر الدين للمصلي والفصل للمصلي
وان كان لم يحل الدين والقيمة رهن لانه ضامن للمصلي من سفوت حقه المحتوم فيكون
رهنا عنه ثم اذا حل لاهل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه ولما دهنه غصبه و
استعمله بحاجة الصغير حتى لو هلك فمده بضمته حتى المرتقن ولا يضمنه حتى الصغير لان
استعماله بحاجة الصغير ليس بتعد وكذا الاخذ لان له ولاية اخذ ما لليتيم ولهذا قال
في كتاب الاقوال والابا والوصي بغصب مال الصغير لا يضمنه شيء لانه لا يتصور غصبه لما
ان له ولاية الاخذ واذا هلك في دين يضمن المرتقن بدنه ان كان قد حل وان كان لم يحل
يكون رهنا عند المرتقن ثم اذا حل الدين باخذ دينه منه ويرجع الوصي على المصلي بذلك
لما ذكرناه من الجمل في رهن الهداية رجل رهن جارية فارصعت صبيا للمصلي لا يمسك
شيئا من دينه لان ابن الادمي فهو متقدم في رهن فتاوى قاضي خان ذكر محمد رحمه الله
في باب رهن الوصي والوالد من الاما اذا كان على ليت دين وله وصي فوهن الوصي يضمن
تركه الميت عند خرم من غوما يه لم يجز لان في الرهن اتفاقا من وجهه والوصي لا يكون تاسيل
من اتفاقا بمعنى الغرماء دون البعض قاله اذا اراد الوصي بدين ليت على رجل جاز
لانه من باب الاستيفاء والوصي سبيل من ذلك وكذلك لو اخذ المصلي باذن الوصي فوهن
وارتهن قال واذا كانت الورثة كبارا لم يكن للوصي ان يرهن من ماعهم شيئا وهذا على
وجه اما اذا كانت الورثة كلهم مفادا او كلهم كبارا او بعضهم مفادا وبعضهم كبارا او
الكبار جميعا او حضور الوهن بدين على الميت او بدين استدان عليهم او بدين استدان
على التركة في شراء طعام الوفي وكسوتهم وما يجزى بجواه اما ان كانت الورثة مفادا

جاء في الاحوال كلها العموم ولا مته عليهم وان كانوا كبارا ان كانوا حضورا في الاحوال كلها العقد الولاية اصلا وان
لا مته عليهم وان كانوا كبارا ان كانوا حضورا لا يجوز في الاحوال كلها العقد الولاية اصلا وان
كانوا عيا ان كان دين على ليت جاز ولم يذكر انه هل يمكن ان يكون دين عليهم والصحيح
انه لا يمكن لانه تصرف على الغائب ولا ولاية على الغائب ولو كانوا اصلا وكبارا ان كان
انكاد حضورا ملك دين على ليت هذا في حقيقته رحمه الله لانه المذهب عندنا ان الولاية
لما ثبت في بعض التركة ثبت في كل واحدة لا يصح لانه لا ولاية له على الكبار ومتى لم يصح في حق
الصغار لمكان الشيوع ولو كان الكبار غيبا صح في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل
هذا الموضع وان كان يدين عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء كان
الكبار حضورا او غيبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لانه استدان عليهم
باطله فكان الرهن في حرمه باطلا ومتى يطل في حق الكبار يطل في حق الصغار لمكان الشيوع
وكذلك يدين استدان على الصغار ولا يستبح الولاية في حق الصغار الولاية في حق الكبار
ولو كان الرهن يدين استدان في نفقة الرهن فالحق في جواب فيه كل جواب فيها اذا كان الرهن يدين
على الميت سواء كان هذا استدانه وقت الميت معقلا فيهما من ميانة تركته ولو رهن
الوارث الكبير شيئا من ماله على الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاتم الغريم
في ذلك بطل الرهن وبيع له فدسه لان فيه تخصيص غريم نفسه بذلك وانتهى عليك تخصيص
غريم الميت في كل ذلك لان لا يمكن تخصيص غريم نفسه كان اولى فان تصدق الوارث
دينه جاز الرهن واذا لم يكن دين فوهن الوارث الكبير شيئا من ماله ما لا نفقة على نفسه
اذا كان الحادث صغيرا ففعل ذلك الوصي جاز ولا شكل فالو رهن علمهم سلمه بالبيع كان
الميت باعها فملك في ايديهم وصار ثمنها دينا في مال الميت وليس له مال غير ما رهنه بالنفقة
فالرهن جائز والراهن ضامن لثمنه وهذا على وجهين اما ان ظهر في الشريعة ان كان حقا
او حدث دين لم يكن حقيقته بناء على سبب وجد في حال الحياة ان لم يولد دين في التركة بان
كان الميت باع عبدا من الشركه وقبضه منه فملكه ثم استحق العبد بعد موته ورجع المشتري
بثمنه في الشركه وقد رهن الوارث شيئا من اعيان التركة دين النفقة او نحو ذلك بطل الرهن
لان عندنا لا استحقاق تبين ان مال الخدم من الميت من الثمن اخذ بغير حق حين ان الضمان
واجب في التركة من وقت القبض السابق تبين ان الوارث رهن عينا من اعيان التركة
وقد رهن اخر من اخر ولو حدث دين من ماله على سبب باخر الميت وهو مسئلة الرويب
قاله لم يتبين ان الدين كان واجبا قبل الموت ولكن استحق المشتري الرجوع بالثمن عند
الرجوع بالغيب في التركة غير اننا اسندنا الى السبب السابق لانه لا يملكه في البيع بطريق
الفتح من الاصل وفي هذه الصورة لا يتبين ان الرهن بالحل المرابه عن الدين حقيقته

حقيقته لكن يجب تشمس اسناد الدين الى سببه السابق وتتمام هذا ينظر في هذا الباب بالحل
ان الوصي اذا رهن شيئا من مال اليتيم في نفقة السهم ثم استحق شيئا كان باعه الميت في البيع
في موات الميت باليمن فالرهن لا يجوز لان هذا لم ينزل دينا على الميت ولو رهن ما باعه الميت
بحسب جاز رهنه الوصي اذا استدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير ودينه شيئا للسهم
جاز لان في الرهن قضا الدين وهو ملك ذلك في ذواته بغير المشايخ وفي مختلفات النفقة الى
الميت رحمه الله الوصي اذا رهن مال الصغير يدين استدانه عليه لا يجوز ولو رهنه بدين
استدانه لنفسه يجوز وفي ذواته شيخ الاسلام يرهان الدين رحمه الله سيل عن رهنه عند
غيره محتمل واجاز لولده ان يتعلم منه القرآن ويتقاسمه فذهب الصبي به الى العلم ونسب عن
مناع هل يضر الصبي جابلا لانه ايداع الصبي وكان شيخ الاسلام علا الدين على ذلك بمن
الا يكون هذا ايداعا للصبي ويكون بمنزله ما اذا ائتمنه صبي هو في عياله لان تركه هناك استهلاك
وتضييع بخلاف ما اذا هلك في حاله الاستئصال وسيل شيخ الاسلام يرهان الدين رحمه الله
هل يمكن بيع عقار الصغير بغير اذنه ام لا اجاب ملكه وكان شيخ الاسلام علا الدين وغيره
من ائمه سمرقني على انه لا يمكن وقد ذكرناه في مسائل السح اذا كان العدل في باب الرهن عبدا
مخوفا عليه فان رهنه على يديه باذن مولاه جاز ويحقه العهدة اذا باع وان رهنه
بغير اذن مولاه جاز ببيعة ايضا ولا يلحقه العهدة وكذلك الصبي الحر الذي يملكه هو على
هذا ولو كان العدل صغيرا لا يعتقل او كبير لا يعتقل فعمل الرهن على يديه لم يجوز ولم يكن
رهنا ولم يكن قبضة قبضا فان كبر وعقل قبض الرهن جاز ببيعة وقبضه ينظر في الباب
الاول من رهن البسوة رهن هذا يابي في مسائل الكالسان شالله تعالى في مسائل
الصلح واذا كان الصبي دارا وعبد فادعى رجل فيه دعوى فصلحه ابره على شئ من
مال الصغير فربما على وجهين ان كان للدي بنته على رهنه وكان ما اخطاه الاب من مال
الصبي مثل حق المدعي واكثر منه قيمة مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز لانه بمنزلة البيع
ونحوه بيع الاب بمقدار نفقته او بزيادة قليلة تغابن الناس فيها ولو صاح على مال
نفسه لم يجز يبيع قليلا كان او كثيرا وان لم يكن للدي بنته لا يجوز ان يصالحه الا ان
يصالح من ماله نفسه ولو كان للصبي دين على رجل فصالحه الاب على ما اقليل فان لم
يكن له بينة والاخر منكر للدين جاز صلحه وان كان الدين ظاهرا بالبينة او بالقرابة
فان صلحه على محابا تغابن الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان حط مقدار ما لا يتغابن
الناس فيه لا يجوز وان كان الدين وجب بمعاقد الاب جاز صلحي على نفسه ويخفى
للان مقدار الدين هذا في حقيقته ويحمد رهنها الله وعندنا في يوسف رحمه الله لا يجوز
والجد والوصي في جميع ما ذكرنا كالا لاجل ولو كانت الودثة صغارا وكبارا ودعاهم في

وإنما صرح الوصي بقدر ما يتغابن الناس فيه جاز عند أبي خنيفة رحمه الله في نصيب
المغار والكبار جميعاً وعندنا لا يجوز في نصيب الكبار والأصغار وهو نصيب الاختلاف
في البيع ولو كانت الورثة كباراً لا يجوز صلح الوصي في شيء وإن كانوا غيباً جاز صلح الوصي
في المروضة ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غيره هو لا مثل وصي الأم والأخ والعم
على الصبي ولا عنه لأنهم لا يتكلمون ولا يتكلمون ببيعاً أو شراء إلا أن يكون ذلك في غير العقار
يمحون لأن لهم ولاية في غير العقار ببيعاً أو شراءً وإن كان يكون لهم هذا القدر إذا لم يكن له واحد
من ذكرنا أما إذا كان فلا يجوز هذا القدر أيضاً وقد قدروا في مسائل القسمة ولو كانت
الورثة كلهم مغاراً وأدعى رجل في دارهم دعوى فصل الحصة الوصية من أموالهم طرئاً فإن لم يكن له دعوى
بينه لا يجوز الصلح وإن كان له بينه جاز بمقدار ما يتغابن الناس فيه ولم يكن في الكتاب أن
البيعة قامت عند القاضي وعند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا يشك أن الوصي أن يبيع من
ذلك لأنه ظهر حق الدعوى في الدعوى ولو عرض الأب والوصي أن له شهوداً يشهدون على ذلك لعلم
بصلح فصاح من غير أن يشهد وعند القاضي هل يصح هذا الصلح اختلف متأخري في هذا ذكر
عن شاذل بن حكيم أنه كان يقول إذا ادعى رجل على رجل مبيعاً أو عتقاً أو دعوى وعرف الوصي ذلك بقرار
الميت أو بشهادة شهود أو بغيره كان له أن يقضي الدين وذكر عن خلف بن إسماعيل أن
يقول إن ثبتت هذه الأقاويل يقضي وإن كان بالشهادة فلا يقضي وروى عن عيسى بن أبيان
أنه لا يقضي في الوجهين فكذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب الاستحسان ما يروى بقوله خلف فإنه قال
إذا أقرب رجل عند رجل في قدام خنيفة من أبيك شيئاً فلا بد أن يأخذ منه ذلك الشيء إذا عاين به
لو شهد عنه الشهود أن هذا قد أخذ من أبيك شيئاً لا يجوز للأب أن يأخذ منه ما لم يبق القدر
وكذلك لو عاين الولي رجلاً قتل بورثته حل له قتله وإن شهد عنه الشهود لا يحل له قتله
لم يبق القدر في به كذا هذا والأصح في مسألة الصلح أن الأب والوصي لو عرضا صدق الشهود عندنا
فيما قالوا أو عرفناهم لشهودهم ولو شهدوا يقبل القاضى شهادتهم ببيع صلحه بمنزله الصلح ببدل
الشهادة ولو عرفناهم ليسوا ببدول ولا يشهدون ولو شهدوا ياتى صلحهم لا يبيع صلحه
قال ولا يجوز صلح الأم على الوصي وكذلك الأخ والعمة والعم والام والأخ والعمة
والحيوان لا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
يجوز صلح هؤلاء إذا لم يكن للميت أب أو وصيه أو جده أو أبيه أو وصيه أو وصي القاضى
وقدم الولي بالاب لا يجوز بالاب مادام الأب حياً فإذا مات تحولت الولاية إليه هذه
الحالة في صلح البسوط وكتبها من الشروح المتفرقة وإذا كان في الورثة مغار وكبار فصاح
الوصي الكبار والمغار من دعواهم على دارهم وقبضها الكبار وانفقوا على الكبار جمعهم
لم يجوز ذلك على القضاة لأنه ليس لهم ولاية القبض على المغار والمغار وإن يوجب جمعهم

بجمعهم على الوصي يرجع الوصي على الكبار لأنهم قبضوا على وجه الاستيغاف وكان مغاراً
عليهم في باب صلح الوالد الوصي من البسوط وفي بسوط السيد لا مأم أبي شجاع وأما صلح الأب
والوصي من الدين على ما لا يخفى من قوله الشاذل أن كان بغيره إذا قل ما يتغابن الناس في بيعه
وذكر فيه ومهايا الأب على الولد يبيع وفي الباب الأول من صلح الأصل رجلاً شترى داراً ما يحدها
مسجداً ثم ادعى رجل فيها دعوى فصل الحصة الذي بنى المسجد ودخل من بين أظهرهم المسجد
جاءه ذلك لربح الباع والدار ودفعها من ابن له صغيراً وغيره أو غيبة عاين حالها صلح منها
مع المدعى جاز لأن الباع أو الواهب يبيع في باب بعد البيع والرهبة وسطر عاين في باب
دعوى الصلح من فتاوى رشيد الدين رحمه الله أمارة المتوفى إذا صلح مع أبي الميت حدها
صغيراً ولا خربيه من الميراث وعن جميع الدهاوى والأخ البالغ قبل من نفسه بالأمانة
عن أخيه بالأذن الحكي وظهور أن الصلح مخير في حق الصغير مع ذلك لا بد من بيان التركة
لجواز أن في التركة نفوداً وديوناً فإن كان ديناً يبيع بماله الدين وإن كان نفوداً لا بد من بيان
بدل الصلح في المجلس في مسائل الوكالة ذكر محمد رحمه الله في وكاله الأصل الأب إذا وكل وكلاً
بيع ضياع الصبي ومات الأب بطلت الوكالة ذكر في وكاله الجامع الصغير رجل وكل بمثل المحجور
عليه يعقل السح والشرايع عبده فباع جاز وكانت العدة على الأمر وقال الشاذل في حقه
لا يجوز بيع الصبي المحجور عليه وإن كان عادلاً إذا صح عندنا يلزم العهد على الموكل كما في
الرسول والقاضى وأما من هم الصبي طان بلغ لا يلزمه تلك العهد والعبد إذا عتق لم يملك
العهد لأن المانع في حق الصبي حقه وحقه لا يزدل بالبيع وفي العبد حق المولى فقد زال
بالعتق وإن كان مادواً بها في الحمار جاز تصرفها والعهد عليها ومحمدان بذلك على الكل
وكذا ذكر القاضى لا مأم فتاوى الدين في شرح الجامع الصغير وفي وكاله الهداية وعن أبي يوسف
رحم الله أن الشترى إذا لم يعلم حال البالغ ثم علم أنه صبي أو عبده له خيار الفسخ لأنه دخل
في العتق على أن حقوقه يتعلق بالعاقبة فإن ظهر خلافه يبيع كما إذا عبر على عب وفي
وكاله الذخيرة إذا وكل صبياً ببيع عبده أو وكله بأن يشتري له شيئاً فباع واشترى
جاءه فإن كان يعقل ذلك فلا عهدة على الصبي وإنما العهد على الأمر وكذلك لو وكل صبياً
بالخصومة جاز بعد أن يكون الصبي بحيث يعقل ما يقول وما يقال هذه المسئلة في الحاصل
على وجهين أما أن وكل صبياً أو صبي غيره فإن وكل صبيته جاز ولا يستأمر أحد من
وكل صبي غيره فإن كان مادواً به في الحمار لا يستأمر وليه وإن كان محجوراً عليه يستأمر
وليّه فإن أذن وليه جاز له أن يوكله وهذا لأن استأمر صبي الغير بمنزلة أذن الولي لا يجوز
وبأنه يجوز والواو هذه المسئلة دأبه لأن الأحياء من مبرورين وقد نفقوا عليها المشايخ
وعلم له أن لم يبر مال وله مع الآخرين فالواله ذلك وعامتهم على أنه ليس له ذلك ثم

ان محمد رده الله جوز بيع الصبي المحجور عليه وشرائه لغيره ولم يجوز بيعه وشرائه لنفسه لان
بيعه وشرائه لنفسه متقدرون بين النفع والضرر واسا بيعه وشرائه لغيره على وجه لا يلزمه
نفع محض لان فيه تصحيح عبادته والعبد العاقل من اهل التصرفات النافعة المحض كقول
الله وغير ذلك وان ما لا يلزمه العهدة لان فيه للمصير هذا اذا كان الصبي محجورا عليه
فان كان مائة ونا له في الجاه فان كان وكيله بالبيع ضمن حاله وموكله فباع حاز بيعه و
لزمته العهدة وان كان وكيله بالشرا ما ان كان ضمن حاله وموكله فان كان ضمن حاله
لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا ويكون العهدة على الامر محتاجا اليها بالامر بالثمن
دون الصبي لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصور ضمانا كماله لا ضمانا ثمن لا ضمانا
المن ما يفيد الملك للضامن في الشئ ما لا يلزمه ما لا في ذمته ويستوجب بذلك مثله
على موكله وهذا معنى كماله والصبي المادون له يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان الثمن
ولا يلزمه ضمان الكماله وان وكله بالشرا ضمن حاله لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان
يلزمه لان ما يلزمه ضمان الثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك في الشئ وهذا الصبي ما يلزم
من الضمان ملك الشئ من حيث الحكم والاعتبار فانه محجبه بالثمن حتى يستوفي من الموكل
كالواشترى لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن موقولا لانه بما يضمن من الثمن لا ملك
الشئ لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبيبه بذلك وكان ضمان كماله
حيث المعنى قاله طحاوي في العبد اذا وكل ببيع او شرا على التفصيل الذي ذكرنا في الصبي
ان كان العبد محجورا عليه جاز بيعه وشرائه ولا يلزمه العهدة وان كان مائة ونا له كان وكيله
بالبيع يلزمه العهدة على كل حال ان كان وكيله بالشرا ان وكله ضمن حاله لا يلزمه العهدة
قياسا واستحسانا وان وكله ضمن حاله يلزمه العهدة استحسانا والجواب في مكاتب نظير
الجواب في العبد المادون له وفي المتن يشترط ان يكون موقولا لانه في رجل امر عبدا محجورا عليه
ان يشتري له مائة او اشترى فان كان نقدا لا موثقا جاز وان كان لم يقدا ان كان
عائيا اذ كان حاصرا فقال ما انقضا لال وقد رضت بالشرا وان امرته فالبايع بالخيار
ان شاء الزمه بالبيع واخره بالمال وان شاء قال لا حاجة له ان يكون المالك له كذا لم يكن
على من اشتراه شئ او وكل محجورا ان كان لا يعقل البيع والشرا لا يجوز وان كان يعقل البيع
والشرا بان كان جنونه في شئ اخر صح الوكيل واذا باع جاز بيعه الا انه لا يلزمه العهدة ولنا
كل مغبيا لا يعقل او وكل محجورا لا يعقل البيع ثم اذا قل هل يصير وكيله من غير محجور
لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الوكيل ان كان العبد موقولا
او كسيرا يعقل وطلعه على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما ذكر
قاله لا يصير رواية في الوكيل بالبيع المنفرد انه يصير وكيله اذا افاق قال الفقيه هذا

هذا وقد روي انه لا يصير وكيله الا بصريح الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة
الوكيل بالبيع المنفرد مسئلة العدل على روايتين ذكر في شرح الامية السرخسي رحمه الله ان ما
ذكر في كتاب الوكيل من مسئلة العدل قوله اما على قولنا في حيزه رحمه الله لا يجوز بيعه اذا افاق
فعلى ما ذكر في شرح الامية السرخسي رحمه الله مسئلة الوكيل بالبيع المنفرد يكون على الملاك ايضا
هذه الجملة في الفصل الرابع من كتابه الذخيرة وفي كتابه شرح الطحاوي الوكيل بالبيع اذا باع
من نفسه او من اقر له مغبيا وعبد له غير مديون لا يجوز ومن من الموكل بالبيع من حولا
او اجاز له ما منع لان في هذه الصورة يكون الواحد بايها ومشترا او قاضيا ومتقضيا و
سلطا ومتسلطا وانه خلق موضوع للشرع ولو امر من منع من الويه او من اولاده بالبيع
او من زوجته او من الخراج بان كان الوكيل امراه او ممن لا تقبل شهادته له او اجاز له ما منع
فباع منهم جاز وفي كتابه الذخيرة الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته له ان كان باكثر من
القيمة يجوز بالاجماع وان كان باقل من القيمة بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بغبن
يسير لا يجوز عندنا في حقيقته رحمه الله وعندها يجوز وان كان غش القيمة ضمن ابي حنيفة
رحمه الله روايتان في رواية الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وسننظر
وشراؤه ممن لا يقبل شهادته ممن يسير لا يجوز عندنا في حقيقته رحمه الله وبيعه منه باكثر
من القيمة وشراؤه منه باقل من القيمة يجوز لا خلاف وعشال القيمة يجوز عندها وكذلك
عندنا في حقيقته رحمه الله بانفاق الروايات وقام هذا ينظر في وكالة الذخيرة وفي وكالة الفتاوى
الديناري وكل عبدا محجورا عليه بغير بيع شئ فباع وقبض الثمن وهو محجور عليه بغير قبض
ولم يملك الثمن في بيعه هلك من ماله الا ما روي في الشئ من الثمن وذكره ايضا ما روي
في ما كنت له فلان كسرا وكيل كود ما ست ينصرف في معنى درست باشد بخلاف جبري وعول
كود وقرن بايك بن عدل بايد يا عز بات سود ولما اصل ان الوكالة ثبتت باخبار رجل واحد
خو كان او عبدا عدلا كان او فاسقا صبييا او بالعا وفي العزل لا بد من العدد والعدالة
وقد ذكر في الشفعة ولو اخبر هذا الواحد بالقول على وجه الرسالة ينعزل وان كان عدلا
او فاسقا وفي اقل وكالة الذخيرة في شراها حيا ذهابا او كل رجلا غائبا ولغيره رجل
بالوكالة فانه يصير وكيله سواء كان المحجور عدلا او فاسقا اخبر من تلقا نفسه او على
سبيل الرسالة صدق الوكيل في ذلك اذ كونه وقرن بين الخبر بالتوكيل وبين الخبر بالقول
فشرط الخبر بالعزل عدد التجار وعدالته والنزاع ان الخبر ملزم فانه يوجب الاستماع
عن التصرف فيكون له شبهة بالسهادة من هذا الوجه فشرط فيه احد وصفي الشهادتين
الوكيل ليس ملزم فانه لا يوجب شيئا بل يجوز التصرف فلم يكن له شبهة بالسهادة فلا يشترط
فيه احد وصفي الشهادة وفي كتابه التوازل او قال لا خراش ولو جاز به الطائفة فتبين

جاءه صغير لا قوطا شلها فهو محال في كماله المحتصر ولو وكل اليتيم رجلا في امور
فاجاز ومين يجوز قال والوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور
الدم وان بلغ اليتيم قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل ولو مات الوصي بنزل
الوكيل ولو مات الصبي بنزل الوكيل ايضا لانه وكيله بالتصرف في ملك الصبي وليس يتصرف
وكفا الاب لو وكل بذلك شهادات الصبي تبطل الكفا وان كان الاب وارثه وله الولايه على هذا
المال وبطريق اذا وكله مع ملك نفسه ثم باعه الموكل من ابن له صغير تطلت الوكالة
مع اذ ولديه السج ثابتة ولو مات الاب بنزل الوكيل ايضا والاكفال ان يموت الاب بنفي
ان لا ينزل الوكيل لان الذي يقع له التصرف باق وهو الصغير كالوكيل يوكل اخا باذن الوكيل
لا ينزل بموت الوكيل الاول وكالقاضي نصب وصي عام بموت القاضي لا ينزل الوصي الا ان
الجواب عنه ان الاب تصرف بموت ولديه وتصرف وكيله كانه تقع له فيبطل بموته وتصرف
الوكيل الثاني يقع للموكل وتقام هذا تعرف في الاصل ولو وكل رجلا مع عبدا بنه الصغير
م بلغ الصغير بنزل الوكيل ولو اذن لعبدا بنه الصغير في الشان فسلخ الابن لا يبر
مجردا عليه لان منبى الاذن على العموم قنا والحاكين ومنه والوكالات على الخصوص فترقا
رجل وكل من غير لا يجبر العبد على العمل بغير اذن مولاه ولو فعل العبد اذن مولاه يجوز
ولا يلزم العبد في مسائل الكفاية ذكر في مسائل شرح الطحاوي اذا كان الصبي لا يبر
عن نفسه لا يتوقف الكفاية على قبول وليه عند ابى حنيفه ومحمد رحمهما الله وعند ابى
رحمهما الله يتوقف على قبوله كما لو وكل الغائب ويأتي شرحه بعد هذا ان شاء الله تعالى قال
محمد رحمهما الله في الاصل ولا يجوز كفاية الصبي سواء كان الصبي مجرورا عليه او مادونا له في
الحان وسواء اذن له ابو في الكفاية او لم ياذن له لان اذن الاب للصبي في الكفاية بليل
لان اذن بالمواعيد والبيع غير داخل تحت ولايه الاب فلا عكس الاذن والوكالات
لرجل قبل رجل مالا فادخل المولى بانه في كماله ذلك المالا فقد راق ولم يحتك كذا
باطلا ولا يصح على ايجان الصغير اذ باع لاجه لا يجبر لها حال وقوعها فان بلغ وفاق الكفاية
قبل البلوغ فاقرا بطل لانه اقرب كماله بالمله وان حدد الكمال بعد البلوغ مع الكفاية
هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين دين الصبي بان اثنى الاب والوصي
شيا للصغير النسبة واموال الصبي حتى ضمن بالمال لما احب الدين وضمن بنفسه لا بد
فضائه بالمال جائز وخانه بنفسه لاجد الوصي باطل ما خانه بالمال فلا يلزم شيا كماله
قبل الضمان فان قبل الضمان كان يرجع ذلك المال عليه ولم يكن هذا الضمان بمرقا واما
الضمان بنفسه لاجد الوصي فانه لا يلزم شيا كان لا يلزمه ذلك قبل الضمان وهو مصلحا
محتسب الحكم ولو قبل رجل للصبي ان كان الصبي تاجرا جازت الكفاية وان كان مجرورا عليه ان

عليه ان يخاطب وليه وقبل بحال الكفاية وان خاطب اجنبا وقبل منه يوقف على ايجان وليه
وان لم يخاطب وليه ولا اجنبا وقبل منه يوقف على ايجان وليه وان لم يخاطب وليه ولا
اجنبا فان خاطب الصبي الميثل على الخلاف على قول ابى حنيفه رحمه الله لا تصح الكفاية وهو
قول محمد رحمه الله وعلى قول ابى يوسف رحمه الله يصح لان مخالفة الصبي وهو من اهل قبول الكفاية
لا عبرة لها فخرجت هذه المخالفة من البين والكفاية لاسم بالكيل وحده عندها خلافا لابي
يوسف رحمه الله قال لو وكل رجل من صبي بنفسه او ما عليه باذن وليه او بغير اذن وليه
صحت الكفاية سواء كان الصبي مجرورا عليه او كان مادونا له في التجار لانه كفل بحق مضمون
على الاصل بجواب الاميل على انفاقه وهو مقدور التسليم للكيل والكيل من اهل البيع اما
كون الكيل من اهل البيع وكون الكيل به مقدور التسليم للكيل فظاهر واما الكفاية في
مضمون على الاصل اما اذا كانت الكفاية بنفسه فلا بد حضور الصبي مجلس الحكم اذا كان الصبي
مادونا له في التجار سخط عليه ليجب حقه ادعى عليه الحكم فخان فعل او فخان قول وان
كان الصبي مجرورا عليه فحضور مجلس الحكم سخط عليه للاشارة اذا ادعى حقه عليه فخان
فعل لان الصبي يوافق الضمان الفعل فيستحق حضوره للاشارة اليه ان كان لا يستحق حضوره
للجواب ثم اذا بحثت الكفاية واخذ الكيل باحصار الصبي فاراد الكيل ان يحضر الصبي فمذا
على وجهين ان حصلت الكفاية باذن من يولى عليه بجواب الصبي على ان يحضر معه لان اذن
من يولى على الصغير بالكفاية جائز لان الاذن بالكفاية من الصغير امر بقضا ما عليه من الدين
والاب والوصي على ان الامر بقضا الدين عن الصغير فيمكن ان الامر بالكفاية عنه واذا صح الامر
بالكفاية عن الصغير منه ما صا ذلك بمنزلة امر الصبي بعد البلوغ والبالغ اذا امر اخوانه بكيل
بنفسه اذا طوب لكيل باحصاره وكان له مطالبه المكفول به حق بحضوره وان كان بغير امر من
يولى عليه ان كان بغير اذن الصبي ايضا لا يجبر غير يولى عليه ان يحضر معه وان كان مادونا للصبي فان
كان مادونا له في التجار يجبر على ان يحضر معه وكذا لو كفل عنه بمال باسم وادى كان له ان
يرجع بذلك عليه لان امر الصبي المادون له بالكفاية بنفسه وما عليه معتبر شرعا وان كان
لا يجوز كفالته من الغير لان كفالته عن الغير تنوع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل
البيع اما الاذن بالكفاية فمطلب البيع عليه وهو من اهل البيع عليه وان كان البيع
مجرورا لا يجبر على ان يحضر مع الكيل لان امره بالكفاية لم يصح وان كان الصبي غير باجور طلب
ابن من رجل ان يضمنه فضمنه كان جائزا واخذه الكيل وكذلك وصيه او جده ان كان الاب
ميتا وكذا القاضي اذا لم يكن له وصي ولا جده فان نسا الفلام واخذ الكيل بالالفلام وقال
انتا مرقى ان اخذه لم يضمن فان الاب لو خدد كحق حضوره وليس طريقه ان لا يكون
بالكفاية عن الصغير فان مجرورا لاسم بالكفاية من الغير لا يستلزم امره مطالبه بالدين

ان من قال اخير اكمل بنفوس فلان بن فلان وكفل وغاب المطلوب فاذا طالب بالامر
بالكفالة باحضار المطلوب لم يكن له ذلك ولكن لم يبقه ان الصبي في يده وقبضه ويد من ولها قالوا
ان الصبي المادون له اذا اعطى كفلا بنفسه ثم تفتيت الصبي فان الاب يطالب باحضاره وطريقه
ان الصبي في يده وتديروا قال رجل دفع الى صبي محجور عليه عشر دراهم وقال انفقها على نفسك
فيما اتيت من الدافع عن الصبي هذه العشر لا يجوز له ان يبيع ما يبيع من غير ان يبيع
وبشه لا يبيع قبل الدفع بان قال الدافع الى فلان الصبي وعشر دراهم على ان يبيع ما يبيع
العشر يجوز وطريق الجواز ان الصبي يصير مستقوما العشر من الدافع واسأله بالدفع
الى الصبي صوت قبض الصبي عن قبضه وكذا الصبي المحجور عليه اذا باع شيئا فجاء انسان
فكفل بالادراك الشئ ان قبضه بدم ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جاز
في السقي بعد محجور عليه اشترى متاعا وضمن رجل للبائع الثمن عليه لا يلزم الكفيل ولو ضمن
الماع منه كان ضامنا هذه الجملة في كماله الذخير في فصل النكاح منها وذكر في باب ان
الصبي والمعتق من ماذون الاصل اذا باع الصبي وهو يعقل البيع فاشترى عبدا من رجل
وسلم العبد وقبض الثمن ثم ان رجلا ضمن للشئ الذي ادرك في العبد فاشترى العبد من الذي اشترى
فان كان ماذون له دمج المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل فاذا كان الكفيل
يرجع على الصبي ان كفل يادنه وان كان الصبي محجورا عليه فضا ان الكفيل باطل ولا يكون المشتري
على الصبي سبلا ولا على الكفيل وان كان الثمن قايما احده المشتري وان استهلكه الصبي لا يجب
عليه الضمان عند ابن خنيفة ومحمد رحمهما الله ايضا على ما عرفت في الوديعة هذا ان من يبيع
الشرا فان في اصل الشرا بان قال المشتري اشترى هذا العبد منه بالف على ان تضمن انت هذا
الثمن وضمن بعد الشرا قبل الدفع بان قال المشتري ادفع الثمن الى الصبي الذي اشترت منه
هذا العبد على انك ضامن او قال الضامن ادفع الثمن الى الصبي على انك ضامن فكم استحق
رجع المشتري على الكفيل سواء كان الصبي ماذونا له او محجورا عليه وقام هذا ينظر في هذا
الباب وفي هذا الباب ايضا على سبيل الاستشهاد قال اقرضني هذا الصبي ما به درهم
على ان يضمن لك فاقرضه يكون له ان يرجع على الكفيل في محجور المحجور هشام قال سالت محمدا
عن قال لغيره رج من هذا المحجور متاعا وانا ضامن لثمنه فباعه متاعا قال الى محمد بن
ما حال الماع قل قبضه واستهلكه قال لا يضمن الضامن لانه ضمن الثمن ولا ثمن عليه لان
البيع فاسد ولو قال ما بعت من درهم الى ما به فان ضامن له فباعه ثيابا سادى خبيث
وقبضه واستهلكه يضمن قيمه الثوب وقوله انا ضامن له محال لقوله انا ضامن من الثمن الا ترى
ان رجلا لو قال لا خرباع فلان ما عني محجور عليه فيما عنته له فان ضامن فباعه بياضا سادا
وقبضه واستهلكه كان الكفيل ضامنا الذي انتم المشتري بفساد البيع ولو قلنا انا ضامن

ضامن الثمن لم يلزم الكفيل ذكر في اخر الفصل العاشر من كماله الذخير اذا تضمنت الاجابة المبررة
ابنه الصغير لا يرجع على الابن ولو شرط وقت الضمان انما انا يضمن يرجع على الابن له ان يرجع
وقد ذكرنا سائلا عن المهر والثمن عن الصبي في النكاح والبيع من هذا المجمع وفي اخر هذا
الفصل ايضا الكفالة والضمان بامر الكفول عنه وبامر المضمون عنه انا يوجب الرجوع على الاخر
عند الاداء اذا كان الامر من محجور او اوعى على نفسه حق لو كان الكفول عنه سببا محجورا
عليه لا يرجع عليه وان كان بامر ولو كان عبدا محجورا عليه لا يراخذه له لئلا يراخذه
به بمطالعنا ذكر في باب الدعوى عن الكفيل والحيل من فتاوى رشيد الدين اذا قبض
الاجير سائلا ابنه الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يبيع لان المال امانه في يده والكفالة لا
لا يبيع ولو قلنا ذلك الجواز استهلكه لا يسل الصبي فان كفل بذكر لا يبيع لانها ضا الكفالة
الى سبب الضمان وفي رواية اخرى ان كفل كبير ورحم الله الكفالة للصبي المحجور عليه لا يجوز قبله
الصبي المحجور عليه عن المضادة عن المنافع بدليل قبول الهبة والعتقة وفي هذا تنبيه في
قال لان الهبة والعتقة تصح بالفعل وقوله معتبر فاما ما هنا لا بد من قبول وهو قوله
غير معتبر قبل زيجته بالاجر نفسه مجبا لاجر ودال قوله قال في الاجارة قد يجب الاجر
فمن غير قوله ان رجلا لو استعمل انسانا من غير عقد وادى القاتل ان يوجب الاجر عليه
مجبب ولا غير لقوله في جوب الاجر في مسائل الحوالة ذكر محمد رحمه الله في الاصل الصبي
التاجر في الحوالة مثل البائع وفي رواية شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله صبي محجور
عليه اقرع مال داحل به على اخذ وقبل الاخر الحوالة فلقوله يمكن من المطالبة من المحال
عليه ام لا اجاب نعم كافي الكفالة وفي وصايا الفتاوى الصغرى الوصا اذا احتار مال
الدم محجور لكن يشترط ان يكون الثاني ام لا من الاول وان كان مثله لا يجوز وذكرنا في
الامام فخر الدين رحمه الله في الفصل الاول من بيع فتاويه الاب والوصي اذا قبل الحوالة على
شخص دون الحيل في اللاء ان وجب تعقدها جاز عند ابن خنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجوز
عند ابن يوسف رحمه الله وان لم يكن واجبا بمقتضى البيع في قولهم وقد مر في مسائل البيوع
فذكر مدد الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب الخلع من الميسرة في حيله هبة صداق الصغير
وان الاب يحال على نفسه شيئا في تزاد منه الزوج من ذلك القدر قال ولو كان الاجير مثل
الزوج في اللاء ينبغي ان يبيع ايضا وقد ذكرناه في مسائل النكاح من هذا الكتاب
في مسائل الماذون قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو يعقل
البيع والشرا جاز ويصير الصبي ماذونا له في التجارات وكذا الوصي اذا اذن للصغير في التجارة
وهو يعقل البيع والشرا وهو قول محمد رحمه الله في الكتاب اذا كان الصبي يعقل البيع
والشرا اذا كان يعقل معنى البيع والشرا ما كان يعوقا في البيع سبلا للكفيل والشرا جاز

فمن غير قول فان رجلا ما
من غير قول فان رجلا ما

ادنت لك في التجارة فلا تنج بغيره فاحش خلع بيع لان الاذن لا يقبل التخيير في بيع المذون
له والصبي المذون له ملك البيع والشراء بغيره فاحش عندنا حينئذ رحمه الله في شرح خواهر زاده
وحط المذون له بغير عيب في البيع لا يجوز ولعيب يجوز ويجوز تأجيل المذون له دينه
عن غيره وذكر في النخبة الصبي المذون له اذا باع من امه فهو على وجهه اما ان باعه مثله
بمقدار ما ساقى الناس فيه او لا يتعاقب او اقل من قيمته بحيث يتعاقب الناس فيه وفيه
الجمع جازعه عندهم جميعا واما ان باعه باقل من قيمته بحيث لا يتعاقب الناس في مثله
وفي هذا الوجه اختلاف الروايات عندنا في حقه رحمه الله ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز وذكر في
بعضها انه يجوز فساد عن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في السيله فاذا باع من الاجنبى باقل
من قيمته مقدار ما ساقى الناس فيه يجوز عندنا في حقه رحمه الله باتفاق الروايات
عندها لا يجوز هذا اذا باع من الاجناب باع من وصيه ذكرناه لو باع بمثل القيمة او ما كسر
او باقل مقدار ما يتعاقب الناس فيه جاز قالوا يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان
للمصغر فيه منفعة ظاهره بان باع منه ما كسر من القيمة بقدر ما لا يتعاقب الناس فيه يجوز
عندنا في حقه وابي يوسف رحمه الله ولا يجوز عند محمد رحمه الله نعم الخلاف في هذه المقود
في الجامع الكبير ولو باع بمثل قيمته او باقل من قيمته بحيث يتعاقب الناس فيه فمضى قولنا في
وقد رويهما الله لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون السيل على روايتين
ان اقوال الصبي بقضى الثمن الذي وجب على امه او وصيه اختلفت الروايات في هذا الفصل
ذكر في بعضها انه لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ويجب ان يكون خلا
الرواية في الاقراء على قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولها فالاقراء للاجناب لا يجوز
رواية ولحق من الجملة في النخبة واذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم جموع عليه صح مجر اذا
كان المجرم المذون على ما عرفت في كتاب المذون وكذلك الوصي اذا اذن للمصغر ثم مجر
عليه صح مجر وكذلك القاضي اذا اذن للمصغر او المتوا ولم يدها في التجارة ثم جموع عليه
صح مجر اذا كان المجرم المذون والاب اذا اذن للمصغر ببيع المصغر واشتري ولحقه
دون ثم ما جعل واستحق المصغر فخر ما الصغير يرجعون على الاب بديوتهم ولا يبطل الاذن
بموت القاضي وعمله ويجعل مجر القاضي واذا اذن الرجل لابنه المصغر في التجارة او لم يدها
المصغر ثم مات الاب والابن صغيرا كان موته جموعا عليه ولو كان المذون من القاضي لم يكن
القاضي جموعا عليه وكذلك الامام الاكبر اذا مات لا يبطل الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبد
ابنه الصغير في التجارة ثم احدث المصغر والمبدى ما ذناله على حاله فرق بين هذا وبين
ما اذا مات الاب او جرح والصبي صغيرا بحاله فان عندنا مجر وورق ايضا بين الركا له
فرق بين الاذن في الاب اذا لم يدها له ما له ابنه المصغر او يشتري لابنه المصغر ثم

ثم مات الاب او ادر كالمصغر فاذا اوكيل ينمزل وفي الاذن والوا اذا ادرك الصبي يخرج من
واذا مات الاب يخرج منه والذي ذكرنا من الجواب في الاب فكذا الجواب في الوصي ان الوصي اذا
اذن للصبي والمعتق في التجارة ثم مات الوصي او جرح المصغر والمعتق واذا اذن الاب لابنه
ابنه في التجارة ثم مات الابن وورثه الاب فقد انجز العبد وكذا اذا اشتراه من القريب
كان هذا مجر على العبد هو الجملة في ما ذن الاذنية الصبي المذون له اذا ادعى عليه
دعوى بخلف وتقتضيه عليه بالسكول وهو المختار وحكي عن فخر الدين النسفي رحمه الله انه
كان يقول كان العقر باسمر قند يفنون ان الصبي المذون له لا يخلف من غيره رواية ثم
وجدت رواية في البسوط انه يخلف في ما ذن كتاب الاحكام في دعوى الفتاوى الصري
ذكر في الباب السادس وستين من ادب القاضي لو ان رجلا له ابن لم يدرك اذن له في
فاستدان ديناً ومات الابن وترك متاعاً وعقاراً والدين بحط مما تركه لم يكن لابنه ان
يسبح شيئا مما تركه لا يند مشغول بحال الغرماء فلا يملك البيع الا برضا الغرماء وكذلك العبد
المذون له المديون في مسائل المحر ذكر في مختصر القدر والاسباب للوجه للمحر المذود
الرق والمذون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا يتصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز
تصرف المذون المملوك بحال ومن باع من هو لا شيئا او اشتراه وهو يملك السع وتقدم
ماولى للمهاد ان شاء اجاز ان كانت فيه مصلحة وان شاء مسخه وهذه المعاني السلام
للمحر في الاقوال دون الافعال والصبي والمذون لا يبيع عقوده ولا اقاردها ولا طلاقها ولا
عناقتها وان املها شيئا لزمها ضامنه واما العبد فاقراره باذنه في حق نفسه غير باذنه
في حق مولاه فان اقر مال لزمه بعد الحول ولم يلزمه في الحال ولو اقر بمدا وقصاص لزمه
لانه سقى على اصل الحول في الدم ولهذا لا يبيع اقرا والمولى عليه بالحد والقياس وينفذ
طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق وفي غيرها اقر المصغر
السني للمحر وعليه اذا ذبح انتة او احته الصغير لم يجوز كذا عن محمد رحمه الله وذكر
في دعوى التقي واذا دفع الوصي الى الوادث حين ادرك ماله وهو من بحر عليه فساد
كان دفعه جائزا وهو يرى من ضمانه السني للمحر وعليه اذا استقرض ما لا يصح له
امراته صح استقرضه وان لم يبط الرواة وصرف في جوابه لا يراخذه لا قبل الباع و
لا بعد والعبد للمحر وعليه لو استقرض ما لا يستهلكه لا يراخذه في الحال ولا يراخذه
بعد المقت لان الصبي للمحر وعليه ليس من اهل الا التزام فلا يصح التزامه اما العبد فمقت
اهل الا التزام لانه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه في جوفت او غاضبان
وسيله استقرض الصبي للمحر وعليه موت في الوديعه في مسائل الشهادات
في غيرها طة النخبة شهادة الوصي لابن اليتيم قبل اذا كان الابن صغيرا لا يقبل الشهاد

وان كان كبيرا كذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يتقبل وهذا اذا كان الابن كبيرا
حال ما قبل الوصي الوصاية فان كان صغيرا وشهد له بالدين بعد ما كبر لا يتقبل الشهادة
بالاجماع واذا شهد حران مسلان بالعان في حق من الموقوف وكان يوم شهدا صغيرين اذ كان
او عديني قبلت شهادتهما البعد والعوي والكافرا اذا شهدوا فرد القاضى شهادتهم ثم اعتق عبد
وبلغ العبي واسلم الكافر ثم اعادوا تلك الشهادة فانه يتقبل شهادتهم بخلاف الماسق اذا
شهد ورددت شهادته ثم اعاد تلك الشهادة بعد التوبة لا يتقبل وكذا الزوج اذا شهد ونفخته
معه وراوا الزوجتين وجهها وهي حرة فرد القاضى شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية فاعاد بك
الشهادة لا يتقبل هذه الجملة في الفصل الثاني من شهادات الذخيرة وفي الذخيرة ايضا شهادة
الصبيان فيما يحدث في الملاعب لا يتقبل وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة الصبيان
فيما لا يحضر الا الصبيان يتقبل عند مالك ذكر في احوال كتاب القاضى الى القاضى من حاكم
رشيد الدين وفي الشهادة بالتسامح اذا سمع من الصبيان لا يجوز له ان يشهد لانه
لا يعتمد على قول الصبيان وهذا في حق صبي لا يكون كلامه معتبرا اما اذا كان الصبي مجنونا
يجوز له ان يشهد اذا اخبر مثل هذا الصبي ولا يشترط لفظ الشهادة بل يجوز له ان يقول
ولو سمع من المحمود في القندق والسوان والعيد يجوز ان يشهد اذا كانا صادقين
ولا حاجة لحوا اذا الشهادة عند التسامح ان يسمح من حواحل الشهادة وفي شهادات
المحيط وشهادة النساء بانفرادهن على استهلال الصبي وحضام الولد بعد الانفصال
من الام او على حوك عضو من اعضائه يتقبل في حق الصلاة بالاجماع وفي حوايلها قال
ابو حنيفة رحمه الله لا يتقبل اشهاد رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله يتقبل شهادة امرأة اذا كانت عدله وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة الوصي
لليتم بعد الغل لا يتقبل وان لم يحاصم بخلاف الوكيل واذا شهد لوكيله قبل المصومة قبل
وفي متفرقات شهادات المحيط الاخوان اذا زوجا اختهما وهي صغيره ثم ادركت فشهدا
انها اختا وتنفردا لا يتقبل شهادتهما وشهادة العايلة على قسبي الولد يتقبل بالاجماع بان
يقول الزوج ولادة الولد لكن سكران الولد هذا اما اذا كان سكران الولد اصله لا يتقبل
شهادة القابلة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي فتاوى رشيد الدين حتى لو قال لا يتبعه ان
كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأه فحرام ولد لان الحاجة الى بيان
الولد وثبتت ذلك بشهادة القابلة للعايلة بالاجماع في اخراج بثوق النسب من الهداية
ذكر في شهادات المستحقين في السلم وشهد بشهادة قال ان كان عدلا في النصارى
قبلت شهادته وان لم يكن عدلا حق السلم نالت عنه هل كان عدلا في النصارى فان
عدلا في النصارى قبلت شهادته ولو ان صبيانا ان خمس عشرة سنة اختلم ثم شهد

الفا من

شهد شهادة ولا باس بان يتقبل شهادته من غير هذا الجواب فان كلامه حشام بعد في
التوقي بينه وبين النصارى على ان شهادته الصغرى حين احتلم لا يتقبل حتى يقع في قلوب اهل
محلته انه لا باس به في حال بلوغه كما قال في الغريب اذا نزل بين قوم لانه لم يكن له قبل
البلوغ شهادة صغرا احتلم ثم شهد قال محمد رحمه الله لا يتقبل شهادته ما لم يسأل عنه وهذا
على قولهما لا لهما لا يكتفيان بظاهر العدالة في فتاوى القاضى تلميذ الذين قال محمد رحمه
الله في الجامع الصغير رجل في يده شيء سوى العبد والامة وسكران تشهد انه له جعل اليد
على رءويه للجامع الصغير فما سوى العبد والامة دليل الملك ولم يجعله في العبد والامة
دليل الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذي لا يعبر عن نفسه
دليل الملك وعن أبي يوسف رحمه الله انه سوى بين العبد والامة وبين سائر الاشياء
وجعل اليد في الكل دليل الملك وهكذا روي عن محمد رحمه الله وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه
الله في الامالى من أبي حنيفة رحمه الله وينفذ عام هذا في شهادات المحيط والذخيرة اهل المحلة
اذا شهدوا على ذنوب الكت والاشهاد صبي في المكت ادلم يكن لا يتقبل وقال بعضهم يتقبل
لان كون الصبي في المكت ليس باس ولا ذم في شهادته والمحيط في مسائل الدهوى
ذكر في دعوى الذخيرة ولو ادعى رجل على صغير شيئا له وميتي حاضر يرد به الصبي للمجور
عليه لا يشترط حضر الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسم ولم يفصل
بين ما اذا كان المدعى دينا او عينا وجب الدين بما شره هذا الوصي ولا وجب مباشرة
وذكر الناطق في اجناسه اذا كان الدين واجبا بما شره هذا الوصي لا يشترط احضار
الصغير وفي ادب القاضى لخصا اذا وقع الدعوى على الصبي المجور عليه ان لم يكن له
بيته فليس له حقا صار ولكن يحضر معه ابوه حتى اذا انتم الصبي شيئا يورث ابوه منه
فما له وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من
مشايخ زماننا من شرط ذلك وان كان الصغير مدعيا او مدعى عليه ومنهم من لم يوجب ذلك
واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضى ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضى
بالذلك في فتاوى القاضى تلميذ الذين رحمه الله والصهيانه لا يشترط حضر الاطفال
الوضع عند الدعوى ويشترط حضر الصبي عند نصب الوصي الاشارة اليه هكذا ذكر في
الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من لم يوجب ذلك وقال لو كان الصبي في
المهد بشرط احضار المهد مجلس الحكم لا شك ان اشتراطه بعيد والاول اقرب الى
المواب واشبه بالفتنة وفي العبد الماذون له اذ لفتته ديون واراد القاضى بيعه
فالقاضى لا يبيع العبد الا بحضر المولى وبيع كسبه بدون حضر مولاه ولو شهد
الشهود على العبد الماذون له ببيع او ديعه استهدكها او محمد بن اوباقوان

بذلك او يمشي او يشقوى او ما جازة فانكر العبد ذلك ومولاه غايب قبل شهادتهم ولا يشترط
حضر المولى ولو شهدوا على العبد المحجور عليه باستهلاك ان غضب ومخا العبد ذلك لا تقبل
هذه البيعة الا بحضور المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا يطالب المولى ببيع العبد اما يقبل
الشهادة على العبد ويقضي القاضى عليه حتى يواخذه به بعد العتق وان كان المولى حاضرا مع
العبد وادعى المدعى استهلاك ماله او غضب ماله فالقاضي يقضي على المولى وان ادعى استهلاك
وديعه واستهلاك بضاعة على العبد المحجور عليه فمعه لا يسمع القاضي هذه البيعة على
المولى عند ادعى مسدده الله يسمع البيعة وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقضي على
المولى بهذه البيعة سواء كان المولى حاضرا او غائبا والعبد الماذون له الذي اذنه ابن
او مولى به في التجار بمنزلة العبد الماذون له في التجار اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان
التجار قبلت شهادتهم عليه وان كان الذي اذنه لهم غائبا اذا شهد الشهود على مولى ماذون
له تقتل عدا او قدفا وشرج خمر او ذنا فقيما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن
حاضرا او غائبا وفي القتل يقبل اذا كان الاذن حاضرا ويقضى بالديه على العاقلة ولو كان
الاذن غائبا لا يقبل واذا شهدوا على اقرار العبد في المعصية والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء
كان الاذن حاضرا او غائبا هذه الجملة في دعوى الذخيرة والمجبط وذكر القاضي الامام
فخر الدين رحمه الله في دعوى فتاويه وينبغي ان لا يشترط حضور المطلق عند الدعوى كما ذكر
شيخ الاسلام خواجه زاده وفي فتاوى القاضي طهيري الدين ادعى على الميت ديننا والميت
ودنه سفار لا يشترط حضور الكل وحضر الواحد يكفي وقال الوادي على ميت ديننا وورثته
سفار فان كان الميت وميت لا يشترط حضور الورثة وان لم يكن الميت وميت والمقتار وميت
حضر الورثة السفار وحضر الورثة يكفي وذكر شيد الدين رحمه الله في فتاويه في باب
دعوى الاجد الوصي القاضى بنصب وصيا من الصغير عند الدعوى ولا يشترط حضور الصغير
بل يشترط ان يكون القاضى عالما بوجود الصغير وان يكون الصغير في ولاية القاضى لان
نصب الوصي ليس بتمنأ ولكنه من اعمال القضاة قال وهذا دليل على ان عند دعوى الوصي
لا يشترط حضور الصغير عند القضاة لا يشترط وذكر رحمه الله في باب دعوى الدين على المورث
من فتاويه ولو ان دجلا ادعى ديننا على الميت وورثته الكبار غيب والصغير حاضر
كان القاضى بنصب عن الصغير وكذا يدعى عليه واذا قضى على الوكيل يكون قضا على جميع الورثة
في ان العزم يستوفى دينه من نصيب الحاضرا لم يقد على نصيب الكبار فلا حضور
الكبار مع ذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكر شمس الامة الخواص رحمه الله
هذا النزاع في ادب القاضي وينظر تمام هذه المسئلة في باب اشادات الدين والمقصود على
الميت في ادب القاضي للمصد والشريد وفي دعوى فتاوى قاضى خان ولوا دعى على عبد

عبد محجور عليه مالا باستهلاك قال النقيع ابو جعفر ليس له ان ينهب بالعبد الى باب
القاضي ينبغي اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمه المولى في تلك الساعة ولكن لو حجب
في محله للقاضي كان ان يحلفه رجل ادعى على غيره ان وصي باع اقشيتي منك كذا وكذا في حال
مغوى وانه قد ساق قبل استيفاء شيء من الممن قد دفع اليه ثمن اقشيتي فقد قيل لا يسمع هذه
الدعوى لان بعد ثبوت الوجوه قد قبض غنم ما باع الوصي يكون لوارثه او لوميته فان لم يكن
له وصي وارث قال القاضي بنصب له وصيا فان كان المدعى عليه قد ادبت الثمن الى الوصي
مطالب بالبيعة وان لم يكن له بيعة فحلف المالك على العلم قال وعلى قول من يقول من الشايخ
في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن في القرض يستقل المولى على ان يقال هذا لا يقضي
مستقلا في البيع بمدا بل بوع وبيع الدعوى كذا ذكر في اول دعوى الذخيرة وقد مر شيء منه في مسائل
البيع وذكر في اول دعوى الذخيرة ايضا ادعى رجل ادعى احو فاقام صاحب اليد بيعة
على المدعى في شرب هذا الدامن وميك في صغرك بكذا الا انه لم يسم الوصي واقام على ذلك
منه هل يسمع دعواه وبنيته احلف الشايخ فيه وكذا الوادي ان فلانا باع هذا الدار مني
بالملاق القاضي في حال صغرك ولم يسم القاضي واقام على ذلك بيعة هل يسمع دعواه وبنيته
احتلف الشايخ فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف وتسلم الواقف اياه الى المتولى لا
انهم لم يسموا الواقف وسموا الواقف دون المتولى فيه احتلف الشايخ ولكامل ان في دعوى القتل
والشهادة على القتل هل يشترط تسمية القاتل فيه اختلاف الشايخ واذله انكبحه
معارضة وموضع هذا السائل دعوى الذخيرة والمجبط وقد ذكرنا ما في فصل القاضي في المجبط
من كتاب النفوس ذكر في الفصل السابع من دعوى الذخيرة وادى الختم رجلان في مجبط واحد
منهما اتوا هو عبدى وهو في يدها فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي
لواحد منهما المالك مالم يقر البيعة ولكنه يجعل في ادب ما وان كان الغلام كبيرا تكلم وصغيرا
يعبر عن نفسه فقال اما هو والنقل قوله ولا يقضي القاضي له بشي لا بالملك ولا باليد لما لم
يقم البيعة على ذلك ولو قال انا جبط حدها لم يصدق وهو عبدى حدها اذا قال انا هو
وكذا اذا كان العبد في يد رجل فاقرانه لاخر لم يصدق والنقل قوله ما جبط ليدشم شرط في كتاب
ان يكون الغلام كبيرا يكلم وانا نقول في بعض النسخ اذا كان صغيرا عن نفسه وانا الشرط ان
يكلم ويقتل ما يقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع الى قوله وان كان العبد في يد رجل
لا يعبر عن نفسه فقال صاحب اليد انه عبدى فالقول قوله وبعضه له بالملك فان
العلام وقال انا حرا لا يصدق الا بحج وكذا اذا قال انا لقطه فهو قوله انا حرا
فان اقام ذوا ليد بيته انه عبد واقام العبد بيته انه حرا لا يصدق العبد ولا
هذه الجملة في الذخيرة وفي قضا المالح الصغير مبي في يد رجل يعبر عن نفسه فقال الشايخ

فاسلم ليس له ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استغنى ثم بلغ محتاج الى تعليد جديد وفي
المبدد وايتان وفي الذخيرة اذا استغنى الصبي ثم ادرك ليس له ان يقضي بذلك الامر ولعله
اذا استغنى ثم اعتق كان له ان يقضي بذلك الامر وفي فتاوى كماله في سلطان ما قد اختلفت
الرؤية على ابن مغيره وجعلوا سلطانا ما حال القضاة والخطباء وتقليدهم ايام محرم
الولاية قال ينبغي ان يكون الاتفاق على والاعظم فيصير سلطانا لهم فيكون التقليد منه وهو
سد نفسه بغير الابن السلطان ويعطيه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي الخارج
الى القوي ونصب قبا في امور مغيره او قضاء في كاح ايتان جاز كذا حكومتا وتقليد الدين
الرفيعة في رحمة الله لانه ليس بقضا ولا هو من اعمال القضاة وذكر صاحب المحيط في الفصل
لحاوي والسادين من شهادته المحيط هذه المسئلة وقال هذا شكل عندى لان القاضي ايا
يفعل ذلك بولاية القضا الا يرى انه لو لم يرد ذلك في ذلك لا يمكنه وكان من جهة القضاة ينبغي
ان يشترط المصروف لو امرنا اننا بالقضاة في الرستاق جاز ما عاقد الروايات ذكر في الملحق
الدعوى من الصبي لا يسمح الا اذا كان ما ذونا له وفي اقوال الدعوى والسماة الصبي
اليلجوا المبدات اجر مصلح ويقضي عليه بالنكول وذكر القضاة ابو الليث رحمه الله ان الصبي
الماذون له حلف عند علمائنا وبه ما خذ في الملحق وذكر في الفتاوى انه لا يمكن على الصبي
الماذون له حق مدركه ذكر في الواحد حلف الصبي الماذون له ويقضي سكو له وكذا ذكر في
اقرار المملد عن محمد رحمه الله لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين عليه فهذا دليل على ان
يمينه معتبر والصبي المجهول عليه لا يبيع اقراره فلا تنوجه عليه اليمين وينبطل تمام هذه
السايل مع اختلافها في باب القاضي من الذخير جعل ادعى على ولي مغيره انه ذوجهامنه
واكتفى الولي لا يستحلف عنه في حيفه رحمه الله خلافا لما يأتى على انه لا يبيع اقرار الولي على
وليته بالنكاح عنه خلافا لها ولانه لا يمين في النكاح عنه خلافا لها ولذلك لو كانت له
في الوضوء الامر في النكاح فهو على الحلال ولو ادعى انه ذوجه ابنه الكبير منه وذكر الاب
لا يستحلف بالاتفاق خلافا اذا كانت مغيره فانه يستحلف عندها لان اقراره عليه بايز
مندها ثم اذا كانت كبيرة يستحلف الابن على العلم لانها يستحلف على فعل الغير في اقراره
من الذخيرة الا جرحا حتى فيما يدعى على الصغير خصان في حق اقامة السيرة حتى يقبل السيرة
عليها وليس اخصيين في حق الاستحلاف حتى لا يحلفا في ذلك في الباب الثاني والعشرون
قوله القاضي وفي الباب الثالث والعشرون ذكر القاضي الامام فخر الدين في دعوى فتاويه
ولو ادعى منعه او عينا انه قال ذواليدعي لابن الصغير فلا يستحلف للدعوى عليه
وكذا لو ادعى شفعه في حاد فقال لا يشرعها لابن الصغير لا يكون للدعي ان يستحلفه
لا اقراره ولو ادعى الصغير قد صح وزعم ولو استحلف فشكل لا يبيع بكونه فان قال للدعي

الدعي ان هذا قد سترهك وادى باقراره ولو ادعى الصغير فاستحلفه لاحتج بصيرضا من
عند النكول فهو على الحلال في حيفه رحمه الله يستحلف وعند محمد رحمه الله يستحلف وانما يستحلف عند محمد
رحمة الله اذا ادان ياخذ القضاة عند النكول اما لو ادان ياخذ القضاة لا يستحلف ايضا ثم
اذا استحلف وكل يقضي عليه القضاة عند لان عند القضاة يرضى بالنفس وكذلك يجوز في
رواية الحسن عند ابن حنيفة رحمه الله وهو حاشي رشمس الا يسلطوا في وقال الشيخ الامام ابو بكر
ابن محمد بن الفضل رحمه الله باقراره ولو ادعى الصغير لا يسقط عنه اليمين ويحلف ويقضي عليه
بالنكول ويدفع الدار الى المدعي ثم سطر بلوغ الصبي فاذا بلغ وادعى مدعى اليه ويضيق الاب
الدعي قضاة العيين وعلى قول هذا القابل لا فرق بين ما اذا اقر لابنه الصغير ولا بينه الكبير
الغائب ولا الجن فانه لو اقر وقال هذه الدار لا يبي الكبير الغائب او لفلان الاحب لا
سقط عنه اليمين ويحلف واذا نكل يدفع الى المدعي فان حضروا الغائب بعد ذلك وصدة كذا
ان ياخذ الدار بسبق اقراره وبعض مشايخ زماننا فرقوا بين الاقرار للصغير وبين الاقرار للغائب
والفرق ان اقراره ولو ادعى الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير وان اقره وزعم صار الكذب
ولو ادعى الصغير حكا فلا ينفذ تحليفه لانه لو نكل لا يبيع كونه على ولو ادعى الصغير اما الاقرار للغائب
لا يلزم بل يتوقف على التصديق فينفذ تحليفه بدم اقراره ولو ادعى الصغير هذا انه لو اقر ولو ادعى
الصغير بيمين ثم اقره لا يبيع اقراره ولو اقر ولو ادعى الصغير او لغائب اجنوا ثم اقره لا يبيع
قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما قلنا وقال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله اذا اقر
للصغير يسقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له او غيره ثم اذا لم يستحلف لاجل دعوى حركه
عند بعض المشايخ فلو ادعى المدعي اقامه السيرة انه ملكا وادى الشفع ان يقيم السيرة على
الشراكان له ذلك ويكون الاب خصما ويسمح اليه عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو
كان الابن كبيرا كان خصما فكذا هذا كتبت من دعوى فتاوى القاضي الامام فخر الدين ومن
ادب القاضي من الذخيرة ذكر القاضي الامام فخر الدين في دعوى فتاويه ولو ادعى ارضا
في يد رجل انها له فصبها منه ذواليد فقال المدعي عليه هو وقف على سبيل الخير والمعلوم
لا سندفع عنه الخصومة فاذا اقام المدعي بينه على ما ادعى يقضي له وان لم يكن له بينه
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يحلف المدعى عليه على دعوى المدعي ولا حلف
بيني وان نكل منى قيمتها للدعي على قول محمد رحمه الله صارت وقفا باقراره فاذا نكل
تمرد تسليمها الى المدعي يحكم اقراره بالوقف فيضمن قيمتها للدعي ولو اقام المدعي عليه
على الوقف فشهدوا انه وقف ولم يذكر الواقف لا يندفع عنه خصومه ولا يبرأ من اليمين
لانها صارت وقفا باقراره فكان وجود هذه البيعة وعدمها منزلة والاقرار بالوقف
الاقرار ولو ادعى الصغير او ولد صغير لغيره فكما يلزمه الاقرار ولو ادعى الصغير بيمين

وذكر رحمه الله في موضع اخر من دعوى فتاويه قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله وينبغي ان
يفتي بقول محمد رحمه الله ونفقوا بالقيمة عند النكول كونه محتالين كونه دفعوا لليدين عن
نفسه قال واذا اختلف عند محمد رحمه الله اذا اراد المدعي ان ياخذ القيمة عند النكول ما لو
اراد ان ياخذ الصيغة والعقار عند النكول لا يستحق ايضا ذكر في دعوى الشفعة ودعوى كساح
في القتاوى القاضى اذا ادعى مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد على القاضى وانكر القاضى قبض
الوديعة منه فلا يمين عليه وكذا اذا باع ثم ادعى المشتري الرد بالعيب عليه فقال القاضى
ابراؤى عن هذا الغيب لا يمين على القاضى ذكر في باب دعوى مال الشوكه من فتاوى شريد
الدين في نوادر هشام عن محمد رحمه الله ان القاضى اذا قبض مال اليتيم وضعه في يده
ومات القاضى ولم يدور اين المال ولم يبين ضمن في تركه وان عرف انه دفعه الى قوم ولا
يدري الى من دفعه لا يفتى وقال القاضى حال صونه ضاع مال الدم عندي او قال
نفقته عليه لا ضمان عليه ولو مات قبل يمينه ضمن والا ما مات سقطت ضمانه بالموت عن
تحصيله الا في ثلاث سائل متواليات وفاق واحد للمفاد ضمن والسلطان اذا ادعى الغنيمه
عند بعض الغنائين ومات ولم يبين عند من ادعى فانه لا ضمان عليهم وسقط في وديعه
الفتاوى والصغرى دعى وديعه الذخير القاضى اذا قبض مال اليتيم ولم يبين فانه لا ضمان
ان وضعت في يده ولا يدري اين المال ضمن وان دفعه الى قوم ولا يدري من دفعه فانه لا ضمان
وفي ادب القاضى من السقي قاضى ماع مال اليتيم او ادعى او باعه ائنه باسمه هو يملكه
من جعل ماع هذا القاضى واستقضى غيره فشهد قوم عندهم سمعوا القاضى الاول يقول
بعت فلانا مال اليتيم وكذا في هذه الشهاده وقبل ويوجد المشتري بل مال وكذا في وديعه
وان لم يكن الا ولا شهدهم انه قضى بذلك وذكر فيه ايضا القاضى فاجعل للايتام وكذا في
عليه من مالهم جعل ليقبض ديونهم وسقاضى فقبض شيئا فملكه في يده قال لان كان الجمل الحوى
عليه شاعر لا يفتى ولو استاجر لقبض دين او يمين يضمن على قولى من يضمن الا جبر الشوكه ذكر
في ادب القاضى من الذخير رجل السقط لقيط فاجعل رجل وقال ان هذا اللقيط الذي سقطه اخي
وانا احق به وانكوز اليمدانه اخوه يحلف ذواليد على ذلك وفي فتاوى القاضى الامام في الدين
رحم الله ادعى على رجل ان عبده الصغار تلف عليه شيئا واذا ان استخلف المولى كيف يستمكنه
قال لا يستمكنه بالله ما نعلم بان عبده هذا استهلك كذا وكذا وبالله ليس له عليك شيء من اوجه
الذي تدعى وذكر فيها ايضا انهم القاضى وصلى اليتيم او قيم الوقت ولم يدع عليه شيئا منها
فانه يحلف نظر الوقف والتغيير وفي سائر الدعاوى اذا ادعى شيئا محمولا فكما نعلم قول
الميتة منع الاستحلاف حتى لو ادعى على رجل انه استهلك ماله لم يطلب التحليف من القاضى وقال
كان هذا شوكي وقد خان في الزوج ولا ادري كم ودعه واذا ان حلف العاقل لا يجيب القاضى

القاضى الى ذلك وكذا المدين اذا قال قضيت بغير ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قد
واداد ان حلف الطالب لا يلتفت اليه ذكر القاضى الامام في الدين في دعوى ما وية المحرور
العبد والبالغ والصبي الماذون في الجنبى سواء كذا الا قارب والاجانس الى الوالدين والاجداد
والخداة فانهم لا يحسبون في ديون فروعهما الا في النفقة وغيرهم عيسى بعضهم في دين بعض
ذكر في الذخير والصبي التاجر الذي لم يحتمل عزله الوكيل في الجنبى قال هكذا ذكر في بعض الموضع
وذكر في بعض الموضع لو ان غلاما ما راعه الحليم استهلك لرجل ماله اوله داو او ارضى ولا ابدله ولا
وصى لم يحسب لذلك ولكن ان شا القاضى جعل له وكذا لا يبيع ماله حق نوى الطالب بدنه و
ان كان له اب او وصى ممن يجوز بيعه عليه فانه يحسب وبغض مشاغلنا ماله الى الجنبى مطلقا
جدا وكذا البالغ وكان شيخ الاسلام خاهر زاده رحمه الله يقول اذا كان وصى يحسب ما دبا حتى
لا يعود ذلك ولا يفتى الوصى في تارح الحقتا الدين وان لم يكن له اب او وصى لم يحسب لان
الجنبى انما شرع تاديبا واصحاحا لا لابل والوصى فاذا لم يكن له اب او وصى لم يوجد معنى للاخبار
والجنبى في حق الصبي لم يشرع للتاديب بدون الاخبار فلم يحسب لهذا وما اذا كان محمولا
عليه واستهلك لرجل مالا فان كان له اب او وصى يحسب بدينه يعنى الاب او الوصى لان
تقضى الدين الذي على الصغير على ابيه ووصيته بالامتناع صغيرا لم يحسب وان لم يكن
له اب او وصى نقب القاضى قبا لبيع ماله نقد الدين ويوفى الغرماء حقه من هذه الماله
في ادب القاضى من الذخير وفي شهادات المسقى اذا اولى الواو الكبير بنيه على رجل ماله
لميت وجبى له ثم اراد تحليفه وفي الورثه صغار قال ينبغي للقاضى ان يستوثق للعقاد
وان لا ينحلى سبيل السجون حتى يوفى في حق الصغار وهكذا ذكر السيله في فتاوى شريد
الدين بعدد الصبي لا يجوز له ان يامل ان العدد في المترك ودسول القاضى الى المترك وفي لزوم
عن الشاهد الا عني وعن الحكم الا عني ليس بشرط عند ابو حنيفه وابو يوسف رحمه الله
والواحد يكتفى وعند محمد رحمه الله العدد شرط والواحد لا يكتفى وكفيه الا ان اذا الشهود
بمحقا ثبت بشهادة عدلين وان كان حقا لا يثبت الا بشهادة الارب بشرط الارب وهو
على انما سوى العدد من سائر شروط الشهاده سوى التلقظ بلفظ الشهاده من العداله
والبلوغ عن عقل البصيرة وان لا يكون محدودا في عدد شرط والحديه شرط بالاجماع فخلا
الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه مسلما وجمعوا على ان التلقظ بلفظ
الشهادة ليس بشرط وفي تركية العلانية العدد شرط بالاجماع لان معنى الشهادة فيها
ايبين لا خصاميه يحل القضا خلا في تركه السن عندها قال والقبول بالبلوغ وشهدته فلا
فكحه حكم الغريب اذا قل يبين قومه لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته هكذا
ذكر هذه الماله في ادب القاضى من الذخير وقد مر شي من هذه في سائر الشهادات من هذا

كتاب في مسائل الاقرار وذكر شرع اليمين الشرعية في اقراره الاصل رجل قوله
كان اقرا وهو مبني لفلان بالف درهم وقال الطالب لا بل اقترت بها الى بعد البلوغ فالقول
قول المقرح يمينه لانه اخاف الاقرار في حاله معودة بينا في الضمان ولو قال اخذت منك
الف درهم وانا مبيع وذاها العقل من مرفوع يعرف انه كان امثاله فهو ضمان للحال لان الاخذ
فعل موجب للضمان على الاخذ سواء كان الاخذ صيبا او بالغا مجنوننا كان او عاقلا وذكر
فيه ايضا احدا الزوجين متواضا الاقرار بالنكاح الى حال بينا في اصل العقد لانعدام الاهلية
يكون القول قوله الا ان يثبت الاخر ما يدعيه بالبينه وذلك مثل ان يقول اتزوجتك فلان
ادنايم او مجنون وقد عرف منه الجنون فالقول قوله لانه اذا خالف العقد الى حاله معودة
منافيا له عليه العقد كان منكرا معق وان كان لا يبرر خنونه فالنكاح لازم وذكر في اقرار
للمامح لا منفرد وفي دعوى فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله رجل اقرا وقال لامرأة تزوجت
وانا صغير وقالت لا بل تزوجت ذاتي بالغ كان القول قوله الا ان القاضى لا يفرق بينهما
بليته له تزوجت باذن وليك فان قال لا يباله هل دعى وليك بعد ما تزوجت فان قال
لا يباله هل اجرت بعد ما بلغت فان قال لا يباله هل يجيز الاب فان قال لا فيخلفه
بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خياد البلوغ ذكر في باجماع يكون اقرا من الدعي عليه
وما لا يكون من فتاوى شيد الدين الدعي عليه جاحظ البراء انه ابراه من هذا المال
فادعى المدعى ان وقت البراء صبيغا يصح لانه اسند البراء الى حاله معودة بتا في صحة
البراء وفي اقرار الفتاوى القاضى القضا اذا اقر بالبلوغ ثم قاسم الوصى ان كان ذميا حقا
صح الاقرار والقسمة ولا يقبل قوله ان لم يكن بالغا وان لم يكن مواهقا بل كان شلما يعلم
عادة لا يصح الاقرار والقسمه فاذا تبين بهذه المسئلة ان قبل اثني عشر سنة اليه
لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر سنة لا يصح ايضا لانه حاله بلغا يصح بشرط ان لا يكون بحال
لا يحتمل مثله عادة وقد مر في مسائل الطلاق والقسمه ذكر في اقرار المتقرب رجل قال لرجل
لدي الف درهم ولا يعلم المقر له بذلك ولم يجز بينهما خلطة ولا معاملة لا يسمع ان ياخذ
الا ان يعلم ان له عليه ولو اقر له بدار والمقر له صغير فكلير وسع ما خذ منه وفي اقرار
المتقرب قال محمد رحمه الله رجل اعتوجارية له ثم احتلفا في ولدها فقال المولى متفك بعد
ما ولدته فهو عبدي وقالت الامه ولدته بعد ما اعتقتي فانه ينظر الى الولد فان كان
لغير عن نفسه فالقول قوله وان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقول قوله من هو قوله
منها فان اقام بينه فالبينه بينة اذا اقر الرجل ان لهذا الصغير على الف درهم بقرض
اقرسته او من عن بيع باعه والصول ليس من اهل القرض والبيع فانه يصح اقراره وان
كان لا ينفرد وجود السبب من جهة الرضيع ولكن انا يصح باعتباره ان هذا المقرح يمين

لشوت الدين الصغير مباشرة الولي بسببه فالغيب السبب وجبنا هذا من المقر الزام
للمامحة اخرى دعي مباشر الولي بسببه مذكور في حيل النخبة في مسائل النكاح على سبيل
الاستنباط وفي مختصر التقدري ما اذا قال رجل ولدته على الف فان قال قد اوصى به فلان
او مات ابو فودته فالاقراء صحيح وان ابراه الاقرار لم يصح وذكر المسئلة في المدايه هكذا
ثم قال ولو قال المقر باعني او اقربني لم يلزمه شئ لانه بين مقتيلا وان ابراه الاقرار لا يصح
عند ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في مسائل دعوى النسب ذكر في شهادته
للمامح في الفتاوى في مسائل بنح الدين النسخي رحمه الله عبد صغير في يد انسان بعت امرأه
وادعت انها سدة وهذا الصغير ولد لها وحرره وكل الرجل وكيلها وغاب فاقامت البينة على الكيل
يصح في الفتوى ولا يصح في النسب وذكر في دعوى المامح الصغير مبيع في يد رجل فقال هو ابني محمد
فلان الغليب ثم قال هذا ابني لم يكن ابنته ابدا وان هم البندان يكون ابنته وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله اذا محمد العبد فهو ابن المولى قاله نسير المسئلة رجل في يده مبيع ولد في
يديه وهو سبيد ولا يامن المشتري ان يدعيه البائع يوما فيفتر البائع بالنسب العبد خوفا
من اسقام المبيع فان هذا يكون محررا عند ابى حنيفة رحمه الله لان الغائب ان صدقه او كفه
اولم يعرف منه تصديق ولا كذيب لا يصح دعوى المقرح ان كان كذبا الغائب يصح دعوى المقرح والعلل تعرف في
المامح الصغير مبيع في يد مسلم ونسوا في فقال النصراني حواشي وقال المسلم هو عبدي فهو ابن
النصراني لانه لا تعارض بين دعوى الرق ودعوى النسب لتزوج محمد بالامام امرأة ادعت مبيعا
انه ابنها لم يخدع وعوتها حتى باقى بامرأة تشهد على ولاده بويده امرأه لها زوج لانها تصدق
الزام النسب على الغير وسبب لزوم النسب قايما وهو النكاح لكن الحاجة الى اثبات الولادة و
قيمين الولد وذلك يثبت شهادة القابلة وشهادة القابلة على تعيين الولد مقبولة بالبيع
وقد ذكرناه في شهادته قال وهذا اذا كانت بكوجه فان كانت معتدة وادعت النسب احتاجت الى
حجة تمامه عند ابى حنيفة رحمه الله فان لم يكن معتدة ولا منكوحة كان القول قولها من غير حجة وقلم هذا
نظر في دعوى المامح الصغير ذكر في كتاب دعوى النسب من النخبة ادعت المرأة على رجل انه تزوجها
فلان هذا البني الذي في يديها ابنها منه والزوج محمد ذلك فشهد بان على الزوج بما ادعته المرأة
فوق القاضى شهادتهما بسبب من الاسباب ثم ان احدا الساهدين ادعى ذلك لنفسه لا يصح دعواه عند
ابى حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهدت امرأة على نسب مبيع من امرأه ادعت نسبه فلم يقبل القاضي
شهادتها بسبب من الاسباب ثم ان الشاهد ادعت نسب الولد لنفسه لا يصح عند ابى حنيفة رحمه الله
ولو كبر الابن وادعى انه ابن الشاهد والشاهد منكر واقام بينه على ذلك قبلت بينة امرأة تقر بصبي
انه ابنها وشهد لها القابلة يثبت النسب بها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا بذكر في كتاب من المدايه

انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن تم منازع اما اذا كان تم منازع بان ادعت
نسب هذا الولد من رجل آخر وذلك الرجل ينكر لا تثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجلين او رجلين
ولا تثبت بشهادة القابلة عندهم جميعا وان كان المنازع لها امرأة اخرى ففي المسئلة وايتان
فاحدك الروايتين يقضي بالنسب منهما اذا قامت كل واحدة منهما امرأه وفي رواية اخرى لا يقضي
بالنسب من واحدة ما لم يتم كل واحدة منهما رجلين او رجلين وامراتين والمالة موضعها كتاب القبط
امرأه حره لها ابن صغير يطرق الله ايها وليس لهذا الولد نسب مع غيره من رجل قال رجل للمرأة
هذا ابني منك ومدته المرأة فزعمت انها تقضي بالكاح بينهما يعني بكاح صحيح لا فاسد وعام هذا ينظر
في الفصل التاسع من كتاب دعوى النسب من التخيير بعد صغيرين رجلين اعتقه لهما غلام ادعى
الاخر له ابنة صحت دعوى عنه عند الجحيفة وحر الله ويكون مولى لهما فلهما ينظر في الفصل العاشر من كتاب
ذكر في آخر كتاب دعوى النسب رجل ادعى غلاما صغيرا لا يعرف نسبه ولا يبرهن عنه فادعته
الذي الغلام في دعوى ثبت نسبه منه والا فلا وان ادعى في يد يمه الغلام انه لقيط صحت دعوى
هذه الجمله في كتاب دعوى النسب من التخيير وفي باب دعوى النسب من فتاوى رشيد الدين مبي
في رجل فقا هذا ابني وابنتك او قال ابنتك ابني وقيل الاخر صدقت فانه ابن القتل او لا ولولا
هذه الجارية ام ولدي وام ولدك او قال هي ام ولدك وام ولدي فقال الاخر صدقت يكون ام
ولدها وقال ابو يوسف رحمه الله في الفصلين يكون لا سبقهما ولا يقف على قول صاحبه ولو قال
هذا الولد موقم قال ليس مولدي لا يصح التقبيل لا تثبت النسب فلا يدعي النسب على عبد من غير ان يبرهن
عن نفسه بين رجلين ادعى احدهما انه ابني ثم ادعى اشره الاخر انه ابني فصدقه للذي الاول
فالولد ثابت النسب من الاول لان بدعواه او لا تثبت النسب من الاول فلا يتمكن من التطلع
الا لما وقع الدعوى او ما قبلها فثبت النسب منها مبي ابن عشرين نزوج بامرأة فجات
بولد لا تثبت النسب لان ادعى امرأه البلوغ اثنا عشر سنة فان عبد الله ابن سعود ومنى الله
بقول عرضت على النبي عليه السلام يوم الحرب فخرج الحرب وكتب ابن عشرين فودع رسول
الله عم فلما صرنا ابن اثني عشر سنة عرضت عليه تقبيل وانادى وقال لا كان الصبي هذه الجمله
في فتاوى رشيد الدين وفي ما عمن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم احد في القتال فانا ابن اربع عشر سنة فلم يحرم مني يوم الحندق فاما ابن خمس عشر
سنة فاجازني رجل زوج ابنته من رضيع ثم جات بولد فادعاه لولدها انه منه ثبت النسب
لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم في دعوى لا ملصق حرمي يدان يدعي انه
ابنه ولا بينة له فاقام الاخر البيه انه ابنته واولى من ذي اليد لانه بينة ولا بينة لذي
اليدها فاقضى القاضي الادعي يكون الصبي حرا وان لم يعرف امه الا ان يكون المدعي عبدا والاصل
في هذا ان ادعى اقام البيه وهو حر يكون الولد حرا الا ان يعرف ان امه امرأه حره وانما

وانما ساد هذا لان الغالبان الحر يتزوج الحر فافاد النسب منه والطاهر ان الولد من
الحره ما لم يتبين خلاف ذلك والعبد في الغالب يتزوج الامه فاذا ثبت النسب من العبد
فالمطهر ان الولد من المملوكه ما لم يتبين خلاف ذلك وفي المسئلة يكون ولد الحر حرا وولد
العبد عبدا ما لم يبين خلا فذهب في يد رجل اقام رجل نسبه انه ابنه من امرأته حره
واقام ذواليد بينة انه ابنه من امرأته حره فذواليد ادلى لانه اثبت الولد وهو القابض
وكان ادلى في الساج كذا في اثبات النسب ولو كان ذواليد عبدا واقام عنه من امرأته
هذه دهلة واقام رجل بينه انه ابنه من هذه وهي امه واقام رجل بينه انه ابنه من هذه
الوأة وهي حره فالحواذ في اثبات النسب من العبد لان في يده اثبات النسب واثبات الحره
ولو كان الخارج من اهل الذمه والذي في يده يبعد تقوى للذي لان في يده اثبات النسب
والحرية غايه ما في البباد ان في يده العبد اثبات الزيادة وهي الاسلام وفي اثبات الاسلام
لا تثبت باده قبض ولا دماء وكان الخارج ادلى ولو قال الخارج هو ابني من امرأتي من وقال
ذواليد هو ابني ولم يبرهن اليامه وهو حرا او فلما خرج ادلى لان في يده اثبات النسب من المملوكه
بينه ذواليد من جانب واحد في مسائل الاكرام ذكر في مسأله التوازل وهو اخذ السلطان
الغالب او تغلب على كونه مطلب بمقتضى ما لا يتم فانما على من من قال القتيه ابو الليث
رحم الله ان جاز الوصي على نفسه القتل والاتلاف عضو من اعضائه قدح فلا ضمان عليه وان
خاف قتل نفسه الخبير والقيد قدح فهو ضمان وان خاف ان ما خذماله وسق له قد كمل
لا يحمل له ان يدفع مال السدم ولودخ فهو ضمان وان جنى اخذ مال كمله فلا ضمان عليه ان
دفع مال السدم وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع فان كان السلطان هو الذي اخذ فلا
ضمان على الوصي وما في شيء من هذا في مسائل الوصايا ان شاء الله تعالى السلطان اذا طرح في مال
الدم فاعطاه الوصي شيئا من مال اليندم ان كان بعدد على دفع العلم سوغا عطاء شي لا يجوز
له ان يعطى وان اعطى من وان كان لا يقدد على دفع العلم الا ما عطا المال كان له ان يعطى ميانه
للباقي ولا يضمن في فصل تقر فوات الوصي من يبيع فتاوى القاضي الامام نحو الدين رحمه الله و
دايت في موضع وكذا الحكم في الوصي في التوكمل طر منه السلطان وفي وصايا العرف ومبي في مال
اليتيم على سلطان جابر ومجا فان لم يبرهنه من يبرهن لا يضمن وكذا المضارب قال ابو بكر
الاسكاذ ليس هذا قول علمائنا بل هو قول محمد بن سلمة وهو الاستحسان وهو رواية مبي
يوسف رحمه الله قال القتيه واكرام الشايع اخذ هذا القول الوصي اذا التقى على يدي القاضي عليه
الرشوع يضمن وما اعطى على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجارة التل وقد مر في مسائل الاجارات
وفي وصايا التوازل ولو ادعى الى امرأته وترك ورثه مغاربا في سلطان جابر وتول فالحاويل
لامراته ان لم تقبض شيئا استولى على الجاه وقال ابو القاسم مصانعهما حايير والله يعلم الغلط من

المفسد وفي فتاوى النسي الوصي اذا اهلوا لم يحل ان يتيم وكان بحيث لا امتنع اذا دات
الموت فدخل من التركة جناية دار فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وهذا لان الجناية في هذا
الزمان التفت بالخراج ولو دفع الوصي جراح ارضي الدم من ماله لا يضمن فكذلك الجناية ويظهر
هذه المسائل في وصايا الذخيرة في فصل تصدق الوصي وفي اكرام فتاوى قاضي خاذاذ الكرهت
للواة على ارضاع صغيرها اكرام الرجل على ان يرضع من ابن امراته صغيرا فعمل ثبت احكام
الرضاع وفي اكرام فتاوى قاضي خاذاذ اكرام الرجل ان يزوج ابنته الصغرى من رجل ليس
بكفو لها او باقل من مهر مثلها فعمل فان كان النكاح باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان
يلج مهر مثلها وان لم يكن كفولا يقع النكاح في مسائل الجنايات قال محمد رحمه الله في
الاصل الصبي كالبالغ في رتبة النفس والخواصه اذا كان لها منفعة مقصودة تفوق بقطعها
كاللسان واليد والرجل وشبه ذلك وحسب الادنى كذا تبينوا اذا علم محتها في بعض المرات
وفي اللسان بالكلام وفي العين لتدليلها بالنظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل هو الصحة
لان هذا كقوله التبدل والمحتل لا يصلح للادنام وما كان في تقويته نفوتها بحال دون المنفعة
كلاذ الشاخصه والشمود وفيها الدية كاملة من غير تفصيل لان الحال والزمه لا ستفاوت
قال في في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد بدا اصلاحه بان تحرك بعد النقصان
لما قلته من الحشفه وفي الخطا الدية كمالا وان قطع بعض الحشفه وبعض الذكر فلا ضمان وان
قطع الذكر من الاصل فكذلك على دفاية الاصل فاذا داب التحرك للبول وفي فتاوى النسي
وفي لسان الصبي الدية اذا كان استهل فلما اذا لم تستهل ولم تحرك ففيه حكمه عدله وفي
الهاروني اذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادعى الفاعل انه اخبره وصياحه صياح اخر لم
يقبل قوله وعليه الدية في الخطا والقصاص في العمد ولا يصح له صياح وعلى الفاعل كونه
وذكر الكوفي رحمه الله ان في لسان الطفل حكمه عدل وذكر الشيخ الامام التاج الطراوي في
عامه اصحابنا يقولون ان فيه كالديه لانه اذا اضرعت يسمع به حله الاسماع فانه صار
بحال سفع لسانه وايضا يسمع بلسانه ايضا فاعلموا هرود وقع في بعض نوحه دوايه الجاهل منضا
من محمد رحمه الله ان في لسان الصبي ان استهل حكمه عدل في كل شيء كما في الهاروني في محمد
رحمه الله في امره فخرج راس ولها فلم يخرج منه شيء غير الراس في رجل دفعا عينه جلت عليه
الديه ولا اجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الراس نصفه او اكثر وفي الهاروني اذا فاعل عين صبي
سلحه ولدا وبود ذلك بايام ودم الناقى انه لم يصرف هذه العين او قال لا احد كما يصرفها ام لا كان
عليه حكمه العدل والقول قولهم الا اذا شهد الشهود وانها كانت مسجدة لا يرون بها علة وانه كان
يلعن بها فيخيز جبال الدية وفي النسي قال محمد رحمه الله في الخين اذا خرج راسه من جفن
امه فقطع انسان ادينه او قتل عينيه وقد علم انه بصير ثم ولدته حيا فعليه الدية كاملا

كاملا وان القته ميتا كان عليه ما نفعه او قال الحكومه من قتل الجين في المحيط الموصري
من انسان فهو كسبب غيره يستاني حولا سوكان المجنوني عليه بالغا او مجنونا وفي القلع مختلف
الجواب ان كان صغيرا ميتا في حوان كان كبيرا لا يتا في لانه لا تسوم المود قوله ان كان كبيرا
بالغا وقال ابو حنيفة رحمه الله من الصبي الذي لا شقوانه لا شق فيهما وقال ابو يوسف رحمه الله
فيها حكمه عدله هكذا ذكر في النسي وذكر في موضع اخر من النسي في من الصبي الذي لم يشقوا اذا
لم يثبت دية كامله وفي نوادر ابن جماعة قال سالت محمد رحمه الله عن قلع من مجنون حلقه
امراه ففعل ابا الصبي والمرأة على درهم ثم ثبت الثمن والسن فاجاب في ان ابا حنيفة رحمه الله
قال مرد الدرام وكذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمدا قال يمكن من مقتاد ما دوى به السن من
الحمل في الفصل الثاني من كتاب المحيط وفي الذخيرة اذا قلع من صبي اياه حولا فاق الصبي قتل تمام
للول لا شيء على الماني عند ابو حنيفة رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله فيه حكمه عدل ذكر النقيبه
ابو الليث رحمه الله في النوازل صبي مات في لالا او سقط من سطح فان كان من حفظ نفسه لا شيء على
الابوين وان كان من لا يحفظ نفسه فعليه كتمان اما الاول فلا تة ان كان له قوت حفظ نفسه كان
هذا كالبالغ واما الثاني فلا تة حفظه عليه ما ضا لا يتركه تسليين له فوجب الكتمان عليه ان كان
في حجرها وان كان في حجر احداهما فعليه الكتمان حكاه عن نصير رحمه وذكر عن النقيبه ابو بكر والنقيبه
القاسم رحمه الله في الوالد ان لم يتعلم هذا الصبي حتى سقط من سطح او وقع في نار ومات لا شيء عليها
الا التوبة واجاز النقيبه ابو الليث رحمه الله انه لا كفارة على احداهما الا ان يكون سقط من
لان الكتمان على الانسان انما يجبا اذا اتصل فعله بالحمل الا ترى ان من خرب ايرا على قارعه
الطريق وقع فيها انسان ومات او كان سايقا او قابلا لدا به فاصاب الدابة انسان فماتاته
لا كفارة عليه كذا هنا وذكر في النوازل ايضا الام اذا نكس الصبي عن الداب وذهبت والصبي
يقبل ثدي غيره فلم ياكل الداب للصبي فليبرأ حتى مات جوعا والداب ياغم وعليه الكفارة و
السوبه وان كان لا يقبل ثدي غيره لم يعلم بذلك فالا تهم عليها وعليه الكفارة حكاه عن بصير رحمه
الله وينبغي ان يكون المسئلة مختلفا فيها كالا وفي فتاوى اهل سمرقند صبيته ست سنين
ميت وكاستجاله الى حنبله فخرجت للام بعد خروج الوالد الى بعض الخيران فاحترق الصبي
فماتت لاديه على الام ولكن ان كان لها مال النسي ان يسق رقبه مومنه او تقوم شهرين
متابيين وتكون على ذمامه واستغفار لعل الله سبحانه وتعالى يفرغ عنها وهذا استحبابا بقا
وجوب الكفارة فهو على ما ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل غصب صبي حرا
فأت في بر وفيه او محمي فليس عليه شيء فان مات لصاعقه او شقه حية فعلى حاقله العايب
الديه هذا هو لفظ هذا الكتاب وفي الاصل يقول اذا غصب رجل صبي حرا فذهب به فمات هذا
على وجهين اما ان مات باسرا لا يمكن القود والحفظ بان قتل او اصابه جوار سقط عليه حايه

او نزلت معاته من السما فامارتة ثقلة او نهشته جبه او اكله سح او تروى من جايط الجبل
فان الغاصب يضمن في قول علي ان الثلاثة هم الله وقال ذو القدر والشافعي رحمهما الله لا يضمن واجمعا
عليه لو قتل الصبي نفسه فانه لا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن ما لا يضمن في الحيوان
او يضمن لا يمكن التفرغ عنه وفي السقي لو مات الصبي في يدي الغاصب من جيا او برد من غير فعل
الغاصب كانت ديتة على عاقله الغاصب وان غصب من الغاصب لا يدرى احكام ميت فلا
شي على الغاصب واما ذوقا لثا في رحمها الله ذهب في ذلك الى ان الغاصب للصبي لا يضمن
بهذه الاسباب فانما يضمن لما بالانسان وبالحناية عليه ولا يجوز ان يضمن بالغصب لان الحر
لا يضمن بالغصب كالحق الكبري وكذا اذا مات تحت حفاقة ولو كان يضمن بسبب الغصب يضمن كما في
العبد ولا يجوز ان يضمن بالحناية لان الحناية اما مباشرة او تسبب ولم يوجد من الغاصب
مباشرة حناية على الصبي لان هذا لما شرع ان يتصل فعل الانسان بغيره وتحدث منه التلف
كالجرح والضرب وغيرها وهذا التلف لم يحدث من الفعل الذي اتصل بالصبي وهو الغصب
ولم ينفذ انا حدث من نهش الحية في المباشر لم توجد ولهذا لا يجزى عليه الكفارة ولم يوجد التسبب
لان هذا التسبب انما يتصل اثر فعله بغيره لا حقيقة الفعل وسلفا فانه فعله وهذا لم يحصل ذلك
لان السلف ما يورث السبع وهذا يمنع وجوب الضمان على السبب كما لو وقع في اليد انسان فلم
تمس فوقع عليه اخو ومات من ذوقه الثاني عليه فانه لا ضمان على جفاق اليد ولا نكح
تقولون بانه اذا قتل انسان فان الغاصب يضمن ولو كان الغصب من الغاصب بسبب الحناية
على الصبي لكان لا يضمن السبب مع المباشر كما في الحافر مع الدافع فهذا معلق قروا الشافعي رحمه الله
وانه واضح واحتج بما اذا متشايعا رحمهم الله في هذه السئلة من مشايخنا من قال بان الغاصب
انما يضمن عندنا بسبب الغصب لا بالحناية وذهب الى ان الحلاف في الصبي الذي لا يضمن في نفسه
والصبي الذي لا يضمن عن نفسه يشبه العبد من وجه لانه مما ثبت اليد عليه كالعبد والحر
الكبير من وجه لانه ليس بمال فقلنا الشبهة بالعبد من وجه اذا هلك بامر من كان تحت رعايته
يضمن واذا هلك بامر من لا يمكن التفرغ عنه لا يضمن وفيه التفسير بين خطها من سلك هذه المسالك
اصح الى تخصيص قولكم محمد رحمه الله في قوله ومن غصب مبيعا فانه الملو ولم يضمن من يبيع
من نفسه او لا يبيع فانه متى حال هذا القابل بوجوب الضمان اذا كان لا يبيع عن نفسه مبيعا
اذا كان يبيع عن نفسه فقد ثبت تخصيصه لم يذكر محمد رحمه الله ومن مشايخنا من قال بان الغاصب
يضمن بالحناية على الصبي لا بسبب الغصب ثم اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب قال بعضهم
يضمن لانه باشره فانه حيث فعله الى ذلك المكان من حيث ان التلف قد وقع لاسباب لا يملكها
كلها والفتي عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المتلفه وانما يحفظه وليه فاذا قطع خطه ولم
منه لغير التلف الى غصبه وفعله من حيث الحكم فصار مباشر لادائه من حيث الحكم ولم يوجد حقيقة

حقيقة الباشرة حكوا كما فيه لا يخاف الضمان كما في الكرم وشهود القصاص واذا اعتبر مباشر الحكماء
كانه الى الحية على الصبي حتى نهشته او القى الحمار عليه او وضعه بين يدي السبع حتى يترسه ولا
كذلك لا يضمن فكذلك هذا القابل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي بخلاف الملو
بالحي لان حدوث الموت بالحي لا يضاف الى غصبه ونقله قال الله تعالى لا يغايروا يديكم الموت
منهم من قال بان الغاصب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم يوجد منه الباشرة حقيقة ولكن و
وجد حد التسبب وهو ايعال اثر فعله ويستقيم اضافته التلف الى فعله كما في جفاق اليد او قتل
التلف باثر فعله وهو العتق بواسطة فعل اخر وهو فعل الماشي واستقلت امانته التلف الى
اثر فعله فصار سببا والسبب ما بين متى لم يجز الضمان على الباشرة خلافا لغصب حر كغيره
ونقله الى مكان فامابه شيء من هذه المصالح لا يضمن لانه لم يوجد حد مباشر والتسبب
اما المباشر فظاهر واما تسبب فلا ان التلف حينئذ لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ
نفسه عن الاسباب المتلفه وكان كالماشي اذا علم باليد ووقع فيها لا يضمن الى اخره خلافا لغيره
لانه لا يمكنه حفظ نفسه على ما مرقيا من سبلنا من سبله الكبير ان لو غل الكبير والغصبي
وقد اصابه شيء من هذه المصالح التي يمكن التفرغ عنها وهذا كونه ضامنا لانه يجوز عن خطه نفسه
هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وفي حواشي ايات المستحق قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل قط رجله وطرحه
فلم يسج بسببه السج لم يكن على الذي فعل قد ولا دية ولكنه لغرو ونزوي وبحس حتى يوق
قال ابو يوسف رحمه الله واما انا فادى انه يجزى ابا حتى يوق ولا يلزم عليها قلنا لو حبس
الطعام من الصبي حتى مات فانه لا يضمن لانه لم يوجد مباشر والتسبب لا في التلف فحل
من الجوع والجوع غير حادث من فعله الذي اتصل به وهو الحبس وانما حدث من طبعه فانه
حل على وجه الجوع لا توى لانه من غير حبس يبيع به الجوع فصار نظير الوقت خفا انفه
في المكان الذي حبسه ولا يلزم على ما قلنا اذا صاح الرجل بصبي على جايط او على شاة رجل
فخرج فقط ومات فانه لا يضمن بغير الطحاوي على هذا في محصر لانه لم يوجد مباشر والتسبب
لان هذا اثر قوله لا ضلما لا توى ان من قال لغيره قولا شاة وما في حقيقته لا يضمن لا يتصل
به القول لا الفعل ومن سلك هذه الطريقة لا يحتاج الى تخصيص قول محمد رحمه الله في الصبي فانه
يقول لو كان الصبي يبيع عن نفسه او لا يبيع فانه يضمن كما اطلقه محمد رحمه الله ولكن يحتاج
الى تخصيصه قال محمد رحمه الله في قوله قبل القبي او اصابه جحور الغاصب ضامن فانه
يحتاج الى اخذ محل قوله قبل اذا حصل القتل كما لا يستبرحنا من فاما اذا قتل من يتبرع به
فان قيل هذا الصبي انسان في يدي الغاصب يقول بان الغاصب لا يضمن لان عده هذا
الغاصب سبب والسبب لا يضمن متى امكن ايجاد الضمان على المباشر كما في الدافع والمباشر
وكما في المسك والقابل هذه الجملة في الفصل الثالث عشر من حواشي المحيط ويتلوه شرح

هذه المعاني على سبيل الاستقراء ثم وانما نقلت منها طر من محرومين من حريته وسيلة خبر
الصبي الجواز اقله رجل في يد الغاصب كتب من غضب المنتقى في سبيل الغصب من هذا الوجه فانه
قال لو غصب حرام فقتله رجل خطأ في يديه فلا وليا الصبي ان يتبعوا عاقله بما شاءوا
سقطت عنه شدة ذكر في المحيط ذكرنا على سبيل الميعاد على الصبي في موه أخرى وذكر في خلافا
فقال صبي على حائط صاح به رجل فوقه ومات قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا شيء عليه
وفي زاد وابن رستم اذا صاح فقال لا تقع فوقه لا يضمن وان قال وقع فوقه يضمن لان قوله وقع
امر بان يفعل فعل الوقوع وصار بمنزلة ما لو قال له اتق نفسك في الماء او قال في النار وضل
يضمن كذا هنا قال اذا قتل الصبي الغصب رجلا لم يكن على الغاصب شيء بالاتفاق والادله
تعرف في المحيط اذا حمل الرجل الصبي المرحل عليه وادله اسكنا في المحيط ليس هو في الغصير
فقط الصبي عن الدابة ومات يضمن الحامل سواء كان الصبي يستحق على الدابة ولا يستحق
لانه ما دغاصبا للغصير يحمله على الدابة وقاصبا للصبي ضامن اذا هلك يامر بغير الخرد
عنه والسقوط عن الدابة يمكن التحريم عنه بعد الحمل عليه ولانه ما دسقط الصبي في عمل من
اعماله وهو ما كالدابة بغير اذن وليه ومن استعمل مبيها بغير اذن وليه وهلك بسبب قتاله
يضمن كالموت للصبي اسعد هذه الشجرة وانفق ثمارها فمعد وسقط ثمار حتى وبشله لكل
اسعد هذه الشجرة انفق ثمارها انكلها فقط ومات لم يضمن لانه ما استعمل لنفسه وبجبه
الصبي على عاقله الرجل لانه محلي محض فانه قصد حمله على الدابة ولم يقصد اهلاكه وكان
مخليا وشرا العمد يجب على العاقله فنهذا اولى وما ويل هذه السيله اذا حمله على الدابة وهي
واقفه اما اذا كانت تسيير الحلفت الروايات فيه قال بعضهم اذا سقط الصبي والدابة تسيير
فهو ضامن وهكذا اثبتته الحاكم في المحصر وتاويله اذا كانت تسيير بتسيير صاحبها حق كان
مضافا الى صاحبها سواء كان الصبي يستحق على الدابة ولا يستحق فاما اذا سارت تسييرا
فلا ضمان عليه لان التسلية هي الدابة فتكون جبارا وذكر في بعض الروايات اذا سقط الصبي
فهو يسيير الدابة يمين الصبي يسيرو وكان الرجل حمل الصبي عليها وهي واقفه ثم سارتها
الصبي فوقه فاختلا ضمان على الرجل لان السيور مضاف الى الصبي لا الى الرجل فصار كما اذا قتل
الصبي الغصب نفسه فان حمله عليه وهي واقفه فاطاقت انسانا ان او طاته وهي واقفه
فضمانه على صاحبها وانته ظاهرا وان اوطاته بعد ما سارت فان سارت بتسيير الصبي والصبي
من سيير الدابة والضمان على عاقله الصبي وكذلك ان افدت ما الاضطرار ذلك في مال الصبي وليس
على الجار من ذلك شيء كان بمنزلة ما لو ناله سكين فقتل نفسه لم يكن عليه ضمان صار كذا ان
ان يصعد شجرة معينة فصعد شجرة أخرى وهذا امر باسكال الدابة لا بتسيير وما اذا ناله
سكين او قالا مسكه قتل بذلك رجلا وجبت الدية على عاقله الصغير ولم يكن لعاقله الصغير ان

ان يجرأ على عاقله الامر لانه لم يستوله في القتل وانما استعمله في الاسكاد وكان الصبي لا يستحق
على الدابة ولا يسيير الدابة وقد حمل الرجل الدابة واقفه ثم سارت فاطاقت انسانا او افدت مسلما
لا ضمان على الصبي ولا على الحامل لان الصبي بمنزلة الحمل والرجل يسيير الدابة وانما سارت بنفسه لا ضمان
فصار من متقلبة وما اسباب التقلية فانه يهدد لقوله ثم الجوار جبارا والرواية اذا كانت متقلبة
قال دوردك الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اذا قط صبيا والقاه في الشجر حتى قتل الرجل
والقاه في بئر يوم بارد بقتله البرد فعلى عاقلته الدية وكذا اذا قطه والقاه بين يدي سح حتى
اكله فعلى عاقلته الدية ولو غصب صبي حراما ونهب به الى بئته وقتله كان للجار الجار ان شا
ضمن الدية على عاقلته بالغصب وان شأ قتلته بالقتل ولو قتلته اخيه في بئر كان الاب بلخا اذ كان
قتل الدابة يري الغاصب عاقلته وان من عاقله الغاصب للديه رجلا بها في مال القاتل في المي
رجل مرميا ان استقر له دابة من النهر او ارسله في حاجة فأتى او ضل لم يكن على الرجل شيء فان
غرق في البئر او ضربته دابة او نهشته حية كان الذي امره ضامنا للديه على عاقله واذا حمل
مبيها نفسه على الدابة فخلب الدابة انسانا فهدى على وجهين ان كان الصبي يستحق على الدابة
فديه للقتول على عاقلته لان الدابة تكون مضافا اليها وصار كما لو ادرك بالقاه وعلى الرجل كفا
لانها باشر اقلته ومن باشر حمل انسان بحس الكفار عليه كذا هنا ولا كتمان على الصبي لانه ليس من
لعلمه ولا كان لا يستحق فديه للقتول كالحمل على الرجل ويكون الصبي كالنحوج البسوط على الدابة
وان كدمت واطمعت انسانا او افدت متاع انسانا فاجاب فيه على التنصيص الذي ذكرنا ثم انما
كان الصبي يستحق لا يرجع عاقله الصبي على عاقله الرجل شيء لانها لو رجعت لما ترجع لانه
ما دغاصبا بحمل الصبي على الدابة او بحكم امره للصبي بالسيور وجهه الى الاول لان غاب
الصبي الجواز لا يضمن ما تلف بفعل الصبي الا يرى انه لو فعل نفسه او رجلا اخر لا يضمن الغاصب كذا
هنا وجه الثاني لان امره بالسيور لا يبطأ قال وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل الاستقراء
ان من قال للصبي اسعد هذه الشجرة وانفق ثمارها فمعد وسقط ان الامر يضمن الدية على
عاقله وكذلك لو اعطاه عمرا او سلاحا مسكه له ولم يامر شيء فطلب به الصبي ولم يردت له
طلب به الصبي انه قتل نفسه فان هناك على العطي انما اراد به انه سقط من يديه على مضطربه
وطلب به وكذلك لو امره على شيء او كسر حطب بغير اذن وليه فستلف من ذلك يضمن ولو لم يقر له
امسكه في طلب بالسلح احتلف المشايخ فيه وكذلك احتلف المشايخ فيما اذا قال له اسعد هذه الشجرة
ولم يقر شيئا اخر وقال بعض الثقات لنتك فسقط فيه احتلا فامشايخ رحمهم الله ايضا وقد ذكرنا
في سبيل الغصب ان الجار في السيل بين الغنم وما يمشي منه في اخر هذا الفصل ولو منع الحطب
بين يدي عبد مجبور عليه ولم يامر شيء وكسر العبد الحطب فوقعت قطعه من ذلك على عيني
الغلام وذهبت عينه فلا شيء على صاحب الحطب من الحول في الفصل الثالث عشر من خات

المحيط وفي الفتاوى المتفرقة لمعاجل المحيط في كتاب العصب ورد في بعض البلدان رجل كان
 بكسر الحطب فجاءه رجل وقال اعطني حتى اكسر الحطب فإني ان تعطيني فالح عليه في ذلك واخذ
 منه القدر وكسر بعض الحطب ثم قال استأجرني حتى اكسر فأتى بحطب فكسر الغلام فصر به
 المكسور من الحطب على عينه وذهبت عينه لا يكون على صاحب الحطب شيء لأن صاحب الحطب
 لم يأمور الغلام بكسر الحطب ولم يستوله في شيء وإنما فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون
 الرجل مأمورا بشيء وقد ذكرنا ما يلزم عصب العبد واستعمال العبد في فضل الضمانات
 من كتاب الفصول ذكر في الزيادة إذا ما الحايط الصغير فاشهد على أبيه أو وصيه
 فلم يتفق حتى سقط وانلف شيئا الضمان على العبد ولا يجب شيء من ذلك على الأب
 الوصي سواء في النقص أو لم يفرطاً فإن لم يسقط الحايط حتى يبلغ العبد ثم سقط وقيل
 إنساناً أو مات الأب والوصي ثم سقط فلا ضمان على أحد لأن حكم ذلك لا شاهد قد بطل
 لأن ولاية الأب والوصي زالت بموت الأب والوصي وبلغ الصغير وإن تقدم على الوصي
 بقدم استقلاله ثم سقط الحايط على أن قد نته على عاقلة الوصي وروى عن أبي يوسف
 رحمه الله في رجل أخرج من دار وله الصغير جناحه أو كسفاً أو فعل ذلك وكيل الرجل في دار
 فتولد منه بلف الضمان على الوصي والوكيل لقيام فعلهما مقام فعل الوصي والوكيل فاد
 المكل والوصي جانيبين وإذا ضرب الرجل بطن امرأة فالقت جنيماً ميتاً فعلي الضمان
 وهي عدا وانه قيمته خمسمائة درهم وهذا استحسان أخذه على ما رواه أحمد بن محمد بن أبي
 أن لا يجب شيء وهو قول زفر رحمه الله ويستوي في ذلك الذكر والأنثى لأن الألف في هذا
 الباب مطلقة ولا كفارة على الضارب وفي التوايد السموعة إذا ضرب بطن امرأة فالقت
 جنيماً ميتاً فيه العنز هذا إذا كان بعدا ببعدها شهر حتى ينج فيه الروح أما إذا كان قبل من
 فذلك لا يجب شيء وهل كان استقلال الجنين قبل أن ينج فيه الروح قال عليه الشافعي لا يكره وبه اتفق
 صاحب المحيط وقال الإمام على التقي بكونه وبه اتفق أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله والحسن إذا
 انفصل ميتاً اعتبر ولداً ونفساً على جن في حق غيره من العباد في حرم بعض الأحكام حتى تصير
 الحادية به أم ولد وتصير المرأة نفسها به وتعمل المعتد لا نكاح وفي حق نفسه اعتبر
 عضو من أعضاء الأم حتى لا ينج ولا يورث وكذلك في حق الله تعالى اعتبر عضو من أعضاء
 الأم حتى لا يقيم عليه صلاة الجنان والكفارة حوائج الله تعالى فيقتل الجنين في حق حكم
 الكفارة بمنزلة عضو من أعضائها والكفارة لا يجب بالذوق عضو من أعضائها وإذا خرج
 الجنين حياً ثم مات فعلي الضارب الدية الكاملة وعليه الكفارة ومعتبر نفساً ولذا في
 حقه وفي حق غيره سواء كان الحق لله تعالى أو للعباد فيملى عليه ويسمى وورث ويمير
 الجارية أم ولده وتنقض به العدة قال ويكون بدل الجنين من ورثه على رأيين

فآيئ الله تعالى يورث به العنز إذا انفصل ميتاً وإنما الإرث من غير انفصال ميتاً لأن ذلك
 من حقه فما هو حقه اعتبر عضو من أعضاء الأم فإن ماتت الأم من الضرب ثم خرج الجنين
 ميتاً فلا يورث في الجنين بخلاف ما إذا خرج الجنين حياً حياة الأم ثم ماتت الأم بعد ذلك
 أو لم تموت فإنه يجب في الجنين العنز وإن ماتت الأم من الضرب فعلي الضارب دية الأم
 في ثلاث سنين وإن كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موت الأم وخرج الآخر بعد
 موت الأم وهما ميتان يجب في الذي خرج قبل موت الأم العنز ولا يجب في الذي خرج
 بعد موت الأم شيء ولو خرج ميتاً بعد موت الأم لا يجب فيها العنز والجنين الأول
 هو الذي خرج قبل موت الأم لا يرث من دية أمه شيئاً لأنه لو انفصل حياً ثم مات
 قبل موت الأم لا يرث من دية أمه شيئاً فلذا انفصل ميتاً ولو توث الأم به لما
 ذكرنا والجنين الآخر وهو الذي خرج بعد موت الأم لا يرث من أحد لأنه انفصل
 ميتاً ولا يورث منه لأنه لم يجب له شيء وإن كان الذي خرج بعد موت الأم حياً ثم ماتت فيه
 الدية كأمه لا يرث هذا الجنين من دية أمه ديتها وما ورث أمه من أخيه لأنه كان حياً
 وقت موت أمه فيورث ما كان يتوارث أمه ويتوارث أمه ديتها وما ورث من أخيه وهل
 يرث هذا الجنين من الجنين الأول وإن كان الأب حياً لا يرث لأن الأخ يصير محجوباً بالأب
 فإن لم يكن حياً يرثه هذا إذا ضرب بطن حرة فالقت جنيماً ميتاً فإن ضرب بطن أمه فالقت
 حنيماً ميتاً والأم حية ينظر إن كان هذا الحمل حراً وإن كان الحمل من المولى يجب العنز ذكرنا كان
 أو أنثى وإن كان رقيقاً ذكر في هذا الرواية أنه يقوم على الهية واللون التي انفصل لو كان
 حياً ينظر إن كان ذلك ذكر أم يجب عليه نصف عشرة قفته وإن كان أنثى يجب عليه عشر قفتها
 وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله أن الضارب يضمن نقصان الولادة ولا شيء
 عليه والكلام بين أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وبين أبي يوسف رحمه الله فرع المسألة أخرى
 أن الجنينة الخطأ على المالك عند أبي حنيفة رحمه الله بمنزلة الجنينة على الحرة حتى والامواد
 موجبها على الدية ويحملها العاقلة ثم في الجنين المولود وذلك نصف عشر دية إن كان
 ذكراً أو عشر دية إن كان أنثى في جنين الأمه بحساب ذلك من قفته لأن القفه في المالك
 بمنزلة الدية في الحرة وعند أبي يوسف رحمه الله الجنينة في المالك بمنزلة الجنينة في الحرة
 ومن ضرب بطن بهيمة فالقت حنيماً ميتاً فإنه لا يضمن في الجنين شيئاً ويضمن نقصان الولادة
 إن نقصها الولادة كذلك تمام هذا ينظر في جنائيات المحيط ثم ما يجب في جنين الأمه
 يكون على الضارب وفي ماله لأن الوجوب على العاقلة بخلاف القياس بالنحو والنهي ورد
 ما يجب بالضمان على العاقلة في جنين الحرة فيرد حنيماً الأمه على أصل القياس وفي المستحق إذا
 ضرب بطن أمه فالقت جنيماً حياً ومات وقد نقصها الولادة كان على الضارب في الجنين

حاله في ماله وان كان فها و فاستعان الولاده فلا شيء عليه من نقصان الولاده وان لم يكن فها و فاعليه انما ذكر فيه ايضاً رجل ضرب بطن امه ومات الام قال ابو حنيفة رحمه الله على الضارب قعه الام في ثلاث سنين واما اذا ضرب الرجل بطن امراته وقت حيناً ميتاً ذكر في الجامع الصغير ان على عاقله الاب العزم ولا يورث الاب منه لانه باشر قلبه والباشر لا يورث وان كان مخطياً ولا كفارة على الاب لما ذكرنا وفي المتن بغير ضرب بطن امراه فالت حيناً حياً ثم مات ثم القت حيناً ميتاً ثم ماتت الام بعد ذلك للرجل الضارب يموت من غير هذه المراه وليس له ولد من هذه غير هذا الذي ولد عند الضرر ولها احو من امها وامها فعلى عاقله الاب ديه الولد الذي وقع حياً ثم مات يورث من ذلك امه النكس وما بقي فلا يخرج هذا الولد من ابيه واما الولد الذي سقط ميتاً فان فيه غرم على عاقله الاب خمس مائة درهم ويكون للام من ذلك النكس وما بقي فهو للولد الذي وقع حياً وتورث الام من ذلك النكس ايضاً لان لها سدس جميع ما كان للابن الذي سقط حياً ويصير ما ورثت الام من جميع ذلك لاختوتها وانما ورث الابن الحى من غرم الميت لان الغرم انما وجبت بالضربة وهذا في ذلك الوقت هي وفي السقي قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله اذا ضرب الرجل بطن امراه فالت حيناً ميتاً فلا كفارة عليه ولا تورث منه وان القت حيناً ميتاً قد استبان من خلقه ثلثاً فله درهم ما قدمه من ملك الصنوبه ثم القت حيناً حياً ومات في الاول الغرم وفي الام الدية وفي كلين الثاني الدية كاملة قال في الزيادة رجل اشترى من اخو جارية وقبضها ثم عليها الشراء وحملت منه ثم ان الجارية ضربت بطن نفسه باستعد اي استعد اسقاط الجنين والقـت حيناً ميتاً او شرب من الدوا ما يوجب سقوط الولد استعد او وضعت في قبلها ما طرح به الولد فادخلته في الرحم فسقط الجنين ميتاً ثم استحقها رجل بالبيهة وقضى القاضي الحق بالجارية وبالعقر على المشتري يقال للشري ان امتك قتلت ولدها رانه ولدها الرجل وانه حر لانه ولد المغرور وولد المغرور حر والحسن مضمون بالغرم فادفع امتك اذ افرها بغرم الجنين الحر وانما شرط محمد رحمه الله الحد في فصل الجارية ونفسه ان مقصد اسقاط الجنين لانها ليست بمباشرة للاطلاق بل هي بمنزلة الي ذلك والتسبيب انما يوجب الضمان بوصف الحد فشرط تودعها اسقاط الولد لتصير متعدية في التسبيب وعلى هذا الجرح اذا فعلت ذلك بنفسها كان على عاقلها الغرم ويشترط ان يكون استعد في فعلها لما ذكرنا وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج وبغير اذن الولد فان فعلت ذلك باذنهما فلا ضمان وسيل ابو القاسم عن امراه شربت الدوا فالت حيناً ميتاً لا غرم عليها واديله اذا شربت دوا لا يوجب سقوط الولد ولا يتعد

ولا يستعدي ذلك وقال ابو بكر في غير هذه الصور انها اذا سقطت سقطت فليس عليها الا التوبة والاستغفار وان كان جنيناً فعليه غرمه واديله اذا شربت دوا يوجب سقوط الولد وتورث ذلك وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله امراه شربت دوا فالت وحملت حملاً ثقيلاً فالت حيناً ميتاً ان على عاقلها خمس مائة درهم في سنة واحدة ولو ان الحمل كان او غير فان لم يكن لها عاقله ففي ماله في سنة قال ابو يوسف بن عيسى واديله ما ذكرنا وفي المتن رداً به محموله امراه شربت دوا فاسقطت وكانت شربت لغير ذلك من غير اسقاط الولد فعليه الغرم ولا كفارة عليه في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا تورثه وقال بعضهم عليه بالكفارة وهذا الجواب يخالف جواب الزيادة وفي فتاوى النسفي سيل عن محتلة وهي حامل حال اسقاط العمد باسقاط الولد قال ان اسقطت بغيرها وجب عليها غرمه ويكون ذلك للزوج وفي العيوض اذا ضرب بطن حامل فاصاب يدا الولد في بطنها فاعطى ما ولد به حياً نصف الدية على عاقلته لانه خطأ واذا اشتريه لمعتمداً فلا يقبض بالحى اعتموماً في بطنها ثم ضربها ناساً بطنها فالت حيناً ميتاً خيراً الشري ان شاء احد الامه كبح الثمن واتبع الحاي ادرى حرمه ويغيب له الفضل وان شافح السج في الامه ولزمه الولد بحسبه من الثمن ولو كان الجذب اب حرمه وارث اخر مقدم على ابى العتاقة وادثر الجنين له في الوحيين ولا شيء للمشتري هذه الجملة في جنائيات المحيط الاب اذا ضرب ابنة الصغير تاديباً فعطبت من ذلك ينظر ان ضربه حيث لا يضرب للتاديب او حيث يضرب ولكن فرق ما يضرب بالتاديب فانه يضمن الدية وعليه الكفارة وان ضربه حيث يضرب مثل ما يضرب للتاديب فعليه الدية والكفارة عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الدية لا شيء عليه وفي نوادر مشرع ابى يوسف رحمه الله ان عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف الوصي اذا ضرب الصغير تاديباً والزوج اذا ضرب زوجته حيث يضرب للتاديب مثل ما يضرب له حال نشوئها ضمن بالاجماع والاب او الوصي لا يعلم الصغير الى معلم يعلم له القرآن او عملاً اخر فضره المعلم للتعليم ان ضربه باذن الاب حيث يضرب مثل ما يضرب للتعليم فلا ضمان على الاب والوصي ولا على المعلم وفي المتن عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ان الكفارة واخره حيث لا يضرب او فرق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن والحاصل ان عند ابى حنيفة رحمه الله اذا ضرب الاب ابنة بنفسه حيث ما يضرب مثل ما يضرب للتاديب يضمن عند ابى حنيفة ولو امر المعلم فضره كذلك لا يضمن الاب والمعلم والفرق بين ابى حنيفة رحمه الله وبين الاب وبين المعلم ان المعلم معين في الضرب والاب ليس بمعين بل هو مستحق له لان منعه ضرب الصغير راجعة الى الصغير وصلاح الصغير يعود الى الاب

بحكم العصبه واستيفاء الانسان حقه يتتبع بشرط السلامة كما في فصل الزوجه ثم انما ضمن
الاجب بضره بنفسه ولم يضمن بالامر للعلم لان الاجب في الضرب بنفسه مباشر للباشر
بحر وان يضمن وان لم يكن متعديا في المباشرة كما في ضرب الزوج زوجته واما الاجب بالامر
فليس وليس مباشر للسبب انما يضمن اذا كان متعديا في التسيب ما اذا لم يكن متعديا
فلا والاب بالامر للعلم بالضرب ليس بمتعدي لان الاب ولاية الضرب للصغير فلهذا انفرقا
قال هشام في نوادر عقيب سبله العلم قلت لمحمد رحمه الله ان لم يكن الاب قال له
في امر الضرب شيئا قال يضمن المعلم وفي بعض النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير انما يضمن
عند ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الاب ضربه للتأديب لمتا اذا كان ضربه لتعليم القرآن
لا يضمن كالمعلم فاذا اختلف بين ضرب العلم باذن الاب وبين ضرب الاب اذا كان الضرب
للتعليم وذكر شمس المايه الحلواني رحمه الله في شرح الاجازات ان في ضرب الاب ابنه وفي
ضرب الزوج زوجته روايتين عن محمد رحمه الله في رواية يضمن وفي رواية لا يضمن فلما
الاولى اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب لا شك انه يضمن عند ابو حنيفة رحمه الله
وقد اختلفا في الشايع على قولهما قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن وفي كتاب العلل
للزوج ان يضرب امراته لعينها الى مبعده واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج
ان يضرب امراته على ترك الصلاة ولا ان يضرب ابنه على ترك الصلاة وذكر في كتاب الفرائض
في باب ميراث القاتل مسيلة الاب اذا ضرب ولده للتأديب على خلاف الذي ذكرنا وذكر
مسيلة المعلم اذا ضرب الصغير باذن الاب على الاتفاق على نحو ما قلنا قال محمد رحمه
الله ثم وهذا من ابي حنيفة رحمه الله ترك لقوله وقيل هذا من محمد دعوى المناقضة على
ابو حنيفة رحمه الله ووجهان اذ الاب لما اقر في اسقاط الضمان عن المعلم ففعل الاب
بنفسه كيف وجب الضمان على الاب وحال الاخرى من حال المعلم وذكرنا ان ابا حنيفة
ان الانسان قد يستفيد امر من جهه غير ثم يكون حاله اقوى من حاله كالمعلم والاب
والوصي هنا وكذا الاب لا يبيع ولده الكبير ووصي الاب عليك ذلك كذا للدينين معنى
الموت اذا باع بالمحاباه اليسير لا يجوز ولا يكون مفدا والوصي عليك البيع بالمحاباه اليسير
وقيل هذا من محمد رحمه الله استدلالا على مجموع ابي حنيفة رحمه الله عن قوله في فصل
الاب ووجهه ان اذن الاب لما اقر في سقوط فعل المعلم فادلى ان يوشى في منع الضمان
عن الاب اذا فعل بنفسه واليه مال شمس الامير السرخسي رحمه الله وذكر في شرحه ان
ابا حنيفة رحمه الله رجح الى قولهما وهو الصحيح وفي الملتقط عن ابي يوسف رحمه الله في الام
والوصي اذا ضرب الصغير امره لا يضمنان ولا يخرجان عن الادب وشي من مسائل
ضرب العبيد ومقدار ما يضرب قد ذكرناه في مسائل الصلاة والبراع والفصل والحجامة

والحجامة اذا برغ او قعد او جحد كان باذن المولى في العبد او باذن الولي في العبيد وصلى على
النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الحناذل لا يضمنون التوبة بلا خلاص واذا قطع
الحناذل بعض الحشفه في العبد او في الصبي ففيه حكمه عدل وان قطع الحشفه كلها فان يرضى
فعلية في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية واذا مات ففيه نصف الدية في الصبي ونصف
التيه في العبد لانه اذا مات فالسلف حصل لغيره احد ما دون فيه وهو قطع الحشفه او الثاني
غير ما دون فيه وهو قطع الحشفه فيجب نصف الضمان اما اذا برى فقطع الحشفه ما دون فيه
فجعل كانه لم يكن وقطع الحشفه غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفه كاملا وهو الدية
وتام هذا ينظر في جنائيات المحيط وفي فرائد صاحب المحيط صرحا الى فساد وقال الفقيه
فضل قصدا معتادا فاق من ذلك السبب يجب دية على عاقله القصاد وكذلك
العبد يجب قيمته على عاقله القصاد وقد مر ذكره في مسائل العصب عبد الصبي و
المجنون ظاهرا وفيه الدية على عاقله والمعتوق كالمجنون وفي منردات جنائيات المحيط
قال هشام في نوادر عن محمد رحمه الله في جاريه بين رجلين جارت لولد فحج الولد
جناية ثم ادعاه احداهما يلزمه الدية كلها في ماله وفي الجامع الا صغر عن محمد رحمه الله
فيمن اجتمع عليه المبيتان والمجانين يريدون قتله ولا يقدر على دفعهم الابا بالقتل
فاليس له ان يقتلهم قال عمر بن مزيان قلب محمد ان قاضيا ابا طيغ يقول له
ان ياتي على انفسهم بالدفع عن نفسه قال عمرو وروى في الطواقي فقال يا خراسان
القول ما قال صاحبكم كذا عن محمد بن سلمه وكان نصير يفتي بالصان في العبيد والمجنون
والهيمه اذا قتل الرجل داخرا وكان الفقيه ابو بكر يفتي بعدم الضمان لانه لا حيله
له غير قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القول خلاص ما قاله في الروايات الظاهرة
هذه الجملة في متفرقات جنائيات المحيط وذكر في الفصل العشرين منه مسائل محمد بن
سلمه عن جماعة كانوا يرمون على كلب عقوروا خطا واحدا منهم فاصاب صغيره
فماتت ومروا ان هذا سهم فلان ولكن لم يشهد احد انه ذمها فلان فصاح الاب
صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح هو الذي جرحها فالصلح مام وان لم يعلم غير
معرفة السهم فالصلح باطل وان علم ان الكايع صاحب السهم ولكن لما استقبل الصغير
اباها الطمها ابوها فسقطت وماتت ولا يدعى ابها ماتت من اللطم او من الرمي حال
الصلح قال ان كان صلح الاب باذن سي او الدوره فالصلح حايروا لسي او الدوره
ولا ميراث للاب وان كان الصلح بغير اذنه فالصلح باطل وهذا لانه لا حق للاب في
موجب الحمايه حيد حيث حرم عن الميراث فيعتبر اذن الدوره كافي صلح الاجنبي وفي
نوادر هشام قال سالت محمد رحمه الله عن قلع سن حيي او خلق رانوا فصح الجاني

اما العبد والمراه على دراح ثم نبت الشجر والسفلح في ان ابا حنيفة رحمه الله قال
يرد الدراح قال كذلك قول محمد رحمه الله الا ان محمد يقول يمكنها مقدار ما دوى
به السن قلت وكذلك كان هذا كسر يد فصالح منها ثم جوت نفسي حق لم يرد منها
شيء قال نعم قلت فان زعم صاحب اليد ان يدي قد صنعت وليست كما كانت قال امر
من ينظر اليها فانه لا تكاد تحفي هذه الجملة في الفصل وذكر في الفصل الثامن عشر منها ولو
ان صبيًا في يداييه جده به انسان من يداييه والاب مسك له حنقات قد به الصبي
على من جده ويرثه ابو فان جده الرجل وجد به الاب حنقات فليعلم ما الذي ولا
يرثه ابو وفيه تغرقات جنايات المحيط ذكر في غصب العيون جارية دفعت جارية
لخوي فذهبت عذرتها قال محمد رحمه الله علمه باصداق مثلها قال بلفظا عن محمد
الله عنه في جاريته تدافعتا في حمام فذهبت عذرة احدهما فضمن الاخرى صدق
مثلها والسيلة سارت واقعه الفتوى بنجادا وسرقته وقد وقعت في زمانها
مورثها ذن مجزى اق دختو كى نار سيد بلكر شاكيه واد بود برزان فرستاد كافران
اورا گرفتد وبكارت ناييل كودند حل بحب الضمان على الاستاذ لا شك انها ان ارسلها
باذن وليها لا ضمان عليها وان ارسلها بغير اذن وليها هل يضمن الاستاذ مهور مثلها
فعلينا ما ذكرنا فيها اذا غصب صبيًا حرافقه انسان بحب الديه على الغاصب
ينبغي ان يجب الضمان هنا على الاستاذ ولا يجب على الكافر اذا كان خويًا لانهم لا يباخذون
بالضمان والقود فيما فعلوا بانفسنا واموالنا لانهم يستحلون دمانا واموالنا فلا
يقتضون وجوب الضمان والقود عليهم وليس لنا ولاية عليهم حتى يلزمهم حكم اعتقادنا
فلا يلزمهم شيء في كراه البسوط في باب اكراه الحوارج وفي ديات فتاوى الديار في غير
بروز بيان نشسته است برنادر سيد امدواين نردبان را بود اشت وسقطت
الصغيرة وذهبت عذرتها قال بحب الضمان بتدالضمان قل برك واجب
شود قال محمد رحمه الله اذا رضى بوجهه بود بوجاه بود بر عاقله في وفي فتاوى شيخ الاسلام
برهان الدين رحمه الله الروح اذا اذال عذرتها بالاصبع هل يضمن اجاب لا ويغرد
وقد ذكرنا بعض هذه المسائل في الحدود وفي الجامع الاصغر رجل دفع كرا الخبز
فسقطت فذهبت عذرتها فعليه مهور المثل في ماله والتعذر ولا فرق بين الصغير
والكبير وينظر جنس هذه المسائل في جنايات الفتاوى الصغرى وذكر في المحيط
وفي فتاوى كافي الليث رحمه الله مبييان بلعون بالرمي فموت بهم امراه فموت مبي
ابن تسع سنين ونحوهما فادب عينها قال الفقيه ابو بكر رحمه الله الدية في مال
الصبي دون والد فان لم يكن للصبي مال فظن الى ميسر قال الفقيه وانما وجب

ادب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للحم عاقلة وهكذا استعملت ابو جعفر رحمه الله
انه عاقلة للحم دية كان نفوسه هي الدين الرغين في وفي جنايات المتقاضي وفي مبرها
الى انسان فذهبت عينه لا فاذ على والد عند ابى بكر لانه يقول لا عاقلة للحم لعدم
الناس واما العاقلة للعرج المشا صوفان كان للصبي عاقلة بحب على عاقلة بالينه
ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة البيلان شي ذكر في الجامع الصغير اذا غرق صبيًا
او بالغ في البحر لا قصاص عليه عند ابو حنيفة خلافا لما وفي الفخيم ونقل الرجل
بالصبي وكذا ينقل سلم الجوارح ناقصا لا طراخ والصبي والمجنون كالبالغ في دية النفس
ودية المراه في النفس على نفسا دية الرجل والعاقلة اذا حملت الدية لا تخب منها شيء على
النساء والعبد والاماء والعبيات والمجانين واذا وجب القصاص لصغير او مسنوع في
النفس او فمادون النفس ولا حول الاب في جنة القصاص فان الاب مسك استيفاء عند
علمنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو اراد ان يصالح عن قصاص وجب للصغير او المعتنق
في النفس او فمادون النفس فله ذلك ولو اراد ان يسفوع عن ذلك فليس له ذلك واما
الوصي هل يمكن استيفاء قصاص وجب للصغير او المعتنق فان كان القصاص في النفس
لا يمكن خلافا لاجوان كان فمادون النفس ذكر في عامة الروايات ان له ولاية
الاستيفاء وفي بعض الروايات ليس له ذلك وان اذ الوصي ان يصالح عن قصاص
وجب للصغير ان كان القصاص في النفس فيه روايتان على روايه صلح الاصل ليس له
ذلك وعلى رواية ديات الاصل له ذلك وان كان القصاص في ديات النفس فلي
الرواية التي يمكنك الاستيفاء على الرواية التي لا يمكنك الاستيفاء وهو الثاني
بحبان يكون فيه روايتان وان اذ الوصي الفتوى ليس له ذلك النفس ما دون النفس
فيه سواء ان صالح الوصي عن قصاص وجب للصغير وحط من الدية شيئا لا يجوز ولا فرق
بين الفاحش واليسير من الخط والقصاص هل يمكنك استيفاء القصاص للصغير ذكر كثير
من شايخنا المتأخرين ان القاصح كالا في هذا الباب وذكر محمد رحمه الله في الكسان
ان القاصح لا يستوفى القصاص للصغير في النفس وفيما دون النفس ولا يصالح قال
الناظم في واقعه وعندى ان القاصح كالوصي وتام هذا ينظر في المحيط والذخير و
اذا وجد القتل في دار صبي او مجنون لا يجب على الصبي والمجنون القصاص بالاجماع
وانما يجب القصاص والدية على عاقلها هذه الجملة من النجدة البرهانية وفي فتاوى
صاحب المحيط امور مبيها استهلاك مال انسان يضمن الصبي ثم يرجع على الامر ولو قال
لصبي انتقم هذا المايط ففعل بهلك لا يضمن ولو قال انتقم لي يضمن اجماعا ولو قال
اصعد من الشجر وانتقم لي غادها فصد داكل الشجر ونقت الشجر في حلقه وما ن

من ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على فعله فعل الصبي ذكر في دعيا المستقي ولوان
عبد الامام حتى جنايه كان لو صيهم ان يختار لهم اساك العبد ويدفع ارش الجنايه
من مالهم الا ان يكون بين ادش الجنايه وبين قيمه العبد شئ متناوفا فان قال الرضى
عند القاضى احتوت اساك العبد واشهد على نفسه شهودا فليس له بعد ذلك ان يرجع
الى ان يدفع العبد فان لم يكن له مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدى ارش
الجنايه من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما احتار فله حابه دين على الامام
حتى يؤدوها لا تقصا فيهما بين الصبيان لقوله عليه السلام دفع القلم عن الثلاث
وعمل الصبي وخطاه سواه عندنا وتجب الدية في حاله ان يكون في ماله في فصل العبد ان
العاقلة لا تفعل العود ولا كفارة عليه في الخطا عندنا ولا يحرم عن الميراث خلافا
لثاني رحمه الله وللجواب في المتن فظير الجواب في الصبي والمجنون كالصبي ايضا
في الفصل الثاني في جنايات المحيط والصبي كالبالغ في دية النفس ودية المراه في النفس
على نصف دية الرجل ذكر في الفصل السابع من جنايات المحيط اذا قبل الرجل ولما طأ
صغار وكبار فذلك الجاد ان يقتلوا القاتل وقال ابو يوسف محمد رحمه الله ليس لهم
ذلك حتى يدرك الصغار كذلك ذكر في هذا اللفظ في الجامع وذكر في الاصل بلفظ اخذ
اذا قبل الرجل وله ورثته صغار وكبار فاذا والكبير ان يستوفى في موجب القتل ما
ان يكون القتل عدا ام خطا ان كان خطا فان كان الشريك الكبير ابيا يستوفى جميع
الدم حصته نفسه حكم الملك وحقه الصغير حكم الولايه وان كان الكبير اخا او
ولم يكن وميا للصغير يستوفى حصته نفسه ولا يستوفى حصته الصغير وان كان القتل
عدا ان كان الشريك الكبير ابيا كان له ان يستوفى القصاص بالاجماع وان كان الشريك
الكبير اجنبيا بان قبل عدا شريكا بين احببين احدهما صغير والاخر كبير ليس له
ان يستوفى القصاص بالاجماع وان كان الكبير اخا او عماء فغدا في حقيقته رحمه الله له
ان يستوفى القصاص خلافا لها كما مر وان اداد السلطان ان يستوفى حصته الصغير
مع الكبير فعندنا في حقيقته رحمه الله له ذلك خلافا لها واجمعوا على ان القصاص اذا كان
كله الصغير فليس للاخ والعلم ولا ية الاستيفاء واقعه الفتوى هي ان الفلذ نادى
كان كوي هي باحد ونادى برسود يوارى بشيئه بوء ونظان في كوي
برشاي وي زد ودهان شيدان سبب هلاك شدد معلوم سبب ان كوي
زد برين مودت موجبان صلحه باشد ذكر في جنايات فتاوى قاضى العضاء
فوالدين رحمه الله صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويومون فاما بهم سهم لهم
عين امراء وذهبت والصبي ان تسع سنين قال المقيمه انوكر رحمه الله ارش

ارش عين المراه في مال الصبي ولا شئ على الاب وان لم يكن له مال فنظر الميسر وانما
اوجب الدية على الصبي لانه لا يرى للجم عاقله قال شتم انما يحسب الارش اذا ثبت دية
بشهاده الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان اقراره على نفسه بالحل وعلى
قياس مسيله الكلاب اذى والدروان كى سنى ان حجب القسامه على اهل تلك المحله وموتها
كلما دى ودرودا كذا اذا اقتلوا فجلوا عن قتل بجمل القتل قتل المحله فوجب الدية
القسامه على اهل تلك المحله وفي جنايات الجامع الصغير قوم السقيا بالسيف فاجلوا
عن قتل والده والقسامه على اهل المحله الا اذا عينوا واحدا من الفريقين فعن يدعى
اولا القيل على رجل من القوم على الدين اقتل بعينه فيضمن ذلك لبراه اهل المحله ويحرم
الدعى لا يظهر الفصل عليه ولو عينوا رجلا من اهل المحله لا يضمن ذلك لبراه اهل المحله
ويضمن في ختاوى صاحب المحيط وذكر في باب القسامه في اخر من شرح الطحاوى
ولو مور رجل في محله فاحابه سهم او جرح ولا يدعى من اى موضع امابه فان مات
من تلك الحواجه فعلى اهل المحله القسامه والديه وان كان مجهولا يذهب ويحى فلا شئ
فيه **في الاثر بالجنايه على القيين** ذكر في المحيط رجل خزا مرقبيا خزانة رجل
قتله فعلى عاقله المتيور الدية في ثلاث سنين ثم عاقله الصبي يرجع عا لزمهم
على عاقله الا مرق وظهر هذا فيمن ربط بغيره في قتل رجل فتاد صاحب القطار
الا بل فوطى البعير رجلا فقتله تجب الدية على عاقله صاحب القطار ثم يوجزون ذلك
على من ادخلها فقيمه ولو امر بالو عبد كثيرا وصغيرا ما ذونا له او مجورا عليه يقتل
رجل ففعل بغير المولى بين الدفع والدفع ثم يرجع المولى على الخوا الاموال من قيمه
العبد ومن الفدا لانه غصبه بالاستول ومن غصب عبد فجنى عبد الغاصب جنايه
في غير مولا بين الدفع والغدا يرجع على الغاصب عبد مجور عليه كبير امر عبد المجور
عليه منيوا يقتل رجل فقتله وخير مولا بين الدفع والفدا لا يرجع على الا مرق حتى
لا يمتودان كان المامود منسبا لخوا والباقي بحاله ضمن عاقله الصبي الدية ولا يرجع
لهم على العبد الا مولا في الحال ولا بعد العتاق ولو كان العبد الامر صغيرا مجورا
عليه والمامود ايضا صغيرا مجورا عليه وباقي المسئلة بحاله لا يكون لولا المامود
ان يرجع على المامود في الحال ولا بعد العتاق ولو امر عبد ما ذونا له صغيرا او
كبير عبد المجور عليه او ما ذونا له صغيرا او كبير يقتل رجل فقتله وخير المولى
بين الدفع والفدا يرجع الاقل في رقبه الامر ولو امر العبد المامود له صبيبا
خزا يقتل رجل فقتله فدية المقتول على عاقله الصبي ولا يكون لعاقله الصبي
خزا الرجوع على المامود ولو ان خزا صغيرا ما ذونا له في التجار امر عبد صغيرا او كبيرا

ما ذواته في التجار او محجور عليه نقل رجل وخير الولي بين الدفع والغدا رجوع
بالاقل على الامر ولو صبيا حراما ذواته في التجار او محجور عليه بالقل من قبل حتى
وحيت الدية على عاقلة القاتل في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على الامور ولا على
عاقلة لا في المال ولا بعد البلوغ لان هذا ضامن جنابة لا ضامن غصب والمبني
المأذون له لا يلحقه ضمان الجنابة وهذا المبني المحجور عليه في ضمان الجنابة والمبني
المحجور عليه لو امر بذلك لا يرجعون على عاقلة ذلك المبني المأذون له وكذا المبد
المأذون له لا يلحقه ضمان الجنابة وهو ضمان الجنابة كالعبد المحجور عليه وقام هذا
السائل في الفصل الثاني عشر من جنائيات المحيط في **سائل الذبايح والاضحية**
دسمة العتي والمجور والمراء لئلا اذا كان يعقل ويضبط اما اذا كان لا يضبط ولا يتل
التسمية والدسمة لا تحل لان التسمية على الذبيحة شرطا بالنحو ذلك بالتعد دسمة
القصه بما ذكرنا ذكر في الهداية وذكر في الذخير معنى قوله يضبط اي يضبط
شرائط الذبح من فري الادراج وقوله يعقل كملوا في معناه قال بعض مشايخنا
معناه يعقل السحبة وقال بعضهم معناه ان يعلم ان الحبل يقطع الحلقوم والادراج
وذبيحة الاخرى حائل ومخرج عن التحييد بحكم الخنزير يعتبر بالجزء من السيلة و
الاقلند والمجنون سواء اذا كان الرجل غنيا وله اولاد وسفاد وكبار وليس الاولاد
مال فليس عليه ان يضي عن اولاده في ظواهر الرواية ودروى الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان عليه ذلك وقد قيل ايضا عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يلزمه
ذلك وعند محمد وزفر رحمهما الله لا يلزمه ذلك وان كان الاولاد مال ذك شمس
الائمة الشريفة رحمهما الله قال بعض مشايخنا على الاباء والوصي ان يضي عنه من مال
عند ابي حنيفة رحمهما الله لا صح انه ليس عليه ذلك وذكر شمس الامية للمواوي رحمه
الله على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يجب عليه في ماله وان ضحي عنه الاب
ضم قال القدودي رحمهما الله في شرحه والتصحيح ان يقال بانه يضي عنه وبما كل
المبني منه ما يمكنه وسماع بالباقي ما ينفع بعينه وذكر القصد والشهيد رحمهما
في شرح الاضاحي الزعفراني انه اذا كان الاولاد مال ففي ظاهرها الوطية لا يحسم
على الاب او الوصي ان يضي عن ماله فان فعل الاب او الوصي ذلك فعلى قول محمد وزفر على ما رواه
عن ابي حنيفة رحمهما الله ان على الاباء والوصي ان يضي عن ماله وعند محمد وزفرهما
الله ليس عليه ذلك فان فعل الاباء والوصي ذلك فعلى قول محمد وزفر على ما رواه
الحسن بن الحسن فاما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فلا يضي
بلا خلاف على كل حال في الوصي اختلاف في المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا ان كان الصبي

الوصي ياكل فلا ضمان على الوصي وان لا ياكل فعليه الضمان وقرئ هذا القائل بين الاب
والوصي من حيث ان تصرف الوصي انما سفد على الصغير اذا كان الصغير فيه منفعة
طاهرة وانما يكون للصبي نفع طاهر اذا كان الصبي ياكل ما تصرف الاب فانما لا ينفد
اذا كان من ضرره ولا ضرره من ماله لا ضمان على الوصي على كل حال كالا ضمان على الاب
وعليه هذه الجملة من الذخير البرهانية وفي سجع فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله
الحسين بن مالا الصغير فان ضحي من ماله نفسه يكون تبرعا وفي مجالس القاضي ابو بصير لا شرع
الاضحية يجب في مال الصبي ويقوم به الاب او دسمة او المجد ولا يطعم منه احد بل يطعم الصبي
وغدا معه والبيان ما كان منه استحسانا ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطبوع للصبي ولا
يشترى به غيره وان ضحي الاب من ماله نفسه عن الصبي ينقل به ما ينقل من قرابة نفسه
في **سائل الوقف** اذا وقف على سائر بني فلان فان وقف في حياته وصحته وهم يحضرون
لا يجوز وان كان بعد الموت يجوز لانه يصير ميراثا عليهم وان كانوا لا يحضرون
بحر في حالة الحياة وبعد الممات لانه مريد في وقف القدر في الملتصق اذا وقف على
سائر بني فلان فكل من ادرك لاحقه ولو اخلعوا في بلوغه فالقول قوله لم يدرك
رجل قال ارضى وقف على ما عقر ولدي يعني سفار ولد كان الوقف على القفاد
خاصه ويستوي في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود العلة اذا اقر
لورثه بارض في ايديهم ان موثرهم وقفها على كل واحد وحيا غير مسمى الا خريجه
اقراره ويصرف حصته كل واحد منهم من العلة الى الوجه الذي سمي ولا ية هذا الوقف
يكون للقاضي وان كان للورثه سفار او غايب لا تقضي في حصته حتى يحضر الغايب و
سلخ الصغير هذه الجملة مذكرة في الفتاوى وفي الذخير اذا وقف ارضا على ورثة تحت
العلة على قرابته على عدد رؤسهم الصغير والكبير والهي والفقير فيه على السواء اذا
راد جعل اثبات قرابه ولد وفقر في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا خلاف ما اذا كان
كبيرا فانه ثبتت فقره بنفسه وهو الاب في هذا بمنزلة الاب وان لم يكن اب ولا وصي
الاب وله اخ او عم او ام او خال فله اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان الصغير
ففي حق استحسانا لان يبين قبول العلة واثبات القرابه نوع فوق فلان الام يقبل
البسمة على الصغير وان كان الاب حيا ولا ثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الاب غنيا
هم ان كان الاخ والعم والام موضعها بوضع الغلة في ايديهم فاهو نصب الصغيرين ثلثة
يدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق وان لم يكن موضعها كذلك يوضع في ايدي رجل بقدر
يؤمر بالسقة عليه واذا كان لقوامته ولد كبير لا زمانه به وهو فقير ولذا الولد
اولاد سفاد فقراته لا يعطى ولا دالدين الوقف هذه الجملة في الفصل السادس من

وقف الذخيرة وتماها ينظر ثم في فتاوى رشيد الدين رحمه الله القاضي اذا فوض التولية
الى مولى يجوز اذا كان اهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما ان القاضي يملك اذن المتي
وان كان الولي لا يلدن كذلك التولية ويجوز تفويض التولية الى العبد المجبور عليه لا تملك
هو المولى وقد زال ذلك بالاذن في مسائل الوصايا ذكر في بروج شرح المطاوعة وميتة
الصبي لا يجوز اذ ان اصابها الى ما بعد البلوغ وان مات قبل البلوغ او لعله بطلت وصيته
ولو اوصى في حال مرضه بوصيته لا يجوز الا اذا اجاز ذلك بعد البلوغ فيصير مباح ويكون
اجازته بمنزلة الابتداء وفي فتاوى النوازل عن محمد بن مقاتل بن اوصى لصبي بماله
فقال اوصيت له بهذا المال فاعطوه اياه بعد موت ابيه او قال اذا ذكر رجعت له
الوصية بعد موت الموصي وللوصي ان لا يدفع الى الصبي الا بعد الوقت فان دفع الى القاضي
فان نأى ابا الصغير موضع المال كما امر بدفع المال اليه ولو قال الميت متى مات يورثنا
الصبي فقد اوصيت له بكذا ففوض وصيته فيها ضعف في مذهب عليا قال محمد بن مقاتل
واما عندى فان المال لذي اوصى به توقف فان مات الصبي قبل ابيه بطلت الوصية
ذكر في الهداية ولا يصح وصيته الصبي وقال الشافعي رحمه الله اذا كان في وجه المني
يصح لان عمره من اقله عنه اجاز وصيته ببيع او يافع وهو الذي رآه قلنا
الا ثم يحول على انه كان قريبا لم يذبا حكم مجازا او كانت وصيته في تحميمه
جاء عندنا وفي الفتاوى رجل اوصى لثاني بن فلان فان كانا يتصور دخلا في
الوصية فقرروا واغتياهم ذكرهم واسام لانهم عليك في حقهم والوصية على كذا
كانا يتصورون والوصية للفقر منهم دون الاغتيا وينظر في وصايا الهداية وجنى
هذا من مسائل الوقف ذكر في الباب الخامس والسبعين من ادب القاضي رجل اوصى الى
عبد اوصى اخوهما القاضي من الوصية وجعل مكانها وصية الميت لان الميت مشغول
بخدمته المولى والصبي لا يهتدى الى التصرف هل منقذ تصرفها قبل ان يخرجها
اما تصرف العبد منقذ واحتلف المشايخ في تصرف الصبي والصحيح انه لا منقذ بخلاف
ما اذا ملكه في حاله الحياه فانه ينقذ تصرفه ثم وهنا لا ينقذ عن الترام العهد فلا
يكن الزام العهد على الميت ولا عليه لانها ليسا من اهل الزوم العهد عليهما وبدون الزوم
العهد لا ينقذ التصرف بخلاف حاله الحياه لان العهد يلزم الموكل ولو اعتق العبد و
بلغ الصبي قبل ان يخرجها القاضي من الوصاية فالعبد سقي وصيا واما الصبي فقد اختلفوا
فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يكون وصيا او قال ابو يوسف رحمه الله يكون وصيا وذكر
في كتاب الوكالة من كلامه في حال لا يمثل البيع والشرا ثم ما ربحه من العقل البيع
والشرا فانه يصير وكلا واختلف المشايخ فيه منهم من جعل ذلك قول ابو يوسف رحمه الله

رحمته ومنهم من جعل على الاتفاق ولو كان هكذا كان لا يوصيه رحمه الله في هذا الفصل
بما يتان ولو قال رجل اوصيت الى فلان هذا فاذا ادرك ابني وكبر فهو وصي دون فلان
فمنذ يوصيه رحمه الله لا يكون الابن وصيا في شيء من ذلك وعند ابو يوسف رحمه الله يكون
وصيا على ما قال وكذلك لو وقف شيئا وسلمه الى المتولي ثم قال اذا ادرك ابني فهو المتولي
فقد روي بمعنى ما باندهلال في كتابه عن ابني يوسف رحمه الله انه يصح ايضا ان يجعله
في الباب الخامس والسبعين من ادب القاضي وفي وصايا المستق رجل اوصى الى ابن له
مخير قال يجعل القاضي له وصيا ويجوز امره فاذا بلغ ابنته جعله وصيا واخرج الاذل
ان شاء ولا يكون خائفا الا باخراج القاضي اياه مراتب الا وصيا الوصي نوعان روي
ضعيف والقوى وصي الاب ووصي وصيته ووصي لحد في حال وفاة الاب ووصي القاصي
والضعيف ووصي الام ووصي الاخ ووصي العم وكوهم فاما القوي فينصرف في مال الصغير
في النقول والعقار جميعا وله ولاية التصرف بمثل القمه وعن شريف روي عن ابيه وغيره
لا تقوم مقام الاب وللادب ولاية التصرف في جميع ذلك فكذا من يقوم مقامه وليس له
ولاية التصرف في مال الكبير لما خاف ان كان الكبير غائبا فله بيع الموقوف الذي ورث
من ابيه فحسب لانه من الحفظ وحفظه ايسر من حفظ غيره وله الحفظ ليس له بيع
الا ان يحسود بنفسه بحكم الوصي الضعيف على الصغير بحكم الوصي القوي على الكبير
الغائب يبيع منقول الصغير ما ورث من ابيه لانه قائم مقام الام والاخ والعم
ولهم الحفظ دون التصرفات وانما ملك الوصي الضعيف هذا القدر من التصرف عند عدم
الوصي المتقوى اما حال وجود الوصي القوي فلا ملك التصرف في مال الصغير اسلا وفي هذه
المورد ليس للوصي الضعيف سوى التام مصالح مخرجيه كسفيد الوصية وقضاء الدين
ونحو ولو كان الاب ووصيه اوصى وصيته او الجدا ووصيه اوصى القاضي غائبا
او كان محال لا يلى التصرف على العقار ووصي الام يبيع ما يحشى عليه التلف ويجوز
غنه وكذا هذا الحكم في وصي الاخ والعم والحال والحاله وكل ذي رحم محرم يحكم حكم وصي
الام واذا لم يكن له واحد مما ذكرنا لا يكون الوصي الام ولايه الشرا على سبيل التجارة
والاشرا ما لا يدلي لقيم من كسوة او نفقة وما استقاد اليقيم من مال من غير ميراث الام
فليس الوصي الام فيه ولاية التصرف منقولا كانا وغير منقول وقد روي بعض هذه الليل
في مسائل التسعة القاضي اذ نصب وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعل وصيا
في نزع يمينه وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فان الاب اذا اوصى الى رجل
واستثنى نوعا بان استثنى التصرف في العقار لا يعمل اسماؤه ولو فعل القاضي ذلك
يجعل استثناءه حتى لا يجوز له التصرف في العقار وتقام هذا ينظر في الباب الثامن و

ثلاثين من ادب القاضي ولومات ولم يوصى الى احد وله اولاد مغار وله اب كان ابرع
منزله الوصي في جميع ما تركه الميت لان الجدي قائم مقام الاب عند عدم الاب كما كان في
اللفظ في ذكركه وان كان الميت وصي شي كان للابان منفذ ومساواة ولو ماتت عليه ديون
كبير وله ددته مغارة وتوكتا عالم يكن للابان سبع شي من التركة عند ما كانا وقتلا
بقضاء دين الميت هكذا ذكر في الباب الخامس والستين من ادب القاضي للمصنف الشهيد واما
ملك ابوالميتان فينفذ ومساواة اذا كان شي لا يحتاج فيه الى البيع اما اذا احتاج الى البيع
لشئ الوصية لا يملك الاب بيع ذلك فهو عليه شمس الامم لكونه في ادب القاضي
ايضا وقتل الجدة لا يملك بيع ماله لشئ ومساواة وقضا ديونه لانه في حياته ابنه لا يملك بيع
ماله فكذلك بعد وفاته ثم فرق في ادب القاضي بين الجدة والوصي فان وصي الابان يبيع التركة
لقضاء الدين وسفد الوصايا وليس للجدة ذلك وينبغي ان يحفظ هذا من الحصاد قال محمد بن
الله لم يذكر في البسوط على هذا البيان واما اقام الجدة مقام الاب فانه اذا ترك وصيها واما
والوصي او ابى فان لم يكن وصي فالاب او الوصي ثم في ادب القاضي في الجدة وصي القاضي والحصاد
بين وصي بقول الحصاد الابا ذاباع ماله نفسه من ابنة الصغير او اشترى مالا للصغير لنفسه
جاز ولا يشترط الايجاب والقبول هو الصحيح حتى لو قال بعت هذا من وادي ثم التفت ولا
يحتاج الى ان يقول اشتريت وكذلك على العكس وكهذه البيع من الاب مثل التهمة ونما
كتابنا في حقه وروى عن ابى حنيفة رحمه الله انه لا يجوز هذا العقد الا على التمس ولا
يجل فيه الغبن اليسير فعلى هذه الرواية فرق بينه وبين تصرفه مع الخائب والرواية
الاولى اصح ولو وكل الاب ذكرا يبيع عبده من ابنة او شرا عبدا بئنه له فالابن صغير
لا يبيع عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فان كان الاب حاضرا وقبل من الوكيل جاز
والمرء من جانب الابن على الاب ومن جانب الاب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع
الاب مالا لحدث بئنه من الاخرى وصغيرا جاز فاذا بلغا كون المرء مملوكا هو الصحيح
ولو وكل رجلا يبيع مالا لحدثا من الاخرى فباع لا يجوز والاب اذا باع مالا للصغير من اخيه
بئل القيمة او كان الاب محمدا عند الناس استودر الحال يجوز البيع حتى لو كان الابن يبيع
له ان يبيع البيع وان كان فاسدا في العقد لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان يبيع البيع
عند بعض المشايخ وبه اخذ المصنف والشهيد الا اذا كان خيرا للصغير باذاباع نصف قيمته
فاذا باع ماله في العقد فيه رواية في رواية يجوز ودخدا الثمن ودوخ على يد
عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير على نحو ما قلنا وبه اخذ المصنف والشهيد
وفي رواية هامة عن ابى يوسف رحمه الله الاب اذا باع لابنه الصغير مائة مائة
دوام يبيع باع من اخيه يجوز وان اشترى مائة درهم يبيع درهم لم يجوز

82 لم يجوز في الاصل سوى بين البيع والشرا في هذه الموقرة ولم يجوز اذا كوشى لائمة لكونه في رحمه الله
في ادب القاضي في ابواب الوصايا ان الصغير اذا ورث مالا وله اب سدد مستحق الجوز على قول
من يرى الجوز لا يشترط الولادة للاب وفي نوادر من حمله عن محمد بن عمر بن الله لو باع عبدا بئنه
الصغير من رجل بالددم ثم قال في موضعه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في موضعه لم يجوز
اقرار الاب وحاصل هذا الكلام ان الاب باقران ما سيفا الثمن من المشتري اقر لابنه بقضاء
الثمن في ماله واقرار المريض لو ادته بليل فصاد وجوده كعدمه ولو قال الاب في موضعه قبضتها
فضاعت كان مصدقا ولو قال قبضتها واستمكتها لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشتري منها اذا اخذ
منه الثمن ان يرجع على الابا في ماله لان ذلك الاقرار قد بطل فلا يبرأ عليه الحكم اذا باع مالا
على الصغير وان فاذا هو صغير لغيره بئنه فهو جائز عن محمد بن الله اذا اشترى الاب
للصغير شيئا وقد اقرن بئنى الرجوع به عليه ولم يشهد على ذلك لم يفتق القاضي بالرجوع و
دعه في ابينه وبين الله تعالى ان يرجع وفي نوادر من اشترى ابى يوسف رحمه الله رجل اشترى
دار لابنه الصغير فبلى الابان نفدا الثمن فان مات قبل ان يتقن فهو في ماله خالصة بمعنى
ماله ولا يرجع في مال الابن واذا اشترى دارا واشهد عند البيع انه يرجع عليه بالثمن كان له
ان يرجع به وكذلك كل شي يشترى به مالا يبيع الاب عليه وكذلك كل دين على الابن فضنه للاب
منه وذكر في التتبع عن ابى يوسف رحمه الله نصيا في اقرار الاب لابنه قال ان كان ما اشترى
شيئا يبيع الاب عليه بان كان له مالا او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع عليه الاب وان اشهد
عليه بان يرجع وان كان شيئا لا يبيع الاب عليه بان اشترى له مالا او كسوة للصغير والصغير
مالا او كان ما اشترى دارا او مئبعا ان اشهد وقت الشرا انه يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم
يكن الابن مالا لا يرجع اشهد على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاب سداد وقت الشرا
وفي بعضها يشترط الاسهاد وقت بقدا الثمن ويقول ان اشهد وقت نقدا الثمن انه انما نقدا الثمن
لا يرجع عليه يرجع وروى الحسن بن ابى مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة رحمه الله في رجل اشترى
لابنه الصغير ثوبا ودفعه اليه في صحته ثم ادى الثمن من ماله لا يرجع على الابن شي وروى
يشترى ابى يوسف رحمه الله في رجل تزوج امرأة على انه لابنه الصغير فهو جائز واذا سلم الامة
يصير تلقا الامة سقوا مستفوضا قرضا فاستدافضن قرضه الاب في قول ابى حنيفة رحمه الله
وفي قول ابى يوسف رحمه الله لا يبيع امرأ الامة ويكون مالا له قرضها بالزوجة وقد ذكرنا
بعض هذه المسائل في مسائل النكاح ومسائل البيع الابا اذا رهن متاع ولزم الصغير دين
نفسه جازا سقانا وهو قول ابى حنيفة ومحمد بن الله وقد ذكرناه في مسائل الرهن في
هذه المسئلة بنا على ان الابا ذاباع مالا للصغير يدين نفسه من رب الدين مثل ما عليه
من الدين على قول ابى حنيفة ومحمد بن الله تعالى يجوز ويبيع الثمن قصاصا بئنه ويصير

هو من مال الصغير خلافا لابي يوسف رحمه الله واحسوا على ان الاب لو اذاد ان يوفي دينه من
مال الصغير ليس له ذلك كما ذكره شمس الايمه السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الرهن وذكر الثاني
الامام سعد الاصلح في شرحه ان الاب عكك قصدا دين نفسه من مال الصغير فيحل له في الماله
روايتين دخل الابان يستقرض من مال ولده الصغير مكمل الشايع فيه وعلمتهم على انه عكك
ذلك دخل له ان يرضى ماله ذكره شمس الايمه السرخسي رحمه الله ان في الروايات الظاهر ليس
له ذلك ولو اقرض الاب مال نفسه لولد واحد من مال ولده جاز له ذلك وقد ذكرنا
تمام هذه المسائل في الرهن والسويع استقرض الاب لابنه الصغير يجوز ذلك الوتر بالاستقرا
يجوز في وكاله الجامع في الفتاوى وقد مر في مسائل البيوع واما استقرا الوتر للصغير ذكر
في هذه الهياكل ولواستدان الوتر للقيم في كونه وطعامه وقد مر به متاعا للقيم جاز لان
الاستدانه جائز للمجاهد والرجح يقع انما للحق يجوز وقد مر في رهن كتاب هذا الكتاب اذا
اشترى الاب لابنه الصغير شيئا فادام الابن صغيرا نحو القبض للاب وان بلغ الابن فان اشتراه
الاب من الاجنبي في حق القبض للاب وان اشتراه من نفسه في حق القبض للابن ولا يجوز قبض
الاب عليه وفي جيل الاصل ذكره بقرابة الاب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه الصغير فقال
لمخرج الاب مقدار الثمن من مال نفسه وذلك ما ية دينار مثلا ثم يقول الاجا في شرب من
متاع ابني كذا بما ية دينار ومن ماله دينار وقدر خمرها من ماله ثمن هذا الذي اشربت
وقد قبضتها لابني ليكون له في يدي ويشهد على ذلك وعن محمد رحمه الله في الروايات انه قال
لا يبرأ عن الثمن ما لم يشتد لابنه بذلك الثمن من مال نفسه شيئا وعليه هذا اذا انفق من ماله لابنه
الصغير في حاجه نفسه حتى وجب عليه الضمان وغصب شيئا من ماله لابنه الصغير حتى وجب
عليه الضمان ثم اراد ان يبرأ منه فهو على ما قلنا وفي الهاد وفي الثمن الذي انتم الاب بشر
مال ولده الصغير لا يبرأ الاب منه حتى ينصب القاضى وكذا لا يبرأ عن الصغير بقبضه ثم بعد
قبضه يبرأ القاضى برونه على الاب حتى يكون في يد عن ابنه ودعيه هذه الجمله في وصايا
الخير وقد ذكرنا اكل هذه المسائل في مسائل البيوع وذكر رشيد الدين في باب دعوى
الاب والوصى من فاديه اذا كان على الرجل مهر وماتت المراه فانها صغيره والاب سفق
على الولد من المهر الذي في ذمته لا يسقط المهر من ذمته الزوج الا اذا مخرج الاب في شرب
لاجل الولد لا قضى ثمنه من المال الذي على شاهد على ذلك فيجوز حتى لو كبر الابن ليس
له ان يرجع على الاب وفيما بينه وبين الله تعالى حاد للاب الشرا من المهر وانما شرط الاسهل
في القضا لانه لو لم يشهد كان الابن ان يطالبه بذلك ولا يقبل قول الابا في مرقه اليك
لان المديون لما قال قبض الدين الذي على لا يقبل قوله كذا هذا ولو لم يبرأ من ثوب نفسه
واعطاه من حين ويحتسب ذلك من المال الذي عليه كذا ايضا اذا شهد على فلان اذا باع

باع الاب دان من ابنه في ماله والاب ساكن فيها لا يصير الابن قابضا حتى يرضى بها الاب حتى
لواهدمت والاب فيها يهلك على الاب وكذلك لو كان متاع الاب او ماله وهو غير ساكن فيها
فان فرعها الاب ساكن الابن قابضا فادام الاب بعد ما تحول عنها فسكرها او حول فيها
متاعا او اسكنها ماله وكان غنيا صاد عنزله الغاصب وفي الهاد وفي لو باع الاب من ابنه
الصغير حبة له وهي على الاب او طيلسانا وهو لا يسه ان يصير الابن قابضا
حتى يرضى الاب ذلك وكذلك في الدايه والاب ساكنها ولو قال الابا شهدا اني قد اشتريت
جاريه ابني هذه بالف درهم وابنه صغير في ماله جاز الشراء فيصير الاب قابضا لها بنفس
الشرا ان كانت في يد والثمن دين عليه لا يبرأ الا بالطريق الذي قلنا اذا استاجر الاب
للصغير جارا اكثر من مثل عمل الاجير بحيث لا يتغابن الناس فيه الا ان الاب لم يعلم بذلك
ذكر شيخ الاسلام في شرح السيران الاجازة سفد على الصغير الا ان على الصغير اجور مثل عمله
والاب اذا اجور مثل عمله والاب اذا اجور ابنه الصغير بدون اجور مثل يرضى المتاجر اجور مثل
ومن غصب دار مبيع عليه اجور مثل هكذا قال بعض الشايع وقال بعضهم اذا كان التقاض
خيرا للصغير يجب التقاض وقد مر في مسائل الاجازة القاضى اذا باع مالا للصغير من رجل
وسله اليه ثم علم المشتري بالمشتري عيا فليس له ان يخاصم القاضى في الرد بالعيب لان
القاضى بمنزلة الرسول عن الصغير لان بيعه خرج على وجه القضا بالنظر للصغير ولو صاد
خصما في هذا خرج بيعة من ان يكون قضا بالنظر للصغير ولو صاد خصما في هذا خرج بيعة من
ان يكون قضا بالنظر للصغير وكذا لو باع بعضنا العاصي مالا للصغير لا سبيل للمشتري في
في نفسه في الرد مع الساع لانه نائب من القاضى اذا باع دارا للصغير فادام الصغير او خد في ولايته
لا يجوز للمعتني فيه انه تنفي حكم الحكم اذا وقع لانساف لا تقع لغيره والقاضى اذا باع مال
اليتيم من نفسه اذ باع ماله من الدم ذكر في السيران لا يجوز للقاضى اذ وجع الصغير القيمة
من ابنه لا يجوز وكذا لو وجعها من لا يقبل شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع القاضى من نفسه
ومن غيره ما لا يقيم في مسائل البيوع القاضى اذا استاجر اجارا لليتيم بالكر من اجور مثل بحيث
لا يتغابن الناس فيه ولم يعلم القاضى بذلك فلا حرجا حرم مثل عمله في مال الدم ولو قال
القاضى قد مر الجوز تنفلا لاجار على القاضى وجب جميع الاجر في مال القاضى القاضى اذا اقرض
مالا لليتيم كحود وقد مر في مسائل السويع الوصي اذا باع التركة فهذا على ثلاثة اوجه اما ان
يكون الورثة كبارا كلهم او كبارا وصغارا فان كانوا مفاردا كلهم فالوصى مبيع
كل شيء من تركه الميت مباحا كان او مرفقا او مقفلا او سوا كان او حضودا او غيبا على الميت دين
اولم يكن لكن انما يبيع مثل القيمة او بما يتغابن في مثله ذكر في الاقضية اذا لم يكن في تركه
دين لا يبيع الوصي العقار الا للحاجة المصادرة ثمنه للاتفاق وغيره او لضرر ورع دعته الى

ذلك من كثر خواجهات مناتها من كانت توبوا على غلاتها قال حسن الابه لخلواى رحمه هذا
جواب السلف فاما المتأخرون من مشايخنا قالوا بما يجوز الوصي بيع عقلا الصغير اذا كان
على الميت دين لا وقايه الامن من العقار ويكون للصغير حاجه الى ثمن العقار او يوجب
المشترى في شرايه بعض القمه وان كانت الورثه كما اكلهم وهم حضور وليس على الميت دين
فالوصي لا يمكنه التصرف في التركة املا ولكن يتقاضى ديون الميت ويتقبض حقوقه ويدفع ذلك
الى الورثه هكذا ذكر في الامل وفي الثاني من ابوسيف من اوجبه الله في رجل وصي الى
رجل وله اولاد كبار وكلهم حضور وليس على الميت دين ولم يوص به انه يجوز سح الوصي
في كل شيء ما خلا العقار وكذلك قول ابى يوسف رحمه الله قال ابو الفضل وهذا خلاف خلاف الامل
فقد ذكر في الامل انه لا يمكن بيع ما سوى العقار ايضا وان كان على الميت دين والورثه كبار
حضور اجمعوا على انه سح كل التركة بقدر الدين وفيما زاد على الدين اختلفوا فيه قال ابو
حنيفه رحمه الله سح وقال لا سح وهذا اذا لم تقض الورثه الدين من حاله ما لهم قلنا قال
نحن نقض الدين لم يكن للوصي ولا يبيع التركة املا هذا اذا كانت الورثه كبارا وهم حضور
فان كانوا قبيلا فان لم يكن في التركة دين ولا وصيه سح المتقولات لان بيع المتقولات من
عمله الحفظ قال ابراهيم سالت محمدا رحمه الله عن غيبه الكبير الذي عليه سح الوصي في المبيع
قال اذا كان بالكوفه في سيرة ثلثه ايام ولا سح العقار لانه محظوظ ولو خيفه هذا العقار
هل يمكن بيعه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يمكن استئذنا بالمتقوله قال بعضهم لا يمكن
وهو المصحح لان الدار له كمالها فليسوا يحكم عليه لا على الندوة هذا اذا كان كبيرا او قبيلا ليس
في التركة دين ولا وصيه فان كان في التركة دين وهم غيبه فان كان مستورا فافله ان يبيع
العقار والمتقولات جميعا وان لم يكن مستورا يبيع قدرا الدين من العقار والمتقولات جميعا
سح الزيادة وان كان متقولا فله ان يبيع وان كان عقارا فله ذلك ايضا عند ابي حنيفة رحمه الله
خلافه ما هذا اذا كانت الورثه كلهم كبارا فان كان بعضهم كبارا وبعضهم مفادا فان كان كبارا
غيبا والتركة خاليه من الدين والوصيه فالوصي يبيع المتقولات بالاجماع وله بيع حصه العقار
من العقار وهل يبيع حصه الكبار من العقار فليس على الخلاف الذي مر وان كانت التركة مشغوله
فالكبار غيبا ان كان مستورا يبيع العقار والمتقولات جميعا وان لم يكن مستورا يبيع بقدر
الدين من العقار والمتقولات بالاجماع وهل يبيع الزيادة على ذلك في المتقولات يجوز بيعه في العقار
خلافه على ما مر فان كان الكبار حضورا والتركة خاليه من الدين والوصيه فانه يبيع حصه
العقار من العقار بالاجماع وهل يبيع حصه الكبار خاليه على الخلاف فان كانت التركة
مشغوله بالدين فان كان مستورا يبيع الكل وفي غير المستور يبيع تعدد الدين وهل يبيع
الزيادة على الخلاف الامل عند ابي حنيفة رحمه الله انه متى بنت للوصي ولا يبيع سح بعض

بعض التركة بنت له ولا يبيع الباقي فان الوصي كما يمكن بيع نصيب الصغير من المتقولات يبيع
نصيب الكبير الغائب ايضا فقام هذا مع معانيه ينظر في دعوى الصغير اذا باع الوصي شيئا
من التركة بالنسبة فان كان ذلك من ذل اليتيم باذ كان يحس عليه السح والجور قبل الحمل الاجل
لا يجوز والا يجوز وعلى هذا قال مشايخنا اذا استباع رجل شيئا من ماله اليتيم بالمتقولات
بالقود ما به والاول الى يبيع الوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يحس عليه السح والجور
عند الطلب وكذا في الجارة دار اليتيم وكذا متولى الادواق وجميع امنا الادواق وصي باع
صبي اليتيم من مقلو يعلم انه لا يمكنه اذا الثمن ذكر في فتاوى عن القاسم ان كان هذا باع
دفعه اجل القاضى الشترى ثلثه ايام فان امكنه اذا الثمن والانتقض البيع ففي هذا الجواب
اشارة الجواد السح وانه مخالف المذكور في الكتب عن اصحابنا رحمه الله وينبغي ان لا يجوز
هذا البيع لان الشترى اذا نقد الثمن قبل ان يرد القاضى السح على الوصي والبيع مصلح للفقير
والقاضي يصفى البيع ويحكم بجواز الدين وفي فتاوى الفضل وصي باع عقارا يقض بتمه دين
الميت وفيه من الماله ما نفي نقض الدين جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصي ولو فعل
الوصي ذلك بنفسه جاز فكذا الوصي وفي فتاوى ابى الليث رحمه الله رجل مات ووصي بك
ماله وخلف سنوات من العقارات والوصي سح منها للوصيه وللواث ان لا يرضى الا من
كل شيء الثلث ما يمكن سح الثلث منه وفي آخر بعض التركة اجاز مرسومه لوليه ليتقوى به
دين الميت لا يجوز لما فيه من الغبن في السنين الاول وفي هذا الفصل كلام ينظر في اجازات
الخير وصي باع شيئا من اموال اليتيم طوب منه باكثر من ذلك ينظر في ذلك كشان من اجل
البصر والا مانه فان قال بان الذي باع الوصي به قيمته لا يلتفت الى زيادة من يزيد وان
كان في المزايير يشتري بالكثرة في الحق باقل لا يجب على الوصي دفع ما باع المزايير بل يرى
ذلك اهل البصر والافاضه فان اجتمع على ذلك رجلا ان اخذ الوصي قوله ما في بعض المواضع
يقول يبيع الوصي على قول الواحد وفي بعضها شرط الشترى قيل اشتراط الشيء قول محمد رحمه الله
والا كعبا بالواحد قوله ما في التركة والتوجه الاجا والوصي اذا باع مالا للصغير ثم اقال
السح مع الشترى محال اقاله وفيه دقة ينظر في مسائل البيوع اذا رهن الوصي متاع اليتيم
بدين استدانه عليه وقبضه المرفق ثم ان الوصي استدان من اللزقين كحاجة السم فباع
في الوصي يهلك من ماله اليتيم ودين اللزقين على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان غيب
الوصي من اللزقين واستوله في حاجه الصغير ذلك يضمن الوصي قيمته نحو الزين لا
حق اليتيم ولا استوله بعد للعصب في حاجه نفسه ضمن قيمتها حتى في الفصل الاول الذي
دين المرفق يبيع بذلك فما لا اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك على اليتيم وان غيب
الوصي عبد الاجل واستوله في حاجه اليتيم وضمن قيمته للمصوب منه هل يرجع بذلك

في مال اليتيم لا دمايه عن ابي بن ابي قال ما ينبغي ان لا يبيع وقد سوت المسئلة
في سائل الفصل الوصي اذا استاجر احيى للدم بالكثير من اجرا لثقل قال القاضي الامام دكن
الدين السعدى ان الوصي يصير مستاجرا لنفسه ويجب بيع الاجر في ماله ذكر شيخ الاسلام
في شرحه ان الاجارة تقع للصغير ويجب اجور مثل عمله ويرى الفصل على الصغير الوصي
اذا احتال بمال اليتيم والثاني على من الادراج اذا كان دونه في الملاء لا يجوز فذلك
مثله اختلف الشايع فيه واشار في كرايا الحاله لا يجوز وقد سئل في سائل الواله اذا باع
الوصي او صغيرا فاذا هي لم يغير اخره ودميته فذلك جائز الوصي اذا باع مال اليتيم من
نفسه او باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي
يوسف رحمه الله يجوز اذا كان فيه منفعة ظاهرة وعلى قول محمد رحمه الله والجمهور والريز
عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز على كل حال وتكلم الشايع في مبيع المنفعة الطاهر على قول
ابي حنيفة رحمه الله بضمهم قالوا ان يبيع الوصي ما يادى الف درهم وبيع مال الوصي من
نفسه ما يادى عان ما به بالف وبعضهم قالوا ان يبيع مال نفسه ما يادى الف درهم
ما يادى ماله الصغير من نفسه ما يادى خمس ما به بالف ثم اذا جاز بيع الوصي من
نفسه على قول ابي حنيفة رحمه الله هل يكفي بقوله بعت واشترت كما في الاجام يحتاج
الى السطرين بخلاف الاب ذكر للفروق وجهها وقاله الاب ثبت شرعا بلا قول فكذا
بيعه فيفعل في القول وصي اليتيم اذا باع مال احداهما من الاخر لا يجوز للصبي اذا كان
له من جهة الوصي اذا باع ماله من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه وفيه كلام ينظر لا
محاله في وصايا الذخير في فصل تصرفات الوصي منها وفي واقعات النامع الوصي اذا امر
انسان ان يشتري له شيئا من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه
على قول ابي حنيفة رحمه الله الوصي اذا اخذ من اليتيم مزايا اختلف فيه الشايع قال
بعضهم يجوز مطلقا وقال بعضهم اذا كان البدن من قبل اليتيم لا يجوز وان كان البدن من
قبل الوصي جاز وذكر في الاصل ان كان البدن من جهة اليتيم يجوز وان كان من جهة
الوصي لا يجوز وانه مشكل وعامة الشايع على انه لو كان اجرا لثقل وضمان الثمن خير
لليتيم مما يصيبه من الخراج لا يجوز المزاومة وان كان ما يصيبه من الخراج خيرا للمراجر
المثل وضمان الثمن حادثة المزاومة هذا كما ذكر في وصايا الامالى عن ابي يوسف رحمه الله ان
وصي اليتيم اذا زرع بذرا اليتيم فلا يبيع اليتيم واشهد عند الزرع انه اخذ البذر قرضا
عليه وانه استاجر الارض لنفسه فان كان الاجر خيرا لليتيم فاني اجعل الاجر لليتيم
والزرع للوصي وان كان الزرع خيرا لليتيم فاني اجعل الزرع لليتيم ولو استقرض البذر
من ميراث اليتيم وزدعه في أرض نفسه فالزرع للوصي والقول قوله انه زرع لنفسه

بما ذكره

نفسه وكذلك ان زرع بد نفسه في أرض اليتيم وقال في بيعها لنفسه فان كان في ذلك
زح طاهر لم يصدق ثم اصل من المسئلة دليل على ان الوصي يمكنه الاستقراض من مال
اليتيم وذكر في التتقي عن محمد بن مسيلة تدل على انه لا يمكن ذلك ومودتها الوصي اذا استقرض
شيئا من مال اليتيم واشهد على ذلك انه اخذ قرضا ثم ضاع فله ضمان على الوصي الا ان يحكى كنهه فيض
بجبال ضمان ولو كان يمكنه الاستقراض لما وجب عليه الضمان وان حرله وقال هشام بن زياد
سمعت محمد بن ابراهيم ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عند ابي حنيفة رحمه الله واسان اري
انه فعل ذلك وله وقال اباس به وذكر عن ابي حنيفة رحمه الله في شرح كتابنا ان الوصي
ان فيه اختلاف الشايع والوصي يمكنه احد مال اليتيم مضاربة وان اخذ على ان عشر درهم
له من الخرج فمن مضاربه فاسد ولا اجراه وهذا مشكل لان المضاربة متى خسر لا ينعقد
لجاره فاسد وكما جاز الشايع مع هذا قال لا يجب لان حاصلا هذا راجع الى ان الوصي يراعى
نفسه لليتيم وانه لا يجوز ولو ان وصيا استعان من رجل دابة ليعمل بها عملا من اعمال اليتيم قبل حتى
جاود من الحدسار بخلاف اذا علمت الدابة فان ضارها في مال اليتيم يعني ضررا الضمان على الدم
او فيه خلاف ذكرناه في سائل العارضة وفي مضاربه شيخ الاسلام الوصي اذا اجر نفسه لليتيم
باقبل من اجور مثل عمله حتى كان للصغير فيه منفعة طاهر يجوز والوصي يمكنه التزوج بامته
الصغير وداره في كراخ الشامل الوصي اذا من مال اليتيم بدين نفسه لا يجوز قياسا
جوز استحسانا وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله وهذه
المسئلة بناء على ان الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من ربا الدين مثل ما عليه من الدين
منه بدين حنيفة ومحمد رحمه الله يجوز ويصير هو ضامنا للصغير وعلى قول ابي يوسف رحمه الله
انه لا يجوز واحصا على انه لو قال اذا دان بدين نفسه من مال الصغير ليس له ذلك واذا
صح الرهن بدين نفسه منه ما حكم في المرتين حكم ما فيه ويضمن الوصي الصغير قومه الرهن
اذا كانت القبة مثل الدين ولا يضمن الزيادة لانه فيما زاد مودع مال الصغير وله هذه الولاية
فالتتقي قال ابراهيم قلت لمحمد رحمه الله الوصي ان يركب دابة اليتيم الى بلد ساقح دينه قال
لا تكن النفقة في مال اليتيم ويترك دابة نفسه قال فان الى القاضي حتى يعطيه ذلك اجراه
في فتاوى الفصل وكخرج في مال اليتيم ويستاجر دابة بمال اليتيم وينفق على نفسه من مال
اليتيم قال له ذلك فيما لا بد منه وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله قال الصغير لو هو ان ياكل
من مال اليتيم ويترك دابته اذا ذهب في خاسته قال النفقة ابراهيم رحمه الله هذا اذا
كان محتاجا لقوله تعالى ومن كان فينا فليستعفف وهذا استحسان بقدر ما يتبع في ماله
والقياس ان لا يجوز له لقوله تعالى ان الدين ياكلون اموال اليتامى ظلما من غير تفصيل
ولعل ان الاولى ما دق منسوخه لانه الاية سئل ابن عباس عن وصي الفقير مال اليتيم في حاجة

نفسه قال لا يبرأ بوجه على اليتيم ولا يقبضه من نفسه الا ان اشتري لليتيم بجزء شرا
ثم يقول للشهود كان اليتيم على كذا وكذا فانا اشتري هذا له فيصير قاصدا وبنا من الدين
وكذا كذا الحكم فما اذا استبرأ الوصي مال اليتيم وقال بعض مشايخنا لا يبرأ حتى ياتي الحاكم
فخبره بالنفس فيضمنه ويأخذ منه فيمنع يبرأ الا ان تتعد عليه الدخ الخ الحكم بان لا
يجد القاضي ويخاف ظلمه فيجسد شتر شيئا لليتيم بمال نفسه وفي الوقعات وصي أخذ
مال يتيم في حجج وانفقته ثم وضع له بمثل ما انفق لا يبرأ الا ان يكتب في دفعه اليه وذكر
في النوازل عن نصيوانه يشترى الصغير شيئا ويبيع ثمنه عنه من مال نفسه هذه الجملة فيصليها
الخير وذكر في النوازل في موضع آخر الوصي اذا استعمل دواحم الدثنه ودواحم الوصية ثم
دفع من ماله في وصية الميت او انفق على الميت قال محمد بن سلمه ان جاز ان يبرأ منه وهو
آثم في عمله والتماس ان لا يبرأ وذكر في موضع آخر في النوازل وصي استبرأ مال اليتيم وهو
صغير يشترى شيئا ويبيع ثمنه من مال نفسه فبرأ ان شاء الله تعالى وذكر في موضع آخر
وصي ليت عليه وصي ليت عليه من قال سقط للعصا من مال نفسه ونفق دينه من مال نفسه
او نفقوا قضى من ماله لا يرجع في مال اليتيم حتى يصير قاصدا وفي فوايد صاحب المحيط لاستهلك
المولى مال الوقف حتى صار مائتا ثم وضع مثل ذلك على مال المسجد لا يخرج عن الحرم والحيلة
ان يرفع الاموال القاضية حتى ينصب احدا فيدفع اليه ثم يدفع ذلك لرجل اليه ولو انفق في عمارة
المسجد يخرج عن الحرم وفي العمارة اذا صرف القم مال الوقف في حاجه نفسه ثم انفق في عمارة
يبرأ ولو جاز يشله وخطا بدفع الوقف ضحي الكل لانه صار مستهلكا وطريق براه ان يصرف
في عمارة الوقف او يامر القاضية بجلد يقبضه منه الوقف كبر ان ساعه في فوايد عن ابي
يوسف رحمه الله اذا انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غايب فهو متطوع الا ان
يشهد انه فرض عليه وانه يرجع في ماله فيمنع له ان يرجع وفي واقعات الناطق الوصي اذا
اشترى الصغير كسوة او ما ينفق عليه لا يكون متطوعا من غير فضل الوصي اذا اشترى الكفن
من مال نفسه كان له ان يرجع في مال اليتيم كالوكيل بالشرا اذا انفق الثمن من ماله وكذا الوصي
الوصي دين الميت من مال نفسه كان له ان يرجع والواحد كالوصي في هذا وفي وصي فوايد ان ينفق
رجل مات عن امرأة واولاد صغار وكبار ووصي الى امراته فاحتاج الصغار الى النفقة
لمن ادعاه وقعت في القسمة فانفقت على الصغار ولترجع في ماله بعد القسمة ان اشهدى عند
الانفاق انها انما تنفق لزوج رجعت فالاول لان الغالب من شفعه الوالد بها انما يقصد ان
ان يما ينفق ان على اولاد الوصي البر والصلة والمسئلة مذكورة في النوازل اذا قضى مهر امرأته
الميتة وانه لا يرجع اذا لم يشهد وفي النوازل اذا اشترى الوالد لولده الصغير شيئا وادى الثمن
من مال نفسه لا يرجع في مال ابنته ان لم يشهد عند الاقالم يرجع ونفق بين الوالد وبين الوصي

الوصي هكذا يفرض بين الوالد اذا كانت هي الوصية وبين ان يكون الوصية غيرهما من النساء فينفق
الوصي ليت وبعثته الوصي اذا انفق الوصية من مال نفسه قبل ان كان وارثا يرجع وان لم يكن لا
يرجع وقبل ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كان منه تعالى لا يرجع وقيل يرجع على كل حال وذكر
لنا في فصل النوازل من شروط الواثق او الوصي اذا قضى دين الميت ان شرط الرجوع فله ان
يرجع قائما اذا أدى ولم يقل شيئا ثم قال اذ يت لا يرجع لا يصدق وذكر القاضي الامام في النوازل
في النوازل الواثق اذا قضى دين الميت من مال نفسه فله الرجوع في التركة وان لم يتقدم في النوازل
اذا قضى لا يرجع في التركة ورايت في بعض الفتاوى القيم اذا انفق في عمارة الوقف من ماله ان شهد
انه انفق ليرجع فله الرجوع والا فلا يخلو الوصي اذا اشترى يتيما او قضى دين الميت او نفق الوصية
فانه لا يكون متطوعا شرط الرجوع ام لا والوارد في هذا الوصي وذكر شيخنا في فتاويه المتولي
اذا صرف في عمارة الوقف من ماله وادفع ثمنه من ماله الوقف كان له ذلك لانه يمكن
المعاونة من نفسه كالوصي ملك مرقا الثوب المملوك له الى الصغير يدفع ثمنه من ماله الصبي وذكر
في النوازل قيم الوقف اذا دخل جده في دار الوقف ليرجع في ماله ذلك لان الوصي اذا انفق من ماله
على اليتيم ليرجع له ذلك والاحتياط ان يبيع المبيع من آخر ثم يشترى به الوقف وفي فوايد مدد
السلام طاهرين محمد اذا اراد المتعلق ان ينفق في عمارة المسجد من ماله ويكون له حق
الرجوع فيبني ان يرجع الاموال القاضية حتى ياتي به بالاستقرار والنفق وفي فوايد صاحب
المحيط لو انفق على الوقف من مال نفسه له الرجوع وان لم يشترط كالوصي وذكر في المنتقى مثله
تدلى على ان القيم والوصي لو انفق في الوقف وفي ماله اليتيم من ماله ليرجع فله الرجوع من
فيوان يرفع الاموال القاضية ما اذا دفع لا يصدق الا ببينه فانه ذكر في الوقف اذا انفق في
الوقف من ماله ليرجع في ماله فله الرجوع وكذلك الوصي ولكن ان ادعى لا يكون القول قوله
وقد مر ما يتعلق به في فصل تصرفات الوصي وذكر في المبسوط الوصي اذا اشترى الطعام
او الكسوة بشهادة الشهود يرجع في مال الميت اذا كان على ذلك منه ولا يصدق على ادعاء
الحراج ونقد الثمن من ماله حتى يتم السينة على ذلك اذا انكر الورثة ذلك بخلاف مالا كان
عند الوصي مال فقال اذ يت الحراج او ثمن الطعام والكسوة من المال الذي عندي وكذا الورثة
كان الوصي موقفا فما قال من ثمنه وذكر العمد والشريد في الباب السادس من ادب
القاضي اذا ادعى الوصي ان اليتيم انه انفق من مال نفسه واداد الرجوع على اليتيم ولا
لا يكون له ذلك لانه يدعي دينه لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح لمجود الدعوى وفي
ومياي الجامع ولو قال الوصي اذ يت حراج او ثمن اليتيم او جعل ابنته او فنان شي استهلكه
الصغير او نفقته اذا ربه بهذا الفرجا وثمن عبدا شترته لها وانفسه عليه كذا وذكر
نقته مثله وادعى انه ادى هذه الجملة من مال نفسه ليرجع على اليتيم لا يصدق الا ببينه

وقام هذا ينظر في وصايا الجامع وما في بعد هذا في منه ان شاء الله تعالى ذكر محمد رحمه الله في
وصايا الجامع الوصي اذا قال بعد البلوغ ائمت عليكم ملكك في صغر كيميدق في نفقه مثله في ذلك
للمر ولا يصدق في الفصل لانه في قد ونفقه مثل سلط عليه شرعا والفصل على ذلك
فلا يكون سلطا عليه شرعا والاصل ان الوصي متى اقرب تصرف في مال الصغير بغيره
وكذبه الصغير ان كان تصرفا هو غير سلط عليه من جهة الشرع لا يقبل قوله لانه
او تصديق الصغير بعد بلوغه وكذلك لو قال ان اباك ترك رقيقا وائمت علمهم كذا
قالا اشترت لكم رقيقا بالثمن الذي دفعتموه واعنت علمهم كذا والرقى فام اوهالك وانكر الصغير ذلك بعد
بلوغه قبل قوله مع عينه في نفقه مثله لانه سلط عليه شرعا لان ذلك اصلاح مال الصغير و
حفظه والوصي كمالك اصلاح نفس الصغير بالانفاق على اصلاح ماله بالانفاق ايضا ولو كان
العلام في يد رجل يدعيه فقال الوصي اليتيم اني اشتريت هذا العلام بالثمن مائة وقبضته وقت
عليه كذا وكذا من مائة لانه غصبه مني وانكر الابن ذلك لا يصدق الوصي على صاحب اليد
العلام لانه في حقه شاهد ومصدق ولكن يصدق في حق اليتيم حتى لا يفتن له شيئا لانه اقربا
هو سلط عليه شرعا لان الشراء مال الصغير والانفاق عليه بنفقه المثل من باب الحفظ فساد
كالودع اذا قال لملك امرئ يبيع الوديعة في فلان ودفعته اليه وصدقه الملك في الاموال
وكذبه في الدخ يصدق الوديعة في حق براه نفسه لا في حق وجوب الضمان على الوكيل والوصي
ولو قال الوصي ان عندك هذا قد ابتعته بجاهه رجل من سيوف مائة امان وامطته جمل اربعين
درهما من مائة وكذبه الابن في ذلك وقال لم ياتي غدا في قط يصدق الوصي في هذا مع بيته
ابن يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يصدق ولو اخضر الوصي رجلا وقال ان هذا قد اخذ
عبدا لهذا العبي كان قد ابتاعه من سيوف مائة امان فان القاضي لا يلزم شيئا من مال
الابن الا ببينه على الابن والود ومثله لو قال اني اشتريت للصغير غلاما من هذا الرجل
بالثمن الذي دفعته وهلك عندي فان القاضي يلزمه ان يعطي صاحب الغلام ثمنه من مال
اليتيم ولو قال الوصي لابن بعد ما اكبر اديت خروك عشرين سنين وقال الابن ما اديت منذ
سنتين واديت خراج سنين فالقول قول الوصي هذا في يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
القول قول الودع والوصي ما من حتى يقيم له السنه وعلى هذا الخلاف اذا اختلفا في الودع
ما فقال الوصي بخرى لان واديت خراجها عشرين سنين وقال الودع لم يزل كان في هذا
الادنى مائة من مائة ابني ولولم يكن في الادنى مائة يوم الخصومة والقول قول الوصي مع بيته
بالاجماع حكما لانه في الطاهره اذا اختلفا في حرمان المأانقطاعه ولو ادعى الوصي انه ادي
ضامن حتى استهلكه الصغير وقال الصغير بعد البلوغ لم استهلك شيئا فالقول قول الابن
ولذلك اذا ادعا انه ادى نفقه قارب الصغير بغرض القاضي وانكر العبي القرض لا يصدق

يصدق الوصي الا حسه ولو قال له ان عندك قد ابتع الخاشام فاستاجرته بجلدنا يمدد
فجاء به وانكر اليتيم ذلك فالقول قوله لانه لا يدعي ملكا عليه لانه اقرب من المال
بالاستحسان قال ولو قال الوصي في جميع ما ذكرنا اديت من مالي لا دمج على اليتيم لا يصدق
الا بسنه هذه الخلة في وصايا الجامع ذكر المصدق والشهيد في بابا جالس من ادب القانو
وينبغي للقاضي ان يحاسب الامانة على ما جرى على ايدهم من اموال اليتامى ومن غلاتهم فان
احتج بحجانه عزله واستبدله بغيره وان وجد استأقرون وتقبل قول الوصي والعيم فيما يفي
من الاتفاق على الصيعة واليتيم وهو قك اذا ادعا ما استحق على مثله في ملكه لان الوصي
او العيم فام مقام القاضي فكما تقبل قول القاضي فيها يكون محملا كذا قول الوصي والعيم والظن
اتهم احدا منهم في شئ استخلفه واختلف المتأخرون فيه منهم من قال لا يثبت للقاضي الوصي
او العيم اذا ادعى عليه شئ معلوم اما اذا لم يدع عليه شئ معلوم لا يستخلفه كدعهم قالوا
سحلف لان هذا استخلفه للاختيار والنظر لليتيم ومالا الوقف حتى لا يفتن له شيئا من الحكماء
الامر في الوقف والندم وهذا حكم محتج باليدم والوقف وفي سائر الدعاوى لا يستخلف لم
يدع عليه شئ معلوم فقد ذكرناه في مسائل ادب القانو من هذا الكتاب وذكر القاضي ابو جبر
في الويا قات لو كبر الضغار وطلبوا المال من الوصي فقال الوصي اعنت علمكم منه كذا وكذا
شيئا يكون نفقه مثله في تلك المدة وكذبه الودع والقول قول الوصي بالاجماع وان كان القاضي
اخرجه من الرمايا وذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح وصايا الاملا اذا كانت الودعة مفاد قتل
الوصي اعنت علمكم كذا كذا درهم من مالهم ان كان مادي السعة في ملك الودع نفقه مسلم او زيادة
سنة على نفقه المثل يكون القبول قوله وعليه العيم ان اتهمته الودعة هذا البلوغ في ذلك بان
قالوا انك باجر مائتا وسفوق عيشتا من الاجرة او قالوا بانك لا تسوق علينا وانما ينفق عليك فيبكر
على سبيل التبوع اذا ادعى مثل ذلك على الوصي وجب العيم على الوصي فاما اذا ادعى امرأ على
الوصي وكبهم الظاهر بان قالوا اعنت عيشتا كذا وكذا شيئا قليلا لا يمكن ذلك فقد رسلتهم في
لك المدة في الغالب لا يكون على الوصي عين في هذه الحالة هذا ادعى الوصي انه انفق عليهم في
هذه المدة نفقه مثله او زيادة يسير على نفقه المثل فاما اذا ادعا مائة على نفقه المثل
بحسب يمكن الاحتراز عنها فانه لا يصدق الوصي وجب عليه الضمان الا اذا فرما ادعى
نفسه بمثل بان قال اشترت لهم طعاما فسرق ثم اشترت بائنا فهلكا ومثل ذلك فانه
يصدق مع العيم لانه امين وفي محاضر فتاوى رشيد الدين رجلا مات وترك مائة كبير
ومشغولين والكبير وصي من جهة الميت او من جهة القاضي فانفق على الصغار في حال خرم
فللقاضي ان يحاسب الوصي ولا يحجب على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخراج وفيما انفق
بالعروف ولم يبرق لانه امين من جهة الميت والقول قول الامين مع العيم فيما جعل

ايضا ذكر في وصايا الذخير قال محمد رحمه الله اوصي رجل بان يساع عبده ويتصدق بشفته
على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن وهلك الممن في يوم ثم استحق العبد من مال الشترى من الوصي
المن الشترى ثم يوجع في حج تركه الميت فهذا جاب طاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه يرجع
في ملك تركه الميت فاذا هلك التركة لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على اليكبن انكاه قد
نصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة فاما ج صغيرا من الورثة عند فاعه الوصي و
قبض الثمن وهلك عند واستحق العبد من مال الشترى رجح الشترى بالثمن على الوصي ورجع
الوصي في مال الصغير ورجع المصير بحسبه على الورثة لبطلان التهمة وفي السقي وهي الى
رجل ان يسبح عند وسعدق عنه على المساكين فباع وقصد بشفته ثم استحق العبد رج
الشترى بالثمن على الوصي ولم يرج الوصي في مال السيد شيئا وانما يرجع على المساكين الذين يملك
عليهم باليمن وهذه الرواية مخالف رواية المصنف ما قد وعليه دين الغريم ولم
تركه الا بعد فباعه الوصي اغترام القاضى وقبض الثمن فباع عند ثم استحق العبد ورجع
الشترى على الوصي فالوصي لا يرجع على الغريم شي الا ان يكون الغريم قال له بعد واصبر
دين في حين يرجع الوصي على الغريم اذا مات وفي يوم وذايج شترى وترك له والاد عليه دين
يحيط بماله مصنف الوصي الوداع من منزل الميت ليدفعها على احمائها او قبض مال اليتيم بقوى
به الدين فربك للمؤمن في يوم فلا ضمان عليه وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض الوصي
ماله من منزله وهلك في يوم فلا ضمان عليه لانه ولاية القبول بوجه على الورثة الوصي
اذا انفق التركة على الصغار حتى قبضت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم ادعى على الميت ونا
داسه بالدين عند القاضى وقضى القاضى بذلك هل هذا الغريم ان قبض الوصي قبل محله يكره
الجواب فوهن المسئلة نظير الجواب فيها اذا قبض الوصي دين اليتيم ظهر دين اخر والجواب نعم ولو
ان دح الى الاول بامر القاضى فلا ضمان عليه ولا على القاضى ولكن الغريم الثاني مع الغريم
الاول وشاكره فيها قبض ان كان المقبول واعا وان كان حاله كاضيق حصته من القبول
وان دح الى الاول فغير امر القاضى فالثاني ان قبض من الوصي حصته من القبول فاشاها
رجع الوصي ما مضى على الاول نظر ان كان في يوم الوصي ان الثاني بطل في دعواه وفيما اقام
من السنة لا يرجع على الاول وان كان في يومه ان الثاني في دعواه ودعا الوام من السنة
رجع بذلك على الاول لان في الوجه الثاني في يوم الوصي انه صار غامبا نصيبا لثاني بالدفع
الى الاول فيضمن ولا كذلك الوجه الاخر في سبله النفقة كذلك يقول ان انفق عليهم باي
القاضى فلا ضمان على الوصي وان انفق خيرا او موعليه الضمان لان الدين يسد على الوصي
دعوى حق الورثة الوصي اذا خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن لان الاحتراق عند في الوصي
معدودا ومتسعة مسقطا اعتبار هذه الجملة في وصايا الذخير وفي التتالي اخلط الوصي

88 الوصي ماله مال السيد فله ضمان عليه كذا قال ابو يوسف رحمه الله وفي مجمع النوازل فيمنه
للوصي ان يخلط طعامه بطعام السيد وما كل منه بالمعروف وفي فتا وعديدا الدين الام اذا
خلطت ماله بالمال الولد واشترى الطعام واكلمت مع الصغير ان اكلت ما داد على حصته بالحد
لانها اكلت مال اليتيم الوصي اذا قبض من مال اليتيم بعد ما خرج من الوصاية ان كان الدين
موروثا للصغير او وجب بقصد الوصي عقدا لا يرجع الحق في مال القاضى ولا يبيع ولا يبر للدين
وان وجب بغيره الوصي عقدا يرجع فيه الحق الى القاضى ببيع قبضه ويبر المدينون ذكر السبله
في مكاتبه الوصي من كتاب المكاتب ذكر في ادراج القاضى من ثمن الوصي اذا دفع المال الى الجعي
لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن وفي السقي عن محمد رحمه الله رجل اوصى لرجل وله ابن صغير
فادرك الصغير وليت دين على رجل فقبض الوصي الدين بعدما ادركه فوجاز ولم يضمن ولا شح ولو
كان الدين نهاء عن القبطن بعدما ادركه فقبض لم يجز قبضه الوصي الا اخذ من الميت فله ان يكن
الوصي قولي العقد لا محذور وان كان قولي العقد محذور عند حقيقته ومحمد رحمه الله ويضمن
للورثة ذكر في مرجع البسوط اذا ابر الوصي غريما من غرما كليت فهذا على وجهين ان كان الدين
وجب عاقرة الوصي فانه يبيع الراعي في رجل في حقيقته ومحمد رحمه الله قياشا ويضمن من ماله
ولا يبيع في قول ابو يوسف رحمه الله استعانة بالاختلاف فيه نظير الاختلاف في الوكيل المثل كان
دينا وجب لا يباع الوصي فانه لا يبيع الابرا عندهم جميعا لانه بمنزله وكيل المثل والكيل
بالقبض والكيل بقبض الدين لا يملك الابرا الوصي اذا قبض دينه وجب على الميت واذا اربك
كساح البواه للميت يكتب صاحب الدين في ذلك الكتاب ان قبضت جميع ما كان على الميت بخلاف
مالا قبض الوصي دين الميت فاذا اربك يكتب الغريم كتاب بواه على الوصي فانه يكتب الوصي
منه فلا يكره اذا دح ولا يكتب الى قبضت جميع ما للميت عليه والنوقان الوصي متى قبض
دين الميت فاذا اتى صاحب الدين في الكتاب انه استوفى من الوصي جميع ماله على الميت فحاجب
الدين بهذا الا قوله مقول على نفسه واقرار الانسان على نفسه صحيح فاما الوصي اذا قبض دين
لميت فمواقرا انه استوفى في جميع ما على الغريم يكون الوصي مقرا على الورثة لا على نفسه واقرار
الانسان على غيره باطل ذكر في صحيح الاسلام ان يكون في مال الوصي اذا قال للميت على الميت دين
لا يخرج القاضى التركة من يد كذا قال شذاد وان ادعى شيئا بينه اخرجته قال الفقهاء و
قد قبل ان الوصي متى ادعى دينه على الميت ولا يبينه له فالقاضي يحوجه من الوصاية فلا يستحل
اخذ مال اليتيم والاجتياز عند ان القاضى بقوله اما بويه من الدين الذي ادعى
واما ان يقيم البيه عليه حتى يستوفي واما ان اخرك من الوصاية فان لم يوافق الاخرجه
رجل مكانه ارجى سبل الوصي ورجع باع دارا ثم ادعى ان الدار كانت سنة ومن الميت
قال ان كانت الدار في حوزة الميت في يوم وتحت تصرفه لم تصدق الوصي على ما ادعى الا اذا

اقام منه عادله فجعل الحاكم وميا ليت حتى نعم الوصي السبه وكذا اذا ادعى الوصي من اهل البيت
اليت جعل القاضى ليت وميا حتى نعم السبه على الوصي ثم لها كالم الحاكم ان شاء الله فان كان
من الوصية وان شاء اعاده اليها بعدما قضى دينه والى البيعة وذكر المصنف في هذا الباب
ان القاضى جعل ليت وميا في ذلك الدين خاصة ولا يخرج هذا الوصي من الوصية وذلك القول
اصح منه باحد في موارد الفتاوى على ان القاضى من له الدين فاحق والمالك الجاهل قال
له ان باحد مقدار حقه منه من غير علم الورثة وفي الميوزا او وصى الى الوصاية عليه من
ان كان له من المصنف مثل ما حمله الاخذ من المصنف وان لم يكن له صامت فلما لم
ما كان له من البيع وسوى صداما من منه رجل اقر عند القاضى ان فلان الميت على كذا من
المال وعلى الميت دون كير من ذلك الجنس فامر القاضى الدون باذا ما عليه في الدين
صح امره واذا دفع بوي عن دين الميت ولو قضى هذا المدون دين هذا الميت
حكم قولى شى الى ابيه السرخى رحمه الله ان القضا منه صحيح ويستند دين ليت وفي آخره
كفاله شرح شيخ الاسلام رحمه الله مديون الميت اذا قضى دين الميت الى غريمه على البيع
كان ذلك مملوكا للغريم الذى له على الميت دين هذه الجملة في الذخير وقد ذكرنا هذه الجملة
في كتاب النفس الاحد او دته اذا قضى دين التركة من حالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة
فلم يملك التركة قبل ان يوجع فهاهم ورفعا عن ميت اخلا يكون للذى قضى دين الميت الرجوع
في تركه للميت الثاني وفي لفتى رجل مات وترك ديناً وقد كان اشترى عبداً في حياته
ولم يقبضه ولم يستد الفى وعليه دون نقى اسه البائع الفى وقبض العبد فانه يكون
سنة وبين الغريم بالحصر قال وهذا عزله الوهن وسوء مسيله الوهن رجل مات
وعليه دون وببعض الديون حتى مضى بعض الورثة دين الغريم الذى بدنه من وفاء
الوحن فانه يكون بين الغريم ولا يكون الوارث الذى قضى الدين اولى به من قبضه الغريم
في النفي ذكر في الفتاوى القاضى اذا نصب وميا في تركه ايام وهم في ولايته والتركة
ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام لم يكونا في ولايته او كان بعض التركة
في ولايته والبعض لم يكن في ولايته قال شمس الامة الحلو اني رحمه الله يصح النصب على كل
حال ومعتبر الظالم والاستعداد يصير الوصي وميا في جميع التركة انما كانت التركة مملوكة
لكن الاسلام على السندى رحمه الله نقول ما كان من التركة في ولايته يصير وميا وما
وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون الميت في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته
ودايت بخط بعض الشايخ القاضى اذا نصب وميا في تركه ليست في ولايته لا يجوز وفي
فتاوى وفتوى شايخ مروى وقال الامام الحادى رحمه الله يجوز والعبد المضمون وذكر
رشد الدين في جوده اليتيم اذا كان يمارا لا يجوز نصب الوصي من قاضى من قد نصب

المتوفى في حق ليس في ولاية القاضى قد كسناه على الاستقفا في الفصل الاذل من كتاب
الدين والوصاية والاشارة في باب مكانه الوصيان القاضى بحججه من
الوصاية واذا كان الوصي مدلا انه يجوز عن المصنف نصاح المنيود عن النوفى ماله
لتمتد الشايخ فيه ايضا والصورة ان القاضى لا يخرج من الوصاية بل نعم اليه اميناته
ان اذا كان عدلا كافيا لا يتبع القاضى ان نغله ولكن مع هذا الوصي له سعة في
ما اخذ من شيخ الاسلام في كتاب الوصايا في باب الوصي والوصية وهكذا ذكر المصنف في
باب الوصاية في كتاب الوصاية وكان له في الدين الموعين في رحمه الله يستبعد هذا القول ويقول
ان القاضى لانه محار للميت تمام مقام الميت وفي فتاوى الفصل وصى عجز عن
اليتيم فاقام الحاكم هما اخريم قال الوصي مدلا م صرت قادرا على القيام
باليتيم هل يعد الحاكم اذا ما كان قال هو وصي على حاله لا يحاج الى اعاده الحاكم لانه
لم يذكر في السئلة اقام قبا اخر مقامه حتى يضمن ذلك من الاول وذكر القدرى ليدى
القاضى ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل فيها معه فان لم يضمنه خيانه افكافا
معدنا بالسفوحه ونصب غير الوصي اذا قدم غريم الوصي الى القاضى فاقر الغريم
بالدين والميت وانكر الوصاية الى المدعى والقاضى ان شأه جعل هذا المدعى وميا وان شأه
جعله غير وميا في احوالها الثاني والسنين من ادب القاضى هذه الجملة في الذخير في
كتاب الوصايا الوصي اذا اراد ان يخرج نفسه من الوصاية في غير مجلس القاضى ليس له
ذلك كما لو كمل خصم القاضى ان كان عدلا كافيا لا ينبغي ان يخرج من ولايته مع هذا
ينعزل في اختلاف الشايخ في ادب القاضى من العود وذكر محمد رحمه الله في الجامع المقبول
في الرجل الوصي الى غيره فقبل الوصي في حياته الوصي فالوصية لازمه حتى لو اراد ان يخرج
منها من الوصي ليس له ذلك وان رده في حوزة ان رده في وجهه صح الرد وان رده
في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في غير وجهه بعيد عنه وقام هذا ينظر في ادب
القاضى للمد والاشهاد وفي وصايا الذخير قال محمد رحمه الله في الجامع المقبول الوصية
وما في البطن حايرون والى طائفة له واجب والبيعة له باطلة الوصي اذا اقر على الميت بالدين
لا يصح اقراره والسئلة معدوقه ولكن هذا لا يوافق من ان يكون خصم الغريم
حقا لا الغريم بدنه عليه بالدين يقبل منه فرق بين الوصي وبين الوكيل في
المضمون من قبل المدعى عليه اذا اقر بالدين على ماله في غير مجلس القاضى
فلم يصح اقراره يخرج من المضمون مع المدعى حتى لو اقام المدعى بدنه عليه بالدين
بعد ذلك لا يفتقر في فتاوى دكنايا الذخير الوصي اذا اقر ان هذا عبيد فلا بد

فبين ثم ادعى انه للصيق ولا تسمع دعواء لاجل الصغير في فتاوى رشيد الدين واذا اورد
لاحدا لورثته بعينه ان له من ميراثه عند كذا وكذا فادعاه فادعاه بقية الورثة ان يرجعوا
على الوصي بحصتهم كما اقر بهذا فقال الوصي لم يكن عندي غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئا هكذا
ذكر المسئلة في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لاحد الورثة وهو كبير القدر
من ميراثه منه وفي الورثة صغير ثم يجد الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا ^{الصغير} ^{الوصي}
مثلا كمن مثلك من قال انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فالصحيح ان يقال لان في المسئلة رواة
اذ كان بين الورثة مصاد وبعضهم كباا واحد الكبار ووصي من الصغار واذا التقى في الشئ
الامام ابو جعفر الكبير رحمه الله في فتاواه انه الوصي يتسم بين الصغار والكبار فينفرد نصيب
الصغار ثم يسحق نصيبه من اجزائهم تقسم بين الاجنبي المشترك وبين الصغار ثم يشترى
نصيبه من الشئ فيحقق القسمة بين الكل فلهذا الوجه الواجب لا يملك التركة الشبهة بالذ
الحجة الا برضا الغريم حتى لو باع لا ينفرد وقد من قبل هذه الجملة في وصايا النخبة لوصي
ذكر في وصايا النخبة لوصي في التتادى وهو باع شيئا من مال السهم فادركا للتيقن
الشئ من الشئ وهو مصلح غير مفيد قال لا تدرى ما ادا لك وصي من مالي فمجان
وهو يدرى ولو قال لا تدرى من مالي عليك لا بد لانه ليس له عليه شئ وكذا الوكيل اذا باع شيئا
قال الوكيل لا تدرى من مالي عليك لا بد لانه ليس له عليه شئ الا يدرى انه لو ادا ان يستوفي ليس له
فكذلك الدين الوكيل قال النقيب ابو الليث رحمه الله ولا يلزمه بل يبرأ من الدين كله والدين له
والوكيل حق المطالبة وذلك الوجه هو المطالبه ذكر في النخبة عن علي بن فضال قال اجبت ابو يوسف
في منوى لانه لما اتي كان الوصي طليق كل يوم يلقى درهم فأتيت ابا يوسف فقلت انك
فدعا ابو يوسف رحمه الله الوصي وامر ان يكل كل يوم دعوها وقال شريح رحمه الله اسجل
اليتامى لوالهم فان ما اقره اكلوا اموالهم وان عاشوا فميراثهم من فضلته وفي النخبة
والوصي لا يضمن على الوصي في النفقة بل يوسع عليهم على وجه الاسراف وذلك مفاد قوله
مال الوصي وكثرته وهو في ماله وشفق عليه بحسب حاله وذكر في ايضا وصي اتفق حال
اليتيم قبل السهم في قوائم القوان والادب فان كان الوصي لا يبيع لذلك لا بد ان يملكه شيئا او
في ماله ذكر في وصايا المشتري وصي قال الرجل امنى من فلان الميت دينه فضمن الرجل ذلك الوصي
الوصي وادعاه فقال يرجع الضامن عما ادعى في مال الميت وياخذ الوصي به حتى يورثه مال
الميت ولا يضمن على الوصي في ماله لانه انما ضمن من الميت ولم يضمن عن الوصي لان الوصي
محمول في مال الميت والغمان منه وان كان الذي امر الوصي خليفته يملكه وياخذ
منه كمن استأجر الوصي الضامن على الوصي في ماله قال ولو ان وصيا قال الرجل امنى ان اذنت
مالي فلان الميت الذي ادعى الى من الدين وضمن على كل واحد منهما كفى من صاحبه

صاحبه ضامن منه فلفي التوهم الوصي فاحذر لالاكمة فاداه اليه من ماله قلنا الوصي يرجع على
الذي من ماله من ماله الذي ثم يرجع ذلك الرجل فيما للميت وياخذ الوصي به ان كان في ماله
الميت وفيها ايضا رجل مات وادعى الرجل ثم ان رجلا سوى الوصي اتفق على الورثة نفقه و
قال بعد ما اتفقنا باسم الوصي وادعى الوصي بذلك ولا يعلم ذلك لا بقول الوصي بدم اتفق
فالقول للوصي اذا كان الوصي الذي اتفق عليه صغيرا وصي من ماله واكت باخانه بنين
دا عادت كد باعله دارخانه تقيم واكت با دارخانه عادت كند وكرد هل يرجع
الصغير من غير شرط الرجوع فعلى قياسي مسئلة الامر بالانفاق من الوصي ينبغي ان يرجع
ويجب ان يكون على الاختلاف الذي فيها اذا قال لغيره اتفق في ماله وادعى فاتفق قال
الامام السرخسي رحمه الله يرجع من غير شرط الرجوع وقال الامام خواجه زاد ولا يرجع
لغير الشراء ذكر في المشتري رجل مات وترك امين صغيرا وكبيرا وادعى الى رجل فقال الوصي
اشهد اني قد قسمت نصيب الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب
الصغير من يدي فذكر الصغير وفي ذلك الكبير ما لنفسه من التركة فقال ما تركا لي الا ما
في يدي الكبير وهذا ما فعل الوصي شيئا فالتقول في ذلك ما قاله الوصي اذا قاله قبل البلوغ
ولا يشترط الكبير فيها في يده وفيه ايضا رجل مات وادعى الى رجل وله بون كباد و
مصاد فأتى بعض الكبار وترك صغيرا قال يكون من الحد ومياله يحوز بيعة عليه وما
كان يحوز بيعة على يده فها دون القمار وفيه رجل ادعى الى رجل مات فدفع الوصي
الحا حادث ميراثه وكل شئ كان له في يده من تركته ابنه واشهد لابن علي نفسه بله
قبض منه جميع تركته والده فلم يبق من تركته والده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد
ذلك ادا في يده هذا الوصي وقال من تركه والدي تركها ميراثا ولم يقصر باقا الوصي على
حجته ما قبل بينه واقتضى بماله اذ ايت لوقال قد استوفيت جميع ما تركه والدي من الدين
على الناس وممسكه ثم جاء رجل يدعي ان له عليه مالا لم يقبل نفسه واضعاه بالدين
وهو بمال السهم على حابر وهو يخاف انه ان لم يبرء من ماله من ماله ويترى مال السهم قال
بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا امر بالمال قال الوكيل لا سكا فذمه الله ليس قول
واحيانا ذمه الله فاما هذا فقول ابن حنبل وهو استحسان وعن النقيب ابو الليث عن ابو يوسف
رحمه الله انه كان يجبر للاوصيا المعاضة في اموال اليتامى واحسانا من الله مواقول
ابن يوسف رحمه الله واليه نرى واليه اشار في كتاب اقدرة الخصال بانه كان يملك
يعلمون في الموفاة فان اميرها اجاز الغيب في مال اليتيم فحافه اخذ الله في كونه قاضي
خان في وصايا فتاديه وفيها ايضا وصي اتفق على باب القاضي من ماله لا بد
الجار لا يضمن قال محمد بن العلاء رحمه الله لا يضمن مستدرا جلا الشئ الغيب لا بد على

بسم الله الرحمن الرحيم

الرشيد كان فاسدا قبيحا زامنا وادعى الى موافقة وذاك وانه صفا فاسدا فاسدا
 وادعى قيل ان لم عليه شيئا استولى على النار والعقاد في اعطى شيئا من الصناد
 قال يجوز من انهم باقى سالى الى الله من شرايط العقل الذي يتفلق به حرمان الميراث
 ان يكون للبشر المقتل مع ثلاثة ان الضيق والجنون اذا قبل موافقة لا يجرى عن الميراث
 لان حرمان الميراث عقوبة واما ليس من اهل العقوبة وكان في جناية المقتل الاب
 او الام او اذى الميراث فمات ولما ولد له من الميراث فمات الله في الاب والام
 انهما لا يمتنان ولا يحومان عن الميراث وقد ذكرنا في سائر الجنايات ان الميراث
 رحمه الله ربح الميراث وقال نافي الميراث اذا قهر به ضحا مستادا فاما لا يمتنع
 في العلم ذكر في المحبة من غموا اليه الميراث رحمه الله فمات على يده ان لا يحرم الاب
 عن الميراث عند ايضا وفي جناية فمات على يده صاحب الميراث والام الميراث الميراث
 على قول في حقيقته رحمه الله ضمن وحرم عن الميراث الكفار والكافرة والارث
 ولا يحرم عن الميراث وهذا اذا ضرب الميراث ولو ضربه للتعليم لا يمتنع كالمعلم فاما
 لا فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب اذا كان للتعليم وفي جناية
 قاضي خان رد الميراث ولذا من يد والاب في الميراث حقه في الميراث والام الميراث
 رحمه الله ربه الصغير على الميراث ويرثه والده فكل الميراث التبريد في ميراثه ان يجرى
 يورث اذا كان موجودا في البطن عند موت الميراث باذن الميراث من ستة اشهر فمات
 الميراث هكذا ذكر رحمه الله مطلقا وهذا التقدير في استحقاق الميراث
 عن غير الاجل في حقه استحقاق الميراث عن الاب فاما لا يقل من ستة اشهر فمات
 مات الاب فان يورثه اذ لم يكن الميراث فمات بالقبض الميراث فمات عليه محمد رحمه الله
 في كتاب الميراث وان يورثه من ستة اشهر فمات بالقبض الميراث فمات عليه محمد رحمه الله
 معرفة انفصاله حيا ان يورثه في جميع عاقل او تغيب او يورثه في ميراثه واما
 يتصل بذلك وان انفصل ميت يورث وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا او ميتا فمات
 القابلة على انفصاله حيا اجمعا على انه يقبل شهادتها في حق الصلوة عليه وعمل قبلي
 شهادتها في حق الادلة ابو حنيفة رحمه الله لا يقبل لامتناعه في الميراث اذا مات
 الرجل عن امارة يورثه الميراث اربعة بنين في رواية ابو حنيفة رحمه الله ومن
 محمد رحمه الله في رواية يورثه ثلث بنين وفي رواية يورثه ثلث بنين
 ابنين وهو احسن الروايتين عن ابو حنيفة رحمه الله في رواية اخرى يورثه ثلث بنين
 ابن واحد عليه القوي من لجة في رواية المحيط في موادن الثلث من
 نصير واما لم يخرج الميراث وهو يصح فمات لا ميراث له الا ان يخرج الميراث
 البدين ذكر في الجامع الاصفهني حربي الميراث ميراثه الميراث الميراث الميراث

حق

ورثه وان لم يمت ما خرج الى دار السلام ولم
 في دار الحرب فلا ميراث لهم

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmı	Esaki Ef.
Yeni kavit No	
Eski Kayıt No	528